وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـــامعـــة المثنى
كليّـــة التربية للعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

مُستويات التّحْليل اللُّغوي في كتاب مَنْهَجُ القُصَّادِ في شَرحِ بَانتَ سُعَــاد للحلّي

رسالة تقدّمت بها

سارة عنيد حسوني عبيد

إلى مجلس كليّة التربية للعلوم الإنسانية / جامعة المثنى

وهي من متطلّبات نيل شهادة الماجستير في اللّغة العربيّة وآدابها / لغة

إشراف

الأستاذ الدكتور

أحمد حسين عبد السادة

١٤٤٣هـ ٢٠٢٢م

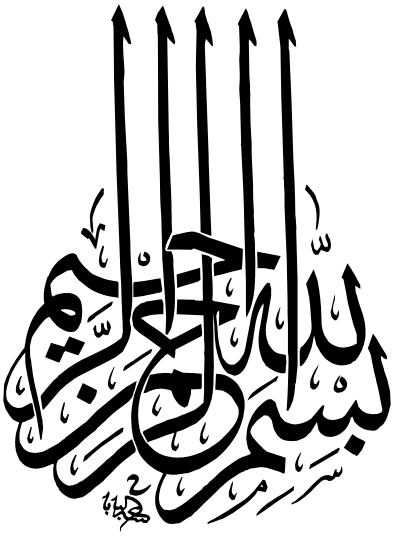

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ ﴾

صدق الله العليّ العظيم

(سورة البقرة، آية: ٢٨٦)

الإهداء

إلى سيدي ومولاي وملجأي بعد الله باب الحوائج موسى بن جعفر الكاظم(ع)

روحي له الفداء

يا سميّ الكليم جئتك أسعى

والهوى مركبي وحبك زادي

مسني الضر وانتحى بي فقري

نحو مغناك قاصداً من بلادي

ليس تقضى لنا الحوائج إلّا

عند باب الحوائج المعنادِ

عند نحر الندى ابن جعفر موسى

عند باب الرجاء جد الجواد

* * *

سارة

شكر وعرفان

الحمد لله ربّ السماوات السبع والأرضين وما بينهنّ وما فوقهنّ وما تحتهنّ وربّ العرش العظيم، وله الشكر على ما أنعم والثناء على ما قدّم، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على خاتم الأنبياء والمرسلين محمّد الصادق الأمين، وعلى آله الغرّ الميامين، مصابيح الهدى والعروة الوثقى والحجّة على أهل الدنيا.

أمّا بعد:

فإنّي أتقدّم بالشكر الجزيل والثناء الجميل لكلٍّ مِنْ:

ـــ أستاذي الفاضل الدكتور أحمد حسين عبد السادة الذي لم يبخل عليّ بملاحظاتهِ العلمية القيمة ووقته الثمين على الرّغم من كثرة انشغالاته ومسؤولياته، فجزاه الله خيراً ووفقه في حياته.

ـــ أساتيذي الأفاضل جميعا في قسم اللغة العربية في كلية التربية للعلوم الإنسانية على ما أسدوه من معروفٍ وإحسان أثناء مدة الدراسة فلهم فائق المودة والاحترام.

ـ أمي، أبي، أخوتي، أخواتي، زوج أخي، وكل من ساعدني ولو باليسير، أو دعا لي في ظهر الغيب.

ـــ أستاذي الفاضل كاظم جابر على ما بذله من جهدٍ معي وعلى ما صبَّ في مسامعي من كلمات التشجيع التي دفعتني إلى الأمام فجزاه الله خير الجزاء.

كما أتوجه بالشكر الجزيل إلى أساتيذي جميعاً في جامعة القادسية كلية التربية/قسم اللغة العربية، والعاملين في مكتبتي اللغة العربية في جامعتي المثنى والقادسية، والمكتبة الحيدرية في النّجف الأشرف، وأخص منهم الأستاذ عبد الهادي محمّد؛ لحسن المعاملة وإمدادي بالمصادر، فلهم منّي جميعاً خالص الشكر والإمتنان.

والشكر الجزيل إلى صديقتي الغالية زهراء صباح وأسرة زهور المعرفة على ما بذلوه من جهدٍ في تنضيد الرسالةِ وإخراجها، فأسال الله أن يوفقهم في مسيرتهم العلمية.

أمّا أساتذتي الأفاضل رئيس لجنة المناقشة وأعضاؤها الذين سيكون لهم فضل العلماء في تقويم هذه الرسالة والارتقاء بها إلى حيث الجادّة السليمة، فإنّ شكري لهم موصول ما حييت، وأسأل الله تبارك وتعالى أن ينعم عليهم بالعافية، والعمر المديد؛ خدمة للعلم وطلاّبه.

مسرد الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	**أ ـ ج**
التمهيد: نبذة تعريفية	**٢ ــ ١٣**
أولاً: الشارح والشرح	٢ـ ٦
ثانيا: التحليل ومستوياته	٧ ـ ١٣
الفصل الأول : مستوى التحليل الصوتي	**١٥-٤٢**
توطئة:	١٥-١٦
المبحث الأول: الإبدال بين الصوائت	**١٧ ـ ٣٦**
أولا: الصوائت الطويلة	١٨ -٣٣
ثانياً: الصوائت القصيرة	٣٤-٣٦
المبحث الثاني: الإبدال في الصوامت	٣٧- ٤٢
الفصل الثاني : مستوى التحليل الصرفي	٤٤ ـ١٠٩
توطئة	٤٤- ٤٦
المبحث الأوّل: الأبنية الصرفية في الصيغ المفردة	**٤٦-٧٣**
أولًا: أبنية المصادر	٤٦ ـ ٥٧
المصادر الثلاثية	٤٧-٥٠
فَعْل(أوْب، فجْع)	٤٧-٥٠
المصادر غير الثلاثية	٥٠-٥٧

تفعيل(تَسْهيلُ، تَضْليلُ)	٥٢ –٥٥
أفعال(إخلافٌ، إرقالٌ)	٥٥–٥٦
ثانياً : أبنية المشتقات	٥٧–٧٣
١– اسم الفاعل	٥٨–٦٠
أ– صيغة فاعل(الحادي)	٥٩
ب– فعيل بمعنى اسم الفاعل(بصير)	٦٠
٢– اسم المفعول	٦٢–٦٦
أ– صيغة مفعول(موعود)	٦٢–٦٣
ب– صيغة مفعل (منهل)	٦٤
ت– فعيل بمعنى مفعول (غضيض)	٦٤–٦٥
ث– فعّل معنى مفعول(نسّج)	٦٦
٣– صيغ المبالغة	٦٧–٧١
أ– فعَّالة (نضاحة)	٦٨
ب– مفعال (مجزاع)	٦٩_٧٠
٤– الصفة المشبهة	٧٢–٧٣
أ– فعلاء (قوداء)	٧٣
المبحث الثاني: الأبنية الصرفية في صيغ الجموع	٧٤–١٠٩
أوّلاً: جمع التكسير	٧٤ _١٠٦
١. جموع الكثرة:	٧٥–٨٨
أ. فُعْل . فُعُل:(نُكْد – رُسْل)	٧٦– ٧٨
ب . فِعال:(جِمال – العِتَاق)	٧٩–٨٠
ت . فُعّال:(حزّان)	٨١

ث . فُعُول:(غيوب)	٨٢
ج . فِعلان:(غِيلان – قِرْدان)	٨٣–٨٥
ح . أفعلاء:(أخلاء)	٨٦
خ . فِعَل فَعَل: (نقم – حَلقَ)	٨٧–٨٨
٢ . جموع القلة:	٨٩–٩٢
أ . أفعال: (أحوال –أنكاس)	٩٠–٩١
ب– فعله: (فتية)	٩٢
٣ – صيغ منتهى الجمع	٩٣–١٠٤
أ . فعاليل:(سرابيل – عساقيل)	٩٤–٩٦
ب . مفاعيل: (مراسيل – مواعيد)	٩٧
ت– أفاعل وأفاعيل: (أباطيل– أماني)	٩٨–١٠٠
ث – فواعل: (سوابغ – ذوابل)	١٠١ –١٠٢
ج – يفاعيل(يعاليل)	١٠٣
ح – فناعل(جنادب)	١٠٤
. ٤ـ اسم الجمع(القوم)	١٠٥–١٠٦
ثانيًا: جموع التصحيح	١٠٧–١٠٩
جمع المؤنث السالم(النجيبات)	١٠٧–١٠٨
٢– جمع المذكر السالم(الناعون)	١٠٨–١٠٩
الفصل الثالث : مستوى التحليل النحوي	**١١١–١٩٥**
المبحث الأول: طرائق التحليل الاعرابي	**١١١–١٤٠**
توطئة	**١١١–١١٤**
أولا: طرائق التحليل الاعرابي للمفردات	١١٥–١٣٣
١– الأسماء	١١٥–١٢٠
٢– الأفعال	١٢١–١٢٧

٣- الحروف	١٢٧-١٣٣
ثانيا: طرائق التحليل الاعرابي للجمل	١٣٤-١٣٧
١_ الجمل التي لها محل من الاعراب	١٣٥-١٣٦
٢- الجمل التي لا محل لها من الاعراب	١٣٧
ثالثا: تعليق شبه الجملة	١٣٨-١٤٠
المبحث الثاني: وسائل التحليل الاعرابي	**١٤١- ١٧٠**
أولاً: اثر المعنى المعجمي والوزن الشعري في الاعراب	١٤١-١٤٣
١- أثر المعنى المعجمي	١٤١-١٤٢
٢ – أثر الوزن الشعري	١٤٣
ثانياً: تعدد أوجه التحليل الاعرابي	١٤٣-١٤٨
١- المعنى	١٤٤
٢- تعدد الروايات	١٤٥
٣- تعدد الوظيفة النحوية لبعض الاسماء والأدوات	١٤٦
٤- الاختلاف في تقدير المحذوف وعدمه	١٤٧
٥- تعدد بسبب الخلاف بين النحاة في بعض القضايا النحوية	١٤٨
ثالثاً: المسائل النحوية	١٤٩-١٧٠
المسألة الأولى: أداة الشرط غير الجازمة(لو)	١٤٩-١٥٦
المسألة الثانية: الأفعال بين العمل والإلغاء	١٥٧-١٥٨
المسألة الثالثة: العطف	١٥٩-١٦١
١- حسن العطف تغاير اللفظين	١٥٩
٢- عطف فعل على فعل	١٦٠
المسألة الرابعة: مجيء الحال من المضاف إليه	١٦١-١٦٢
المسألة الخامسة: التنازع	١٦٣-١٦٤

المسألة السادسة: تعدد الخبر	١٦٥-١٦٦
المسألة السابعة: الممنوع من الصرف	١٦٦-١٧٠
١- منع الكلمات من الصرف	١٦٦ -١٦٧
٢- صرف الممنوع من الصرف	١٦٨-١٧٠
المبحث الثالث: عوارض التركيب	**١٧١-١٩٥**
أولا: الحذف (مفهومه، أسبابه، شروطه)	١٧١-١٧٢
١. حذف المبتدأ	١٧٣-١٧٤
٢. حذف خبر (لا)	١٧٥-١٧٧
٣. حذف المفعول به	١٧٨-١٨٠
٤. حذف الموصوف	١٨١-١٨٢
٥. حذف المضاف	١٨٣
٦. حذف المصدر	١٨٤
٧- حذف الفعل	١٨٥-١٨٦
٨. حذف جواب الشرط	١٨٧
٩. حذف جواب القسم	١٨٨
ثانيًا: التقديم والتأخير (التعريف به، اغراضه)	١٨٩-١٩٥
١. تقديم الصفة على الموصوف	١٩١-١٩٢
٢. تقديم المفعول به على الفاعل	١٩٣-١٩٥
الفصل الرابع : مستوى التحليل الدلالي	**١٩٧ -٢٣٤**
توطئة:	**١٩٧-١٩٨**
المبحث الأوَّل: الدلالة المعجمية وطرق التعريف بها	**١٩٩-٢١٦**
١- التعريف الظاهري	٢٠١-٢٠٢
٢- التعريف بالعبارة المفردة	٢٠٣-٢٠٤
٣- التعريف بالمرادف	٢٠٥-٢٠٦

٤- التعريف بالضد أو المخالفة	٢٠٧-٢٠٨
٥ - التعريف بالشرح المفصل	٢٠٩-٢١١
- التعريف بالمثال أو الشاهد	٢١٢-٢١٤
٧- التعريف بالاشتقاق	٢١٥-٢١٦
المبحث الثاني: الدلالة السياقية	**٢١٧-٢٢٨**
١. السياق اللغوي (الداخلي)	٤١٨-٢٢٩
٢. السياق غير اللغوي (المقام)	١٢١-٢٢٨
المبحث الثالث: التطور الدلالي للألفاظ	**٢٢٩-٢٣٤**
١- تخصيص الدلالة	٢٣٠-٢٣٢
٢ - تعميم الدلالة	٢٣٣-٢٣٤
الخاتمة	٢٣٦-٢٣٨
المصادر والمراجع	٢٤٠-٢٦٠
الملخص باللغة الإنجليزية	**B_d**

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ الَّذي لا يَبلغُ مِدحتَهُ القائلونَ، ولا يُحصي نعماءَه العادُّون، ولا يُؤدِّي حَقَّه المُجتهدون، وأفضلُ الصلاة وأتمُّ التسليم على حبيبهِ وصفيهِ وخيرتهِ من خلقهِ أبي القاسم محمدٍ وعلى آلِهِ الطيبين الطاهرينَ وعلى صحبهِ المنتجبين الذي بذلوا مهجهمْ إعلاءً للحقِّ ونصرة للدين .

أمّا بعد:

فقد حظيت قصيدة البُردة (بانت سعاد) للشاعر كعب بن زهير المزنيّ بعنايةٍ كبيرةً ومكانةً مميّزةً عند الأدباء قديماً وحديثاً؛ لكونها من أكثر القصائد شهرة، وأجلّها قدرًا وأعلاها مقامًا؛ لأنّها تناولت شخص الرّسول الكريم(ﷺ) بالمدح والتبجيل، وكُتبت فيها الشروح، نحو: شرح التبريزي(ت٥٠٢هـ)وابن الأنباري(ت٥٥٧هـ)، وابن هشام(ت٧٦١)والدولت آبادي(ت٨٤٨هـ) السيوطي(ت٩١١هـ)،وغيرهم

وعلى خطى هذه الشروح شرح مَنْهَجُ القُصّادِ في شرحِ بَانت سُعاد لإبن الحداد البجلي الحلّيّ الذي عدّه البغدادي ـ صاحب الخزانة ـ من أجلِّ الشروح وأفضلها.

وفي السنوات الأخيرة، وصلنا كتاب بعنوان "منهج القصّاد في شرح بنات سعاد" بتحقيق الدكتور علي عباس الأعرجي عام ٢٠١٩، وهي النّسخة المعتمدة في الدراسة؛ لكونها نسخةٍ علميةٍ معتبرةٍ عُني بها المحقق عناية كبيرةٍ، فضلاً عن إن هناك نسخة بتحقيق الأستاذ سعد الحداد طبعت في مركز العلاّمة الحلي لإحياء تراث حوزة الحلة العلمية، التابعة للعتبة الحسينية المقدسة عام ٢٠١٧م وتقع في ٣١٠ صفحات.

فقد أنتجت هذه المدينة الطيّبة المسمّاة(الحلة)كثيراً من العلماء في مختلف المجالات العلمية، بما في ذلك مجال اللغة والأدب، ولم تذكر كتب التراجم نشأتهم، ولا سنوات وفاتهم، ومن هؤلاء العلماء الشيخ جمال الدين أحمد بن الحداد البجليّ الحلّيّ الذي اقتصرت سيرته في كتب التراجم على ذكر السنة التي كان فيها على قيد الحياة سنة(ت٧٤٧ هـ)، مع بيان بعض كتبه وتراخيصه.

وهذا الشرح الغنيّ تناول فيه مؤلفه جميع المستويات اللغوية:

١. مستوى التحليل الصوتي .

٢. مستوى التحليل الصّرفي.

٣. مستوى التحليل النّحوي.

٤. مستوى التحليل الدّلالي.

ولأنَّ مستويات اللّغة الأربع يرتبط بعضها ببعض، ولكلّ واحدٍ منها أهمّيته الخاصّة في بنية اللّغة، رأيتُ أن يكون عنوان الدراسة (مستويات التحليل اللُّغوي في كتاب مَنْهجُ القُصّادِ في شرحِ بانت سُعاد).

وجاءت الخطّة مقسمة على أربعة فصولٍ، تنتظم خلالها مستويات التحليل اللُّغويّ، تسبقها مقدّمة فتمهيد، وتتبعها خاتمة.

درستُ في التمهيد نبذة تعريفية عَرضتُ في القسم الأوّل منها ما يخصّ الشّارح والشّرح، وأمَّا القسم الثاني فقد درست فيه ما يَخصُّ التحليل ومستوياته الأربعة.

أمّا الفصل الأول فقد درست فيه مستوى التحليل الصوتي، وفيه مبحثان، الأول: للإبدال الصوتي في الصوائت بقسميها الطويلة (حروف العلة) والقصيرة (الحركات)، وكذلك الإبدال بين الطويلة والقصيرة (الإشباع)، والثاني: الإبدال بين الصوامت (الحروف الصحيحة) .

و**أمَّا الفصل الثاني** فدرستُ فيه مستوى التحليل الصرفي، وقد عرضت فيه الموضوعات المتصلة بالصرف في شرح الحلّيّ مقسّمة على مبحثين، الأول: الأبنية الصرفية في الصيغ المفردة، درست فيه أبنية المصادر مجرّدة وزائدة، وفيها:(المصادر الثلاثية وغير الثلاثية، والمصادر التي جاءت بغير صيغها)، وأبنية المشتقات(اسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، والصفة المشبهة) إضافة إلى التناوب بين الصيغ، والمبحث الثاني: الأبنية الصرفية في صيغ الجموع ممثّلة في جموع التكسير، درست فيها:(جموع الكثرة، والقلّة، وصيغ منتهى الجموع)، وجموع التصحيح وفيها: (جمع المذكر السالم، وجمع المؤنث السالم) .

أمّا الفصل الثالث فدرستُ فيه مستوى التحليل النّحوي، وعَرضت إلى الموضوعات المتعلقة بالتحليل النّحوي عند الحلّيّ، وفيه ثلاثة مباحث، الأول: طرائق التحليل الإعرابي، وفيه ثلاثة محاور، الأول: طريقة التحليل الإعرابي للمفردات(الأسماء والأفعال، والحروف)، والثاني: طرائق

التحليل الإعرابي للجمل سواءً أكان لها محلٌ من الإعراب أم لم يكنْ، أمّا الثالث فكان مُشتملاً على تعليق شبه الجملة وطريقة الحلّيّ فيها، ودرستُ في **المبحث الثاني:** وسائل التحليل الإعرابي وفيه ثلاث محاور، الأول: أثر المعنى المعجميّ والوزن الشعري في الإعراب، و الثاني: تعدد الأوجه الإعرابية، بأسبابها المختلفة، و كان الثالث المسائل النّحوية التي وردت في الشرح مقسّمةً على سبع مسائل، وقد أوردتها بحسب تسلسلها في أبيات القصيدة، وجاء المبحث الثالث لدراسة الظواهر التركيبية، ودرستُ فيه ظاهرتَي الحذف، والتقديم والتأخير.

وأمّا الفصل الرابع فدرست فيه مستوى التحليل الدلاليّ، وفيه ثلاثة مباحث، الأول: الدلالة المعجميّة وطرق التعريف بها عند الحليّ، و الثاني الدلالة السياقية، أمّا الثالث فقد كان معالجاً لمظاهر التطور الدلاليّ في ألفاظ كعب بن زهير .

وفي النّهاية جاءت الخاتمة لتُسفر عن أهم النتائج التي توصلتُ إليها.

وقد اعتمدتُ في هذه الرسالة المنهج الوصفيّ التحليليّ، مع الاستعانة بالمنهج التأريخي في تتبع مستويات التحليل اللغويّة الأربعة: الصوتيّة والصرفيّة والنّحويّة والدلاليّة ورصدها في شرح منهج القصّاد.

وفي هذا المقام لا يسعني إلّا أنْ أحمدَ اللهَ وأشكره على جزيل النّعم التي أنعمها عليّ فقد هيّأ لي أستاذًا وموجّهاً يُشرف على هذه الرسالة، فأتقدم بعظيم شكري وامتناني إلى أستاذي الدكتور(أحمد حسين عبد السادة) على ما بذله من جهود علميّةٍ صادقةٍ وتوجيهات سديدةٍ تزيّنت بها صفحات رسالتي، وعلى ما أبداه من خلقٍ رفيعٍ ورحابة صدرٍ أثرَت البحث، حتى اكتمل وظهر بصورته التي هي عليه الآن، فكان نعم الأبُ والمعلّمُ والمشرفُ والموجّه والمعينُ، فجزاه الله عنّي خير الجزاء، وأطال اللهُ في عمره، ومنحَهُ الصحّة والسلامة إنّه سميعٌ مجيبٌ.

وأتقدم بعظيم شكري وامتناني لأساتيذي الأفاضل في قسم اللغة العربيّة على ما أسدوه لي من معروف وإحسانٍ في مدة الدراسة، فجزاهم الله عنّي خير جزاء المحسنين.

وهنا أودّ الإشارة إلى أنّني قد ألزمت نفسي بمسارٍ حدده الشارحُ نفسُه، ممّا جعل البحث يتابع ما هو جدير بالرّصد والمتابعة؛ لذلك أغفلتُ القليلَ النّادر من الظواهر التي ذُكرت في مورد أو موردين، ولم أخصصْ لها مبحثاً أو محوراً للدراسة لأنّها لا تشكّل ظاهرة تلفتُ الانتباه

أو تكون جديرة بالبحث والدراسة؛ لذا لم تأتِ فصول الرسالة متوازنة في عدد صفحاتها؛ إذ شغلت القضايا الصرفية والنّحوية حيزاً كبيراً في الشرح، على خلاف القضايا الصوتية والدلاليّة.

وأخيراً أسأل الله المولى القدير أن ينال هذا الجهد المتواضع الرّضا، وأسأله أيضاً أن أكون قد وُفّقتُ فيما آل إليه البحث على هذه الصورة إنّه نعم المولى ونعم النّصير.

التمهيد:

نبذة تعريفية

أولاً: الشّارح والشّرح

ثانياً: التّحليل ومستوياته

أولاً :الشّارح والشّرح:

١- الشّارح:

_اسمه ونسبه:

هو الشَّيخ الفقيه الأديب الأريب اللغويّ، النَّاسخ، المُتقِن، أحمد بن محمد بن إسماعيل[١] بن عيسى بن سلمان بن أبي الفضل بن سلمان الحَدّاد البجليّ، الحلِّيّ، وكانت له ألقاب وكُنى عدّة، منها: جمال الدين، وهو من الألقاب التي عرفتها العرب للإجلال عن التصريح بالاسم إلى الكناية عنه، وأبو العبَّاس، ويُكنَّى الرجل باسم ولده، وكذلك المرأة، أمّا إطلاق هذه الكنية على الشارح فلا نعلم أهي صحيحة أم على وجه التفاؤل؛ ذلك أنّه لم نجد مَن يذكر أنَّ البجليّ كانت له ذريّة، أو ربما كان له ذلك، ولكن لم يذكر؛ لتقصير المصادر، ويتفرد الشيعة بهذه الكنية؛ تيمناً باسم أبي الفضل العبّاس بن أمير المؤمنين(عليهما السلام)[٢].

أمّا لقب الحلِّيّ، فهو نسبة تكون للحلة عادةً؛ إذ أقام فيها إلى سنة(٧٥٧هـ)، وأتقن الفقه وغيره من العلوم فيها، وأقرأ، وصنّف فيها بعض تصنيفاته، وزار في أثناء تواجده فيها كربلاء المقدسة والمدينة المنورة[٣]، أمّا لقب البغداديّ فهو نسبةً إلى(بغداد)عاصمة العراق، فعند وجوده بالحلَّة سمع ببغداد، فربما ذهب إليها، وأقام فيها مدّة من الزمن، فأخذ هذا اللقب؛ إذ إنَّ من يقطن في مدينة ثلاث سنوات أو أكثر يُلقّب بها، ذكر ذلك البغدادي، قوله: "حكاه عنه أحمد بن محمَّد بن الحدّاد البجليّ البغداديّ في شرح قصيدة بانت سعاد، وكان تاريخ شرحه في بغداد سنة أربعٍ وعشرين وسبعمائة، قال في شرحه: وقال ابن إيازٍ الروميّ: ويجوز فيه وجه آخر ..."[٤]، وقال في موضع آخر من الحاشية على شرح ابن هشام الأنصاريّ: "قال أحمد بن الحدّاد البجليّ البغداديّ وهو من أجلِّ من شرح هذه القصيدة..."[٥]، وآخر ألقابه هو: البَجَليُّ؛

(١) ينظر: الموسوعة الرّجاليّة المُيسرة أو معجم رجال الوسائل، الشيخ علي أكبر الترابي: ٢٩.

(٢) منهج القصّاد في شرح بانت سعاد، جمال الدين احمد بن محمد بن الحداد البجلي الحلي(حياً٧٤٧هـ): ٣٠-٣٢.

(٣) نفسه: ٤٤.

(٤) خزانة الأدب ولب لباب العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي: ٩/ ١٤٧.

(٥) ينظر: حاشية شرح قصيدة بانت سعاد، جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري النحوي: ١/ ٣١ .

نسبةً إلى(بَجيلة)، وهي بطن من بطون سليم والنسبةِ إليهم بجلي، والنسبةُ إليهم(بَجليٌّ) بالتحريك[١].

ـ شيوخه، وتلامذته:

من الأستاذ تُعرف قيمة الطالب، ومن الطالب تعرف القيمة الحقيقيّة لما كان عليه الأستاذ من علومٍ ومعارف، وخلق، ولما سنرى عند البجليّ من الصفات الجامعة لكل معاني العلم والمعرفة وعلومها لابد أن يكون وراء ذلك كلّه أستاذ استقى منه ذلك، ومن دراستنا لشرحه نجد تنوعاً في أساتيذه الذين أخذ علمه عنهم، ولكنّهم قد جُمعوا في شخص واحد كالعلاَّمة الحلِّيّ[*]، وولده الفخر،[*] ونذكر من أساتيذه أيضاً: عزّ الدين عبد الحميد[*]والسيد جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن ناصر بن حمَّاد الحسيني الغروي[*].

أمّا تلامذته فنذكر منهم تاج الدين محمد بن القاسم بن معيَّة الحسنيّ(٧٧٦هـ)[*]، والشيخ الشهيد السعيد أبا عبد الله محمد بن مكي العامليّ المعروف بـ(الشهيد الأول)(٧٨٦هـ)[٢][*]

ـ آثاره:

---

(١) ينظر: الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) تأليف إسماعيل بن حمّاد الجوهري: ٤/ ١٦٣١ .

(*) الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي شيخ الطائفة وعلّامة وقته وصاحب التحقيق و التدقيق كثير التصانيف، انتهت رياسة الإمامية إليه في المعقول والمنقول، توفي سنة (٧٢٦هـ)، وكان والده قدس الله روحه، فقيهاً محققاً مدرساً عظيم الشأن. كتاب الرجال: ٧٨.

(*) هو الشيخ فخر الدين أبو طالب محمد بن جمال الدين الحسن بن يوسف بن علي بن المطهر الأسدي الحلي، لقب بـ(فخر المحققين) ابن العلامة الحلي، وهو عالم فقيه مجتهد محقق، توفي سنة(٧٧١هـ)، ينظر: الرسالة الفخرية في معرفة النيَّة:١.

(*) ابن أبي الحديد صاحب شرح نهج البلاغة المدائني المعتزلي(ت٦٥٦هـ) ينظر: بحار الأنوار ٧٢/١٠٥، والأربعين حديثاً:٢٩/١.

(*) يوسف بن ناصر قرا القرآن على السيد أبي عبد الله الحسيني بن قتاوة بن مزروع الحسني المدائني ثم البغدادي، وقرأ عن العلامة كتابة (خلاصة الاقوال في معرفة أحوال الرجال) وله منه إجازة، وصفه بأنه مغني الشيعة. ينظر: موسوعة اصحاب الفقهاء٨/ ١٧٧، وبحار الأنوار: ١٠٤/ ٢٠٢ .

(*) قال الحر العاملي : السيد ابا القاسم بن الحسن بن معية الحسني فاضل صدوق يروى عنه أبنه محمد. ينظر: الأربعين حديثاً: الحر العاملي الجزيني:٢١/١، ومعجم رجال الحديث: السيد الخوئي:١٢١/٨.

(*) محمد بن مكي بن محمد بن حامد بن أحمد المطلبي، المجتهد الإماميّ العلم، شمس الدين أبو عبد الله العاملي الجزينيّ، النبطيّ الأصل. ينظر: معجم رجال الحديث:٢٧٠/١٧.

توزّعت آثاره في محاور كثيرة، منها: المصنّفات والإجازات، والاستنساخات[١].

أمّا **المصنّفات فمنها**: الأدب والحكم أو(الآداب والحكم)، وصحيح الآثار في ذكر أخذ الثآر، والمختار من حديث المختار .

أمّا إجازاته[*] فهي:

١-إجازة الشيخ جمال الدين أحمد بن محمَّد بن الحدَّاد الحلِّي للشيخ السعيد أبي عبد الله محمّد بن مكي الشهيد سنة (٧٨٦هـ) في قراءة عاصم والكسائيّ مدرجة في البحار نقلاً عن مجموعة الجبعيّ عن خط الشهيد.

٢-إجازته لإن معية ، جاء في أمل الآمل: "الشيخ جمال الدين أحمد بن محمد ابن الحداد، عالم فقيه ، من مشايخ ابن معيَّة"[٢].

أمّا استنساخاته[*] فهي كثيرة أيضا، منها: (أنوار الملكوت في شرح الياقوت)، و(قواعد الأحكام في معرفة الحلال والحرام)، و(خلاصة المنهاجِ في مناسك الحاجّ)[٣].

٢- الشرح :

١. **سبب الشرح** : وفيه أوضح لنا الشارح السبب الذي دفعه إلى الشرح ألا وهو الإعراب أولاً، إذ قال: فإنّ أولى ما همّت به الهممُ، وقدمت إليه القدمُ هو: **علم الإعراب** الذي فضله فصله بين الصواب والخطأ وقد كان هذا بطلب من أصدقائه المقرّبين الذين تجمعه معهم مودة وألفة، ثمّ إنّه لم يجد قصيدة أولى بهذا من لامية كعب بن زهير التي اشتهرت بالمدحة النّبوية، ومن الأسباب التي دفعته إلى التأليف أيضًا إيضاح الأسرار في غرائب إعرابها،

---

(١) منهج القصّاد: ٤٥ .

(*) الإجازة: هي" الكلام الصادر عن المجيز المشتمل على إنشائه الإذن في رواية الحديث عنه بعد إخباره إجمالا بمروياته المشتملة على ذكر الكتب والمصنفات التي صدر الاذن في روايتها عن المجيز اجمالا أو تفصيلا..."

وأركانها أربعة: المجيز، والمجاز له، والمجاز به، ولفظ الإجازة أي أن يقول اجزت لك أن تروي عنّي هذا الحديث بعينه. ينظر: الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١/ ١٤٥ .

(٢) أمل الآمل:٢/٤٢، ومقدمة المحقق:٤٦ .

(*) قال الصولي: أن ينسخ الشيء فيجيء بمثله تماماً . ينظر: معجم مصطلحات المخطوط العربي: ٢٣٦.

(٣) مقدمة المحقق: ٤٨ ـ ٤٩ .

وكشف الأستار عن غريب أغرابها، ثمّ أخيراً: أطلعَ شموس معانيها من مشارقِ مغَانيها بعد غروبها[١] .

٢. ما يميز هذا الشرح عن غيره: إنَّه لم يماثله شرح سابق أو لاحق له؛ لأنّ التبريزي(ت٥٠٢هـ)[٢] قد طوّل ما ليس بصدده، وقصّر بالمعنى، أمّا ابن الأنباري (ت٥٧٧هـ) فقد تصدّى لبيان بعض اللغات، وجملة صالحة من الإعراب، وصد عن الباقي[٣].

أمّا الآخرون فمنهم من قصر شرحه على الغريب والغامض كما فعل ابن هشام[٤]، ومنهم من قصره على المعنى فقط كما فعل السيوطي(ت٩١١هـ)[٥]، وآخر درس فيه كل الجوانب اللغويّة باختصار لا يفي بالغرض الذي يلتمسه القارئ[٦] .

٣. **طريقته في الشرح:**

نهج الحليّ في شرحه نهجاً قائماً على إيراد البيت من أبيات القصيدة، ثم تناوله بالشرح والتحليل.

أمّا سمات منهجه فيمكن أن نختصرها بما يأتي:

١- إنّ المسائل الصوتيّة التي وظّفها الحلّيّ في تحليل القصيدة هي ممّا سطّره أوائل اللغويين وأشاروا إليها، وحفظوها في مدوناتهم اللغوية، وقد استطاع البجليّ هضمها، ومن ثمّ إعادة تمثّلها في ما وقر عنده من أمثلة قصيدة (بانت سُعاد)، بل إنّ أغلب الألفاظ الواردة في هذه القصيدة، وكانت فيها مظاهر صوتيّة قد ذكرت نفسها في مدوّنات اللغويين السابقين .

---

(١) ينظر: مقدمته كاملة، منهج القصّاد : ١٣١ وما بعدها.

(٢) شرح قصيدة كعب بن زهير للتبريزي: ٢٥١.

(٣) ينظر: شرح التبريزي: ٢٥١ ، شرح ابن الأنباري : ١٢٠.

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد :٢١١ وما بعدها .

(٥) ينظر: كنه المراد في بيان بانت سعاد: جلال الدين السيوطي: ١٥٣.

(٦) ينظر: مصدق الفضل شرح قصيدة بانت سعاد، الشيخ شهاب الدين احمد بن شمس الدين: ٢٥ وما بعدها .

٢-إنّ طريقة تناول الحليّ لأبيات القصيدة قامت على إعراب كل كلمة في البيت الشعري، بسيطة كانت أم معقّدة؛ لأنَّ الإعراب أساس عنده، ثمّ بيان المعنى اللغويّ للمفردات التي رأى أنّه لابد له من إيضاح معناها، وما يتخلله من جوانب صوتية أو صرفية.

٣- يبدأ بإعراب المفردات، وشرح معناها، ثمّ يذكر المعنى الإجمالي، وفي هذا الأمر يسلك منهجين، الأول: ذكر المعنى مجملاً في نهاية الشرح فقط دون أي شيءٍ آخر، والثاني: عندما يوضح معناه مجملاً يؤيده بشعر، وهذا الشعر الذي يسند ما قاله فيه يتخذ فيه مساران: الاختصار، والاستطراد

٤-يعنى بتعدد الأوجه الإعرابية؛ ذلك أنَّه كان مدركاً لأهمّيته في التحليل، وطريقة تناوله للتعدد لم تكن بمسارٍ واحدٍ، فمرة مفصّلة، وأخرى يذكر الموضع فقط من دون السبب، وثالثة: بذكر تعدد اللفظة ومعناها، دون إعرابها.

٥-يشير إلى الرّوايات المختلفة لبعض المفردات في البيت الشعري.

٦-الوقوف عند القضايا البلاغية، فعنايته بالجوانب اللغوية عامّة شملت الجوانب البلاغيّة، ولم تتوقف عند حدود المستويات الأربعة فقط، وهذا فيه دلالة على ثقافة الشارح اللغوية .

٧-عنايته الخاصة بالحروف، وبيان معانيها، وإعرابها، والتناوب فيما بينها.

٧- اهتمامه بالجانب العروضيّ، وخروج الشاعر عن القياس؛ مراعاةً لها.

٨- اشتمال الشّرح على لمحات نقدية سريعة، ونحن نعلم أنَّه رجلٌ لغويٌّ، لا نقديّ، أي إنّه يُطلق حكماً نقدياً على أمرٍ ما من دون تعليل مرّة، وبتعليل مرّة أخرى.

٩ـ لم يعتمد المصطلح النّحوي على وفق مذهب نحويٍّ معيّن، وإنّما أورد مصطلحات المدرستَين البصريّة والكوفيّة.

١٠ـ إنَّ أهمّ ما يلحظ في طريقته للشرح هي عدم اقتصاره على مستوًى واحدٍ من مستويات اللغة (الأصوات والصرف والنّحو، والدلالة) .

١١- إيراد الشواهد اللغوية المتنوّعة(القرآن، الحديث، والشعر، والنّثر، أقوال العرب) .

١٢ـ الرّد على بعض شرّاح القصيدة، وتصويب آرائهم.

١٢ـ تتدرج الدراسة اللغوية عنده من النّحو الذي له صداه الواسع، و(الإعراب) تحديداً، ثمّ الصرف بالدرجة الثانية، والمعجم ثالثًا، وأمّا الصوت فأقلّهما حضوراً عنده، وتتخلل هذه المستويات جوانب أخرى ستذكر في الفصول القادمة.

١٣ـ يعتمد على أقوال بعض علماء النحو وأصحاب المعاجم في الشرح أمثال سيبويه، الاخفش، صاحب العين، أبن الأنباري، ابو زيد الأنصاري، الجوهري، الصغاني، التبريزي، الفارابي، وفي ذكره لها سار على مذهبين: الأول: يذكر فيه أسم المؤلف فيقول: قال سيبويه، وأخرى أسم الكتاب فيقول: قال صاحب العين.

ثانياً: التحليل ومستوياته:

التحليل لغةً: مصدر للفعل "حلّل"، وجذره الثلاثي: "حلّ"، جاء في لسان العرب:"حلَّ العقدة يحلُّها حلاًّ: فتحها ونقضها فانحلت. والحلّ: حلّا لعقدة"[١]،وجاء في تهذيب اللغة: "الحلُّ: حلّ العقدة، يُقال: حللتها أحلّها حلاًّ فانحلّت"[٢].

واكتفى الصاحب بن عباد بقول: "وحللت العقدة فانحلّت"[٣]، وقد صرّح القرآن الكريم بهذا المعنى في قوله تعالى: ﴿**وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِّن لِّسَانِي ۝ يَفْقَهُوا قَوْلِي**﴾[٤].

ولم تتوقف دلالة هذه اللفظة على حلّ العقدة فقط، بل له دلالات أخرى، فقد يراد به الشيء غير المبالغ فيه، ومنه قولهم: ما فعلته إلّا تحلَّةَ القسم؛ أي: لم أفعل إلاّ بقدر ما حلَلت به يميني، ولم أبالغ فيه[٥].

التحليل اصطلاحاً: إنّ المعنى الاصطلاحي للتحليل يستمدُّ من المعنى اللغوي في بعض جوانبه، إذ يُعنى به "إرجاع الأمر إلى عناصره المكوّنة له؛ ذلك لأنَّ التحليل، في الأصل، منهج عام يراد به تقسيم الكل إلى أجزائه، وردّ الشيء إلى عناصره"[٦]. وهذا التعريف يبيّن لنا أنّ

---

(١) لسان العرب، ابن منظور الأفريقي المصري: (حلّ) ٣/٣٠٠ .

(٢) تهذيب اللغة، الأزهري : (حلّ) ٣/ ٢٨٠ .

(٣) المحيط في اللغة: الصاحب بن عباد : (حلّ) ٢ / ٣١٤

(٤) طه : ٢٧-٢٨ .

(٥) ينظر: الصحاح: ١٦٧٥-١٦٧٦ ، ولسان العرب : ٣/ ٢٩٩ .

(٦) التحليل النّحوي: أصوله وأدلته : ١٤ .

المراد من التحليل ما هو ضد الإغلاق، أي فتح المكوّنات الأساسية للنّص المراد تحليله، وللتحليل مجالاته المختلفة في ميادين العلم والمعرفة، إذ يرد في مجال الكيمياء فيُعنى به تذويب المادة المدروسة، ويشير صاحب(مفاتيح العلوم)إلى أنّ" التحليل أن تجعل المنعقدات مثل الماء"(١)، ويراد به عند علماء المنطق: "دراسة الصور الأولية للإدراك الذهني"(٢)، وهو عند الفلاسفة وسيلة لمعرفة حقيقة الأشخاص، جاء في الرسائل: "بالتحليل تعرف حقيقة الأشخاص، أعني حقيقة كلَّ واحدٍ منها ممّا هو مركب، ومن أي الأشياء هو مؤلف، وإلى ماذا هو ينحلّ، وبالحدود تعرف حقيقة الأنواع من الأجناس كلّ واحدٍ منها، وبكم فصلٍ يمتاز عن غيره"(٣)، وقد كان لاصطلاح التحليل ميدانه الرحب في مجال الأدب، وذلك بتحليل النّص إلى مكوناته اللغويّة والفكريّة، ويعنى بعضها بتحليل الخطاب الرّوائي(٤)، وبهذا فهو يتلوّن بلون المجال الذي الذي يدخل فيه؛ فبالإضافة إلى ما ذكر نجده في مجال الإحصاء والطب، وفي تحليل الطيف الضوئي ... وغيرها(٥).

وقد ورد هذا المصطلح عند بعض المحدثين، وإنّ أول من استعمله في درسنا اللغوي الدكتور تمّام حسّان بقوله: "إنّ الإعراب تحليل الوظائف في السياق، وليس تحليلاً لمعاني المفردات، ولا لدلالة الجملة"(٦).

ومنهج التحليل غير مقيّدٍ بجانب واحد؛ لذا قال الدكتور سمير شريف:" إنّ منهج التحليل اللغوي منهج لدراسة اللغة والأدب دراسة تحليلية من الجوانب الصوتية والصرفية والتركيبية والدلالية والإشارية فهو إذن منهج يبدأ من اللغة وينتهي إليها"(٧) .

---

(١) مفاتيح العلوم ، محمد بن أحمد الخوارزمي ، ١٤٩ .

(٢) التحليل النحوي أصوله وأدلته: ١٣ .

(٣) رسائل إخوان الصفا:١/ ٤٣٠ .

(٤) ينظر: تحليل الخطاب الروائي ، محمد عزّام :٣٣٨/٩ .

(٥) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته: ١٣ .

(٦) القرائن النحوية واطّراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي، د. تمام حسّان (بحث)، مجلة السان العربي، الرباط المجلد١١ ، ٤٠/١.

(٧) منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي، (بحث)، مجلة الآداب المستنصرية ،١٩٩٨: ٢٣٩

ثمّ إنّه خص التحليل باللغويّ ؛ تبعاً لتنوّع المستوى اللغوي الذي تنتمي إليه الظاهرة اللغويّة المراد تحليلها (من صوتٍ وصرفٍ ونحوٍ ودلالةٍ)، بلحاظ أنّ اللغة أصوات يعبرُ بها كل قوم عن أغراضهم[١]، وهذه الأغراض تحتوي على جوانب تتنوّع وتتطور وتتعقد لتتطلّب أكثر من منهج وأكثر من وسيلة لفكّ شفراتها، وتحليل مكوّناتها، وكشف مقاصدها، ولذلك عمد اللغويون إلى فرضية التعدد في المستويات والجوانب اللغوية، ومن ثمّ بعد هذه التجزئة والتفكيك يمكن لفرع أو أكثر أن يدرس النّص اللغويّ من هذه المستويات المتعددة مع الإيمان الكامل بأنّ هذه المستويات اللغوية إنّما هي مستويات تكامليّة؛ فلا يمكن لأيّ مستوًى منها أن يبيّن دلالة النّص وحده من دون الاعتماد على بقيّة المستويات الأخرى، وقد عمد اللغويون إلى هذا التقسيم؛ ليتمكنوا من كشف محتويات اللغة وأسرارها، ومعرفة مضمونها، وما انتهاجهم هذه المستويات إلّا لوضع فهمٍ دقيق لظواهر اللغة وتفسيرها، وقصدهم من هذا هو إماطة اللثام عن أبعاد اللغة الدلاليّة ومقاصدها في التواصل الاجتماعي[٢]، ومن هذه المقاصد المهمّة تحليل النّص على مستويات، فيمكننا التمييز بين الطريقة التي يعبّر بها العالِم الأديب، وبين التي يعبّر بها عامّة النّاس، وبمقدار ما يكون للأديب لغته الخاصّة تكون درجة تميّزه[٣].

وقد تعددت مناهج اللُّغويين في تحليل النّصوص اللغوية، ولعلّ أشهرها هو التقسيم الذي وضعه(ماريوباي) بمستوياته المختلفة التي تؤدّى إلى دلالة النّص متكاملًا على مختلف مستوياته[٤]أمّا القسم الأخير من المستويات وهو قسم المفردات فأسمّيته المستوى الدلالي؛ كونه أعمّ من الأول، ونحن وسّعناه؛ ليشمل الدلالة المعجمية ومظاهر تطوّر الألفاظ عند كعب بن زهير ، وهذه المستويات هي:

---

(١) الخصائص: ١ / ٣٣ .

(٢) ينظر: مدخل إلى علم اللغة، د. محمد حسن عبد العزيز : ١٩٩، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة، د. محمود عكاشة: ١٢ .

(٣) ينظر: أسس علم اللغة ، ماريوباي: ترجمة وتعليق: الدكتور أحمد مختار عمر: ٤٣ وما بعدها .

(٤) ينظر: نفسه: ٣٤ ، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : ١٣/١٤ .

أولا: مستوى التحليل الصوتي:

يدرس هذا المستوى الأصوات التي تتألف منها اللغة من ناحية طبيعتها الصوتية مادة خاماً تدخل في تشكيل أبنية لفظية، وذلك بتشريح الجهاز الصوتي لدى الإنسان، ومعرفة إمكانات النّطق المختلفة الكامنة فيه، ووصف أماكن النّطق ومخارج الأصوات في هذا الجهاز، وتقسيم أصوات اللغة على صوامت وصوائت، ومن ثمّ تقسيم الأصوات الإنسانية على مجموعات، تظهر في كل مجموعة خصائص معينة، كالمقاطع الصوتية، والنّبر والتنغيم في الكلام، والأسباب التي تكمن وراء إبدال الصوت وتغييره[١]، وقد شغل هذا المستوى بال اللغويون كثيرًا، إلا أنّ ما وصلوا إليه قديماً لم يكن قائماً على أساس تجريبي دقيق؛ ولهذا فإنّه لا يبلغ من الدقة والإتقان والضبط ما وصل إليه المحدثون من علماء اللغات، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي(ت١٧٥هـ) من أوائل العلماء الذين كانت لهم عناية خاصة بدراسة الأصوات وموسيقى اللغة، ثمّ تبعه سيبويه(ت ١٨٠هـ)فخصص أبواباً من كتابه لها، فذكر عدد الحروف ومخارجها وصفاتها واختلافها، ثمّ جاء ابن جني(٣٩٢هـ) فألّف كتاباً خاصّاً في علم الأصوات سمّاه (سر صناعة الإعراب)، ولا يكاد يخرج عمّا جاء به سيبويه من تعدد المخارج ووصف الحروف، ثمّ جاء ابن سينا برسالة صغيرة في علم الأصوات سمّاها (أسباب حدوث الحروف)، تحدث فيها عن سبب حدوث الصوت، ويقصد به صوت الإنسان وغيره[٢]، وكان آخر من كتب بالصوت في القرن السادس الهجري هو الزمخشري(٥٣٨هـ) في كتابه (المفصّل)، وقد خصص القسم الأخير منه للدراسة الصوتية، مردداً فيه ما جاء به الخليل و من دون أي زيادة، ومن المتأخّرين السكاكي(ت٦٢٦ هـ) في كتابه (مفتاح العلوم) الذي يعد من أوائل من رسم رسماً بدائياً لأعضاء النّطق[٣].

(١) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ١٣ ، ومدخل إلى علم اللغة، رمضان عبد التواب: ١٠ .

(٢) ينظر: مدخل إلى علم اللغة: ١٤ـ ١٨، والبحث اللغوي عند العرب: ٩٣ وما بعدها.

(٣) ينظر: مدخل إلى علم اللغة : ١٨

ثانياً: مستوى التحليل الصرفي:

هو فرع من فروع اللسانيات، والمستوى الثاني من مستويات التحليل اللغوي، ويُعنى بدراسة الصيغ الصرفية والأبنية، وأثر هذه الصيغ في الدلالة، ويدرس الأثر الذي تحدثه زيادة بعض الوحدات الصرفية على أصل بنية الكلمة، كأبنية المصادر(الثلاثية والزائدة)، وأبنية المشتقات كـ(ميم) اسم المفعول في (محمود)، وزيادة الألف في (قائم) للدلالة على اسم الفاعل، بالإضافة إلى أثرها في المعنى ، وكذلك علامات الجمع (ون) أو (ين) لجمع المذكر، و(ات) للمؤنث السالم[١]، وقد جاء مصطلح التحليل الصرفي عند الدكتور محمود فهمي حجازي في حديثه عن الوحدات الصرفية قال: إنّ المصطلح الأساس في التحليل الصرفي الحديث هو المورفيم ويُحَدُّ بأنّه: "أصغر وحدة لغوية مجرّدة ذات معنى دلاليّ أو نحويّ في الكلمة أو الجملة...."[٢]، أي الوحدة الصرفية، فالباحث اللغوي يحاول تقسيم السلسلة الكلامية على عناصرها المكوّنة، ثمّ يصف هذه العناصر؛ إذ إنّ المرحلة الأولى في هذا التقسيم تقتصر على مستوى التحليل الصوتي، وبذلك تمكّنا من معرفة الوحدات الصوتية المكوّنة للسلسلة الكلامية، ثمّ المرحلة الثانية في التقسيم التي تهدف إلى معرفة الوحدات الصرفية[٣]، فمثلاً كلمة (مؤمنون) تشتمل الأصل(مؤمن)، ونهاية تصريفية تفيد الجمع (ون)، فالعلم التركيبي الحديث يصفهما بأنّهما مورفيمان، أو وحدتان ذات معنى، الأولى تحمل المعنى، والثاني تحمل فكرة المجتمع[٤]، ومن المحدثين الذين درسوا هذا الجانب من التحليل هو محمّد الأنطاكي تحت عنوان(الإعراب الصرفي)[٥]، فبيّن كيفية التعامل مع اللفظ المراد تحليله تحليلاً صرفياً بتمييز الفعل من الاسم أوّلاً ، ثمّ ببيان بابه إن كان ثلاثياً مجرّداً، وذكر الحروف المزيدة إن كان مزيداً، والمعنى الذي أتت به تلك الزيادة، وبيان مجرده، وبيان ماضيه إن كان مضارعاً، ونوعه من المشتقات إذا كان مشتقاً.

---

(١) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : ١٣ـ ١٤، وينظر: التحليل النحوي: ١٢١.

(٢) المعجم المفصل في علوم اللغة (الألسنيات): د. محمد التونجي : ٢/ ٦٣٥ .

(٣) ينظر: مدخل إلى علم اللغة، د. محمود فهمي حجازي: ٩٠.

(٤) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ١٣. ١٤ .

(٥) ينظر: المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها: ٣/٢٧٨ ـ ٢٧٩ .

أمّا عند فخر الدين قباوة فهو فضلاً عن ما ذكره الأنطاكي معنيٌ ببيان معنى الصيغ، كالتعدية، والمطاوعة، والجعل، والصيرورة، والتكلّف، وتفسير ظواهر التغيير في الصيغة، وما يكون في ذلك كلّه من وجوبٍ أو جوازٍ أو منعٍ(١).

ثالثاً: مستوى التحليل النّحوي:

يمثّل الحلقة الثالثة في متوالية التحليل اللُّغوي، ويُعنى بنظمِ الكلمات في جملٍ أو مجموعة كلاميّة، ويبيّن علم النّحو وظيفة الكلمات في الجمل والأثر الدلاليّ لاختلاف الكلمة وموقعها في تركيبين، مثل(ضرب عمرو زيداً)،و(ضرب زيد عمراً)، فاختلاف ترتيب الكلمة، واختلاف الكلمتين قد أثّر في دلالة الجملة، ويقوم النّحو كذلك ببيان فاعل الجملة بوضع مفرداتها مرتبة، كما في التداخل بين الفاعل والمفعول في نحو "ضرب موسى عيسى"، فالترتيب هو الذي كشف عن الفاعل، و قد رأى الدكتور تمّام حسّان أنّ الرتبة قرينة واحدة من قرائن يتضافر بعضها مع بعض لتعطي الدلالة(٢).

فعلم النّحو منذ نشأته الأولى ظهر في أنماط تأليف الألفاظ العربية، وفقاً لِما كان مألوفاً عند العرب، وإنّما جاء ذلك لأجل التعرف على العلاقة بين أشكال النّظم وصور المعنى، وبيان مقاصد المتكلّمين فيه، وفهم النّصوص اللُّغوية، للوصول إلى معانيها ومقاصد أصحابها، وتفسير مقصود المتكلم هو الركيزة الأساسية في التحليل النّحوي؛ لذا فهو يقوم على جانب المعنى والمبنى؛ لأنّ اللغة نشاط مركب من عنصرين: عنصر الشكل وهو الصورة المادية التي تتألف بها الأصوات في الألفاظ أو الجمل، وعنصر المضمون وهو المعنى المراد من الألفاظ، وقد قام ابن يعيش(٦٤٣هـ) في(شرح المفصل)على أساس هذا الازدواج، وهو الأساس الذي يدركه

(١) ينظر: التحليل النحوي أصوله وأدلته : ١٦ ـ ١٧ .

(٢) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها ، د. تمام حسان : ٢٠٧ وما بعدها ، والتحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : ١٤.

النّحاة من قبله، وهو الأساس أيضًا الذي ينادي به أصحاب النّظرية التوليدية والتحويلية فيما يُعرف عندهم بالبنية السطحية والبنية العميقة(١).

رابعاً: مستوى التحليل الدلاليّ:

ويُعنى هذا المستوى بدراسة الكلمات المفردة بالمعاجم وتقنيات أداء المعاجم بمختلف أنواعها، فهناك مباحث تدخل تحت ما يسمّى بالمعجميّة أو علم المعاجم، ويكون محور البحث فيها مرتكزًا على المفردات، ودلالاتها، وأصولها، وتطورها التاريخي، ومعناها الحاضر وكيفية استعمالها، وتدخل تحت هذه القضايا مسائل ذات علاقة بالتعدد الدلاليّ، والاشتراك اللفظيّ، والترادف، والتضاد، والمكونات الدلاليّة للفظ الواحد، وكل جزئية من هذه الجزئيات لها مباحث واسعة جدًا(٢)، وهو" أسمى مستويات اللغة؛ لأنّه الغاية التي تنتهي إليها الدراسات اللغويّة، ولأنّ التفاهم والتواصل أسمى غايات اللغة"(٣).

ويندرج ضمن هذا المستوى المعجميّ الذي اتفق كثيرٌ من اللسانيين على جعله جزءاً من المستوى الدلاليّ، لأنّ المستوى المعجميّ يدرسُ المعنى المقاليّ الذي يتأسس بدوره على وفق معنيين: المعنى المعجميّ القائم على علاقات عرفيّة اعتباطية بين المفردات ومعانيها، والمعنى الوظيفيّ القائم على وظائف الصوت والصرف والنّحو، ولذلك فإنَّ" الحقائق التي نصل إليها بوساطة التحليل على هذه المستويات حقائق جزئية بالنّسبة إلى المعنى الدلاليّ..."(٤)، والمعنى الدلالي هو القائم على المعنيَين المقالي، والمقامي الحالي.

(١) ينظر: علم اللسان من البنيوية إلى الذهنية، د. مازن الوعر: ٢٥-٢٦.

(٢) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ١٤.

(٣) اللغة العربية، نظامها وأدبها وقضاياها المعاصرة، د. محمود سمارة أبو عجيمة: ٢٨ .

(٤) اللغة العربية معناها ومبناها:٣٤١ .

الفصل الأول:

مستوى التحليل الصوتي

المبحث الأول: الإبدال في الصوائت.

المبحث الثاني: الإبدال في الصوامت.

توطئة:

يؤدّي الصوت وظيفة مهمّة في تشكيل اللغة؛ فمن المعروف أنّ اللغة عبارة عن "أصوات يعبّر بها كلّ قومٍ عن أغراضهم"(١). لذا فإنّ الأصوات وسائل للوصول إلى المعاني، والصوت عنصر أساس ومؤثّر في التشكيل اللغوي، يقول الجاحظ (٢٥٥هـ) في حديثه عن الصوت: "آلة اللفظ والجوهر الذي يقوم عليه التقطيع، وبه يوجد التأليف ولن تكون حركات اللسان لفظًا ولا كلامًا موزونًا ولا منثورًا إلّا بظهور الصوت"(٢).

إذن يُقصد بمستوى التحليل الصوتي: هو تلك المباحث اللغوية التي تتناول وصف الجوانب المتعلقة بأصغر وحدة في عملية الكلام البشري (الصوت) وتحليلها(٣)، والصوت عند العرب هو تلك المادة التي تُسمع بحاسة الأذن ، وسمّوه بالجرسِ أيضا(٤).

والتحليل الصوتي للنّصوص يتعرض لأثر الصوت من جانبين: الجانب الدلاليّ المعنويّ: وهو بيان علاقة الصوت بالمعنى وتأثّره به، أي في حال تغيّر الصوت سيتغيّر المعنى، والجانب الشكلي(اللفظ فقط)، وهو بيان أصول الكلمات وإظهار التغييرات التي طرأت عليها.

وقد اعتمد الحليّ في مستوى التحليل الصوتي الوقوف على الظواهر التي لا تمسّ المعنى، وإنّما تحاول الكشف عن أصول الكلمات، وإظهار التغيير الذي لحِق بها وعلى الرّغم من أنّ غاية الشرّاح الأساسية هي الوصول للمعاني، والكشف عنها، والابتعاد عمّا يشغلهم عن هذه الوظيفة نلاحظ الحلّيّ قد ركّز على جوانب لغويّة صوتيّة لا تؤثّر بالمعنى، وهو بذلك يعكس اهتمامه الكبير، وعنايته بمستويات التحليل اللغويّ كافّة، وكأنّه يجعل من هذه القصيدة مادّة تطبيقيّة يظهر منها ما عنّ له من مباحث علم اللغة وفروعه، فالموضوعات الصوتيّة التي وقف عندها لا تمثّل طالب المعنى العامّ للقصيدة والباحث عن دلالاتها، بل هي أقرب لدارسي العربية والمعنيين بقواعدها الصوتيّة .

---

(١) الخصائص: ابن جنّي ، تح: محمد علي النّجار: ١ / ٣٣ .

(٢) البيان والتبيين ، لجاحظ : ١ / ٧٩ .

(٣) ينظر: مستويات التحليل اللغوي عند ابن جنّي من خلال كتابه الخصائص، دوكوري ماسيري: ٤٣ .

(٤) ينظر: العين ، الخليل: ٧ / ١٤٦ .

إنّ اهتمام اللُّغويين القدماء في تحليل بنية الكلمات صوتياً بدأ مبكّراً في الدراسات اللغويّة، وظهرت قواعده وأسسه في أولى المدوّنات نحوية كانت أم غيرها.

فالمباحث التي عُنيت في وصف مخارج الأصوات، وصفاتها، وخصائصها، وتعلّق بعضها ببعض، وتأثّر بعضها ببعض يمكن إيجادها في أكثر من مُصنَّف بشكلٍ غير مستقل، ومن أمثلتها(الكتاب)،و(المقتضب)،و(العين)،وكتب(إعجاز القرآن)[١].

أمّا دراستها بشكل مستقل فيعد ابن جنّي أوّل من أفرد المباحث الصوتيّة بمؤلّفٍ مستقلٍ، ونظر إليها على أنّها علمٌ قائمٌ بذاته، وذلك في كتابه(سر صناعة الإعراب)، ويعد أيضاً أول من استعمل مصطلحاً لغويًّا للدلالة على هذا العلم، وما زلنا نستعمله حتى الآن، وهو(علم الأصوات) فهو يُعدّ رائداً فيه.

أمّا المحدثون فلم يغفلوا هذا المستوى في التحليل، وحظي بعنايتهم، كما حظي بعناية الأقدمين؛ ذلك أنّهم يعدّون دراسة الصوت أول خطوة في أيّ دراسة لغويّة؛ لأنَّها تتناول أصغر وحدات اللغة، وهو ما يُعنى به الصوت الذي هو المادّة الخام للكلام الإنسانيّ[٢]، ونذكر منهم: الفارابي، وإبراهيم أنيس، والدكتور خليل العطيّة في كتابه(في البحث الصوتي عند العرب) [٣].

لذا سيكون تناولنا للصوت في شرح الحلّيّ على النحو الآتي :

(١) ينظر: مدخل إلى علم اللغة: رمضان عبد التواب: ١٤ وما بعدها ، والبحث اللغوي عند العرب: ١٠٠.

(٢) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، د. أحمد مختار عمر: ٩٣ .

(٣) ينظر: نفسه: ١٠٠ ـ ١١٠ .

المبحث الأول: الإبدال بين الصوائت

على الرّغم من اهتمام الشارح بمعاني الكلمات، ودلالاتها، والمعنى العام للقصيدة إلّا أنّه لم يَغفل الجانب الصوتيّ في كثير من إشاراته؛ إذ حاول توجيه بعض الكلمات صوتيًا، وذكر العلّة التي أدّت إلى تغييرها، مع بيان الأصل المفترض لها، والمُلاحظ في حركة الأصوات على ألسنة النّاطقين بها أنّها تنزع في صيرورتها نحو التغيير، وعدم الاستقرار؛ وذلك للبحث عن أيسرها نطقاً، وأقلّهما جُهداً، فحين ينطق المرء مثلاً بأصوات لغته نطقاً طبيعيّاً لا تكلّف فيه نسجل أنَّ أصوات الكلمة الواحدة لا تثبت على حال، فهي كثيرة التغيير والتنقّل كما أنّها قد تتغير قليلاً من مخرجها، فتنتقل من نقطة إلى أخرى في مجراها الصوتي.

ويعد الإبدال واحداً من جملة التغييرات الصوتيّة الأكثر شيوعاً في العربيّة؛ فهو يعتري الصوت حين يجاور غيره أو يأتلف معه في سياق ما(بحيث يتحول الصوت الواحد إلى صوت آخر) مع الإبقاء على سائر أصوات الكلمة، ومع الاحتفاظ بدلالاتها، ومعناها الأصلي، وهكذا تشترك الكلمتان أو الكلمات في صوتٍ أو أكثر، عند إبدال صوتُ منها بصوتٍ آخر يكون قريباً منه في نشأته من جهاز النّطق، أو يشتمل على شيءٍ من خواصّه ، كما قد يكون بعيداً عنه فتنشأ ألفاظ متشابهة في المعنى والمبنى، ومن ثمّ كان الإبدال عاملاً فعّالاً في نمو اللغة وهو يعرض لكثير من الأصوات اللغوية الصامتة منها والصائتة، ولا تكاد تخلو منه لغة من اللغات، والعربية إحدى اللغات التي اعترتها هذه الظاهرة في كثير من مفرداتها، فنجد أصوات الكلمة الواحدة تتغير ليحلّ صوت مكان آخر، مع إبقاء الأصوات الأخرى من دون أن يؤدّي ذلك إلى تغيّرٍ في المعنى، ونقف حيارى إزاء ذلك حين نحاول معرفة الكلمة الأصل.

وهذا الإبدال الذي يصيب الصوامت يشمل الصوائت أيضاً بقسميها القصير والطويل، فنجد كلمة ترد مرّة بالضمّ، وأخرى بالكسر من غير أن يؤثّر ذلك في المعنى[1] .

(١) دواعي الإبدال في اللغة العربية وأثره في تطور أصواتها واختلاف لهجاتها: (بحث)، العدد٦٥ ، ٢٠١١.

ومن بين هذه المسائل التي وقف عندها في الإبدال بين الصوائت هي :

أوّلا : الإبدال في الصوائت الطويلة أو ما يسمّى بالإعلال:

إذ يُعدّ من الظواهر الصوتية الواضحة في اللغة العربية، وله أهمّية بالغة عند القدماء والمحدثين، وهذه الظاهرة الصوتية تتعلق بالجانب اللفظي فقط، ولا تمس المعنى؛ فوضع حرف علّة مكان حرف علّة آخر لا يؤدّي إلى تغيير دلالة الكلمات، وإنّما يلمح فيه أصل هذه الكلمات، وإظهار التغييرات التي طرأت عليها، وهذا ما يعرف بالدرس الصرفي بالإعلال.

التعريف بالإعلال: أول من استعمل هذا المصطلح سيبويه، وقد استعمله بمعنى الإبدال بين أصوات العلة، إذ قال: "إذا أردتَ فَعَلُ قلت:(دارٌ) و(نابٌ)و(وساقٌ) فيعتلُّ كما يعتلّ في الفعل، لأنّه ذلك البناء وذلك المثال، فوافقتَ الفعل كما تُوافق الفعل في باب(يَغْزُو) و(يرمي)، وربّما جاء على الأصل كما يجيء فعل من المضاعف على الأصل إذا كان اسمًا، وذلك قولهم: (القَوَد)، (والحوكة)، و(الخَوَنة)، و(الجَوَرة)، فأمّا الأكثر فالإسكان والاعتلال"[١].

وقد علل المبرّد الإعلال في مثل هذه الكلمات بقوله: "فإذا كانت واحدة منهما عينًا وهي ثانية فحكمها أن تنقلب الفاء في قولك فعل وذلك نحو قولك: باع، قال، إنّما قلبت لأنّها في موضع حركة، وقد انفتح ما قبلها"[٢].

يتضح ممّا تقدم إنّ الإعلال خاصٌّ بالتغييرات التي تصاحب حروف العلة في تركيب الكلمة يقابلها في الجانب المقابل الحروف الصحيحة (الصوامت) التي لا يصاحبها مثل هذه التغييرات ، وإن صاحبها مثل هذه التغييرات فالأصح تسميته بـ(الإبدال اللغويّ أو الصرفيّ أو الاشتقاقيّ)[٣].

فالإعلال بالنّسبة للغة العربية يكون بتغيير حرف العلّة الذي هو أحد أصول الكلمة إلى حرف علّة آخر، أو بعدم وجوده في بعض تصريفات الكلمة، فهنا نجد أنّ للإعلال فائدة مهمّة، وهي الكشف عن أصل المادة في المعجم العربيّ، لاسيما ونحن نعلم أنّ بعض الكلمات في

---

(١) الكتاب، سيبويه: ٤ / ٣٥٨ .

(٢) المقتضب، المبرد: ١ / ٢٣٤ .

(٣) المعجم المفصل في الألسنيات ، محمد التونجي، و راجي الأسمر: ١ / ١٢ _ ١٣ .

الأمر تكون عبارة عن حرفين، مثل(صم، قم، قل)، وعند الرجوع إلى الأصل للبحث عنها في المعجم نرجعها إلى أصلها الثلاثي، وهو:(قوم، صوم، قول) وكلّ ما حُذف منها هو حروف علّة[١].

أما غرض الإعلال فإنّ المحدثين لم يخرجوا في تحديده عمّا قال به القدماء؛ إذ أثبتت دراساتهم أنّ الإعلال يرجع إلى سببٍ رئيس هو ثقل النّطق بالواو والياء إذا اتُبعا بحركة من جنسهما أو بعيدة عنهما[٢].

ومن ثمّ فهو عدول عن تتابع صوتَيٍّ مكروه، مثل تتابع الكسرة والضمّة، واللغة العربية بواقعها تكره التتابع؛ فقد أسقطت عنصر الضمّة، وعوّضت عنه كسرة قصيرة؛ تخلصًا من الصعوبة، ونزوعًا إلى الانسجام، وهذا ما نصّ عليه الدكتور عبد الصبور شاهين[٣].

- **أنواع الإعلال التي وردت في شرح الحلّي**:

أولًا: الإعلال بالقلب:

وهو قلب صوت علّة أو نصف علّة إلى صوت علّة أو نصف علّة آخر، ويرى القدماء ومَن سار على نهجهم من المحدثين أنّ الإعلال يُصيب العللَ وأنصاف العلل والهمزة ؛ وذلك بقلبهنّ همزة ، وليس هذا حال القدماء جميعهم، فمن القدماء من يُخرج الهمزة من بعض مسائل الإعلال بالقلب، يقول الأستراباذي(٦٨٦هـ):" ولا يُقال لتغيير الهمزة بأحد الثلاثة إعلال، نحو: رأس وامرأة، بل يقال فيه: إنّه تخفيف للهمزة"[٤]، ويرى آخرون أنّ هذا التخفيف نوع من الإعلال بالقلب؛ إذ قلبت الهمزة فيه ألفًا للتخفيف، قال ابن جنّي في حديثه عن إبدال الألف من الهمزة: "ومن ذلك قولهم في تخفيف رأس وبأس : راس وباس"[٥].

(١) ينظر: دراسات في علم الصرف ، عبد الله درويش: ٨٨ .
(٢) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: ٦١ .
(٣) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٩ .
(٤) شرح الشافية للرضي: ٣ / ٦٧ .
(٥) سر صناعة الإعراب: ٦٦٥ .

١. قلب الواو والياء ألفًا: تعد القاعدة التي تنصّ على قلب الواو والياء ألفًا إذا تحركت وانفتح ما قبلها[١] من أكثر القواعد الصوتيّة شيوعًا في العربية؛ وذلك لأنّ الواو والياء أختان للألف ومشبهتان لما فيها من المد[٢]، وهي تتصل أيضًا بحالات أخرى من التغيير والإعلال ، فإذا تحركت الواو أو الياء بأي حركة، وانفتح ما قبلها قلبتا ألفًا؛ وذلك لتجانس الفتح والألف التي هي بعض منها[٣].

وقد وظّف الحليّ هذه القاعدة في الكشف عن بعض التغييرات التي طرأت على الكلمات، ومنها (قال)الواردَة في البيت السادس والثلاثين[٤]:

وَقالَ كُلُّ خَليلٍ كُنْتُ آمِلُهُ لا ألهينّكَ إِنّي عَنْكَ مَشْغُولُ

قال: "وقال: فعل ماضٍ وأصله: قوَلَ بزنة ضربَ فقُلبت واوه ألفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها"[٥]. فالشارح يرى أنّ قلب الواو ألفا كان لسببين: الأول: لتحرّكها، والثاني: لانفتاح ما قبلها، ومثلها في (قام) في البيت الثاني والثلاثين[٦]:

شدّ النّهارِ ذراعا عيطل نصف قامَتْ وجَاوَبَها نكدٌ مثاكيلُ

فلفظ(قام) وأصله(قوم) مثل(قال)تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا[٧].

أمّا قلب الياء ألفًا، فمثاله ما ورد في البيت الأول[٨]:

بَانَتْ سُعادُ فَقَلبِي اليومَ مَبْتولُ مُتيّمٌ إثرها لَمْ يعد مكبولُ

قال: "بانت سعاد هنا بمعنى (فارقت) يقال: بان يبين بينا وبينونة إذا فارق وأصله بينتْ بزنة ضُربت، تحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفًا، والتاء لتأنيث الفاعل"[٩]، والشارح هنا علل

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤ / ٣٣٦ .

(٢) ينظر: المنصف شرح كتاب التصريف: ٢٥٢ .

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٦٧ .

(٤) منهج القصّاد: ٣١٤ ، الديوان: ٦٥

(٥) منهج القصاد : ٣١٤ .

(٦) نفسه: ٣٠٠ ، الديوان: ٦٤

(٧) ينظر: منهج القصاد: ٢٠٥ ، ٣٠٠ .

(٨) نفسه: ١٥٧ ، الديوان: ٦٠

(٩) منهج القصاد: ١٥٧ _ ١٥٨ .

الإعلال للفعل(بانت) بسبب تحرك الياء وانفتاح ما قبلها، فقُلبت ألفًا لأنّ الألف مجانسة للفتحة، ولعلّ المجانسة تؤدي بالنّهاية إلى سهولة النّطق التي قد لا تحدث مع الواو والياء[١]، ومثاله أيضا ما ورد في البيت السادس والخمسين[٢]:

لا يفرحون إذا نالت رماحهم قومًا وليسوا مجازيعًا إذا نيلوا

قال: "ومعنى نالت رِماحهم: أصابت وأصله نُيلت بزنة عملتْ فقلبت الياء ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها"[٣]، ونجد الشارح هنا موظّفاً لمقولات الصرفيين الأوائل في بيان علّة الإعلال، وناقلًا لما ذكروه، وإن لم يُشر إلى أسمائهم صراحة، لكنّ لو تتبعنا أقوال الصرفيين في هذه المسألة لوجدنا أنّ التعليل هو نفسه، وتفسيره هو أنّ هذه الأفعال(قام، قال، بان، نال) أصلها: (قوَمَ، قوَلَ، بيَنَ، نيَلَ)، والتعليل الصوتي لهذه الظاهرة (قلب الواو والياء ألفًا) هو أنّ الواو والياء إذا تحركتا وفُتحَ ما قبلهما قُلبتا ألفًا، ونجد تعليلًا أكثر قربًا من الواقع الصوتي قدّمه ابن جنّي؛ إذ رأى أنّ القلب حدث نتيجة وجود ثلاثة أشياء متجانسة حين قال: "فلمّا اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة و الواو أو الياء وحركة الواو والياء كره اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف وسوّغها أيضًا انفتاح ما قبلها والذي حملهم على ذلك هو طلب الخفّة"[٤].

أمّا ابن يعيش(ت٦٤٣هـ): فقد فسّر ظاهرة(قلب الواو والياء ألفًا) بأنّ قومًا من أهل الحجاز حملهم طلب التخفيف على أن قلبوا أحرف العلّة ألفًا وإن كانت ساكنة، والعلّة عندهم أنّ اجتماع الياء مع الألف أخفّ عندهم من اجتماعها مع الواو؛ لذلك قالوا: يا تعد فأبدلوا من الواو الساكنة ألفًا، ومثالها ما ذكر من قلب الياء في(بين) إلى ألفٍ لتصبح (بان)[٥].

وقد أحسّ ابن عصفور (٦٦٩هـ) بثقل الواو والياء مع ما تقدّمها، وما تلاها من الفتح؛ لذا قُلبتا ألفًا فقال: "السبب في ذلك اجتماع ثقل المثلين أعني فتحة العين واللام مع ثقل الواو والياء

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٦٦٧ ، والتصريف العربي: ٦١ .

(٢) منهج القصّاد: ٣٩٢، الديوان: ٦٧.

(٣) منهج القصّاد: ٣٩٢ _٣٩٣ .

(٤) سر صناعة الإعراب: ١ / ٢٢ .

(٥) ينظر: شرح المفصل: ١ / ٦٣ .

فقلب الواو والياء ألفَين لخفّة الألف ولأنّها لا تتحرك فيزول اجتماع المثلين ولأنّه ليس للواو والياء ما يقلبان إليه أقرب من الألف لاجتماعها معهما في أنّ الجميع حروف علّة ولين"[١].

أمّا الرضي الأستراباذي: فقد ذكر علّة قلب الواو والياء ألفًا بقوله: "اعلم أنّ علّة قلب الواو والياء المتحركتين المفتوح ما قبلهما ألفًا ليس في غاية المتانة لأنّهما قلبتا ألفًا للاستثقال على ما يجيء، والواو والياء إذا انفتح ما قبلهما خفّ ثقلهما، وإن كانتا أيضًا متحركتَين، والفتحة لا تقتضي مجيء الألف بعدها اقتضاء الضمّة للواو أو الكسرة للياء ألا ترى كثرة(قول):(قولَ) وعدمها، نحو(قيلَ) لكنّهما قلبتا ألفًا مع هذا لأنّها وإن كانتا أخف من سائر الحروف الصحيحة لكنّ كثرة دوران حروف العلّة، وهما أثقلها جوّزت قلبها إلى ما هو أخفّ منها من حروف العلّة وهو الألف"[٢].

وبعد الاطّلاع على ما سُبق من أقوال نلحظ أنّها كانت حاضرة في ذهن الشارح، وقد استعان بها في تحليل تلك الكلمات، ووظّفها ليظهر لنا جهداً صوتياً في تحليل قصيدة(بانت سُعاد).

أمّا علماء العربية المتأخّرون فقد أضافوا أسبابًا كثيرة في قلب الواو والياء ألفًا، منها[٣]:

١. أن تكون الحركة أصلية .
٢. أن تكون الفتحة متصلة في كلمتيها .
٣. أن يتحرك ما بعدها إن كانتا عينَين، وألّا يقع بعدها ألف ولا ياء إن كانتا لامين.
٤. ألّا يكونا عينًا لفعل بكسر العين، والوصف منه على(أفعل)، كـ (هيف) فهو(أهيف)، وأمّا إذا كان الوصف منه على غير(أفعل) فإنّه يُمال، كـ (خاف) و(هاب).
٥. ألّا تكون عينًا لمصدر هذا الفعل، كالعور الذي فقد أحد العينين .

---

(١) الممتع في التصريف : ٢ / ٥٢٣ .

(٢) شرح الشافية: ٣ / ٩٥ .

(٣) ينظر: الصرف العربي أحكام ومعاني: ٢٣٦ _ ٢٣٧ ، ودراسات في علم الصرف ، د. عبد الله درويش: ١١٢_١١٣ .

٦. ألّا تكون الواو عينًا لـ(افتعل) الدال على التشارك في الفعل، كـ (اجتوروا، واشتوروا) بمعنى (تجاوروا وتشاوروا)، فإن لم يدل على التشارك وجب إعلاله كـ(اختانَ) بمعنى (خان)، و(اختار) بمعنى (خار).

٧. ألّا تكون أحدهما متلوّة بحرف يستحق الإعلال، فإن كانت كذلك صحّت الأولى، وأُعلّت الثانية ، نحو(ضوى، هوى) .

٨. ألّا تكونا عينين لما آخره زيادة مختصّة بالأسماء كالألف والنّون وألف التأنيث، نحو (الجولان والهيمان) مصدرَي (جال وهام) .

٩. أن يتحركا.

١٠ . أن يكون ما قبلهما مفتوحًا.

أمّا المحدثون من دارسي الأصوات العربية فقد عالجوا ظاهرة الإعلال بطريقة مختلفة عن طريقة القدماء الذين قالوا: إنّ علّة قلب الواو ألفًا هي تحرّكها وانفتاح ما قبلها[١]، إلّا أنّهم استعموا المصطلح(الإعلال) نفسه للدلالة عليها، أي: إنّ التغييرات التي تصيب أصوات العلّة يمكن إرجاعها إلى النّظام المقطعي للغة العربية الذي يكره وجود الازدواج الحركي، فيعمد إلى إسقاط العنصر الذي سبب الازدواج[٢]، والمزدوج كما عرّفه الدكتور حسام النّعيمي هو تتابع صائت ونصف صائت في مقطع واحد، فإذا تقدم الصائت سُمّي المزدوج هابطًا، كالفتحة والياء في(لَيْتَ):

ليت: ل ـَـ ي / ت ـَ (مزدوج هابط)

وإذا تأخّر الصائت سُمّي المزدوج صاعدًا كالياء والفتحة في (يكتب).

(يكتب): ي ـَـ ك / ت ـُ / ب ـُ (مزدوج صاعد)[٣]

وهو مرفوض لأنّه يسبب الازدواج في النّطق، فالأفعال:(قال، قام، بان، نال) هي بالأصل: (قوَمَ، وبيَنَ، ونيَلَ) ، وتكتب صوتيًا[٤]:

---

(١) ينظر: الخصائص: ١ / ١٤٦ .

(٢) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٢ .

(٣) أبحاث في أصوات العربية: ٨ .

(٤) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٢ .

(قَوَلَ): ق ـَـ / و ـَـ / ل ـَ

مزدوج صاعد وبحذفه يصبح التشكيل الصوتي:

ق ـَـ / ـَـ / ل ـَ

نقلت حركة المقطع الثاني إلى المقطع الأول فأصبح:

ق ـَـَ / ل ـَ

(قَوَمَ): ق ـَ / و ـَـ / م ـَ

يُحذف ، ويصبح التشكيل الصوتي:

ق ـَـ/ ـَـ/ م ـَ

ق ـَـَ / م ـَ

فالمقطع الأوسط فيها مكوّن من حركات مزدوجة (مزدوج صاعد: وـَـ) مرفوض ؛ لأنّه يسبب الازدواج في النّطق ، فيحذف ما يسبب الازدواج وهو الحركة في المقطع الأوسط .

(بانَ ونالَ) : وأصلهما (بَيَنَ ونَيَلَ) ، ويكتبان صوتيًا:

ب ـَ / ي ـَ / ن ـَ

ن ـَ / ي ـَ / ل ـَ

مقطع قصير

فهنا الحال نفسه مع (قالَ ، وقامَ) ، ولمّا كانت العربية تكره المزدوج وتفر منه أسقطت حرف المقطع الأوسط (الياء) وبقيت الفتحتان .

ب ـَ / ـَـ / ن ـَـ

ن ـَـ / ـَـ / ل ـَـ

والفتحتان (ألف) فتصبح (بان _ نال)، فهنا حذف المقطع الأوسط، فيكون الصواب إذن أن يكون وزنها جميعًا(فَالَ)، بإسقاط العين التي هي الانزلاق الساقط؛ بسبب الصعوبة المقطعية، وبدلًا من قاعدة:(تحرّكت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا)، وهي لا تعبّر عن حقيقة التصرّف الصوتي في عناصر الكلمة؛ لأنّها تفترض أنّ للواو وجودًا منفصلًا عن الحركة بعدها وقبلها، وهو خطأ من النّاحية الصوتية؛ لأنّها ليست سوى انزلاق بين هذه الحركات.

أذهب إلى الرأي القائل: بدلًا من هذه الأخطاء المتراكبة يمكن أن يقال: سقط الازدواج فطال المقطع قبلها على سبيل التعويض وبذلك نخرج بنتيجة مهمّة هي: "إنّ هذه الأفعال ثلاثية الأصل ثنائية المنطوق، والملاحظ في هذا التعليل هو كراهة المزدوج في العربية، فالمسألة بناءً على هذا التعليل لا تتجه نحو قلب حرف علّة بحرف علّة آخر، وإنّما بإسقاط حرف العلّة أي حذفه؛ للتخلص من الازدواج"(١).

٢ـ قلب الواو ياء: إنّ في اجتماع صوتَي الواو والياء أو الضمّة والكسرة ثقلا ومشقّة لا تنسجم وذوق النّطق العربي؛ فالميل إلى الانسجام، أو التباين والتناسق، والتخلّص من التكلّف هو السبب في قلب الواو ياءً ، فعندما نأتي بالضمّة يكون المتوقّع أن نأتي بعدها بالواو، ولو بدأ النّطق بالكسرة، فمن الصعب أن تتبعها بالواو، قال ابن جنّي: "لو تكلّفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة أو الضمّة قبل الياء الساكنة المفردة لتجشّمت فيه مشقّة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح"(٢).

ولم يغفل الشارح هذه القاعدة الصوتيّة وهو يتعرّض لشرح كلمات القصيدة، وإنّما وقف عندها حين لاحظ أمثلة تنطبق عليها هذه القاعدة وشرعَ في بيان تفصيلها، وذلك في أكثر من موضع، منها ما ورد في البيت الثامن والخمسين(٣):

لا يَقَعُ الطَعنُ إلا في نُحورِهِمُ ما إِن لَهُم عَن حِياضِ المَوتِ تَهليلُ

قال:" وحِياضٌ: جمع حوض، وأصله حِوَاض، فقلبت الواو ياءً، لسكونها في الواحد، وانكسار ما قبلها في الجمع"(٤)، ويشترط في هذا القلب شروط خمسة(٥):

١. أن تكون الواو ساكنة في الواحد.

٢. أن يقع في الجمع.

٣. أن يقع بعدها ما فيه ألف .

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ٨٤ .

(٢) سر صناعة الإعراب: ١ / ٢١ .

(٣) منهج القصّاد: ٣٩٩ ، والديوان: ٦٧.

(٤) منهج القصّاد : ٣٩٩-٤٠٠

(٥) نفسه: ٤٠٠.

٤. أن تكون لام الكلمة صحيحة .

٥. أن تكون فاؤها منه مكسورة، ومثله (ثياب) جمع (ثوب) ، و(رياض) جمع (روضة) .

والملاحظ في هذا المثال إنّ منهج الحلّيّ يختلف في تحليل الظاهرة الصوتيّة بين الإيجاز والتفصيل، ففي هذا المثال استرسل في بيان المحددات التي يشترط وجودها في الكلمات لتنطبق عليها قاعدة الإعلال، وإن كان في حقيقته منهجًا يستند إلى مقولات اللغويين الأوائل، ويسعى إلى توظيف هذه القواعد في التحليل، والتدليل على الأمثلة التي تنطبق عليها نحو: بعبارة أخرى؛ استيعابًا للتنظير، وهضمه، وإعادة إنتاجه في ضوء تطبيقات لغويّة، ويلتمس القارئ، وبشكل واضح أثر هذه القواعد في منهج الحلّيّ وهو يقوم بعملية التحليل .

فهذه الأمثلة وغيرها دوال على اتّكاء الحلّيّ على إظهار الجوانب الصوتية التي تعترضه والوقوف عندها وتفسيرها وإن لم تكن لها مساس مباشر في المعنى؛ لأنّي أجده عُني بالدرس الصوتي أكثر منه بالجانب المعنوي ،وأن كان المعنى قصد يتطلع إليه ويسعى إلى تحقيقه.

إنّ الثقل النّاتج من اجتماع صوتَي الكسر والواو نلحظه عند النّطق بهذين الصوتين فإنّنا كي ننطق بالواو تستدير الشفتان، ولكي ننطق بالكسرة يحدث العكس، فتنفرجان، وهذا ما يسبب تكلّف النّطق وثقله(١).

وقد علل سيبويه ذلك بالكراهة، قال: "وإنّما كرهوا ذلك كما كرهوا الواو مع الياء في سيّد ونحوهما، وكما يكرهون الضمّة بعد الكسرة حتى أنّه ليس في الكلام أن يكسروا أول حرف ويضمّوا الثاني نحو فِعُل ..."(٢).

وذكر القدماء وجوهًا كثيرة لظاهرة (قلب الواو ياء) في إحدى عشرة مسألة له، وقد تناولوها بالشرح والتعليل في كل حالة على انفراد، بالإضافة إلى أنّها خرجت عن القياس ولم تستوفِ الشروط التي وضعوها؛ محاولة منهم لخلق صورة متجانسة للغة، وبغض النّظر عن هذه الشواذ

(١) ينظر: العربية الفصحى دراسة في البناء اللغوي: ٢٠٤.

(٢) الكتاب: ٤ / ٣٣٥ .

إلّا أنّ الدرس الصوتي الحديث حلل هذه الحالات التي حدث فيها هذا الإعلال (قلب الواو ياء) ، فلم يخرج من زحمة هذه القواعد إلّا بصورتين تؤديان إلى تغيير أحرف الكلمة، وهما[١]:

الأولى: تتابع ضمّة وكسرة أو كسرة وضمّة ، ولثقل هذا التتابع في النّطق فقط تخلّص النّاطق العربي منه بإسقاط العنصر الثاني وإطالة العنصر الأول .

الثانية: الهروب من ثلاثية الحركة إلى ثنائيتها؛ لأنّ الحركة المزدوجة أيسر نطقًا، وكذلك لصعوبة تتابع الضمّة والكسرة.

ومثاله أيضاً (رياح) التي وردت في البيت السادس[٢]:

تنفي الرّياح القَذي عنه وأفرَطَه مِنْ صوبِ ساريةٍ بيض يعاليل

قال: "والرّياح بالكسر جمع الرّيح وإنّما جاءت بالياء وأصلها الواو لانكسار ما قبلها، وقد قالوا أيضًا: أرياح، وأرواح"[٣].

إنّ المجانسة بين الياء والكسرة مع شعورهم بأنّ صوت الكسرة أخف عليهم من صوت الياء هو الذي جعلهم يبدلون هذا ونحوه، ففي لفظ (حواض) و(رواح) اجتمعت الواو والألف والكسرة، وقد ذكر الدكتور فلش "الضعف النّطقي الكبير لهذه الأصوات الضعيفة: الواو والياء بحيث تنحو نحو الاختفاء حين تقع بين مصوتات"[٤] إلّا أنّ العرب كما يبدو لم يتجهوا في هذه الألفاظ إلى الإخفاء بجعل الواو ألفًا، كما في (قول)، فربما أرادوا الحفاظ على الصيغة وقلبها ألفًا يفقدهم إياها؛ لما يدخل اللفظ من الحذف حينئذ، أمّا جعلها همزة كما فعلوا في (سماء) فإنّه يمكن أن يقال: من المحتمل أن يكون العرب قد فعلوا هذا أولًا، أي إنّهم قالوا (ثئاب) و(حئاض) مثلًا، ثمّ سهلت الهمزة فجعلت ياءً لانكسار ما قبلها، فقالوا(ثياب) و(حياض)، ويمكن أن يقال: إنّ سبب الكسرة أنّهم اختاروا الصوت المناسب لها وهو الياء من غير أن يجعلوا الهمزة أولًا[٥].

إذن التحليل الصوتي القديم لهذه الظاهرة:

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٩ ، وينظر: الصرف وعلم الأصوات: ١٦٣ _ ١٦٤ .

(٢) منهج القصّاد: ١٨٣ ، الديوان: ٦١.

(٣) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٣ .

(٤) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: ٥٦ .

(٥) الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جنّي: ٣٧٠ .

(رياض) ـــــــــــــــ رواض

(رياح) ـــــــــــــــ رواح

أصلها واو، وقبل الواو حرف مكسور، فقلبت الواو ياءً؛ لانكسار ما قبلها، والمسوّغ لقلبها أنّ الواو وقعت عينًا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة وبعدها ألف، وهي مفردة ساكنة فقلبت لصعوبة النّطق فقمنا بإسقاط الضمة وقلبها إلى كسرة ونتيجة اتصالها بالفتحة قُلبت إلى ياء .

أمّا الدرس الحديث فقد حلل ذلك بالهروب من ثلاثيّة الحركة إلى ثنائيتها، أي: إنّه عدول عن تتابع الكسرة والضمّة والفتحة بإسقاط الضمّة، والاقتصار على الكسرة والفتحة؛ نظرًا لصعوبة الضمّة بعد الكسرة أولًا، ولأنّ الحركة المزدوجة أيسر نطقًا ثانيًا[1].

رواح: ر ـِـ / و ـَـ ح

تتابع ثلاثة أصوات: الكسرة في المقطع الأول والضمّ والفتح في المقطع الثاني، ولذلك اكتُفي بتتابع صوتين فقط، هما: الكسر والفتح بإبدال صوت الضمّ ياءً فأصبح:

رياح: ر ـِـ / ي ـَـ ح

ومثلها:

حِواض: ح ـِـ / و ـَـ ض

حياض: ح ـِـ / ي ـَـ ض

والملاحظ في الصورة المقطعية لهذين المثالين أنّ التغيير لم يكن بسبب وجود المزدوج فقط؛ لأنّ الفرار من المزدوج أوجد مزدوجًا آخر ، فبعد أن كان المزدوج(ـِـ و) أصبح (ـِـ ي)، ولذا لا بد من تفسير هذه الظاهرة الصوتية على وفق قانون صوتيّ آخر وهو توالي المتحركات، فبدل توالي ثلاثة أصوات هي (الكسر والضم والفتح) عدل إلى توالي صوتين فقط هما (الكسر والفتح)، وبهذه الصورة تخلّصت الكلمة من الثقل النّاتج من توالي الحركات، جاء في التصريح: "الفتح وهو أقرب الحركات إلى السكون لحصوله بأدنى فتح الفم بخلاف الضمّ والكسر؛ فإنّ

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٨٩ .

الأول إنّما يحصل بإعمال العضلتَين معًا الواصلتَين إلى طرف الشفّة، والثاني إنّما يحصل بالعضلة الواحدة الجاذبة إلى أسفل"[١].

فإذا كان الضمّ بهذا الثقل فإنّ اجتماعه مع الكسر والفتح لا شك أنّه سيكون أثقل، ولذا تخلّص من الصوت الأثقل وهو الضم.

ومن الموارد الأخرى التي وردت في شرح الحلّيّ عن ظاهرة قلب الواو ياءً ما ورد في البيت الخامس[٢]:

شَجتْ بذي شبمٍ من ماءِ محنية صافٍ بأبطح أضحى وهو مشغول

قال: "محنية وزنها مفعلة بكسر العين من حنوتُ أحنو إذا عطفتَ وأصلها محْنوَة، فانقلبت الواو ياءً لوقوعها رابعة، وقبلها كسرة كما فعل في غازية وعادية من: غزوت وعدوتُ"[٣]. فالشارح هنا بيّن أصل اللفظة، والقلب الذي حصل فيها وسببه.

وعلل ابن جنّي ذلك بـ"أنّ محنية أصلها محنوة، وإنّما قلبت الواو وإن كانت متحركة من قبل أنّها وقعت لامًا فضعفت فقلبت ولم تجر مجرى العين في الصحّة للحركة"[٤].

فهنا نلحظ اجتماع أسباب عدّة لهذه الظاهرة من الإعلال، نستنتج منها أنّ كل واو وقعت رابعة وقبلها كسرة قُلبت ياءً، فـ (محنية) أصلها (محنوة)، قلبت واوًا لأنّها رابعة وقبلها كسر فأصبحت(محنية) بزنة (مفعلة)[٥]، وإنّما قلبوها ياءً حملًا على المضارع، وإنّما قُلبت في المضارع لكسرة قبلها، فلمّا قالوا (يحني) في المضارع كرهوا أن يقولوا (احنوت)؛ لأنّ الأفعال جنس واحد فأرادوا المماثلة، وأن يكون لفظ الماضي والمضارع واحدًا فأعلّوا الماضي لإعلال المضارع[٦]، و(المحنية): ما انحنى من الوادي فيه رمل وجص صغار[٧]، وأمّا المحدثون فقد

(١) شرح التصريح على التوضيح: ١ / ٥٨ .
(٢) منهج القصّاد: ١٧٧ ، الديوان: ٦١.
(٣) منهج القصّاد: ١٧٩.
(٤) سر صناعة الإعراب: ٧٣٤ .
(٥) شرح قصيدة كعب بن زهير للخطيب التبريزي: ١٣ .
(٦) شرح المفصل: ١٠ / ١١٥ _ ١١١ .
(٧) نفسه: ١٧٨ _ ١٧٩ ، وشرح ديوان كعب بن زهير: ٧ .

حللوا ظاهرة الإعلال هذه (قلب الواو ياءً) بأنّها قد حصلت بسبب كون الياء أيسر نطقًا من الواو، إلى جانب أنّ الياء من خصائص النّطق الحضري، كما أنّ الكسرة كذلك، في مقابل ما تعوّد البدو من إيثار الواو والضمّة[١]، وبالإضافة إلى ذلك، التخلّص من التتابع الحركي عند التحليل المقطعي:

(محنوّة): م ـَـ ح / ن ـِـ و / و ـَـ ة

(محنيّة): م ـَـ ح / ن ـِـ ي / ي ـَـ ة

فبدل من اجتماع أصوات الكسر والضم والفتح عُدل إلى توالي صوتَين فقط .

ثانياً: الإعلال بالحذف:

وهو النّوع الأخير من أنواع الإعلال الذي وجدنا مصاديقه عند الحليّ، وقد ورد مرّتين في شرحه، ويُقصد به إسقاط حرف من حروف الكلمة الأصول فينقص من بنائها[٢].

والسبب الأساس لحدوث هذا النوع من الإعلال هو: التخفيف، أي: إنّهم ألزموها التخفيف فرارًا من الاستثقال، بحذف أحد حروف العلّة[٣].

وتابع ذلك الرضي، الحذف يحدث لغاية التخفيف[٤]، أمّا ابن يعيش فقد حدد ذلك بأضربٍ ثلاثة، منها التقاء الساكنين والتخفيف أو لضرورة الإعلال[٥].

ويأتي الحذف في كلام العرب على ضربين: الأول مطرد يقاس عليه، ويشترط فيه وجود العلّة التصريفية، وهي الثقل أو التقاء الساكنين، والثاني غير المطّرد وهذا يفتقد للعلّة الموجبة للحذف[٦]، لكن هناك مَن أنكر ذلك وقال: إنّه ليس كل ما وصف بأنّه إعلال بالحذف هو كذلك، بل إنّ كثيراً ممّا قيل عنه إعلال بالحذف ما هو إلّا تقصير للحركة الطويلة، ولا يعني هذا أنّ العلماء قد أخطأوا في هذه المسألة، ولكنّ نظام الكتابة هو الذي دعاهم إلى ذلك، ومثاله

---

(١) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٠ .

(٢) ينظر: الممتع في التصريف: ٢ / ٤٢٥ ، وهذا التعريف قال به أيضاً الدكتور عادل نذير . ينظر: التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال ، مجلة دراسات ، العدد ٦ ، ٢٠١٢ .

(٣) ينظر: الكتاب: ٤ / ٤١١ .

(٤) شرح الشافية: ٣ / ١٨٦ .

(٥) شرح المفصل: ١٠ / ٦٨ .

(٦) ينظر : شرح التصريف /٣٧٣، وشرح الملوكي في التصريف /٣٣٣

الفعل المضارع المجزوم تسقط لامه، أي إنّ(يرمي) في قولنا (لم يرمِ) معتل بالحذف؛ إذ حُذفت الياء في آخره، هذا هو السائد، والصحيح إنّ آخر(يرمي) كسرة طويلة وليس شبه حركة، ولم تحذف ولكنّها قُصّرت .

إذن ليس المقصود بالحذف أنّ حرفاً أو صوتاً كان موجوداً وحُذف لسبب من الأسباب، بل إنّ المحذوف كان وما زال موجوداً في صيغة أخرى من صيغ الفعل نفسه، ومثاله (يعد) لا يعني أنّ الواو موجودة على شكل (يوعد)، ثمّ حُذفت، ولكنّ النّظام اللغوي يقرر أنّها موجودة في (وعد) وحذفت من (يعد)[١].

ونجد مصاديق الإعلال بالحذف في تعليق الحليّ على قول كعب من البيت الحادي عشر[٢]:

فلا يغرّنْكَ ما منّتْ وما وَعَدَتْ إنّ الأماني والأحلام تضليلُ

قال: "ومنَّتْ من التمنِّي وأصلُهُ: مَنَيت فحُذِفت الياء؛ يقال: تمنَّيت الشيء تمنِّياً، أي: اشتهيته، وطلبته، ومنَّيْتُ غيري تمنيةً إذا أطمعتهُ بشيءٍ يتمنَّاه"[٣].

فالشارح لم يحلل لنا سببَ حذف الياء، فقد اكتفى بالإشارة إلى الحذف، ويمكن إيضاح ذلك وتحليله بأنّ وزن(مَنَّت): (فَعَّتْ)، وأصله:(منّيت) على وزن(فعّلت)، فتحركت الياء وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً:(مَنَّيْتُ) _ (منّاْت) فحذفت الألف فبقي (منّت)[٤].

ويتضح من ذلك لنا سبب الحذف، وهو منع التقاء الساكنين .

وقد حلل القدماء ذلك بأنّ الفعل الماضي النّاقص عند إسناده إلى تاء التأنيث الساكنة تحذف لامه؛ وذلك لالتقاء الساكنين، ومثاله(رمت ، ومنّت)[٥]، فإنّها حُذفت لالتقاء الساكنين، كما بيّنا أول الأمر .

---

(١) الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر: ٣٧ .

(٢) منهج القصّاد: ٢١٣ ، الديوان: ٦٢.

(٣) منهج القصاد: ٢١٣ _ ٢١٤ .

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد: ١٨٠ ، ومصدق الفضل: ٦٠ ـ ٦١ .

(٥) ينظر: الممتع في التصريف: ٢ / ٥٢٥ .

أمّا المحدثون فقد حللوا ذلك بأنّ سبب الحذف ليس بسبب التقاء الساكنين، فالألف حركة طويلة وليست حرفًا ساكناً، وسبب الحذف هو تشكّل المقطع المديد المرفوض الذي لا تستسيغه العربية، فقصرت الحركة ولم تحذف كما يرى القدماء، والفتحة التي تظهر على العين ليست مؤشّراً على الألف المحذوفة، بل هي جزء الألف المتبقي بعد التقصير، أي فتحة قصيرة نتجت عن تقصير الفتحة الطويلة[١]، ومن ثمّ فإنّ كراهة المزدوج هو الذي دفعهم إلى إسقاط حرف العلة .

(مَنَّيْتْ): م ـَـ ن / ن ـَـ /ي ـَـ تْ

وجود مقطع مزدوج تفر منه العربية، ولذلك حذفت منه الياء، ثمّ نقلت التاء من المقطع الثالث والثاني: م ـَـ ن / ن ـَـ ت

ومن مصاديقه أيضاً ما ورد في تعليق البجلي على البيت السابع والثلاثين[٢]:

فَقُلتُ: خلّوا سبيلي لا أبا لكمُ فكل ما قدّر الرحمن مفعولُ

قال: "وأصل قلتُ: قَوَلتُ، بالفتح لا بالضم"[٣]، فاكتفى الشارح ببيان أصل الكلمة وحركتها، وذكر سيبويه "أنّ أصلها على وزن (فَعُلْتُ)، وقد جاء ليغيّروا حركة الفاء عن حالها لو لم تعتل، فلو لم يحولوها وجعلوها تعتل من(قَوَلْتُ) لكانت الفاء إذا ألقي عليها حركة العين غير متغيرة عن حالها لو لم تعتل، فلذلك حوّلوها إلى (فَعُلْتُ) فجُعلت معتلّة منها، وكانت (فَعُلْتُ) أولى بـ (فعلتُ) من الواو من (فَعلتُ)؛ لأنّهم حين جعلوها معتلّة محوّلة الحركة جعلوا ما حركته منه أولى به، كما أنّ (يغزو) حيث اعتل لزمه (يَفْعُلُ)، وجُعلت حركة ما قبل (الواو) من (الواو)، فكذلك جُعلت حركة هذا الحرف منه، ويدلّك على أنّ أصله (فَعَلْتُ) أنّه ليس في الكلام (فَعُلْتُه)، ونظيره في الاعتلال من محوّل إليه: يَعِد ويَزِن، وقد بيّن ذلك"[٤].

وتعليل الصرفيين أنّ الحذف بسبب التقاء الساكنين(لام الفعل وعينه):

قال ← قالْتُ ← قُلْتُ

(١) ينظر: الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر: ٤١ ، والتعليل الصوتي لمظاهر الإعلال: ٨٧ .

(٢) منهج القصّاد: ٣١٧ ، الديوان: ٦٥.

(٣) منهج القصّاد : ٣١٧

(٤) ينظر: الكتاب: ٤ / ٣٤٠ .

جاد ← جادْتُ ← جُدْتُ

باع ← باعْتُ ← بِعتُ

وعند تحليلها صوتياً لا نجد حذفاً وإنّما هو تقصير لصوت المد الطويل، فعند إسناد الفعل (قال، جاد، باع) إلى تاء الفاعل يتكون في الكلمة مقطع مديد في البدء، وهو من كراهات العربية إن وقع في الحشو؛ لذا فرّت العربية منه بانكماش قمّته إلى نصفها.

ق ـَـ ل / ت ـُـ

ق ـَـ ل / ت ـُـ

وأُبدلت الفتحة ضمّة ؛ لأنّ أصل العين في (قالَ) واواً فأصله (قَوَلَ)، في حين أُبدلت الفتحة كسراً مع الفعل (باع)؛ لأنّ أصل العين ياء.

ويتضح من ذلك أنّ أصل (قُلْتُ) (قولتُ) ، وقد شملت الإعلال بأنواعه الثلاثة: (النّقل، والقلب والحذف)؛ لأنّ(قُلْتُ)أصلها(قوَلْتُ)؛لأنّ الضمّة من الواو، ثمّ قلبت بعدها الواو ألفاً لتحرّكها وانفتاح ما قبلها هكذا:

قوُلْت ← قاْلْت (التقى ساكنان)

وهما الألف المنقلبة عن الواو، ولام الفعل التي سكنت بسبب اتصاله بتاء الرفع، فسقطت العين، فنقلت حركتها المجتلبة لها إلى الفاء قبلها، فصارت(قلت).

ثمّ ذكر ابن جنّي سؤالاً وهو: لِمَ نقلت (فَعلت) إلى (فُعلت)؟

والإجابة على هذا السؤال تكمن في أنّهم غيّروا الحركة من الفتح إلى الضمّ ليدلوا على حذف العين أ هو واو أم ياء، وأمارة للتصرف[1]، أي إنّنا عندما نرى القاف في (قُلتُ) مضمومة نعلم أنّ المحذوف واوٌ، وإنّ الفعل متصرف، وليس جامداً، فلم يغيّروا حركة فاء (ليس)؛ لأنّها جامدة فبقيت على حالها (لَستُ)[2].

(١) ينظر: المنصف: ١ / ٢٣٤ .

(٢) ينظر: نفسه: ١ / ٢٣٤ .

ثانياً : الإبدال في الصوائت القصيرة (الحركات):

الحركات في العربية ثلاث: فتحة، وضمّة، وكسرة، وهي كما قال ابن جنّي: "أبعاض حروف المد واللين، وهي ألف والواو والياء، فالفتحة من الألف، والكسرة من الياء، والضمّة من الواو"[١]؛ لذا قال في الباب الذي سمّاه (في مضارعة الحروف للحركات، والحركات للحروف): "وسبب ذلك حرف صغير، ألا ترى أنّ متقدمي القوم، من كان يسمّي الضمّة الواو القصيرة، والكسرة الياء القصيرة، والفتحة الألف القصيرة، ويؤكد ذلك عندك أنّك متى أُشبعت ومطلت الحركة أنشأت بعدها حرفاً من جنسها"[٢].

ويقع التناوب بين الصوائت القصيرة، كما يقع بين الصوائت الطويلة، وقد قدّم إبراهيم أنيس تفسيراً لحالة الإبدال بين(الضمّة والكسرة)؛ إذ يقول: "لقد وجد المحدثون من علماء الأصوات اللغوية وجود شبه بين الضمّة والكسرة في طريقة تكوّن كلّ منهما، وسميّ كلّ منهما صوتاً ضيّقاً، وذلك لضيق مجرى الهواء معهما، وكذلك ما تفرّع عنهما من واو المدّ، وياء المدّ؛ لأنّهما متشابهان في طريقة تكوّنهما، فالسامع قد يُخطئ في سماع واو المد، وتطرب أذنه كما لو أنّها ياء مدٍّ، والطفل في مراحل نمو لغته قد يقلب الضمّة كسرة أو قد يقلب واو المد ياءَ مدٍّ، فالطبيعة الصوتية بين كل من الحركتَين هي التي ربما تبرر تناوب إحداهما مكان الآخر"[٣]، ومن أمثلته ما جاء في قوله تعالى: ﴿**وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ**﴾[٤] بضمّ الرّاء، وقرأ الباقون بالكسر وهو العذاب[٥]، وقد وقف الحلّيّ على ألفاظٍ حصل فيها الإبدال في الحركات بين ضمٍّ وكسرٍ فقط، وذلك في ثلاثة مواضع منها ما جاء في تحليل لفظة (بِيْض) التي وردت في موضعَين مختلفَين: الأول في البيت السادس من قول الشاعر[٦]:

---

(١) سر صناعة الإعراب: ١٧/١ .

(٢) الخصائص: ٣١٥/٣ .

(٣) موسيقى الشعر، إبراهيم أنيس: ٢٦٥-٢٦٦ .

(٢) المدّثر : ٥ .

(٣) ينظر: تفسير النسفي: ٤٥٢/٤، وإتحاف فضلاء البشر ٤٢٧.

(٦) منهج القصّاد: ١٨٣ .

تَـنْفِي الرِّياحُ الْقَـذَى عـنـه وأَفْرَطَهُ مِـن صَـوْبِ سَـارِيَـةٍ بِـيضٌ يَعَـالِيلُ

قال:" (بِيْضٌ)، أي: سحائب بِيضٌ، وأصلها بُيْض بضمّ الباء، وإنَّما أُبدلت من الضمّة كسرة لتصحّ الياء، ووصفها بالبياض؛ لكون أكثر ما يقال بيضتُ الإناء، إذا ملأته من الماء أو اللبن، والأبيضانِ اللبنُ، والماءُ"(١).

وقد وردت الثانية في البيت الخامس والخمسين(٢):

بِـيضٌ سَـوَابِغُ قـد شُكَّتْ لها حَلَقٌ كأنّه حَلَقُ الـقَـفْعَـاءِ مَجْـدُولُ

قال: "وأصل بِيضٍ: بُيْضٌ بضمّ الباء؛ فأبدلوا الضمَّة كسرةً ؛ لتصحَّ اليَاءُ" (٣)، ثمَّ بيّن لنا المراد بـ(البيض) في هذا الموضع، فقال: "يريد بالبيض هنا: البرَّاقة التي ليست عليها صدأ؛ وذلك إنَّما يكون السبب كثرة لبسهم لها؛ لأنَّهم إذا تركوا استعمالها علاها الصدأ، وذهب اللمعان والبراقة التي فيها" (٤). فنلاحظ هنا أنَّه بيّن دلالته والإبدال الذي طرأ عليها، فالعلّة الصّرفيّة واحدة، هو إنّها طرأ عليها إبدال بين الضمّة والكسرة؛ لمجانسة الياء التي تليها؛ لإكراه اجتماع الضمّة مع الياء(٥)، وأدّت هذه الكراهيّة إلى الخروج من الضمّ إلى الكسر(٦).

أمَّا الدّلالة كل منها، فأراد بالأولى المبالغة في صفاء الماء الذي ينزل عليه؛ لشدة بياضها(٧)، وأراد بالثانية دلالة الصفة المشبّهة(اللون)، وهو وصف للدروع؛ ذلك أنّها بِيْضٌ لامعةٌ؛ لكثرة استعمالها لها(٨).

ومنه أيضاً ما جاء في لفظة(مِيْل) الواردة في البيت الثالث والخمسين(٩):

زالوا فما زَالَ أَنْكَاسٌ ولا كُشُفٌ عندَ اللقاءِ ولا مِيلٌ مَعازِيلُ

(١) منهج القصّاد: ١٨٧ ، والصحاح: ٣/ ١٠٦٧ .
(٢) منهج القصّاد: ٣٨٧ .
(٣) نفسه: ٣٨٣، وشرح الشافية: ١/ ١٦٠. ١٦١.
(٤) منهج القصاد: ٣٨٧.
(٥) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٨٣.
(٦) الممتع في التّصريف: ١/ ٦٠.
(٧) ينظر: كنه المراد: ١٨١– ١٨٢ .
(٨) ينظر: نفسه: ٤١٧ .
(٩) منهج القصّاد: ٣٨٠ .

قال: "والميل هو الذي لا يثبتُ على ظهر الفرس؛ لعدم معرفتِهِ بالفروسيّة، وهو الذي لا سيف معه، قاله الجوهري، وكلا المعنيين محتمل هنا، وأصلُه مُيْلٌ، بضمّ الميم، فأبدلتِ الضمّةُ كسرةً لتصحّ اليَاءُ" [(١)]. وهذا الأمر قال به اللغويين فسيبويه ذهب الى القول بأنَّه إذا كانت عين الكلمة ياءً ساكنةً، وقبلها ضمّةٌ؛ فإنّه يبدل من الضمّة كسرةً لتصحَّ الياء، يقول في نحو "فُعْلٍ" من البيع والبياض: "بِيُعٌ"، و"بِيُضٌ"، فيبدل من ضمّة العين كسرةً لتصحّ الياء، وخالفه الأخفش في الأصل، فيبدل من الياء الواوَ، ويقول في "مَفْعُلَةَ" من العَيْش: "معُوشَةٌ"، وفي نحو: "بِيضٍ" من البياض: "بُوضٌ"، ويقول في "بِيضٍ": إنّه فُعْلٌ، لكنّه جمعٌ، والجمعُ أثقل من الواحد، فأبدل من الضمّة كسرةً فيه لئلا يزداد ثِقَلًا[(٢)].و ذكر ذلك ابن جني في باب ملاطفة الصنع: ذلك إن العرب قد تغير في كلامها من صورة إلى أخرى، فحينئذٍ يجب إن تأتي لذلك وتلاطفه لا تخبطه، ومثاله(حُقُي) أصله بالضمة(حُقُي) ثم أُبدلت بالكسرة؛ لتصح الياء فأصبحت (حُقِي)[(٣)].

(١) منهج القصّاد: ٣٨١ ـ ٣٨٢ ، وينظر: الصحاح: ١٨٢٢/٥

(٢) ينظر: الكتاب: ٤/ ٣٨٢ـ ٣٨٣، وشرح المفصل : ٦٦ـ٦٧

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/ ٤٧٠.

المبحث الثاني: الإبدال في الصوامت

تعد ظاهرة الإبدال في الصوامت من الظواهر المهمة في اللغة العربية، وقد اعتنى بها اللغويون القدماء، وجمعوا ما تمكنوا من جمعه من ألفاظ هذه الظاهرة ، وأطلقوا عليها الإبدال؛ فالإبدال عامل من عوامل نمو اللغة العربية[١]، أمّا تعريفه فهو: وضع حرف مكان حرف مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة، وبذلك قد تشترك الكلمتان أو الصورتان بحرفين أو أكثر ، ويبدل حرف منها بحرفٍ آخر يتقاربان مخرجًا، أو في المخرج والصفة معًا ، ولا بدّ من شرط التقارب في المخرج بينهما[٢]، وعرّفه الرضي بأنّه: جعل حرفٍ ليس عليلًا ولا همزة مكان حرف ليس منها[٣]، أي إنّه أخرج الهمزة من كونها حرف إبدال، وقد التفت اللغويون إلى ظاهرة الإبدال واعتنوا بها، قال سيبويه: "فالميم تكون بدلًا من النّون في عنبر وشنباء ونحوهما"[٤]، وذهب ابن فارس (٣٩٥هـ) إلى أنّ "من سنن العرب إبدال الحروف وإقامة بعضها مقام بعض، ويقولون مدحه مدهه ... ، وهو كثير مشهور قد ألّف فيه العلماء"[٥].

ومن الذين اعتنوا بهذه الظاهرة اعتناءً خاصًّا الأصمعي (٢١٦هـ)، فألف كتابًا سمّاه (القلب والإبدال) ، وتبعه ابن السكيت(٢٤٤هـ،) وسمّى كتابه (القلب والإبدال)، أمّا الزجاجي (٣٤٠هـ) فقد ألف كتابًا سمّاه (الإبدال والمعاقبة والنّظائر) ، ومن بعدهم أبو الطيب اللغوي (٣٥١هـ) الذي ألّف كتابًا سمّاه (الإبدال) ، وتبعه كثير من العلماء الذين ألّفوا في هذه الظاهرة[٦].

وميدان ظاهرة الإبدال أصوات العربية جاء على أحد عشر حرفًا ، وهي (الهمزة، والألف ، والواو ، والياء ، والتاء ، والدال ، والطاء ، والميم ، والجيم ، والهاء ، والنّون)[٧]، ووصل بعضهم بهذه الأصوات إلى أربعة عشر صوتًا جُمعت في (أنصتَ يومٌ جدُّ طاهٍ زلَّ) ، وقال

---

(١) ينظر: الإبدال: مقدمة المحقق (١٤) .

(٢) ينظر: نفسه: ١ / ٩ مقدمة الكتاب ، وشذا العرف في فن الصرف: ١٩٩ .

(٣) ينظر: شرح الشافية: ٣ / ١٩٧ ، ومنجد الطالبيين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين: ٥ .

(٤) الكتاب: ١ / ٢٤٠ .

(٥) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: ٢٧٦ .

(٦) ينظر: الصاحبي : ٢٧٦ ، والخصائص: ١ / ٥٣٨ .

(٧) الكتاب: ٤ / ١٧٧ .

بعضهم: (استنجده يوم صال زط)[١]، في حين ذكر ابن هشام (٧٦١هـ) أنّها تسعة أحرف ، و وافقه في ذلك ابن مالك وجمعها في قوله: (هدأت موطيا)[٢].

والذي يبدو لنا مما قرأناه أنّ عدد حروف الإبدال غير محصور بعدد معين؛ وإنّما الضابط في ذلك كلّه السماع عن العرب، أي: إنّ ما ورد مسموعًا أُخذ به ، وما ورد محصورًا بعدد معيّن لدى علمائنا، فهو يخضع لما اشتهر من هذه الحروف، وهذا ما ذهب إليه ابن يعيش(٦٤٣هـ) ؛ إذ قال: فأمّا حصر حروف البدل في العدّة التي ذكرها فالمراد الحروف التي كثر إبدالها، واشتهرت بذلك، ولم يرد أنّه لم يقع البدل في شيءٍ من الحروف سوى ما ذكر، فلو أراد ذلك لكان محالًا، ألا ترى أنّهم قالوا: أصل (بعكوكة)[*] معكوكة بالميم؛ لأنّها من المعك، وقالوا با اسمك يريدون ما اسمك[٣].

ويؤيد هذا القول ما نقله السيوطي (٩١١هـ) عن ابن الصائغ (٥٣٣هـ) أنّه قال: قلّما تجد حرفًا إلّا وقد جاء فيه البدل ولو نادرًا وبقوله هذا يبيّن لنا أنّ البدل يشمل الحروف جميعها[٤].

_أنواعه:

١. الإبدال الصرفي/ القياس: وهو الذي يخضع لقواعد صرفيّة محددة، كما في صيغة (الافتعال)، إذ تبدل تاء الافتعال طاءً متى كان قبلها أحد أصوات الإطباق، وهي:(الطاء، والظاء، والضاد، والصاد)؛ لتسهيل النّطق؛ ولتحقيق التوافق والانسجام الصوتي، وكذلك الحال إذا كانت تاء الافتعال(دالًا أو ذالًا أو زايًا)، فعندها تبدل التاء إلى صوت يوافق هذه الأصوات في الصفة وهو(الدال) .

---

(١) شرح الشافية: ٣ / ١٩٩ .

(٢) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣٧٠ ، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٤ / ١٧٩ .

(*) بعكوكة: تعني الخاص من الشيء أو معظم الشيء أو المال الكثير. ينظر: المحيط في اللغة: ١ / ٢٣٣ ، مادة (بعك).

(٣) شرح المفصل: ١٠ / ٦ _ ٧ .

(٤) ينظر: المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ١ / ٤٦١ .

٢. الإبدال اللغوي (السماعي): وهو إبدال غير واجب؛ لأنّه إبدال حرف من حرف في موضعه من غير اضطرار تصريفي إليه؛ لعلاقة صوتيّة بين الحرفين إمّا مخرجية أو وضعية أو هما معًا[١].

أمّا الغاية من الإبدال فهي تحقيق نوع من الاقتصاد في عمليات النّطق المتتابعة[٢].

وقد فسّر المحدثون سبب حدوث الإبدال بالتطور الصوتي مضيفين إليه سببين هما[٣]:

١. الخطأ في السمع .

٢. التصحيف النّاتج عن قلّة الإعجام قديمًا .

ومن هذا المنطلق يُجمل الدكتور فؤاد ترزي أسباب حدوث الإبدال بالآتي[٤]:

١. قرب مخارج الحروف.

٢. وحدة القبيلة التي يدور في لسانها اللفظان المبدلان .

٣. الترادف أو شبهه .

ومصداق ذلك ما ورد في تعليق الحلّيّ على قول كعب بن زهير من البيت الثلاثين في لفظة (مصطخدًا)[٥]:

يومًا يظلّ به الحرباء مُصْطخدًا كأنّ ضاحيه بالشّمْسِ مَعْلُولُ

قال: "وأصل مصطخد مصتخد، فأبدلت التاء طاء لأنّهما من مخرج واحد؛ وفعل ذلك ليسهل النّطق بسبب تجانس الضّرب لمرافعة الصاد والطاء في الإطباق دون التاء إذ لا إطباق فيها"[٦]، ثمّ عرج الشارح على ذكر غيره من الشرّاح ، وبيّن رأيهم في هذه المسألة فقال: قال

(١) ينظر: فقه اللغة وخصائصها: ٢٠٥ _ ٢٠٦ .

(٢) المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٦٨ .

(٣) فقه اللغة العربية وخصائصها: ٢٠٧ _ ٢٠٨ .

(٤) نفسه: ٢٠٧ .

(٥) منهج القصّاد: ٢٩١ .

(٦) منهج القصاد: ٢٩٣ .

بعض الشرّاح لهذه القصيدة ومضطخدًا بالضاد معجمةً، قال: وهو من اضطخدته الشمس إذا آلمت دماغه ، واضطخد الحرباء إذا عمل فيه حرّ الشمس انتهى كلامه[١].

وهو تصحيف، أي إنّ الرواية بالضاد تصحيف ، والتصحيف يحدث بين الحروف المتشابهة في الرسم ، والصاد والضاد متشابهتان أو ربما حدث ذلك في النّسخ، وهو في كلامه هذا لم يشر إلى مَنْ مِنَ الشُرّاح الذين قالوا بهذه الرواية .

أمّا الرواية الأخيرة (مصطخمًا) ، فقال بها التبريزي[٢]، وابن الأنباري[٣]، وثعلب[٤].

ويروى مصطخما ، أي: قائماً منتصبا ، كأنّه غضبان ، وجاء في شرح الديوان المصطخم القائم من الحر[٥]، والرواية الأخيرة (بالميم) تمثل قول ذي الرمة[٦]:

يَظلُّ بِهِ الحِرباءُ للشمسِ ماثلاً عَلَى الجِذلِ إلا أنّه لا يكبرُ

و(ماثلًا) أي: قائماً منتصبًا[٧].

وبناءً على هذه الروايات لا يوجد إبدال في الكلمة؛ وإنّما تحقق الإبدال فيما ذكره الشارح .

ومن ثمّ نجده مقلّدًا للعلماء في تحليل هذه المسألة، ولم يأت بجديد، وهذا يتأتى من أنّ (إبدال التاء من الطاء) قاعدة مطّردة ثابتة، فقد نصّ العلماء عليها بقولهم: "تبدل الطاء من التاء إبدالًا مطّردًا إذا كانت فاء الافتعال أحد حروف الإطباق (الضاد ، الصاد ، الطاء ، الظاء) ، فهنا (مصتخد) سُبقت التاء منه بأحد هذه الحروف وهي (الصاد)، فألزم إبدالها طاءً، والعلّة في الإبدال أنّ الصاد حرف مستعلٍ فيه إطباق، والتاء حرف مهموس غير مستعلٍ فكرهوا الإتيان بحرف بعد حرف يضادّه وينافيه، فأبدلوا من التاء طاءً؛ لأنّها من مخرج واحد"[٨]، وعلل الرضي ذلك الأمر بالاستثقال، أي إنّ التاء أبدلت طاءً؛ لاستثقالها بعد حرف الإطباق، ومناسبة

---

(١) منهج القصاد: ٢٩٣.

(٢) شرح التبريزي: ٢٨ .

(٣) ينظر: شرح ابن الأنباري: ١٣٤ .

(٤) ينظر: اللسان: ١٢ / ٣٣٩ .

(٥) شرح ديوان كعب بن زهير: ١٥ .

(٦) ديوان ذي الرمة: ٢ / ٦٣١ .

(٧) ينظر: لسان العرب: ١١ / ٦١٤ .

(٨) شرح المفصل: ١٠ / ١٤٦ _ ١٤٧ .

الطاء لحرف الإطباق[١]، وعلل ابن جنّي علّة انقلاب التاء طاءً بتقريب الصوت من الصوت وإدنائه منه[٢].

أمّا المحدثون فلم يختلفوا عمّا جاء به القدماء ــ في هذا الإبدال ــ ؛ فإبدال الحروف عندهم للانسجام الصوتي؛ فـ(الطاء والضاد والتاء) من الأصوات الأسنانية، و(الصاد)صوتٌ لثويٌ و(الظاء) صوتٌ أسنانيٌ إلّا أنّ اللسان يأخذ شكلًا مقعرًا فيرتفع من طرفه، ويتصعّد من أقصاه في حالة النّطق بهذه الأصوات الأربعة؛ فإذا تلاها التاء لم يحدث الانسجام الصوتي فأبدلوا صوتًا آخر من المخرج نفسه ينسجم مع تلك الأصوات الأربعة، وهو صوت الطاء ليحدث الانسجام الصوتي، ويسهل النّطق بتلك الأصوات[٣].

ومنهم مَن حللها بالتأثّر، أي إنّها(مصطخد)، والأصل(مصتخد)، ومثلها(اصطبر) والأصل(اصتبر)، لكنّ صوت التاء قد تأثّر بصوت الصاد؛ لتصد اللسان من وسطه في نطق الصاد؛ لأنّه صوتٌ مطبق، فيصعب رجوعه إلى مكانه قبل نطق التاء، مع بقاء مقدمة اللسان ماسّة للأسنان، كما في نطق الطاء، فعند نطقه يتحقق فيه نطق الطاء؛ وهنا التأثّر تقدّمي، وهذا ما قرره علماء الأصوات اللغوية عند تجاور صوتين لغويَين فيتأثّر الثاني منهما بالأول (المتقدم)[٤]، وهو يماثل الإدغام الأصغر أو المماثلة عند المحدثين، وإنّ هذا الإدغام يتخذ مسارين: أحدهما غير مقصود بل ورد التقاطًا، وأمثاله: (تدّخرون، ادّخر، ومدّكر)، والآخر: إدغام عن قصد، وأمثاله: (تذّخرون، واذّكر، وهذكر) بالذال المعجمة، وقد استعان الدكتور جواد كاظم بابن جنّي لتوضيح فكرتَي القصدية والتوارد أو الالتقاط ، ومن ذلك(أي التقريب) أن تقع فاء (افتعل) صادًا أو ضادًا أو طاءً أو ظاءً، فتقلب تاؤه طاءً، وذلك نحو(اصطبر، واصطخد، واطّرد)، فهذا تقريب من غير إدغام، فأمّا ما اطّرد فمن هذا الباب أيضًا، لكنّ إدغامه ورد التقاطًا لا قصدًا؛ لأنّ فاءه طاء؛ فلمّا أبدلت تاؤه طاءً صادفت الفاء طاءً، فوجب الإدغام؛ ولو لم يكن هناك طاء لم يكن إدغام؛ ألا ترى أنّ(اصطبر، واضطرب) لمّا كان الأول منه غير طاء

(١) ينظر: شرح الشافية: ٣ / ١٩٩ .

(٢) ينظر: الخصائص: ٢ / ١٤١ .

(٣) ينظر: المدخل إلى أصوات العربية: ١١٧ _ ١١٨.

(٤) ينظر: الأصوات اللغوية: ١٤٦ _ ١٤٨.

لم يقع إدغام، وأمّا(فيظلم، ويطّلم) بالظاء والطاء جميعًا فإدغام عن قصد لا عن توارد، فقد عرفت جميعًا بذلك الفرق ما بين(اطّرد)، وبين(اصّبر)،و(اظّلم)، و(اطّلم)، وأمّا (اذّكر) فنحو (استمع) و(اصتبر)[1].

(١) ينظر: القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن : ٣٢٦ ـ٣٢٧.

الفصل الثاني:

مستوى التحليل الصرفي

المبحث الأول: الأبنية الصرفية في الصيغ المفردة

المبحث الثاني: الأبنية الصرفية في صيغ الجموع

توطئة:

يعد المستوى الصرفي "Morphological Level" المستوى الثاني من مستويات التحليل اللساني الذي يجب على دارس اللغة أن يكون على دراية به؛ حتى يتسنّى له معرفة بنية الكلمات ومعانيها أثناء استعمالها في لغتنا العربية، ويُعرف الصرف بأنّه: "أَحْوَالُ أَبْنِيَةِ الكلم ومعانيها ممّا لا يكون في الإِعْراب"(١)، وهنا يحضر قول ابن فارس: "فإنَّ من فاته علمه فاته المُعظَم، لأنّا نقول: "وَجَدَ" وهي كلمة مبهمة فإذا صرفنا أفصحتْ فقلنا في المال "وُجْدًا"، وفي الضالّة "وِجْدانًا"، وفي الغضب "مَوْجِدَةً" وفي الحزن "وَجْدًا". وقال الله جل ثناؤه: ﴿**وَأَمَّا القَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا**﴾(٢)، وقال: ﴿**وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾(٣)، فانظر كيف تحوَّل المعنى بالتصريف من العدل إلى الجور"(٤).

وذكر ابن عصفور أنَّ "التصريف أشرف شطرَي العربية وأغمضُهما، فالذي يبيّن شرفه احتياج جميع المشتغلين باللغة العربية، من نحويٍّ ولغويٍّ، إليه أيّما حاجة؛ لأنّه ميزان العربية؛ ألا ترى أنّه قد يؤخذ جزء كبير من اللغة بالقياس، ولا يصل إلى ذلك إلّا من طريق التصريف نحو قولهم: "كل اسم في أوله ميم زائدة ممّا يعمل به وينقل فهو مكسور الأول، نحو: مِطْرَقة ومِرْوَحة، إلّا ما استثني من ذلك". فهذا لا يعرفه إلّا مَن يعلم أنّ الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلّا من جهة التصريف"(٥).

ولأنّ علم الصرف يُعنى بدراسة أبنية الكلم فمستوى التحليل الصرفي يكون بتحديد بنى هذه الكلمات وأنواعها وصفاتها، وما يطرأ عليها من تغييرات ذاتيّة وموقعيّة، وما يتوارد عليها من معانٍ صرفيّة في سياق العبارة، وعلى هذا فإنّ المراد بالتحليل الصرفي: "هو تغيير العناصر اللفظيّة في العبارة لدراستها في إطار النّظم، وتحديد صيغها وخصائصها ووظائفها البنيوية،

---

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ١/١.

(٢) الجن: ١٥.

(٣) الحجرات: ٩.

(٤) الصاحبي في فقه اللغة العربية: ١٦٢.

(٥) الممتع في التصريف : ٢٧/١.

وتفسير ما فيها من تبدّل في اللفظ والصيغة والدلالة والوظيفة مع بيان ما تحمله من تغيّر صوتي في موقعها الخاص من التركيب"[1].

وبذلك يتعرض مستوى التحليل الصرفي للوزن الصرفي ونوع الكلمة، وصفاتها، ومعناها الصرفي، وبنيتها المصدرية، ويُعنى كذلك بالاشتقاق والتصريف؛ إذ تعد الكلمة الموضوع الأساس لهذا المستوى، ولذا أصبح هذا الفصل من الرسالة أكبر حجماً من غيره ؛ لكثرة المباحث الصرفية التي وظّفها الحلّيّ في تحليل القصيدة، ولا سيما أنّ أغلب هذه المباحث لها مساس مباشر بالمعنى.

ويتخذ التحليل الصرفي مصاديقَ متنوعة تتمثل بالعمليات الإجرائية التي يسعى المؤلف لتحقيقها؛ ليبين أوزان الكلمات، وأنواعها، وإظهار دلالاتها التي تنسجم وسياق النّص، وتختلف عناية المؤلّفين والشرّاح بهذه العمليات تبعاً لاختلاف اهتماماتهم، وغاياتهم؛ فبعضهم يخصص مؤلّفه لهذا الغرض، ويركّز على هذا المستوى من التحليل دون غيره، فيسلّط الضوء على المباحث الصرفيّة وأثرها في المعنى، في حين يمتزج هذا المستوى بمستويات التحليل الأخرى، ويتواشج معها، وغالباً ما تتجلى مظاهر التحليل الصرفي في (وزن الكلمات، ورصد التغييرات التي تتعرض لها، ومعرفة أصولها، والزيادات عليها، ومشتقاتها، ومفردها ومجموعها).

وفيما يلي عرض للظواهر الصرفية التي وردت في شرح الحلّيّ، وبيان منهجه فيها.

(١) التحليل النحوي أصوله وأدلته : ١٢٠.

المبحث الأوّل: الأبنية الصرفية في الصيغ المفردة

اهتم الحلّيّ في شرحه بأبنية الكلمات، ووقف عندها، وأرجعها إلى أصولها، ووظّف قواعد علم التصريف، وعرض مسائل الخلاف، وشخّص أنواعها، و ذكر أوزانها حتى إنّه أحال الشرح إلى درسٍ صرفيٍّ في جوانب كثيرة ليعضد الجانب الصوتي؛ لاستكمال مستويات ظواهر اللغة، وخصائصها، فتجدها متعالقة في هذا الشرح، يُكمّل بعضها بعضاً، ويستشفع بها للوصول إلى المعاني المرادة من أبيات هذه القصيدة، ويمكننا تقسيم الأبنية الصرفية المفردة على النحو الآتي:

أولًا: أبنية المصادر:

يُراد بالأبنية: "الوزن والصيغة والهيأة التي تشترك فيما بينها في عدد الحروف، وترتيبها وحركاتها"(١).

أمّا المصدر فهو الاسم الذي يدل على الحدث مجردًا من الزمن والشخص والمكان(٢). وجاء في الأصول: "المصدر يعمل عمل الفعل لأنّ الفعل اشتق منه"(٣).

وعرّفه المحدثون بأنّه "اسم الحدث الذي تحمله مادة الكلمة في أصولها الصامتة، وهو لا يأتي إلّا من مادة مخصبة يمكن أخذ المشتقات منه قياسًا، وليس للمصدر أوزان محددة، فكل أوزانه سماعية في الحقيقة حتى ما كان منها كثير الوقوع"(٤).

وجرى الاستعمال اللغويّ على ربط المصدر بفعله، لأنّه ليس من السهل استخراج المصدر إلا إذا عرفنا بناء الفعل، فمصدر الفعل الثلاثي يختلف عن الرّباعي أو الخماسي، أو السّداسي(٥).

ويرى بعض الباحثين المحدثين أنّ المصادر على نوعين، الأول: المصادر المتعيّنة في المصدرية، والآخر: المصادر المعنويّة، أمّا الأولى: فهي التي تحمل معاني الحدث المجرّد من

(١) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٢/١.
(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣٩٩/٣.
(٣) الأصول في النّحو: ١/ ١٣٧.
(٤) المنهج الصوتي للبنية العربية : ١٠٩.
(٥) ينظر: نفسه: ١٠٩.

دون المعاني التي تدل عليها المصادر المعنويّة، وأمّا الثانية وهي المعنوية فهي التي تحمل معانٍ خاصّة، كالصوت، فضلًا عن دلالاتها على حدث المجرد(١).

وسنقف عند هذه المصادر في إطارها النّظري، ثمّ ننتقل إلى توظيف الشارح الحلّيّ لها في تحليل القصيدة، ومدى إفادته منها، والاستعانة بها، والتدليل على أمثلتها؛ لنتعرف على مدى حضور هذا المستوى في شرح القصيدة.

أولًا: المصادر الثلاثية: وهي المتمثلة في (فَعْل)؛ لكونها الصيغة الثلاثية الوحيدة التي وردت في الشرح.

فَعْل: مصدرٌ يأتي بفتح الفاء وسكون العين، وهو مصدر لكل فعل متعدٍّ، جاء على وزن (فَعَلَ) بفتح العين (ضَرَبَ ضَرْبًا)، أو على وزن (فَعِلَ) بكسر العين (فَهِمَ فَهْمًا)، والمعتل نحو: (وَعَدَ وَعْدًا) و(بَاعَ بَيْعًا)، و(رَمَى رَمْيًا)، والمضعّف نحو: (رَدَّ ردًّا)(٢). قال ابن عقيل: "الفعل الثلاثي المتعدي يجيء مصدره على "فَعْل" قياسًا مطّردًا"(٣)، وهذا بخلاف ما دلّ على حِرفة أو صِناعة فإنّ مصدره يدلّ غالبًا على (فِعَالة) بكسر الفاء، نحو (كِتابةٍ، وتِجارةٍ)(٤)، وقد عدَّ الصرفيّون (فَعْلًا) أصلًا لمصادر الأفعال المتعدّية، وأول من أشار إلى ذلك الخليل بقوله: "في مصدر بنات الثلاثة التي تتعدى: إنّ أصلها: "فَعْل" نحو "ضَرَبَ ضَرْبًا، وقَتَلَ قتلًا""(٥)، وتابعه سيبويه فقال: "وقالوا: اللَّمْع والخَطْر، كما قالوا: الهَدْر، فما جاء منه على فَعْلٍ فقد جاء على الأصل وسلَّموه عليه"(٦).

(١) ينظر: القياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية عند القدماء : ١٣٨-١٣٩، والمصدر في نهج البلاغة: ١٨.
(٢) شرح المكودي : ١٨٥.
(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ١/ ١٥٦.
(٤) ينظر: نزهة الطرف في فن الصرف: ١٢٧
(٥) المنصف : ١/ ١٧٨.
(٦) الكتاب: ١٥/٤.

وقد علل المبرّد أصالة (فَعْل) تعليلًا يقرّب من التعليل الصوتي؛ إذ إنّ (فَعْلًا) مفتوح الأول ساكن الوسط، وهو أقلّ الأصول، والفتحة أخفّ الحركات، فلا يثبت في الكلام بعد هذا حرف زائد ولا حركة إلّا بثبت الصحيح(١).

أمّا الثلاثي اللازم فيطّرد في (فعول)، نحو (جلس جلوسًا)، و(قعد قعودًا)(٢).

ولما كان (فَعْل) أصل المصادر، فإنّ الأصل تتشعب منه صيغٌ أخرى، ومن ثمّ تشترك معها، فجاءت مشاركتها لـ(فُعُول)، نحو: (سَكَتَ سَكْتًا وسُكُوتًا)، و(صَمَتَ صَمْتًا وصُمُوتًا)، والمتعدّي مثل (خمش وجهَه خَمْشًا وخُموشًا)(٣). وعلّة ذلك اختلاف اللهجات عند العرب أو لأسباب دلاليّة، فمن اختلاف اللهجات أنّ قبيلة تستعمل مصدرًا لفعلٍ لا تستعمله قبيلة أخرى، ومثاله (كَتَبَ) ومصدره (كِتابًا)(٤)، وذكر سيبويه أنّ بعض العرب تقول: (كَتْبًا على القياس)(٥)، ومن الأسباب الدلاليّة لذلك أنّه قد ينشأ الاشتراك بين الدلالة، أي اختلاف دلالة الصيغة، ومثاله: (إنّ الصِّغَر في الجِرم والصَّغارة في القَدْر)(٦).

أمّا عن مجيء صيغ المصدر في منهج القصّاد فقد وردت في تسعة مواضع(٧) توزّعت على أغلب أبواب الفعل الثلاثي، ويعود سبب كثرة ورودها وتفردها لما فيها من معانٍ ودلالات لا تكاد تنحصر، توسّعًا فيه؛ لخفة البناء واللفظ؛ فاللفظ إذا خفَّ كثُر استعماله، واتسع التصرف به(٨)، وبسبب خفّته لم يختص بمعنًى من المعاني.

وقد أفاد الشارح من قواعد المصدر في الفعل الثلاثي، ووقف عندها وبيّن معانيها، وسنقف على ما ذكره من أبنية صيغة (فَعْل)، والملاحظ من جرد أبنية المصادر التي جاءت على هذه الصيغة في الشرح أنّها تؤدي دلالات متنوعة بتنوّع دلالاتها المعجميّة، على الرّغم من أنّ هناك

---

(١) المقتضب: ٢/ ٢٥.

(٢) جامع الدروس العربية: ١٥٢.

(٣) ينظر: ديوان الأدب : ١٣٩/٢.

(٤) معاني الأبنية العربية : ١٨.

(٥) الكتاب : ٧/٤.

(٦) ينظر: معاني الأبنية: ١٨.

(٧) ينظر: منهج القُصّاد: ١٥٧، ١٦٦ ، ١٩٨، ٢٤٣، ٢١٠، ٢٥٣ ، ٣٢٨ .

(٨) ينظر: شرح المفصل، ابن يعيش: ٧/ ١٥٦-١٥٧، وشرح شافية ابن الحاجب: ٧٠/١.

مَن يرى أنّها تخلو من الدلالات المعنويّة، ولذا فهي كثيرة، ومتعددة بتعدد المصادر الواردة في شرح الحلّيّ، وقد تمثلت دلالاتها:(الرّجوع، والفراق، والعنف، والقتل، والحزن، والفجيعة، والكذب) ونذكر منها[١]:

١- **أوْبَ:** الواردة في البيت التاسع والعشرين[٢]:

كأنَّ أَوْبَ ذراعيها إذا عَرِقَتْ وقد تلفع بالقُور العساقيلُ

قال: "والأوْبُ هنا الرّجوع، مصدر آبَ يؤوبُ أوْبًا إذا رجع، ويريد به الرّجوع بيدها في السير"[٣]، فالشارح هنا أشار إلى دلالة أوْب وصرَّح بأنّه مصدر، ذلك أنّ الأوْب مصدر كـ(التوْب) بمعنى الرّجوع عن المعصية إلى الطاعة[٤]، وهو من الفعل (آبَ يؤوب)، وقد جاءت اللفظة في السياق حاملة لمعنى الرّجوع بكل معانيه، جاء في العين: "آبَ فلان إلى سيفه، أي: ردّ يده إلى سيفهِ، وآب الغائب يؤوب أوْبًا، أي: رجع، والأَوْب: ترجيع الأيدي والقوائم في السّير، والفِعْل من ذلك: التّأويب"[٥].

ولم يخرج الشارح في هذا عمّا ذكره أصحاب المعاجم، على الرّغم من ذكرهم لمعانٍ أخرى لهذه اللفظة، جاء في تاج العروس: "الأَوْبُ: القَصْدُ والعَادَة والاسْتِقَامَةُ، ومَا زَالَ ذَلِك أَوْبَهُ، أَي عَادَتَه"[٦]، وذكر في موضع آخر أنّ "الأوْب: السحاب"[٧]. وما يهمّنا هو المعنى الذي يقول: (ترجيع الأيدي والقوائم)، والمراد به الرّجوع[٨]. وورد هذا المعنى في القرآن الكريم، في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ**﴾[٩]، فهنا موضع الفاء مهموز؛ لأنّه من (آب- يؤوب)،

(١) ينظر : منهج القصّاد : ١٩٧، ٢٥٣ ، ٣٠٢ .
(٢) نفسه: ٢٨٦ ، والديوان: ٦٤.
(٣) منهج القصّاد: ٢٨٦.
(٤) تاج العروس من جواهر القاموس : ٢/ ٧٧.
(٥) العين: ٨/ ٤١٦-٤١٧.
(٦) تاج العروس: ٢/٣٤.
(٧) نفسه: ٢/ ٣٤ .
(٨) ينظر: شرح ابن هشام : ٢٥٩- ٢٦٠.
(٩) آل عمران :١٤.

وهي معتلّة العين، قال تعالى: ﴿**إِنَّ إِلَيْنا إِيابَهُم**﴾[١]، أي رجوعهم ، وأمّا الأوَّاب فهو الرّاجع إلى الحق، وهو من (آب – يؤوب) أيضًا، وأمّا قوله تعالى: ﴿**يَا جِبالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ**﴾[٢]، أي ارجعي إلى الحق، والأوّاب الرّاجع إلى الحق[٣]، فالمعنى اللغويّ لا يخرج عن المعنى الباقي للفظة، وهذا ما تتسم به زنة (فَعْل)؛ لكونها من المصادر المتعيّنة في المصدرية.

٢ـ فَجْع: الواردة في البيت الثامن[٤]:

لكنّها خُلَّةٌ قد سِيطَ من دمِها فَجعٌ، ووَلعٌ، وإخلاف، وتبديلٌ

فعلّق عليها الحلّيّ بقوله: "وفجْعُ: مصدر فجعة يفجعه فجعًا، أي فاجأه بما يكره، ويحزن، وفجعته المصيبة، أي أوجعته والفجيعة: الرّزية"[٥]. ويتضح في تحليله أمران، الأول: تصريحه بأنّ (فَجْعٌ) مصدر، والثاني: أنّه بُني من الثلاثي على زنة (فَعْل)، ثمّ دلالته وهي التي تدلّ من بنيتها على ما تحمله من معنى على الفجيعة والرّزية الموجعة[٦]؛ ذلك أنّه يتعيّن من مصدرها ما تحمله من دلالة، ثمّ يختتم كلامه بوصف حبيبته، فيقول: إنّها لو صاحبت صاحبًا لاستبدلت به وفجعته، ولو وَعدَت بالوصل لكذبت في وعدها ومطلته، على معنى أنّها لا تصاحب مصادِقًا ولا تعد بوصلٍ لها عاشقًا[٧].

ثانيًا: المصادر غير الثلاثية:

أ- تفعيل:

تأتي هذه الصيغة مصدرًا قياسيًّا في الفعل إذا كان على زنة (فَعَّلَ) بتضعيف العين، وإذا كان صحيحًا غير معتل[٨]، وهذا ما نصَّ عليه العلماء القدماء والمحدثون، قال سيبويه: "أمّا

(١) الغاشية: ٢٥.
(٢) سبأ : ١٠.
(٣) معاني القرآن :١/ ٢١٢– ٢١٣.
(٤) منهج القصّاد: ١٩٦ ، الديوان: ٦١.
(٥) منهج القصّاد: ١٩٨.
(٦) ينظر: مقاييس اللغة: ٤/ ٤٧٦، ولسان العرب: ٨/٢٤٦ .
(٧) منهج القصّاد: ١٩٩
(٨) شرح ابن عقيل : ٣/ ١٠٦.

فعَّلت فالمصدر منه على التفعيل"[١]، واتبع المبرد سيبويه بهذا الرأي نفسه[٢]. وبعدها جاء رأي الرضي فقال: "كلّ ما كان ماضيه على فَعَّلَ فمصدره على تفعيل"[٣] قياسًا مطردًا، وهناك من ذكر وزناً آخر بالإضافة إلى (تفعيل) وهو(فِعَّال)، وهو وإن لم يكن مطّردًا وكثيرًا كالتفعيل لكنّه هو القياس[٤]، ثمّ ذكر الرّضي رأي سيبويه أنّهم جعلوا التاء في أولهِ بدلًا من العين الزائدة في (فعَّلت)، وجعلوا الياء بمنزلة ألف فِعَّال، فغيّروا أوّلَه كما غيّروا آخره وذلك قولك: (كسَّرته تكسيرًا)، و(عذّبته تعذيبًا)[٥]

ومن النّاس من يقول: (كلّمته كِلّامًا لا تَكليمًا)، فجاءوا به على (فِعَّال)، فكسروا أوّله وألحقوا ألفاً قبل آخره من دون أن يبدلوا حرفًا أو يحذفوه[٦]، فهنا نجد أنّ الفعل بزنة (فعَّل) له مصدران: أحدهما بزنة (تفعيل)، والآخر بزنة (فِعَّال).

أمّا المحدثون فلم يختلفوا عمّا جاء به من سبقهم من القدماء إلّا أنّهم اكتفوا بصيغة (تفعيل) كثيرًا على القياس؛ إذ ورد: إذا كان الفعل صحيح اللام فمصدره على وزن (تفعيل)، ومثاله: (عَظَّم تعظيمًا)، و(عَلَّمَ تعليمًا)[٧].

أمّا أمثلة هذه الصيغة في شرح الحلّيّ فقد جاءت في سبعة مواضع[٨]، وبدلالات مختلفة، وجميعها من الفعل الصحيح المضعّف العين (فعَّل)، والأمر الذي لا بدّ من الإشارة إليه هو أنّ صيغة (تفعيل) تدل بمعناها العام على التكثير[٩] بمعنى الفعل، وهذه الدلالة متأتية من دلالة فعلها (فعَّل)، فمثلًا عندما أقول: (كسَّر) تدل على أنه قد أكثرت في الكسر، وهذه المبالغة والكثرة لا تأتي مع الفعل (كَسَرَ)، ثم إنّه مع دلالة الكثرة هناك دلالات أخرى يحملها الفعل نفسه

(١) الكتاب: ٤/ ٧٩.
(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ٩٨.
(٣) الكافية: ٢/ ١٩٢.
(٤) شرح الشافية: ١/ ١٦٥.
(٥) الكتاب: ٤/ ٧٩.
(٦) ينظر: نفسه: ٤/ ٧٩.
(٧) ينظر: التطبيق الصرفي: ٦٩، وجامع الدروس العربية: ١٥٤.
(٨) ينظر: منهج القصّاد: ١٩٩، ٢٦٢، ٢٣٣، ٢٨٥، ٣٤٥.
(٩) ينظر: شرح الشافية: ١/ ١٦٧، ونهج البلاغة دراسة في البنية والدلالة: ١٦٤.

بمعناه اللغويّ، إضافة إلى معناه الصرفيّ الزائد ، وهو(التكثير)، وقد وردت هذه الصيغة كثيراً عند الحلّيّ بدلالات مختلفة، منها: (التقليل، والدلالة على العطاء، وتيسير الأمر وسهولته، والدلالة على الضلال، وعدم الحقيقة في الشيء، والدلالة على الصلابة والقوة، واختلاف الرّأي وتبديله)، ونذكر منها:

١ـ تسْهيلُ: الوارد في البيت السادس والعشرين [١]:

قَنْوَاءُ في حُرّتَيْها لِلْبَصِيرِ بِهَا، عِتْقٌ مُبِينٌ وفي الخَدّيْنِ تَسْهيلُ

فقال معلقاً: "تسْهيلُ: تفعيلٌ من السُّهولةِ ضِدّ الحزُونِة والمراد به هنا: رِقّةُ لَحْمِ الخدَّين؛ وذلك مستحبٌّ في الإبلِ"[٢]، فالشارح هنا صرّح بوزن اللفظة من دون أن يذكر أنّها مصدر، فهي من الفعل الثلاثي المضعّف العين الصحيح الآخر، ثمّ ذكر دلالته وهي السهولة، وجاء في أساس البلاغة: "تساهل الأمر عليه ضد تعاسر عليه"[٣]، فالأول ضد الحزن، والثاني ضد العسر، وقد وردت هذه اللفظة في قوله تعالى: ﴿**تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِها قُصُورًا**﴾[٤]، ويقال بالنّسبة إلى الأرض السهلة (سُهلي)، ونهر سهل، ورجل سهل الخلق.[٥] وقد درس اللغويّون الذين شرحوا (بانت سعاد) هذه اللفظة بقولهم: "تسهيل خدّيها بحيث لا نتوء فيها، وارتفاع، وهو من الصفات المحمودة في الإبل"[٦]، وزيادة البنية تزيد من المعنى؛ لذا قال: (تسهيل) ولم يقل (سهل)؛ ليؤكّد المعنى ويعضده.

٢ــ تضْلِيلُ: الواردة في البيت الحادي عشر من قول كعب بن زهير[٧]:

فَلا يَغُرّنكَ ما مَنّت وَما وَعَدَت إِنّ الأَمانِيَّ وَالأحلامَ تَضليلُ

---

(١) منهج القصّاد: ٢٧٢ ، والديوان: ٦٤.

(٢) منهج القصّاد: ٢٧٥، وينظر: مقاييس اللغة: ٣/١١٠-١١١.

(٣) أساس البلاغة: ٤٨٧.

(٤) الأعراف: ٧٤.

(٥) ينظر: مفردات ألفاظ القرآن: ٤٣٠-٤٣١ .

(٦) كنه المراد: ٣٠٥ .

(٧) منهج القصّاد: ٢٧٢ .

قال: "تَضْليلُ: مصدر ضلَّل يُضلل تضليلًا، إذا أوقع غيرهُ في الضَّلالِ، وهو الخطأ، وإذا نسبه إلى الضلال أيضًا قال الجوهري: تضليل الرجل أن ينسبه إلى الضَّلال"(١).

فصرّح الشارح بأنّ(تَضْليلُ) مصدر وهو بزنة (تفعيل) من الثلاثي (ضلَّل)، المضعّف الصحيح، ومعناه بالاتفاق الضّلال(٢)، والمعنى العام الذي أراد الوصول إليه هو أنّه يخاطب نفسه ويطلب منها ألّا يغترَّ بوعدها لو حصل، فإنّه لا حقيقة له في الخارج كما أنّ حلم النّائم كذلك، وكلاهما يوقع في الضلال من اعتمد عليه وركن إليه(٣).

وجاء في غير موضع أنّ المراد بالتضليل هو التضييع والإبطال، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿**أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ**﴾(٤)، والأصل أنّ الأماني والأحلام ذوات تضليل، فيجعلها هي نفس التضليل للمبالغة والكثرة، أي كثرة وعودها الكاذبة، فما هي إلّا ضلال لا حقيقة له، وكل هذه أفادت دلالة الضلال في الشيء وعدم حقيقته (٥).

ب ـ إفعال:

ذكر الصرفيون أنّ مصدر الفعل الثلاثي المزيد بهمزة قطع يأتي على (إفْعَال) بسكون الفاء بعد همزة مكسورة، وفتح العين، ومن بعدها ألف إن كان صحيحًا، أو معتل الآخر(٦)، نحو (أوجد إيجادًا)، و(أكرم إكرامًا)، و(أبدى إبداءً)، فإن كان معتل العين فالمصدر منه على (إفالة) نحو: (أقام)، و(أعان)، بحذف العين ونقل حركتها إلى الفاء، والتعويض عن المحذوف بالتاء، فيصبح مصدرهما (إقامة)، و(إعانة)(٧).

---

(١) منهج القصّاد: ٢١٦، وينظر: الصحّاح: ١٧٤٩/٥ .

(٢) ينظر: المعجم الوسيط: ٥٧٣.

(٣) ينظر: منهج القصّاد: ٢١٦.

(٤) الفيل: ٢.

(٥) ينظر: كنه المراد : ٢٣٠، ومنهج القصاد: ٢١٦.

(٦) ينظر: الكتاب: ٤/ ٧٨.

(٧) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢٣٨/٣، وشرح ابن عقيل: ١٠٧/٣.

أمّا التوحيدي (٤١٢هـ) فقد ذكر وزناً آخر، وهو(فالة)، بحذف الهمزة في أول المصدر، قال يعقوب: أغرت على العدوّ إغارة وغارة، ومثلها: أجبته إجابة وجابة[١]، فعلى هذا يكون مصدر الفعل (أفْعَلَ) على وزن (إفالة وفالة)؛ لكونه معتل العين.

وجاء في الكتاب: "فالمصدر على أفعلت إفعالًا أبدًا، وذلك قولك: أعطيت إعطاء، وأخرجت إخراجًا"[٢]، وهذا ما ذكره المبرد نحو: (أكرم يكرم إكرامًا)، و(أحسن يحسن إحسانًا)، ثمّ ذكر في موضعٍ آخر أنّ الفعل إذا كان معتل العين تنقل حركة عينه إلى فاء الكلمة، ثمّ تحذف العين، ويعوّض عنها بالتاء، نحو: (أقام إقامة)، والأصل (إقوام)، فنقلت حركة الواو إلى القاف ثمّ حذفت الواو، وعوض عنها بالتاء، فصارت (إقامة)[٣].

وهذه الصيغة تمثل النّوع الثاني من المصادر، وهي المصادر المعنوية التي تكون دلالاتها صرفيّة تمثل الوزن؛ لأنّ المصادر المزيدة جاءت تحمل معنًى زائدًا يوافق دلالة الكلمة، وقد وردت أمثلة الصيغة في منهج القصّاد مرتين فقط من الفعل الصحيح (إخلاف- إرقال)، وهي نفسها دلالات فعلها (أفْعَلَ) عدا الدلالة الزمنية التي ينفرد بها الفعل من دون الاسم والمصدر اللذين يكونان مجرّدين مما سوى الحدث. وأمثلة المصادر هي:

١ـ إخْلافٌ: الواردة في البيت الثامن[٤]:

لَكِنّها خُلَّةٌ قَد سيطَ مِن دَمِها فَجعٌ وَوَلعٌ وَإِخلافٌ وَتَبديلُ

قال: "وإخلاف مصدر أخلف يخلفُ إخلافًا فهو مُخلِف، وهو أن يقول شيئًا ولا يفعلهُ على الاستقبال، فالإخلاف في المستقبل كالكذب في الماضي، والاسم فيه الخُلفُ بضم الخاء، وسكون اللام"[٥]، فصرّح الشارح هنا بأنّ (إخلاف) مصدر بُني من الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة (أخْلفَ)على وزن(إفعال)، والتحليل الصرفيّ لها اقتضى معرفة الفعل الذي اشتقت منه وهو على

(١) ينظر : البصائر والذخائر : ٦٣/٦.
(٢) الكتاب: ٤/ ٧٨.
(٣) ينظر : المقتضب: ٢٤٣/١، والكتاب: ٤/ ٨٣ .
(٤) منهج القصّاد: ١٩٦ ، والديوان: ٦١.
(٥) منهج القصّاد: ١٩٩.

(أَفْعَلَ) ليكون مصدرها على (إفعال)[١]، ومن ثمّ اقتضى السياق أن يقام تفريقٌ بين (الكذب، والخلف)، ولماذا ذكر الشاعر الفعل (خلف)، ولم يذكر (كذب)؛ لأنّ الكذب يحصل في الماضي، أي أن تقول فعلت كذا في الماضي ولم تفعله، أمّا الخلف فهو الذي يحصل في المستقبل بأن تقول: (سأفعل كذا ولا تفعله)[٢]، وهذا وصف الشاعر لمحبوبته بأنّها تعد وتخلف في موعدها؛ فالخلف هو نقض العهد وعدم الالتزام به، ثمّ ذكر مصدره (إخلاف) بزنة (إفعال)؛ ليدل على التكثير، أي كثرة إخلافها بوعودها، بالإضافة إلى ما تحمله المصادر الأخرى التي ذكرت في البيت الشعري، والتي تدلّ كلّها على تقوية المعنى، وتأكيده لتحمل صفات محبوبته من الصدّ، والإخلاف، وتبديل الرأي، وقد ذكر ابن سيده معنى آخر لـ(خلف)، فقال: هو الرديء من القول[٣]، ولم ترد هذه اللفظة في المعاجم كثيرًا.

٢ـ إرْقَالٌ: الواردة في البيت الخامس عشر من قول كعب بن زهير[٤]:

ولن يُبَلِّغَها إلا عُذَافِرَةٌ لها على الأَيْنِ إِرقالٌ وتَبْغِيلُ

قال: "والإرقالُ: السَّير السَّريعُ، وقد أرْقلَ البعيرُ، وناقةٌ مُرقلٌ، ومِرقالٌ، إذا كانت كثيرة الإرقالِ"[٥]، ففي هذا يبيّن لنا أنّها دلّت على الكثرة والمبالغة في سرعة سيرها، ولا سيما أنّ الصيغ التي وردت في الشرح تدل على المبالغة والزيادة مجرّدة من الزمن، وبُني أيضًا من الثلاثي المزيد بهمزة (أرقل) على زنة (إفعال)، فهو لم يصرّح بأنّها مصدر، وقد ذكر ذلك ابن هشام في شرح (بانت سعاد)؛ لذا نجد الحلّيّ قد اكتفى بذكر دلالته فقط، وممّا جاء في شرح الأول:"إرقال هو مصدر: أرقل البعير، وأرقلت الناقة، والإرقال: نوع من الخبب، فإذا كثّروا قالوا: مرقال: مفعال"[٦].

---

(١) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد: ٣٦٧.

(٢) ينظر: أدب الكاتب: ٣٣.

(٣) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥/ ٢٠ .

(٤) منهج القصّاد: ٢٣١، والديوان: ٦٢

(٥) منهج القصّاد :٢٣٢، وينظر: ديوان الأدب: ٣١٣/١

(٦) شرح قصيدة بانت سعاد : ٢١٣ .

يُضاف إلى ما ذُكر أنّ دلالة الأول هي المخالفة، ونقض العهد، ودلالة الثاني هي سرعة السير (إرقال)، هذا معناه اللغويّ والسياقيّ، وهذا قد يتسلل إلى المعنى الأساس وهو الدلالة على المصدرية (معنى المبالغة)، وقد ذكر الشارح ذلك وسلط عليه الضوء، فقال: "مرقال إذا كانت كثيرة الإرقال"(١)، إذ إنّها جاءت على صيغة من صيغ المبالغة وهي (مِفْعَال)، ثمّ إنّه ذكر أربعة أوزان لها (أرقل: أفعل)، و(مرقال: مفعال)، و(مرقل: مفعل)، و(إرقال: إفعال)، وهذه الكثرة في الأوزان تؤدي إلى كثرة المعنى، والمبالغة فيه، وهذا الأمر لم يحصل مع (إخلاف)(٢).

ثالثاً: مصادر على وزن (مفعول)، وجاء ذلك في موضع واحد من شرح الحلّيّ في لفظة **-(معقُولُ)** الواردة في البيت الثالث والثلاثين(٣):

نَوّاحَةٌ رَخْوَةُ الضّبْعَيْنِ ليسَ لَها لَمّا نَعَى بِكْرَهَا الناعُونَ مَعْقُولُ

قال: "ومعقُول عند الأخفش من جملة المصادر التي جاءت على مفعول، كالميسور، والمعسور، والتقدير عنده: ليس لها عقل، وعند سيبويه أنّه صفة، ويجريه على بابه في كونه اسمَ مفعول، قال: والمصدر لا يأتي على وزن مفعول البتة، ويتأوّل إلى المعقول، فتقول كأنّه عُقِلَ له شيءٌ أي: حُبِسَ، والتقدير عنده: ليس لها شيء معقول"(٤). فهو في تحليل لفظة (معقول) سعى إلى توظيف رأيَين مختلفَين في هذه الصيغة: رأيٍّ يقول بمصدريتها، ورأيٍّ ينفي عنها المصدرية، ويلحظ أيضًا أنّه قدّم التلميذ على المعلّم والأولى أن يقدّم المعلّم أولًا، لكن يبدو أنّ تقديم رأي الأخفش يلمح منه أنّه أيّد فكرة القول بمصدرية معقول، والله أعلم؛ ذلك أنّ من سنن العرب إقامة الكلمة مقام الكلمة، كإقامة المصدر مقام الأمر، نحو قوله تعالى: ﴿**فَضَرْبَ الرِّقابِ**﴾(٥)، وإقامة اسم المفعول مقام المصدر، فهنا نجد أن سيبويه رفض مجيء المصدر

(١) منهج القصّاد: ٢٣٢ .
(٢) ينظر: نفسه: ١٩٩.
(٣) نفسه: ٣٠٤ ، والديوان: ٦٥ .
(٤) منهج القصاد: ٣٠٥-٣٠٦ .
(٥) محمد: ٤ .

على مفعول؛ ذلك أنّ كثيراً من المصادر جاءت على وزن(مفعول)، قال بها العلماء، ولها شواهد من القرآن الكريم والشعر، ومنها قوله تعالى: ﴿**بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ**﴾[١]، فـ(مفتون) هنا بلفظ اسم المفعول لا بمعناه؛ إذ اكتسبت دلالة هذا المصدر، وأدّت معناه في السياق، ومن ثم فهي بمعنى الفتنة، وهذا ما أكده الفراء(ت٢٠٧أو٢١٥هـ) بقوله: "والعرب يجعلون المصدر في كثير من كلامهم مفعولًا"[٢]، وتابعه الزمخشري في ذلك فقال بمجيء المصدر بزنة(مفعول) بالقول: "وقد يرد المصدر على وزن اسم المفعول"[٣]، وهم بهذا خالفوا سيبويه.

وكما أنّ سيبويه جعل المعقول بمعنى المحبوس المشدود فإنّه جعل الباء في (بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ) زائدة، ورفض ذلك الأخفش، وقال: الباء ليست بزائدة والمفتون بمعنى الفتنة أي بأيّكم هي الفتنة، ثمّ ذكر رأيًا آخرَ وقال: (بأيّكم فتن المفتون) بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، ففي الأول: جعل المفتون مصدرًا، وفي الثانية أبقاها اسم مفعول[٤]، وكذلك الحال بالنّسبة للمعقول والأول هو الأولى؛ لأنّها أقرب للسياق المراد من قول الشاعر، فهو يصف النّاقة بسرعة سيرها، وشبّه حالها بحال تلك المرأة التي جاءوا بخبر وفاة ابنها البكر، بأنّها ليس لها عقل يردعها عمّا هي فيه من شدة النّياح والصياح ، وبهذا يتضح لنا أنّه أراد به المصدر (عقل) ؛ لكنّه جاء بصيغة (معقول)[٥]، وهي سمة تبيّن لنا مدى اشتراك الصيغ الصرفية فيما بينها ، ومن ثم يكون أثراً من آثار مراحل الاختلاط في الأدوار والمعاني[٦].

ثانياً / أبنية المشتقات:

يعدُّ الاشتقاق عنصراً مهمّاً وفعّالاً في اللغة العربية، ومصدراً من مصادر ثرائها وغنائها؛ بحيث تجدُّ أحوال، وتُستحدث أفعال، وتتولد معانٍ، وهذا من شأنه أن يُسهم إسهاماً فاعلاً في

(١) القلم: ٦ .

(٢) معاني القرآن: ٣٨/٢ .

(٣) المفصل للزمخشري: ٢٢٠ .

(٤) ينظر: تفسير البحر المحيط : ٣٠٣/٨ .

(٥) ينظر: كنه المراد : ٣٢٦ .

(٦) ينظر: التطور التاريخي لأبنية المصادر في العربية ، إسماعيل عمايرة : ٣٣.

حيويتها، ومواكبتها للتطور اللغويّ[١]، هذا ما قال به الدكتور فايز الداية في حديثه عن الاشتقاق، قال: "إنّ الاشتقاق أداة تطورية دائمة للعربية، وهي تقتضي منّا أن نحسن فهم حركتها في العربية الفصحى أولاً، ومن ثمّ نتمكن من استعمالها، وإنّها تعطينا طبقات متعددة من الدلالات المميّزة إلّا أنّها غير منفصلة، ولا تحجب الواحدة منها الأخريات عن المنبع الأول"[٢].

فالاشتقاق هو "أخذ كلمة أو أكثر من أخرى لمناسبة بين المأخوذ والمأخوذ منه في الأصل اللفظيّ والمعنويّ ليدل بالثانية على المعنى الأصلي مع زيادة مفيدة لأجلها اختلفت بعض حروفها أو حركاتها أو هما معاً"[٣].

والمشتقات عند الصرفيين متعددة تشترك جميعًا في أنّها أُخذت من أصل واحد بمعنًى متشابه مع اختلافٍ تدلُّ عليه الصيغة، وهذه المشتقات هي: (أسماء الفاعل، والمفعول، وأسماء الزمان والمكان، والتفضيل، والآلة، والصفة المشبهة)[٤].

أمّا موقف الحلّيّ من الاشتقاق فإنّه يُعد من الوسائل الرئيسة التي استعان بها في شرحه؛ إذ إنّه استعمل بعض تلك الأبنية ووُظّفت معانيها في تجسيد بناء شرحه، مع التنوع في صيغ تلك الأبنية، وهذا التنوّع يكسب النّص اللُّغويّ حُسنًا ورونقًا، ويُضفي عليه جمالية السبك، فضلًا عن أنّ هذه الأبنية أسهمت في توليد جوٍّ صوتيٍّ يُحقق الغاية المنشودة في القصيدة .

المشتقات التي وردت في شرح الحلّيّ:

أولًا: اسم الفاعل :

لم يضع سيبويه له حدًا، وإنّما سمّاه الاسم إذ قال: "فالأفعال تكون من هذا على ثلاثة أبنية: على فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يُفْعِل، وفَعَل يَفْعَل. ويكون المصدر فعلاً، والاسم فاعلا"[٥]، وعرّفه الرضيّ الأستراباذي بقوله: "اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث"[٦].

---

(١) الدلالة الصرفية في الصحيفة العلوية : ١٦٣.

(٢) علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية: ٢٣٧ ـ ٢٣٨ .

(٣) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٤٦.

(٤) ينظر: أبنية الصرف في كتاب سيبويه : ٢٥٢.

(٥) الكتاب :٥/٤ .

(٦) شرح الكافية : ١٩٨/٢ .

وقد اختلف اللغويون في أبنية اسم الفاعل، فذهب الزمخشري(٥٣٨هـ)، وابن الحاجب(٦٤٦هـ) إلى أنّ له بناءً واحدًا، وهو (فاعل)[١]، وذهب آخرون إلى أنّ له أبنية متعددة، وهي بناء (فاعل) الذي يكون قياسًا من (فَعَلَ)، متعديًا كان أم لازمًا، ومن (فَعَلة) المتعدّي، ويكون على(فعلان) إذا كان الفعل على وزن (فَعَل) اللازم، ويُصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على زنة المضارع المبني للمعلوم بعد إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة، وكسر ما قبل الآخر[٢]، فاسم الفاعل يدل على الحدوث كما قال الرضي، وهو بقوله هذا يخرج الصفة المشبهة لأنّها تدل على الثبوت[٣]،والحقيقة أن هذا لا يعد تناقضاً؛ ذلك "إنما يقع اسم الفاعل وسطاً بين الفعل والصفة المشبهة، فالفعل يدل على التجدد والحدوث، فإن كان ماضياً دل على أن حدثه تم في الماضي، وإن كان حالاً أو استقبالاً دل على ذلك، أما اسم الفاعل فهو أدومُ ولكنه لا يرقى إلى ثبوت الصفة المشبهة"[٤]

وذكر اسم الفاعل مرات عدّة في قصيدة كعب بن زهير، لكنّ الشارح لم يتطرق لها جميعًا، وهذا ربما يعود إلى منهجه الذي كان انتقائيًا لبعض المفردات، فقد أورد من الثلاثي مرة، وبغير صيغته الأصلية مرة واحدة أيضًا.

أ- **صيغة (فاعل) وذلك في لفظة(الحادي)** الواردة في البيت الحادي والثلاثين[٥]:

وقالَ للقومِ حَادِيهِم وقد جَعَلَتْ وُرْقُ الْجَنادِبِ يَرْكُضْنَ الْحَصَا قِيلُوا

قال: "والحادي: فاعلٌ من حَداهُ على كَذا فهو حادٍ إذا حثَّه عليهِ وبعثَه، كأنَّ الحادي يحثُّ الإبل ويبعثها على السير"[٦]، فنجد الشارح عند تحليل اسم الفاعل ربط بين اسم الفاعل والسياق لبيان دلالته.

(١) ينظر: شرح المفصل: ٤/٨٤، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٥٩ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٨٨-٩٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٥٩، وشرح الكافية: ٢/ ١٩٨.

(٣) شرح الكافية: ٢/ ١٩٨.

(٤) معاني الأبنية: ٤١.

(٥) منهج القصّاد: ٢٩٦ ، والديوان: ٦٤.

(٦) منهج القصّاد: ٢٩٦-٢٩٧ .

ودلالة اسم الفاعل في هذا البيت تتأتّى من المعنى العام للقصيدة؛ إذ إنّ الحادي الذي يسيّر الإبل ويحفزها أمرهم بالقيلولة والراحة؛ وذلك إشفاقا على إبله التي أخذ بها الحرّ أيّ مأخذ.

فهذا المعنى يبيّن لنا الدلالة، وهي التوسّط بين حدوثه، وتجديده، وثبوته، فإنّ ثبوتهم مرهون بمدة راحتهم التي سيواصلون مسيرهم بعدها[١]، فهو لا ينظر إلى حدوث الفعل، وتجديده ، ولا إلى ثبوت الصفة المشبهة كما قال بذلك الدكتور فاضل السامرائي بالقول السابق[٢].

ب- **فعيل بمعنى فاعل وذلك في لفظة(البِصيرِ)**الواردة في البيت السادس والعشرين[٣]:

قَنْوَاءُ في حُرّتَيْها لِلْبَصِيرِ بِهَا عِتْقٌ مُبِينٌ وفي الخَدّيْنِ تَسْهيلُ

قال: "والبصير: العالم، فعيل من بَصُرَ يَبْصُرُ بضم العين فيها إذا علم"[٤]، والتبصّر: التأمل والتعرف، والتبصير التعريف والإيضاح، ورجل بصير بالعلم: عالم به[٥].

فالشارح هنا ذكر (بصير) بزنة (فعيل) بمعنى (مُبصر) بزنة (مُفعل)، وأراد به اسم الفاعل المشتق من الرّباعي (أفعل)، وهذا من باب التبادل الدّلالي بين الصيغ الصرفية، فـ(فعيل) بمعنى (فاعل) من (أبصرت الشيء أبصره) إذا رأيته، وأيّد هذا المحقق، وذلك إذا أُريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث حول بناء اسم الفاعل، ويجيء بـ(فعيل) بمعنى (فاعل)، وقد درس اللغويون ذلك وقالوا به، ومنهم سيبويه، فقد أعمل (فعيل) وقال: "وقد جاء: فَعيلٌ كَرحيمٍ وعَليم وقَدير وسَميع وبَصير، يجوز فيهنّ ما جاز في فاعِلٍ من التقديم والتأخير، والإضمار والإظهار"[٦]، وكما أنّ (بصير) بمعنى (مُبصِر) الذي قال به شارحنا فهنا نجده موافقًا لسيبويه في رأيه هذا[٧]، وأيّدهم في ذلك ابن يعيش[٨]، ومن الذين خالفوه أبو عمر

(١) ينظر: كنه المراد: ٣١٩- ٣٢٠.

(٢) ينظر: معاني الأبنية: ٤١.

(٣) منهج القصّاد: ٢٧٢ ، الديوان: ٦٤.

(٤) منهج القصّاد: ٢٧٣.

(٥) ينظر: لسان العرب: ٦٤/٤، ومقاييس اللغة: ٢٥٣/١- ٢٥٤.

(٦) الكتاب: ١١٠/١.

(٧) ينظر: منهج القصاد: ٢٧٣.

(٨) ينظر: شرح المفصل : ٦/ ٧٢ ـ ٧٣. .

الجرمي مع أكثر النّحويين[١]، في حين أنّ ابن هشام اعتذر عن سيبويه في قوله بمجيء فعيل بمعنى فاعل، فهنا دلّ اسم الفاعل على المبالغة والمعرفة؛ إذ أراد بالبصير العارف بالإبل، وجاء على زنة (فعيل) للمبالغة والكثرة[٢].

ثانياً: اسم المفعول:

هو اسمٌ مشتقّ يدل على معنًى مجرّد غير ملازم، وعلى الذي وقع عليه هذا المعنى، نحو (منظور)، و(مكتوب)[٣]، وهو يدل على الثبوت والحدوث، فهو يدلّ على الحدوث إذا ما قيس بالفعل، وعلى الثبوت إذا ما قيس بالصفة المشبهة، فقد تقول: "أترى أنّك ستنتصر عليهم؟ فيقال: (أنا منصور)، أي إنّ هذا الوصف ثابت لي، وتقول: أتظنّه سيغلب؟ فيقال: (هو مغلوب) أي هذا الوصف كأنّه قد تمّ وثبت له"[٤]. ومن حيث الدلالة على الزمن ذكر الدكتور محمود عكاشة ثلاث دلالات، وأضاف الدكتور فاضل السامرائي اثنتين ليكون مجموعهن خمس دلالات[٥]:

١_ الماضي: نحو قوله تعالى: ﴿**كُلٌّ يَجْرِي لأَجَلٍ مُسَمًّى**﴾[٦]، أي سُمّيَ، ونحو (أدركنا وهو مقتول)، أي: قُتل.

٢_ الحال: مثل (أقبل مسرورًا)، و(أنت مغلوب على أمرك).

٣_ الاستقبال: نحو قوله تعالى: ﴿**ذلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ وَذلِكَ يَوْمٌ مَشْهُودٌ**﴾[٧]، أي: سيُجمع له النّاس ويشهد.

٤_ الاستمرار: نحو قوله تعالى: ﴿**عَطاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾[٨].

٥_ الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة، نحو: (هو مدوّر الوجه، مقرون الحاجبين).

---

(١) ينظر: التبصرة والتذكرة: ١/ ٢٢٧.

(٢) ينظر : كنه المراد: ٣٠٤.

(٣) ينظر: المعجم المفصل في علم الصرف: ١٣٢.

(٤) معاني الأبنية في العربية : ٥٢.

(٥) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : ٧٤، ومعاني الأبنية : ٥٢-٥٣.

(٦) الرعد: ٢.

(٧) هود: ١٠٣ .

(٨) هود: ١٠٨ .

وهذه الدلالات سوف نسلّط الضوء عليها عند تحليلنا لما ورد من دلالات في شرح الحليّ على اسم المفعول.

أمّا صياغته فيصاغ اسم المفعول قياسًا مطّردًا من الفعل الثلاثي المجرد على زنة (مفعول)، نحو: (منصور)، و(موعود)[١]، ومن غير الثلاثي على زنة الفعل المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، وفي ذلك قال سيبويه:"وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلّا الكسرة التي قبل آخر حرف والفتحة، وليس اسمٌ منها إلّا والميم لاحقته أولاً مضمومة. فلمّا قلت مُقاتِلٌ ومُقاتَلٌ فجرى على مثال يُقاتِل ويُقاتَل، كذلك جاء على مثال يَتغافلُ ويُتغافل، إلّا أنّك ضممت الميمَ وفتحت العين"[٢]. ويرد على صيغ مشتركة أخرى مثل (فعيل)، و(فَعِل).

وُظّف اسم المفعول في منهج القصّاد من الفعل الثلاثي وغير الثلاثي، ومن الأول أكثر، وهو من أكثر المشتقّات ورودًا في الشرح، فقد جاء في أكثر من عشرين موضعًا، ويمكن تعليل ذلك بأنّ بنية القصيدة، وحرف الروي كانا سببًا واضحًا لمجيء اسم المفعول أكثر من غيره، إذ إنّنا نجد الكثير منه قد ورد في نهايات بعض الأبيات؛ تناسبًا بين قافية القصيدة، وصيغة اسم المفعول.

١_صيغة مفعول: على الرّغم من كثرة ورود الألفاظ بصيغ اسم المفعول على هذه الصيغة في قصيدة كعب بن زهير إلّا أنّنا نجد الشارح قد وقف على اسم المفعول في هذه الصيغة في ثلاثة مواضع[٣]، ونذكر منها:

-**(مَوْعودُ)** الواردة في البيت السابع من قول الشاعر[٤]:

أَكْرِمْ بِها خُلَّةً لوْ أنّها صَدَقَتْ مَوْعودَها أَو لَوَ انّ النُّصْحَ مَقْبولُ

(١) الكتاب: ٤/ ٦٧، وينظر: الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: ٩٤.

(٢) الكتاب : ٢٨٢/٤.

(٣) ينظر: منهج القصّاد: ١٧٤ ، ٣٢٨ .

(٤) نفسه: ١٩٠ ، والديوان: ٦١.

قال: "ومَوْعودُهَا: اسم مفعُولٍ من وعدتُهُ فهو موْعودٌ، وكأنّه أراد بقوله: موعُودُها نفسه؛ لأنَّها وعدتْه بالوصلِ، وأضافهُ إلى الفاعِل، ويجوز أن يكون قد أقام اسم المفعول مقام المصدر المضاف إلى الفاعل، أي لو أنّها صدقت وعدها"(١)، فنجد الشارح مُصرّحًا بأنّ (موعود) اسم مفعول من الفعل الثلاثي الصحيح (وَعَدَ)، ثمّ ختم كلامه بأنّه ربما يكون أقام اسم المفعول مقام المصدر، ثمّ إنّ اللغويين قد تناولوا هذه اللفظة وقالوا بأنّها تحتمل ثلاثة أمور(٢):

١_ أن يكون اسم المفعول على ظاهره، ويكون المراد به الشخص الموعود.

٢_ أن يكون على زنة (مفعول)، ولكنّ المراد به الشيء الموعود.

٣_ أن يكون مصدرًا على رأي أبي الحسن الأخفش الذي قال بفكرة مجيء المصدر على (مفعول) كما في (ميسور)، و(معسور)، و(مفتون) الذي سبق الحديث عنها في باب المصادر، وأيّد المحقق هذه الآراء.

وذهب الزبيدي إلى مصدرية (موعود) في قوله: "أو يكون الموعود مصدر وعدته فهو موعود"(٣)، أمّا الشارح فقال بأنّه اسم مفعول، مع جواز إقامته إقام المصدر، ودلّ اسم المفعول هنا على الحال والاستقبال، أي إنّ وعدها له بالوصل سيتحقق الآن، أو بعد مدة من الزمن، ولم يذكر المعجميون مجيء (موعود) بصيغة اسم المفعول(٤).

وقد وردت هذه اللفظة في القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿**وَالْيَوْمِ الْمَوْعُودِ**﴾(٥)، وهو يوم القيامة الذي وعد الله به(٦).

---

(١) منهج القصّاد: ١٩٣– ١٩٤، وينظر أمثلة أخرى: ١٧٤ ، ٣٢٨ ، وينظر: مقاييس اللغة: ٦/ ١٢٥ .

(٢) ينظر: شرح ابن هشام ١٥٣، ومنهج القصّاد: ١٩٣.

(٣) تاج العروس: ٣/ ١٣٣.

(٤) ينظر: مجمل اللغة : ٣/ ٩٣١، والمعجم الوسيط: ١٠٧٣.

(٥) البروج : ٢٨٦ .

(٦) ينظر: تهذيب اللغة: ٣/ ١٣٤.

٢_ صيغة (مُفْعَل):

ورد بناءٌ واحدٌ لاسم المفعول على صيغة (مُفْعَل) من غير الثلاثي في منهج القصّاد وهو لفظة **(مُنْهَل)** الواردة في البيت الرابع[١]:

تَجْلُو عَوارِضَ ذي ظَلَمٍ إذا ابْتَسَمَتْ كأنَّهُ مُنْهَلٌ بالرَّاحِ مَعْلُولُ

فجاء تعليقه عليها: "ومُنْهَل: اسم مفعول من قولهم: أنهلهُ ينهلُهُ إنهالًا، بفتح الهاء للمفعول، إذا أورده للنّهل، وهو الشرب الأول"[٢].

يتضح من كلامه أنّه اشتق اسم المفعول(مُنْهَل) من الفعل الثلاثي المزيد بهمزة (أنهل)، وهذا هو القياس فيه، أي في صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي؛ إذ نقوم بإبدال حرف المضارعة ميمًا مضمومة وفتح ما قبل الآخر، ودلّ اسم المفعول على المبالغة بالوصف والتشبيه؛ تشبيه ريح فمها برائحة الراح (الخمر)، وخصّ التشبيه بحال الابتسام؛ لأنَّ وقت الابتسام يظهر للعين محاسن الثغرِ.[٣] وجاءت بصيغة المبالغة عند الزمخشري حين قال: "نهل الشارب نهلًا، وسُقي النّهل والعلل، ورجل مِنهال: كثير الإنهال"[٤].

٣- **فعيل بمعنى مفعول:** تعد هذه الصيغة من الصيغ المشتركة بين اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، ووردت عند البجلي في تحليل لفظة (غضيض) الواردة في البيت الثاني [٥]:

وَما سُعادُ غَداةَ البَينِ إذ رَحَلوا إلا أَغَنّ غَضيض الطَرفِ مَكحولُ

فعلّق عليها الحلّيّ بقوله: "وغضيض: فعيلٌ، إمّا بمعنى فاعل، أي غاضٌّ، وإمّا بمعنى مفعول، أي مغضوض"[٦]، أمّا (غضيض) بمعنى (مغضوض) فقد أشار إليه اللغويون ومنهم ابن منظور[٧]، وقال السيوطي: "وغضيض بمعنى مغضوض كذبيح بمعنى مذبوح، وكسير

(١) منهج القصّاد: ١٧٢ ، والديوان: ٦١.

(٢) منهج القصّاد: ١٧٤.

(٣) ينظر: منهج القصّاد: ١٧٥، وكنه المراد: ١٥٥.

(٤) أساس البلاغة: ٢/ ٣١٣.

(٥) منهج القصّاد: ١٦٥ ، والديوان: ٦٠.

(٦) منهج القصّاد: ١٦٧- ١٦٨.

(٧) ينظر: لسان العرب: ٧/ ١٩٧.

بمعنى مكسور، ونحو ذلك، وغض الطرف معناه كف البصر، وترك التحديق واستيفاء النّظر"[١]. ومعنى البيت يحمل أمرين، الأول: أن يريد به كسر الجفون وفتورها على عادة الشعراء في مثل هذه المواضع، والثاني: أن يريد به الحياء والخفر، وكلاهما ممّا يمتدح به، وهذا ما قال به ابن هشام في شرح قصيدة (بانت سعاد)[٢].

وذكر ابن مالك هذا البناء وقال: إنّه سماعيّ، وهو ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنّث، ولكنّ ابن عقيل زعم أنّ (فعيل) مقيس في كل فعل ليس له (فعيل) بمعنى (فاعل)، فإن كان للفعل (فعيل) بمعنى (فاعل) فهو لم يُنب قياسًا كعليم[٣]، فبهذا نجد أنّ (غضيض) بمعنى (مغضوض) قد جاءت سماعًا لا قياسًا؛ لأنّ الشارح ذكر بجانبها (غضيض بمعنى غاضّ)، وفي ذكره لها قصدُ السماع[٤].

وهناك من ذهب إلى أنّ صيغة (فعيل) تنوب عن المفعول في الدلالة على معناه لا في العمل، فعلى هذا لا تقول:(مررت برجل جريح عبده)، فترفع(عبده) بجريح؛ لأنّه لمّا تغيرت الصيغة ضعف عن اسم المفعول فلم يعمل عمله[٥]، ومثال هذا التناوب ما ورد في قوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ**﴾[٦]، فرأى الألوسي أنّ الوكيل أي الموكول إليه فـ(فعيل) بمعنى(مفعول)[٧]، كما أنّ(غضيض) بمعنى(مغضوض)، ومن ثمَّ فإنَّ(غضيض)أبلغ من (مغضوض)، كما أنّ (قتيل) أبلغ من (مقتول)؛ لذا عدل عن الصيغة الأصلية لـ(مفعول)، وناب عنها بـ(فعيل)؛ لضربٍ من المبالغة[٨]، ومن ثم نجد من خلال تحليلنا للعدول من صيغة (مفعول) إلى (فعيل) غايات، وهي:

---

(١) ينظر: كنه المراد: ١٤٠.

(٢) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد: ١١١.

(٣) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١١٥.

(٤) ينظر: منهج القصّاد: ١٦٨.

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل : ٣/ ١١٥.

(٦) آل عمران : ١٧٣ .

(٧) ينظر: روح المعاني : ٤/ ١٢٧.

(٨) ينظر: معاني الأبنية : ٦٣ .

١_ إضافة موسيقى صوتيّة تنسجم مع الوزن، وتزيد من جمالية القصيدة؛ إذ إنَّ (أغنّ غضيض) أكثر ملائمة من (أغنّ مغضوض).

٢_ إثبات الصفة لمحبوبته.

٣_ انتقال المعنى من وصف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والاستقرار إلى معنى وصف المفعول بالحدث على سبيل التجدد والانقطاع.

٤ ــ **(فَعْل) بمعنى (مفعول)**: وذلك في لفظة (نَسْج) التي وردت في البيت الرابع والخمسين[١]:

شُمُّ العَرانينِ أَبطالٌ لَبوسُهُمُ مِن نَسجِ داوُدَ في الهَيجا سَرابيلُ

قال: و"النَّسج: في الأصل مصدر نسج الثوب ينسُجُه، وينسِجُه، نسجًا، بالضمّ والكسر إذا حاكه، وهو هنا بمعنى المنسوج إقامة للمصدر مقام اسم المفعول، كقولهم: هذا الدينار ضرب الأمير؛ أي مضروبه، وصيد البحر أي مصيده كما يقام اسم المفعول مقام المصدر في قولهم: ماله معقول أي عقل"[٢].

فنرى الشارح هنا قد فصَّل في هذه المسألة، وصرَّح بالتناوب، أي إنّه قد يقام اسم المفعول مقام المصدر كـ(معقول) وأصلها (عقل)، أو قد يحدث العكس، ويقام المصدر مقام اسم المفعول كما في (نَسْج) وأصلها (منسوج)، ومثلها قوله تعالى: ﴿**وجاءوا عَلى قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ**﴾[٣].

ووصف بالمصدر للمبالغة فيه، وقيل أيضًا إنّه يجوز أن يكون مفعولًا[٤]، أي مكذوباً، ومنه أيضًا قوله تعالى: ﴿**إِنَّ ذلِكَ مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ**﴾[٥]، جاء في الكشّاف: "وحقيقته أنّه من تسمية المفعول بالمصدر، وأصله من معزومات الأمور، أي مقطوعاتها ومفروضاتها"[٦]، ومثاله ما

(١) منهج القصّاد: ٣٨٣ ، الديوان: ٦٧.

(٢) منهج القصّاد: ٣٨٤-٣٨٥ .

(٣) يوسف : ١٨ .

(٤) ينظر: الكشاف: ٢٦٢/٣ .

(٥) لقمان :١٧.

(٦) الكشاف :١٦/٥ .

في قوله تعالى: ﴿**وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ بُيُوتِكُمْ سَكَناً**﴾[١]، فقال الشوكاني: "والسكن: مصدر يوصف به الواحد والجمع وهو بمعنى مسكون، أي تسكنون فيها وتهدأ جوارحكم من الحركة"[٢].

ثالثا: صيغ المبالغة:

وهي أبنية ملحقة باسم الفاعل تدل على المبالغة والتأثير في حدث اسم الفاعل؛ لأنّ اسم الفاعل محتملٌ للقلّة والكثرة، أمّا أبنية المبالغة فتأتي لتأكيد المعنى والمبالغة فيه[٣]. وذكر سيبويه أوزانه: (فعول، وفعَّال، ومفعال، وفعل، وقد جاء فعيل كرحيم وقدير وبصير)[٤]، وذكر لها المبرد أمثلة، فإذا أردت تكثير (قتلَ) قلت: (قتَّال)، وفي (ضرب): (ضروب)، و(مضراب)، وفي (كرم): (كريم) لـ(فعل)، و(فعيل)[٥].

وقد جمع السيوطي أبنية المبالغة على اثني عشر بناءً: (فُعَّال كوُضّاء، وفُعَل كغُدر، وفُعَال كعُجَاب،، وفَعُول كغدور، ومِفعيل كمِعطير، ومِفْعَال كمعطار، وفُعلة كهُمزة ولمزة، وفَعولة كملولة، وفعّالة كبقَّاقة، لكثير الكلام، ومِفعالة كمِجزامة)[٦]، وهي أوزان سماعية لم تخضع للقياس، وتختلف صيغ المبالغة في الدلالة على معنى المبالغة من صيغة إلى أخرى، فمعنى (فَعَّال) مختلف عن (فِعَيل)، وهما مختلفان عن (فعل) وهكذا[٧].

وقد وقف الحلّيّ عند صيغ المبالغة في أربعة مواضع [٨]موزّعة على صيغتين: الأولى منها سماعية (فعَّالة)، والثانية قياسيّة (مفعال)، وهذه الصيغ كالآتي:

---

(١) النحل : ٨٠

(٢) فتح القدير :٣/٢٥٤

(٣) ينظر: الكتاب : ١/١١٠ ، والمقتضب : ٢/ ١١٢.

(٤) الكتاب: ١/١١٠.

(٥) المقتضب: ٢/١١٢– ١١٣.

(٦) المزهر في علوم اللغة وأنواعها: ٢/٢٤٣ .

(٧) ينظر: معاني الأبنية :١٠٥–١٠٧ .

(٨) ينظر: منهج القصّاد: ٢٣٢، ٢٣٤ ، ٣٠٤ ،٣٩٢ .

(١) **فعَّالة:** وقد وردت هذه الصيغة مرتين في شرح الحلّيّ، وذلك في لفظين (نضَّاخة، نَوَّاحة)، ونذكر منها ما جاء في تحليل لفظة (نضَّاخة) الواردة في البيت السادس عشر[١]:

من كُلِّ نضَّاخة الذِّفْرَى إذَا عَرِقَتْ عُرْضَتُهَا طَامِسُ الأعلامِ مجْهُولُ

فعلق عليها بقوله: "ونضَّاخة فعَّالة للمبالغة في النّضخ بالخاء المعجمة، وهو أغلظ من النّضح بالحاء المهملة"[٢]، إذ أشار إلى وزن الكلمة وصرَّح بأنّها صيغة مبالغة من الفعل الثلاثي (نضخ)، وفيها دلالة الكثرة وإن كانت ثلاثية، وهذا ما درسه اللغويون، إذ جاء في الصحاح: "والنّضخ أكثر من النّضح بالحاء"[٣]، وهذا ما جاء به ابن فارس أيضًا إلّا أنّه ذكر له صيغة أخرى فقال: "يقال: غيث نضّاخ: غزير، وعين نضَّاخة: كثيرة الماء"[٤]، وهذا المعنى المراد بالشرح، ثمّ إنّ له صيغتي مبالغة إلّا أنّه ذكر الثانية (نضَّاخة) بزنة (فعّالة)؛ لأنّها أكثر مبالغة من الأولى، ومنه قوله تعالى: ﴿**فِيهِما عَيْنانِ نَضَّاخَتانِ**﴾[٥]، أي: (فوارتان)[٦]، ومن هذا يتضح لنا أنّ لفظة (نضَّاخة) فيها مبالغتان: الأولى من جهة الزنة؛ لأنّها محوّلة من (فاعل) إلى (فعَّال) للتكثير والمبالغة، والثانية من جهة المادة؛ لأنّ النّضخ أشد وأقوى من النّضح بالحاء؛ إذ إنّ الثانية (النضح) بمعنى الرّش، أمّا الأولى ففيها معنى الغزارة؛ لأنّا نجد أنّ في المبالغة دلالة على الكثرة والقوة[٧]، ومعنى البيت: يصف النّاقة بأنّ لها اهتمامًا بالسّير، ومعرفة الطرق المجهولة من خلال وصفَين:

١- كثرة العرق من ذفرتها.

٢- المعرفة بالطرق الطامسة المندثرة والمجهولة .

---

(١) منهج القصّاد: ٢٣٤، والديوان: ٦٢ .

(٢) منهج القصّاد: ٢٣٤ .

(٣) الصحاح: ١/ ٤٣٣.

(٤) مقاييس اللغة: ٥/ ٤٣٨.

(٥) الرحمن: ٦٦ .

(٦) ينظر: الصحاح : ١/ ٤٣٣.

(٧) ينظر: شرح ابن هشام : ٢١٥.

(٧) ينظر: كنه المراد: ٢٦٤ .

(٢) مفعال: وترد هذه الصيغة عند اللغويين في مَن صار الفعل لديهم عادة؛ بسبب الاستمرارية والمداومة عليه، جاء في ديوان الأدب: "إذا كان الاسم على مِفعال أو مفعيل فالجمع على مفاعيل، وهما لمن دام منه الفعل"(١).

قال ابن قتيبة (ت٢٧٦هـ): "يكون لمن دام منه الشيء أو جرى على عادة فيه تقول: رجل مضحاك ومهذار ومطلاق إذا كان مديمًا للضحك والهذر والإطلاق"(٢).

وقال الثعالبي (ت٤٣٠هـ): "أكثر العادات في الاستكثار على مفعال"(٣).

وتعد صيغة (مفعال) من الصيغ المشتركة بين المبالغة واسم الآلة، والسياق كفيل بالتفريق بينهما، فهناك من يرى المبالغة أصلًا، والآخر يرى أنّ اسم الآلة هو الأصل، وأيّد بعض المتأخرين كون الصيغة للآلة في الأصل ، كـ(المفتاح) الذي هو للفتح ، و(المنشار) الذي هو آلة النشر، ثمّ استعيرت للمبالغة، وإنّما يُساغ ذلك، لأنّ مَن اعتاد الفعل وصار له كالآلة يصدق عليه الوصف باسم الآلة (مفعال)، فيقال: (مهذار) لكثير الهذر، الذي صار كأنّه آلة للهذر، ويقال (معطار) لكثير العطر الذي صار كأنّه آلة للعطر(٤).

ووافقهم من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي(٥) الذي استدل على ذلك بأنّ صيغة المبالغة (مفعال) لا تُجمع جمع مذكر سالم ولا تأنيث، وإنّما تُجمع جمع اسم آلة، فيقال: (مهذار: مهاذير)، و(معطار: معاطير)، كما يقال: (مفتاح: مفاتيح)، وهي أيضًا من الصيغ المشتركة بين المذكر والمؤنّث، وهذا ما جاء به الشارح في شرح قصيدة (بانت سعاد)؛ إذ وردت هذه الصيغة ثلاث مرات (مثكال، ومجزاع، ومِرقال)، ونذكر منها ما جاء في تحليل لفظ (مجزاع) الواردة في البيت السادس والخمسين(٦):

لا يفرَحون إذا نالتْ رِماحُهمُ قومًا ولَيْسُوا مَجازِيعًا إذا نِيلُوا

---

(١) ديوان الأدب: ١/ ٨٣.

(٢) أدب الكاتب: ٢٥٥، وينظر : معاني الأبنية : ٩٧.

(٣) فقه اللغة وسر العربية: ٢/ ٦٣٧.

(٤) ينظر: الكليات : ٣٠٣.

(٥) ينظر: معاني الأبنية: ١١٢.

(٦) ينظر: منهج القصّاد: ٣٩٢ ، والديوان: ٦٧.

قال: "ومجازيعاً خبرها جمعُ مجزاعٍ، من أمِثلةِ المبالغَةِ، وهو الكثيرُ الجزَعِ، والجزَعُ نقيضُ الصَّبرِ، وقد جزِعَ من الشَّيء بالكسر، وأجزعهُ غيرهُ"(١).

فصرّح الشارح بدلالته على الكثرة، وأنّه من أمثلة المبالغة بزنة (مفعال)، ومن ناحية المعنى لا يخرج عمّا جاء به أصحاب المعاجم، إذ ورد في مقاييس اللغة: "والجزَع: نقيض الصبر، وهو انقطاع المنة عن حمل ما نزل"(٢).

وقد علّق الشارح على ما جاء به الشاعر بقوله: "وقد أحسن كعب في هذا البيت، ومَدَحهُم بعالي الهمَّةِ، وطمأْنينة النفْس، والصَّبرِ على الشَّدائد، وفيه بهجةٌ منْ عينِ، وقارب الشارح هذا المعنى من قوله تعالى: ﴿**لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتاكم**﴾(٣) ، ومن ثم حاول أن يرد على من عاب على الشاعر قوله، قائلاً: "وربَّما عيب على كعب قوله (وليْسُوا مجازيعاً)؛ لأنّه نفى عنهم كثرة الجزع والمبالغة فيه؛ وذلك لا ينفي مطلق الجزع؛ وكان الأبلغُ في المدح أنْ ينفيه بالكُلِّيَّة، ويمكن أن يعتذر له بأنّ مراده نفي المعنى المشتق منه، وهو الجزع مطلقاً بإيراد لفظ المشتق من غير نظرٍ إلى دلالة المشتق الخاصّة بحسب أحواله العارضة له من جهة الاشتقاقِ"(٤) .

ويحتمل إجراء اللفظ على ظاهره، ويكون المعنى: أنّهم؛ لعظمهم، وشرفهم، وشجاعتهم، ورئاستهم لو وقع منهم القليل من الجزع لكان كثيراً بالنّسبة إليهم عظيماً من أمثالهم؛ فيصح أنْ يؤتى بمثال المبالغة؛ لأجل هذا، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾(٥)، نفى كونه ظلاَّماً وهو من أبنية المبالغة، ولم ينفِ كونه ظالماً؛ وما ذلك إلّا لأنَّ قليلَ الظلمِ كثيرٌ بالنسبة إليه؛ لعدلهِ في العبادِ، ورأفتهِ ولطفهِ بهم، ورحمتهِ، وغنائهِ عنهم، وحكمتهِ؛ ولذلك قال

(١) منهج القصّاد : ٣٩٢ ، وينظر أمثلة مشابهة :٢٣٢ ، ٣٠٢

(٢) الصحاح : ٣/ ١١٩٦، وينظر: العين : ١/ ٢١٧، ومقاييس اللغة : ١/ ٤٥٣.

(٣) الحديد: ٢٣.

(٤) منهج القصّاد: ٣٩٤ .

(٥) فصلت: ٤٦.

بعضهم: "زلّة العالم كبيرة (الجناية) "[١]، ومعنى هذا أنَّهم إذا أصابوا لا يفرحون، وإذا غلبوا لا يجزعون من لقاء عدوهم مرة أخرى، وفي كلتا الحالتين مدح[٢] .

وقد وردت هذه اللفظة في قوله تعالى: ﴿**إِذا مَسَّهُ الشَّرُّ جَزُوعاً**﴾[٣]، بصيغة أخرى من صيغ المبالغة هي (فعول)، ولكن أراد بها كثرة جزعهم ومبالغتهم به[٤].

وقد اختلف المعاني بين(الجزع)، و(المجزاع)، و(الجزوع) باختلاف الصّيغ، فنجد أنّ أنسبها (مجزاع)، إذ نلتمس موسيقى صوتية تنسجم مع الوزن، إضافة إلى ذلك فأنّ (مفعال) أكثر مبالغة من غيره (فعل، وفعول)، قال ابن جني: "في المبالغة لا بد أن تترك موضعًا إلى موضع، إما لفظًا إلى لفظ، وإما جنسًا إلى جنس"[٥]، ومثله ابن الأثير(٦٣٧هـ) بقوله: "وعلى هذا فلا يستقيم معنى الكثرة والقوة في اللفظ والمعنى إلّا بالنّقل من وزن إلى وزن أعلى منه"[٦].

رابعاً: الصفة المشبهة:

هي ما اشتق من مصدر فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت[٧]، فهي تدل على الثبوت (ثبوت معناها لمن اتصف بها)، وهذا هو الفارق بينها وبين اسم الفاعل، إذ إن الثاني يفيد الاستمرار والحدوث، وهذا عكس الأول[٨].

ويرى الرضي أنّ الصفة المشبهة ليست موضوعة للاستمرار في جميع الأزمنة؛ لأنّ الحدوث والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها عليهما[٩]، وقال الدكتور فاضل السامرائي: "والظاهر أنّ الصفة المشبهة على أقسام، منها: ما يفيد الثبوت والاستمرار، نحو: أبكم وأصم،

---

(١) منهج القصّاد: ٣٩٤-٣٩٥

(٢) ينظر: كنه المراد : ٤١٩.

(٣) المعارج: ٢٠ .

(٤) ينظر: روح المعاني : ٢٩/ ٩٨.

(٥) الخصائص: ٣/ ٤٦.

(٦) المثل السائر: ٢/ ٤٤.

(٧) شرح الكافية: ٢/ ٢٠٥.

(٨) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١١٧.

(٩) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠٥.

وأسمر، وأبيض، وقد تدل على وجه قريب من الثبوت في نحو: سمين، ونحيف، وهي لا تدل على الثبوت كما في ظمآن وعطشان"[١].

أمّا أوزانها التي ذكرها الصرفيون فإنّها تُصاغ من بابين، ولكل باب أوزانه الخاصة، وهما[٢]:

١ـ باب (فَعِلَ)، والأبنية الخاصة به هي :

أـ (فَعِل) ومؤنثه (فَعِلَة) .

ب ـ (أفْعَلُ) ومؤنثه (فَعْلاء) .

ت ـ (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلَى).

٢ـ باب (فَعُلَ) والأبنية الخاصة به هي :

أ ـ (فَعَل) ومؤنثه (فَعَلَة).

ب ـ (فُعُلٌ) ومؤنثه (فُعُلة) .

ث ـ (فَعَالٌ) ومؤنثها (فَعَالٌ).

والصيغ المشتركة بين البابين هي: (فَعِيلٌ، ومؤنثها فَعِيلَة)، و(فَعْلٌ ومؤنثها فَعْلَة)، و(فَعِل ومؤنثها فَعِلَة)، و(فَاعِل ومؤنثها فَاعِلة).

أمّا ورودها في شرح الحلّيّ فقد وردت ثلاث مرات[٣]: اثنتان بزنة (فعلاء)، وواحدة بزنة (فعيل)، ومثال ما جاء على وزن (فعلاء) في تعليق الحلّيّ على لفظ (قوداء) الواردة في البيت الحادي والعشرين[٤]:

حَرفٌ أَخوها أَبوها مِن مُهَجَّنَةٍ وَعَمُّها خَالُها قَوداءُ شِمليلُ

(١) معاني الأبنية: ٦٧.

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٣/١، وشرح المفصل: ٦ /٨١، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٧٥_٢٧٩ .

(٣) ينظر: منهج القصّاد: ٢٧٢، ٢٥٤، ٣٠١.

(٤) نفسه: ٢٥٣ ، والديوان: ٦٣.

قال: "والقَوداءُ: فعلاءُ، وهي الطويلةُ، قالهُ التبريزي، وقيل: الطويلة العنقِ، وقال الصغاني: ناقة قوداء أي الطويلة الظهر والعنق، وكذا قال صاحب العين"(١).

فهنا ذكر وزن الصفة المشبهة (فعلاء) من الفعل الثلاثي (قود) دالة فيها على الصفة الثابتة، فهو يصف النّاقة بأنّها طويلة العنق، وهذا هو المعروف عنها، وطويلة الظهر.

ومثاله ما جاء على صيغة (فَيْعَل)، وذلك في لفظة (عَيْطَل) الواردة في البيت الثاني والثلاثين(٢):

شَدّ النهارُ ذِراعا عَيطلٍ نَصَفٍ قامَت فَجاوَبَها نُكدٌ مَثاكيلُ

قال: "فجاء في الصحاح: العيطل من النّساء الطويلة العنق، وكذلك من النّوق والفرس"(٣)، وجاء في العين: "والعيطل: الطويلة في حسن جسمٍ من النّساء، والنّوق"(٤)، فهي تحمل معنى الطويلة، وهذا ما درسه العلماء وسلّطوا الضوء عليه، وهو صفة مشبهة من الفعل (عطل) بزنة (فعل) على (فيعل: عيطل).

والمعنى أنّ ذراعيها في سرعة السير كذراعي امرأة طويلة قامت تلطم وجهها لشدة حزنها على ولدها، ثمّ إنّه وصفها بـ(العيطل)؛ لأنّ الطويلة تكون أطول ذراعًا فتكون أوسع خطوة(٥)، ومن ثمّ فهذه صفة حسنة وجميلة في النّوع، فتحمل دلالة الجمال والسرعة، وقد زعم ابن فارس أنّ هذا المعنى خارج عن الأصل، فقال: "وكلّ شيء خلا من حافظ فقد عُطِّل ... يقال امرأة عاطل إذا كانت لا حلي لها"(٦)، وهذا خلاف المعنى الذي ذكر أعلاه.

---

(١) منهج القصّاد: ٢٥٥ ، وينظر: شرح التبريزي :٢٢، و التكملة والذيل والصلة: ٢/ ٣٢٦، وينظر: العين: ١٩٦/٥. "والأقود من الدواب والإبل: الطويل القَرى والعنق، ومن الناس: الذي إذا أقبل على شيء لم يكد يصرف وجهه عنه"

(٢) منهج القصّاد: ٣٠٠ ، والديوان: ٦٤.

(٣) منهج القصّاد: ٣٠١ ، وينظر: الصحاح : ٥/ ١٧٦٨

(٤) منهج القصّاد: ٣٠١، وينظر: العين : ٩/٢

(٥) كنه المراد: ٤٢٢-٣٢٣

(٦) مقاييس اللغة: ٤/ ٣٥٢.

المبحث الثاني: الأبنية الصرفية في صيغ الجموع

من المواضيع الصّرفيّة المهمّة الّتي درسها الشّارح بعناية فائقة واهتمام كبير هي أبنية الجموع، إذ سلّط الضوء عليها بشكلٍ أكبر بالنّسبة للمواضيع الّتي سبقتها، وهذا دليل على مدى اهتمامه بجمع المفردة، وبيان ما للجمع من تأثير فيها؛ إذ درسها بشكل موسّع في ما يزيد على سبعين موضعاً.

فالجمع هو "ضمّ اسمٍ إلى أكثر منه بشرط اتّفاق الألفاظ، والمعاني، أو كون المعنى الموجب للتسمية فيهما واحداً، نحو: الأحامرة في اللّحم والخمر والزعفران"(١).

وعرفت العربيّة نوعَين من الجمع، الأوّل: جمع التكسير، والآخر: جمع السلامة(٢)، وسندرس هذه الجموع بحسب كثرتها في شرح البجلي، وهي:

أوّلاً: جمع التكسير:

ما دلّ على أكثر من اثنين أو اثنتين بتغيير بناء الواحد فيه، ويكون لمن يعقل، ولما لا يعقل، وسمّي بهذا الاسم تشبيهاً له بتكسير الآنية التي تحصل فيها إزالة انتظام أجزائها. وجمع التكسير يزول انتظام حروف الواحد فيه وتتغيّر بنيته، ثمّ يُبنى للجمع بناء ثانياً(٣)، وعرّفه الأشموني بأنَّه الاسم الدال على أكثر من اثنين بصورة تغيير لصيغة واحده لفظاً أو تقديراً، والتغيير الظاهر ستة أقسام إمّا بزيادة كـ(صنو، وصنوان)، أو بنقص كـ(تخمة، وتخم)، أو تبديل شكل الحرف كـ(أسد، وأُسْد)، أو بزيادة وتبديل شكل كـ(رَجُل، ورِجال)، أو بنقص وتبديل شكل كـ(قضيب، وقُضُب)، والتغيير المقدر في نحو: (فُلك، ودِلاص، وهِجان، وشِمال للخلقة)(٤). وجمع التكسير لا يتم كما يدل ظاهر اللفظ على تكسير صيغة المفرد كيفما اتّفق، بل له قواعد وأوزان خاصّة تُتّخذ قياساً لما لم يسمع لها وزن قياسي للجمع، وقد تبيّن أنّ لكلّ صيغة من صيغ الجمع أوزاناً خاصّة من المفرد تُجمع عليها ولا تُجمع على غيرها إلّا ما ندر، ولمّا كانت

(١) شرح جمل الزجاجي: ١/ ٨١.

(٢) يُنْظر: شرح الكافية: ٢/ ١٩٠، وشرح الجمل: ١/ ٨٣.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٠٧ ، ٤١٠، وشرح المفصل: ٥/ ٦.

(٤) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: ١/ ٦٦٩، وينظر: شرح المفصل: ٥/ ٦.

صيغ الجمع تختلف باختلاف العدد المراد جمعه فمن الصيغ ما هي للكثرة، ومنها ما يدلّ على القلّة، وهذا دليل على دقّة اللُّغة العربيّة في التمييز بين معاني الجمع، وإلى هذا أشار ابن يعيش في قوله: "كان القياس أن يُجعل لكل مقدار من الجمع مثال يمتاز به من غيره، كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع، فلمّا تعذّر ذلك ـ إذ كانت الأعداد غير متناهية الكثرة ـ اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير فجلوا للقليل أبنية تغاير أبنية الكثير ليتميز أحدهما من الآخر"(١)، ومن ثمّ فنحن لا نسلّم بعدم حصول الخلاف بين الدارسين بخصوص مسألة (جمع التكسير)، وهذا الخلاف لم يكن متعلّقاً بحدود القلّة والكثرة فحسب، بل تعدّى إلى الأبنية المفردة التي يأتي منها الجمع، فمنهم من ذكرَ بناءً معيّناً للجمع، ومنهم من ذكر بناءَين وأكثر، وذهب ابن جنّي إلى أنَّ السّبب هو تعدد الجمع للبناء الواحد، فيحتمل الجمعين والثلاثة(٢)، ومنهم من يقول هذا شاذ، وهذا الشذوذ موجود في كلّ قاعدة، فلكلّ قاعدة شواذ في اللُّغة حتّى ولو كانت من أشدّ اللُّغات تثقيفاً(٣)، وفي ضوء الاستقراء لشرح منهج القصّاد سنتعرف على ما اختلف فيه وما اتّفق عليه، لنرى مدى توافق أقوالهم مع ما قيل في الشرح؛ بوصفه معياراً واحداً لنصوص الاحتجاج، وذلك من استخدامه لهذه الجموع والمفردات الّتي بنوا عليها الجموع، ولتكون جموع التكسير الواردة في الشّرح أدلّة وشواهد على أقوالهم، وقد كان لها الحصّة الكبرى في شرح الحليّ، فقد وردت في أربع وستين لفظة بين كثرة، وقلّة، وصيغ منتهى الجموع.

١ـ جموع الكثرة:

وهي التي تدل على ما فوق العشرة إلى ما لا نهاية له(٤)، وعرّفها الراجحي بقوله: "هي الصّيغ الّتي يقول عنها الصّرفيّون إنَّها تدلّ على عدد لا يقلّ عن ثلاثة ويزيد على عشرة"(٥)، وأوزانها كثيرة، فقد حدّد الصّرفيّون صيغها، وأنَّها لتزيد على الثلاثين، ولكن المشهور والقياسيّ منها ما يقارب ثلاثاً وعشرين صيغة، منها: (فَعْل، فُعُل، فِعلان، فُعْلان، فَعَالى، مَفَاعِل،

(١) شرح المفصل: ٥/ ٩.
(٢) ينظر : سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦١١.
(٣) ينظر: علم اللُّغة: ٢٠٣.
(٤) ينظر: حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ٢/ ٨١٧.
(٥) التطبيق الصرفيّ: ١١٥.

فَوَاعِل)، نحو: (صحارى، معابد، جواهر، كُتُب، قفزان)[١]. أمَّا موقف البجليّ من جموع الكثرة فقد وقف على ثلاثة وخمسين جمعاً للكثرة موزّعاً على تسع عشرة صيغة من صيغ جموعه، وسندرسها بحسب ورودها الأكثر فالأكثر.

أ. (فُعْل ـ فُعُل):

لما رأيناه من تداخل واختلاف في الألفاظ التي جاءت على هذه الجموع اقتضت طبيعة الحال أن يكونا تحت عنوان واحد، وهما من جموع الكثرة، فالأول (فُعْل) يعد من أخف أوزان الكثرة؛ لكونه ثلاثيّاً مجرّداً ساكن الوسط[٢]، وينقاس في (أفعل)، ومؤنّثه (فعلاء) صفتين كـ(حُمْر) بضمٍّ فسكون في جمع (أحمر وحمراء)[٣]، قال المبرّد: "فإذا كان (أفعل) نعتاً مكتفياً فإنّ جمعه على (فُعْل) ساكن الوسط، وذلك قولك: أحمر وحُمْر، وأبيض وبِيض"[٤].

أمّا (فُعُل) فإنَّه مطّرد في كلِّ اسمٍ رباعيّ قد زيد قبل آخره مدّ، بشرط كونه صحيح الآخر وغير مضعّف[٥].

وقد وردت هذه الصّيغ إحدى عشرة مرّة في شرح منهج القصّاد[٦]، نذكر منها :

ـ نُكْد:

ورد هذا الجمع في البيت الثاني والثلاثين[٧]:

شدَّ النهارِ ذراعا عَيطَلٍ نَصفٍ قَـامَتْ فَجَاوبَها نُكْدٌ مَثَاكيلُ

قال: "نُكْدٌ فاعِلهُ، جمع نكداء، وهي التي لا يعيش لها ولدٌ"[٨]، فهنا: (نُكْد) جمع تكسير بزنة (فُعْل) جمع كثرة من (فعلاء: نكداء)، وهو جمع على القياس لأنَّه يطّرد جمع (فعلاء) على

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٤٣٠/٢، والنّحو الوافي: ٤/ ٦٢٩.

(٢) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥٢٨.

(٣) شرح ابن عقيل: ٤/ ٩٨، وينظر: التطبيق الصرفي: ١١٥ـ ١١٦.

(٤) المقتضب: ٢/ ٢١٦.

(٥) معجم الجموع في اللغة العربية: ١٤٠ ـ ١٤١، وشرح ابن عقيل: ٤/ ٩٩ـ ١٠٠.

(٦) ينظر: منهج القصّاد: ٢٤٥، ٢٨٢، ٢٨٦، ٢٩٧، ٣٠٠ ، ٣٢٧، ٣٥٤، ٣٨٣، ٣٨١، ٣٨٠ .

(٧) نفسه: ٣٠٠ ، والديوان: ٦٤.

(٨) منهج القصّاد: ٣٠٢ ،وقيل هي التي لا لبن فيها، او قليلة الخير. ينظر: الصحاح: ٥٤٥/٢، وأساس البلاغة: ٩٩٠.

(فُعْل)، كما في: (نُكْد) من (نَكْدَاء)، ثمّ بيّن الشارح دلالاتها بقولِهِ: هي الّتي لا يعيش لها ولد فتكثر ألبانها؛ لأنَّها لا تُرضع[١]، وجاء الشاعر بهذه اللّفظة للتشبيه، فهو يشبّه ذراعيها في سرعة السير بذراعي امرأة طويلة قامت تلطم وجهها؛ بسبب حزنها على ولدها، وحولها نسوة فقدنَ أولادهنَّ، وذلك أنَّ من رأت حزن غيرها على ولدها اشتدّ فعلُها وقويَ ترجيع يديها عند النائحة، وهذا تشبيهٌ واقعيٌّ في غاية الحسن والجمال[٢]، أي: إنَّ دلالته أفادت(الوصف الحسن).

وذكر ابن منظور أنّ (نُكد) جمعٌ لـ(ناكد)[٣]، ولم يذكره الشارح؛ ربّما لأنّه لم يرد الخروج عن القياس، ثمّ قال بجموع أُخرى لهذه اللّفظة فقال: "ويقال نُكِدَ الرجل فهو منكود، إذا كثر سُؤّالهُ وقلَّ خيرهُ، ورجلٌ نكد أي عسر"[٤]، فهنا فرّقَ بينَ النكد الذي هو عسر ومنكود الذي كثرَ طلبهُ؛ لأنّه لا يملك شيئاً، ويقال في جمعه (أنكاد)، و(مناكيد).

إذن نجد ثلاثة جموع ذكرت (أفعال، وفعول، ومفاعيل)، الأوّل جمع للقلّة بزنة (أفعال)، والثاني والثالث اللذان أرادَ بِهما الكثرة والمبالغة والمقام اقتضيا التوسّط، على الرّغم من دلالة الوصف الجميلة؛ لذا قال بأنّ زنة (فُعْل) جمع كثرة.

ـ رُسْل:

وردَ هذا الجمع عند شرح الشارح للبيت التاسع والثلاثين[٥]:

أُنْبِئتُ أنَّ رسول الله أوعدني والعفوُ عندَ رسولِ اللهِ مأمولُ

على الرّغم من عدم ورود هذا الجمع في قصيدة الشاعر إلّا أنَّه وردَ في كلام الشارح عند شرحه للبيت الشعري الذي يشتمل على لفظة (رسول)، فشرحها بقوله: "والرسول هو المبعوث برسالة، يقال أرسلتُ فلاناً في رسالة فهو مُرسلٌ ورسولٌ، والجمع رُسْلٌ بالتَّسكين ورُسُلٌ بالتَّحريكِ"[٦]، فذكر الشارح صيغتَين لجمع الكثرة: الأوّل (رُسْل) بالتسكين، والثاني (رُسُل)

(١) ينظر: منهج القصّاد: ٣٠٢، وأساس البلاغة: ٢/ ٣٠٣.
(٢) يُنْظر: كنه المراد: ٣١٩.
(٣) لسان العرب: ٤٥٣٨.
(٤) نفسه: ٤٥٣٨.
(٥) منهج القصّاد: ٣٢٦، والديوان: ٦٥.
(٦) منهج القصّاد: ٣٢٦ ـ ٣٢٧.

بالتحريك، أمّا (رُسْل) فهو جمع على غير قياس؛ لأنَّ مفردها ليس على (أفعل، فعلاء) الّذي يأتي مطّرداً فيه.

أمّا الجمع الثاني (رُسُل) فهو القياس؛ لأنَّهُ من المفرد (رسول) الّذي هو رباعيّ قبل آخره مد[١]، وقُدّم الأوّل بالتسكين على الرّغم من خروجه عن القياس، ربَّما قصد التخفيف الّذي أراد به الشارح، فهنا نلحظ تداخلًا بينهما: (فُعْل وفُعُل)، ومثلها (كُتْب)، لكنّ الأصل فيها التحريك (فُعُل)، فقال ابن جنّي: "أصل هذه الأمثلة كلّها تحريك عينها بالضم، نحو: نُوُر وعُوُن، ولكنّهم هربوا من الضمّة إلى السّكون استثقالاً للضمّة الّتي في الواو، ولمّا كانوا يقولون في (الرُّسُل، والكُتُب): (رُسْل وكُتْب) فيسكنون غير الواو؛ كراهية الضمّة ويجيزون التسكين والتحريك كانت الواو حقيقة بإلزام السكون؛ لأنَّه قد انضمّ إلى حركة مستثقلة أنَّ الحرف نفسه واو، والواو ثقيلة؛ فلذلك اقتصر فيها على التسكين وحده"[٢]، فهو إذن ينظر إليها من زاوية التخفيف والاستثقال؛ فالتخفيف (فُعْل)، والاستثقال (فُعُل)، أمَّا سيبويه فقال: (فُعُل)؛ إذ رأى أنّ ما كان على (فعول) فإنّه يكسّر على (فُعُل)[٣] ، أمّا الرّضيّ فقال بالفرع، أي إنّ أحد البناءين فرع للآخر، نحو: (سُحْت)، و(سُحُت)، أو نقول: (صُدْق اللقاء)، و(صُدُق اللقاء) كلاهما صحيح، ولكن ربّما لا يستعمل إلّا أحدهما[٤]، أمّا المحدثون، فمنهم مَنْ قال بجواز تسكين عين هذا الجمع إن كانت صحيحة: (رُسُل، ورُسْل)[٥].

إذن من خلال ذلك كلّه فإنّه لا بأس بالاثنين؛ لما بينهما من تداخل وترابط، وهذا ما نجده عند الشارح بقوله: (رُسْل) بالتسكين، و(رُسُل) بالتحريك، ولكن عند العودة إلى الدلالة نجد أنّ لكلّ واحدة منهما دلالة خاصّة، وعندها نحكم على الّتي يقتضيها السّياق بأنها الأَوْلى، وعلى الأخرى بأنها ينفر منها؛ إذ إنَّه أراد بـ(رُسْل) اللّيونة والسّهولة؛ لذا يقولون: (ناقة رُسْلة)، و(جمل

(١) يُنْظر: شرح ابن عقيل: ٤/ ٩٩.
(٢) المنصف: ١/ ٣٣٦.
(٣) الكتاب: ٣/ ٤٠٥.
(٤) شرح الشافية: ١/ ١١٨.
(٥) التطبيق الصرفي: ١١٦.

رُسْل)[١]، أمّا (رُسُل) فإنَّها جمع لـ(رسول)، ويراد به المبعوث برسالة، ولمّا كانت (رسالة) مؤنّثة قال (رسول)؛ لأنَّه يستوي فيه المذكّر والمؤنّث والواحد والجمع[٢]، قال الرّاغب: "وجمع الرسول رُسُل: ورُسُل الله يُراد بهم تارة الملائكة، وأخرى الأنبياء، فمن الأولى قوله تعالى: ﴿**قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ**﴾ [٣]، ومن الثانية قوله تعالى: ﴿**يا أَيُّهَا الرُّسُلُ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَاعْمَلُوا صَالِحًا**﴾[٤]، قيل عُني به الرسول وصفوة أصحابه، فسمّاهمْ رُسُلاً"[٥]. ومن تبين الدلالة نجد أنَّ المقام قد اقتضى التحريك لا التسكين، وهو القياس بجمع (رسول).

أمَّا المدلول فهو طلب العفو والاستعطاف من رسول الله (ﷺ)، والملحظ هو أنّه يجب عليه ترك (أوعدني) والإتيان بما يلائم العطف؛ ذلك أنَّ (أوعدني) تكون في الشر بخلاف (وعدني) التي تكون في الخير[٦].

ب. فِعال:

وهي من أبنية جموع الكثرة، وتطّرد في جمع اسم ووصف على (فَعْل وفَعْلة) بفتح الأول وسكون الثاني فيهما، ليست فاؤهما ولا عينهما ياء، نحو: (كَعْب، وكِعَاب)، و(صَعْب، وصِعاب)، وتطّرد في (فَعَل وفَعَلة) بفتح أوَّلهما وثانيهما شريطة أن يكونا اسمين لامهما صحيحة، وغير مضعّفة، وفي (فِعْل وفُعْل) اسماً غير واوي العين ولا يائي اللّام، وفي (فعيل وفعيلة) وصفين[٧]. وقد جاء في شرح الحلّيّ خمسة ألفاظ على هذا الوزن[٨]، ونذكر منها:

ـ جِمال:

ورد هذا الجمع في البيت السابع والخمسين[٩]:

---

(١) يُنْظر: أساس البلاغة: ١/ ٣٥٣.

(٢) لسان العرب: ١٦٤٥، ومنهج القصّاد: ٣٢٧.

(٣) هود: ٨١.

(٤) المؤمنون: ٥١.

(٥) مفردات ألفاظ القرآن :٣٥٣

(٦) يُنْظر: كنه المراد: ٣٤٦، ومنهج القصّاد: ٣٢٨.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٨٧، وشرح الشافية: ٢/ ٩٤، وشرح ابن عقيل: ٤/ ١٠٣. ١٠٤.

(٨) ينظر: منهج القصّاد: ١٨٣، ٢٢٩، ٣٩٦، ٣٩٩ .

(٩) منهج القصّاد: ٣٩٦ ، والديوان: ٦٧.

يَمْشونَ مَشْيَ الجِمالِ الزُّهْرِ يَعْصِمُهُمْ ضَرْبٌ إذا عَرّدَ السُّودُ التّنابِيلُ

قال: "والجِمال: جمع جَمَل، وهو من الإبل بمنزلة الرجل من الأناسيِّ، والنَّاقةُ بمنزلةِ المرأةِ، ولا يسمَّى جملاً إلّا إذا أربع، ويُقال في جمعه أيضاً: أجمال وجمالات وجمائل"(١). فهنا الجمع بصيغة (فِعال) جمع كثرة على (فِعْال)، و(الجمل) هو الذكر من نوع الإبل خلاف النّاقة، وجمعه (جِمال)، و(جِمالات) جمع الجمع، وهي تسمية تطلق على الكبير من الإبل(٢)، وذكر أيضاً جمعه على صيغة (أفعال)، وهي جمع قلّة بقوله: وجمعه على (أفعال)، وقد ذكر سيبويه أنّ ما كان من هذا الجمع على ثلاثة أحرف وكان (فعلا) فإنّك إذا كسّرته لأدنى العدد بنيته على (أفعال)، وذلك مثل قولك: (جمل: أجمال)، ولكن عندما أراد بها الكثرة بناها على (فِعال)(٣)، وهذه الجموع قد ذكرت في المعجم الوسيط، وأضاف إليها جموعاً أخرى: (أجْمُل، وجِمالة، وجَمائل)(٤)، وذلك دليل على أنَّ (جمل) تجمع بالصيغ جميعها، لكنّه خصّ (فِعال) بالذكر للكثرة، واستعملت كلمة (جِمال) بالمعنى الّذي سبق ذكره، أي الذكر من نوع الإبل، وفيه دلالة الوصف، أي وصف مشيهم بأنه مثل مشي الجمال؛ لما فيها من قوّة ومتانة؛ إذن المعنى الذي أراده الشارح هو وصفهم بـ(القوّة والمتانة)، وذكر صيغة (فِعال) للكثرة أيضاً (٥).

ـ العِتَاق:

ورد هذا الجمع في البيت الرابع عشر(٦):

أمْسَتْ سُعادُ بِأرْضٍ لا يُبَلِّغُها إلَّا العِتاقُ النّجيباتُ المَراسِيلُ

قال: "العتاقُ فاعل(يبلِّغها) جمعُ عتيقٍ، وهو الكريم من خيلٍ وأبلٍ، وغيرهُما، كأنَّه عُتِقَ من العيوب، أي نجا عنها، ومن هذا أخذ عتق العبدِ والأمَة؛ لأنّهما ينجوان به من الرَّقِّ"(٧). ثمّ

(١) منهج القصّاد: ٣٩٦ ، العين: ٦/ ١٤١.
(٢) ينظر: المعجم الوسيط: ١٦٦.
(٣) ينظر:الكتاب: ٣/ ٥٦٥.
(٤) ينظر: المعجم الوسيط: ١٦٦.
(٥) يُنظر: منهج القصّاد: ٣٩٦ ـ ٣٩٧.
(٦) نفسه: ٢٢٨ ، والديوان:٦٢.
(٧) منهج القصاد:. ٢٢٩.

أوضح دلالته بأنّه الكريم من خيل وإبل، فهو وصف الخيل بالكرم، ويقصد بها هنا السريعة السير، والمعنى الّذي أراده هو أنَّ محبوبته صارت بعيدة بأرض لا يصل إليها إلَّا النّفائس من الإبل القوية السريعة(١)، وقد درس اللُّغويّون هذه اللّفظة ومنهم الجوهريّ، فقال: "الفرس العتيق، أي: الرائع، وجمعه العِتاق"(٢)، وقد اكتفى بذكر صيغة واحدة للجمع هي (فِعَال)؛ لأنَّ هذا ما تطلّبه المقام والمعنى، فهنا نجد أنَّ لفظة (عِتاق) تحمل معنى الصفات الجميلة من كرم وروعة وسرعة سير وقوّة.

وأضاف السيوطيّ دلالة أُخرى مختلفة بعض الشيء، أنَّه ربّما أراد بذلك المبالغة في البعد الّذي احتاج لكلّ هذه الأوصاف كي يصل إليها(٣)، ومن الأمور التي يجب ملاحظتها أنَّ كلمة (عِتاق) جاءت بجمع كثرة على وزن (فِعال)، ولكنها وصفت بـ(النّجيبات)، وهو جمع مؤنّث سالم يدلّ على القلّة، والصفة تتبع الموصوف (فالنّجيبات) دلّت على القلّة بسبب القرينة، وهي (العِتاق).

ت. فُعّال:

وهو من أبنية جموع الكثرة، وهو مقيس في كل وصف صحيح اللّام مذكّر على وزن (فاعل)، نحو: (قارئ، وقرّاء)، و(جاهد، وجُهّاد)، و(طالب، وطُلّاب)(٤). وقد ورد هذا البناء مرة واحدة في شرح البجليّ الحلّيّ، وذلك في لفظة (الحُزّان) الواردة في البيت السابع عشر(٥):

تَرْمِي الغُيوبَ بِعَيْنَيْ مُفْرَدٍ لَهِقٍ إذا تَوَقَّدَتِ الحُزّانُ والمِيلُ

قال: "الحُزَّانُ جمع حزن، وهو ما غلظ من الأرض وصلبَ"(٦)، وهذا ما نص عليه ابن منظور في لسان العرب(٧)، و(الحُزَّانُ) جمع جاء على (فُعّال) بغير قياس؛ لأنّه على (فعل)،

(١) يُنْظر: كنه المراد: ٢٥١.
(٢) الصحاح: ٤/ ١٥١٩ـ١٥٢٠.
(٣) يُنْظر: كنه المراد: ٢٥٤.
(٤) النحو الوافي: ٤/ ٦٤٧، وجموع التصحيح والتكسير في العربية:٥٠.
(٥) منهج القصّاد: ٢٣٩ ، والديوان: ٦٣.
(٦) منهج القصاد: ٢٤٠.
(٧) ينظر: لسان العرب: ٥/ ٣٣٥.

ومن معناه تتضح الدلالة التي جاء بها الجمع، ففيه دلالة على الوصف، أي الوصف بالصلابة، والغلظ، والقوة، والقدرة على التحمّل؛ ذلك أنَّه يصفُها بحدّةِ النّظرِ إذا اشتدَّ الحرُّ، وسدِرَتْ، أعني الإبلَ، ويقول إنّها بهذا الحال الصعب وهي كذلك فكيف بحال غيرها؟! [1].

ث. فُعُول:

وهو البناء الثالث من أبنية جموع الكثرة في شرح الحلّيّ، ويطّرد في ألفاظ أربعة، أحدها: اسم على (فَعِل) بفتح أوّله وكسر ثانيه، نحو: (كَبِدَ، وكُبُود)، و(وَعِل، ووُعُول)، ويطّرد أيضاً في الاسم الثلاثيّ الساكن العين حال كونه مفتوح الفاء (فَعْل) ليست عينه واواً، نحو: (كَعْب، وكُعُوب)، و(فَلْس، وفُلُوس)، ومكسورها (فِعْل)، نحو: (حِمْل، وحُمُول)، ومضمومها (فُعْل)، نحو: (جُنْد، وجُنُود)، و(بُرْد، وبُرُود)، ويجمع على هذه الصيغة أيضاً (فَعَل) بفتحتين الخالي من أحرف العلّة، وهذا اختُلف في جمعه على (فُعُول)، فمنهم من قال بالقياس، ومنهم من قال بالسماع، والأوّل حسن[2].

وقد وردت هذه الصيغة ثلاث مرّات في شرح الحليّ، وجميعها جاءت جمعاً لـ(فَعْل)[3]، ونذكر منها:

_غُيُوب:

ورد هذا الجمع في البيت السابع عشر[4]:

تَرْمِي الغُيوبَ بِعَيْنَيْ مُفْرَدٍ لَهِقٍ إذا تَوَقَّدَتِ الحُزَّانُ والمِيلُ

قال: "والغُيوب بضمّ الغين وكسرها جمعُ غَيبٍ؛ وهو هنا ما اطمأنّ من الأرض، وكلّ ما غاب عن عينيك، فهو غيبٌ"[5]، فالغيوب جمع كثرة بزنة (فُعُول) للمفرد (غَيْب) على القياس؛ لأنَّ (فَعْل) يطّرد جمعه على (فُعُول) كـ(فُلُوس) جمع (فَلْس)، أو للمفرد (غائب) كـ(شُهُود) جمع

(١) ينظر: منهج القصّاد: ٢٤١.

(٢) شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥٤٠، ٥٤٢، وشرح ابن عقيل: ٤/ ١٠٧، وجموع التصحيح والتكسير في العربية: ٥٢. ٥٣، والتطبيق الصرفي: ١٢٠.

(٣) ينظر: منهج القصّاد: ٢٣٩، ٣٥٤، ٣٩٩ .

(٤) نفسه: ٢٣٩ ، والديوان: ٦٣.

(٥) منهج القصّاد: ٢٣٩ ، ينظر: لسان العرب: ٩/ ٣٤٦.

(شاهد)، وهي تدل من لفظها على ما تحمله من معنى، فـ(الغَيْب) هو استتار الشيء عن العيون، ثمّ إنّ هذا الغياب قد يكون ممّا لا يعلمه إلّا الله، يقال: (غابت الشمس تغيب غيبةً وغُيُوباً وغيباً)، ويقال: (غاب الرَّجل عن بلدهِ، وأغابت المرأة فهي مغيبة) إذا غاب بعلها[١].

أمّا (الغُيُوب) الّتي وردت في البيت الشّعريّ فأرادَ بها آثار الطريق الّتي غابت معالمها عن العيون، وخفيت عن الأبصار، ولا عودة لها ، وجاء بفعول (غيوب) للمبالغة بالغياب والامّحاء عن الوجود، ثمّ إنّها أصابها الامّحاء لدرجة أنّها لا يمكن أن تُرى إلا بعيني ذكر مفرد، وهو الثور الوحشي؛ لما فيه من قوّة وحدّة في بصره، علّه يرى هذه الإشارة الطامسة[٢].

إذن من خلال تحليل المعنى لُغويّاً وسياقيّاً نجد أنَّه أراد بذلك المبالغة بالوصف، وصف الآثار الّتي غابت عن العيون ولا يكاد أحد يراها. والأمر الآخر هو أنَّ (فعول) صيغة مبالغة، فهنا نجد اجتماع المبالغة والكثرة ليصل إلى الوصف الذي أراده الشارح، والوصف الحسن لعيني هذه النّاقة التي شبهها بالثور الوحشي، فهي على الرّغم ممّا في الطريق من طمس، وشدّة في الحرّ، وغلظ الأرض، والرّمال، فهي ما زالت غاية في حدة البصر، وتحديق النّظر. وتشبيهه غاية في الحسن والجمال؛ لأنَّ عين البقر الوحشية في غاية السواد، فكيف يكون الجمال إذا كان الثور أبيض وعيونه سود[٣]، وقد ذكر سيبويه هذا البناء بقوله: "ما كان على (فَعْل) يبنى لأدنى العدد على (أفعل) غَيْب أغيب، أمّا إذا أردت بناءه لأكثر العدد بنيته على فُعُول"[٤].

ج. فِعلان:

يُبنى على هذا البناء ما كان على وزن (فَعْل)، قال سيبويه: "وقد يجيء على (فِعْلان)، وهو أقلّهما، نحو: (حَجْل، وحِجْلان)، و(رأل، ورئلان)، و(جحش، وجحشان) "[٥]، وما كان على وزن (فَعَل)، فإنَّه يجمع على (فِعلان)، مثل (فتى، وفتيان)، فالقياس أنَّه يجمع على غير هذا البناء

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ٤/ ٤٠٣.
(٢) ينظر: شرح التبريزي: ١٩ ـ ٢٠.
(٣) ينظر : كنه المراد: ٢٦٧، ومنهج القصّاد: ٢٤١.
(٤) الكتاب: ٣/ ٥٨٩.
(٥) نفسه: ٣/ ٥٧١.

ولكن جاء هذا البناء بديلاً من (فِعال)[١]. أمَّا ما يتعلّق بالاسم المفرد الّذي بناؤه على (فُعَل) من الصحيح والمعتل، فالأصل الّذي يأتي عليه في جمع التكسير هو(فِعْلان)، مثل: (صُرَد، وصِرْدان)، وقد يأتي على غير أصله فيخرج إلى معنى بناء آخر، مثل (ظليم، وظلمان)، فـ(ظليم) على وزن (فعيل)، بمعنى (فعال)، فهما جمعا تكسير يشتركان في بناء الكثرة[٢]. أمَّا الأسماء الرّباعيّة الّتي تُجمع على (فِعْلان) فهي (فَعَال)، و(فِعال)، و(فُعال)، مثل (غَزال، وغِزْلان)، و(حِوار، وحِيران)، و(غُراب، وغربان)[٣]. وذكر ابن السّرّاج أنَّ (فِعْلان) جمع لأربعة أبنية: (فَعَل، فِعْل، فُعْل، فَعْل)[٤].

وقد ورد هذا البناء مرّتين في شرح الحلّيّ[٥]، وهما كالآتي:

- غِيلان:

ورد هذا الجمع في تعليق الشارح على قول الشاعر في البيت التاسع [٦]:

فما تَدومُ عَلَى حالٍ تكونُ بِها كَما تَلَوّنُ في أثْوابِها الغُول

قال: "والغُولُ بالضمّة يؤنّث ويذكّر والغالب تأنيثها؛ لقولهم: غالته غُول، والعرب تزعم أنَّها صنف من الجنّ يتلوَّن بألوان مختلفة، وجمعها غِيلان" [٧]، فنلاحظ أنّ كلمة (غِيلان) جاءت جمع تكسير على وزن (فِعْلان)، ومفردها (غُولُ) على الوزن الثلاثيّ (فُعْل)، وهذه المفردة معتلّة الوسط بالواو، فقد طرأ عليها إعلال عند جمعها جمع تكسير، وهو إعلال بالقلب، فالأصل أن تكون (غِوْلان)، فقلبت الواو ياءً؛ لمجانسة الكسرة، فالتحليل الصّرفيّ لصيغة الجمع (غِيلان) يُظهر أنها قد طرأ عليها حدثٌ صوتيٌّ وهو الإعلال بالقلب. وقد ورد هذا اللفظ في موضعٍ آخر بصيغة أُخرى، وهي (أغوال) بزنة (أفعال)، قال الجوهري: "والغُول بالضمّ من السعالي، والجمعُ

---

(١) الكتاب: ٣/ ٥٩٠.

(٢) ينظر : المقتضب: ٢/ ٢٠٠ ـ ٢١٠.

(٣) ينظر : شرح المفصل للزمخشري: ٣/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨.

(٤) الأصول في النحو: ٢/ ٤٣٥.

(٥) ينظر: منهج القصّاد: ٢٠٧ ، ٢٥٧ .

(٦) الديوان:

(٧) منهج القصّاد: ٢٠٧

أغوال، وغِيلان"[١]، وهو جمعٌ قياسيٌّ أيضاً، لكنّه جمعٌ للقلّة لا للكثرة الّتي أرادها الشاعر عند وصفه لمحبوبتهِ، وأيّد المحقق الجمع على هذه الصيغة (أفعال)، هذا من ناحية التحليل الصّرفي وما طرأ عليه.

أمَّا مدلولها فذكر الحلّيّ أنَّها نوع من الجنّ يتلوّن بألوان مختلفة[٢]، وهذه الدّلالة غير مختلف فيها، فقد ذكر اللُّغويّون أنَّ الغول "نوع من السعالي، سميت بذلك؛ لأنَّها تغتالُ، وكلّ ما اغتال الإنسان فأهلكه فهو غُول، والتغول: التلوّن، يقال: تغوَّلت المرأة، أي تلونت"[٣]، وهذا المعنى الّذي أراده الشارح، فهو يصف محبوبته بأنَّها لا تدوم على حال، ولا تثبت على خليل بل تتغيّر من حال إلى آخر، وتنتقل من خليل إلى آخر، وتتلوّن بألوانٍ شتّى، وتتراءى بصور مختلفة، فمرّة تصلُ ومرة تقطع، ومرة تغضب، وأخرى ترضى، ومرة تجفو، وأخرى تتودد[٤]، ومن هذا نلاحظ أنَّهُ أراد الكثرة، وجاءت دالّة على الصفة المشبّهة الّتي وصف بها حال محبوبته مع شيءٍ من المبالغة والتعظيم؛ لما في لفظة (غِيلان) من دلالة على ذلك، ثمّ أوضح لنا سبب تسمية الغول، وكون مسمّاها حقيقة أو وهماً بقوله: "وسمّيت غولاً إمَّا لإهلاكها الناس، أو لتلونها، وبالتالي فهو اسم لا وجود لمسمّاه، وإنَّما يذكر تهويلاً وتعظيماً"[٥] .

ـ قِرْدان:

جاء هذا الجمع في تعليقه على البيت الثاني والعشرين[٦]:

يَمْشِي القرادُ عليها ثم يُزْلِقُهُ منها لَبَانٌ وأقرابٌ زَهالِيلُ

قال: "والقُراد بالضمّ معروف، وجمعه قِرْدان بالكسرِ"[٧]، نلاحظ كلمة (قِرْدان) جاءت جمع تكسير على وزن (فِعْلان)، ومفردها (قُراد) على وزن (فُعال)، ويطّرد جمعه على (فِعْلان)[٨]،

(١) تاج اللُّغة وصحاح العربيّة: ٥/ ١٧٨٦.
(٢) ينظر: منهج القصّاد ٢٠٧.
(٣) مقاييس اللغة: ٤٠٢/٤.
(٤) ينظر: كنه المراد :٢١٤-٢١٥.
(٥) منهج القصّاد : ٢٠٨.
(٦) نفسه: ٢٥٧ ، والديوان: ٦٣.
(٧) منهج القصاد : ٢٥٧.
(٨) ينظر: شرح المفصل: ٢٧٧/٣.

كـ(غلمان) في جمع (غلام)، وقد درس العلماء هذه اللّفظة وبيّنوا دلالتها، جاء في اللّسان: "والقُراد: دويبة صغيرة، تعضّ الإبل لتمصّ دمها، فهو وصف للناقة بأنَّها ناعمة ملساء لدرجة أنّ القُراد وملاسته لا يثبت عليها إلا زلق؛ لأنَّها سمان ممتلئة"[١]، ونلاحظ من خلال التحليل الّذي قُدّم لها أنَّه أراد به دلالة الوصف الحسن للإبل مع شيءٍ من التأكيد والمبالغة في وضعه لها.

ح. أفعلاء :

ويطّرد جمعاً لـ(فعيل) المذكّر مضاعفاً أو منقوصاً، كـ(شديد، وأشدّاء)، و(جليل، وأجلّاء)، و(تقيّ، وأتقياء)، وندر في(صديقة)؛ لأنَّه لمؤنّث، وإنَّما يطّرد في المذكر، وفي الحديث: "أرسلوا بها إلى أصدقاء خديجة"[٢].

وقد وردت هذه الصيغة مرة واحدة في شرح الحلّيّ، وذلك في لفظة (أخلّاء) التي وردت في تعليقه على البيت السادس والثلاثين[٣]:

وَقالَ كُلُّ خَليلٍ كُنتُ آمُلُهُ لا أُلفِيَنَّكَ إِنّي عَنكَ مَشغولُ

قال: "والخليل: الصديق، وجمعه أخلّاء، والأنثى خليلة، ويسمّى الصديق صديقاً؛ لأنّه يصدق صاحبَهُ المحبة، ويقال صديق للواحد والجمع والمؤنّث، وقد يقال في المؤنّث، والجمع أصدقاء"[٤].

فهذان اللفظان (خليل وصديق) ممّا يستوي فيه المذكّر والمؤنث، وكلاهما مفرد بزنة (فعيل)، فيأتي جمعه على (أفعلاء) جمعاً جارياً على القياس؛ لأنَّ ما كان على (فعيل) يطّرد جمعه على (أفعلاء)، أمّا دلالته فـ(الخليل) هو الصديق، مأخوذ من الخلّة وهي الصداقة، وهو يخاطب نفسه معاتباً أصدقاءه بأنّه كان يرجوهم لشدائدهِ ويخبؤهم لوقت مصائبه، فقد تلاهوا عنه وانشغلوا عن نصرته ومساندته والوقوف بجانبه[٥]، وهذا ليس بغريب، فهذه صفة في بعض

(١) لسان العرب: ٣٥٥٧ .
(٢) همع الهوامع: ٣/٣٢٠ –٣٢١، وينظر: الكتاب : ٣–٦٠٤.
(٣) منهج القصّاد: ٣١٤ ، والديوان: ٦٥.
(٤) منهج القصّاد: ٣١٥ ، وينظر: مقاييس اللغة ٣/٣٤٠ .
(٥) ينظر: كنه المراد :٣٣٦ .

الأصدقاء في كل زمان، فجاء بصيغة الكثرة؛ للدلالة على كثرتهم، فهو وصفٌ لهم، مع شيءٍ من العتاب.

خ. فِعَل / فَعَل:

بكسر الفاء وفتحها من جموع الكثرة، ويُجمع على هذه الصيغة ما كان على زنة (فِعْلة، وفِعْلى، وفَعْلة، وفُعْلة)، نحو: (ديمة، وديَم)، و(حِجّة، وحِجَج)، و(ذِكرى، وذِكَر)، قال أبو عليّ الفارسيّ: "وقد كسروا فَعْلة من بنات الياء على فِعَل، وذك خيمة وخِيَم، ونظيرها من المعتل هَضْبة وهِضَب، وحَلْقة وحِلَق، وليس هذا بقياس"(١)، وقال ابن عصفور: "وإن كان الاسم على فِعْلة كان للكثير على فِعَل، نحو عِنب، وإن كان على فَعَلة كان للكثير على فَعَل، كشَجَرة تجمع على شَجَر"(٢).

وقد وردت هذه الصيغ مرتين في شرح الحلّيّ(٣)، وإن كان هناك بعض التداخل بين كسر الفاء وفتحها، ويمكن إيضاحهما بالآتي:

-**نَقِمٌ**: ورد هذا الجمع في تعليق الحليّ على صيغة الجمع (نَقِمات) الواردة في البيت الرابع والأربعين(٤):

حَتَّى وَضَعْتُ يَمِينِي لاَ أُنَازِعُه فِي كَفِّ ذِي نقِمَاتٍ قِيلُهُ القِيلُ

قال: "نَقِمٌ جمْعُ نِقمَةٍ، وهي العُقوبةُ، مثل كَلمةٍ وكَلِم، يُقال انتقَمَ منه انتِقاماً؛ أي: عاقبَه، والاسْمُ النَّقِمة بفتح النُّونِ وكسْرِ القاف، والنِّقمةِ بكسرِ النّون وإسْكانِ القَافِ، وجمعها نِقَم، مثل: نِعَم"(٥).

فذكر الحلّيّ هنا أنَّ (نِقَم) جمع تكسير بزنةِ (فِعَل) جمع كثرة، ثمّ ذكر صورتَين لجمعهِ: الأولى (نَقِم) بفتحٍ فكسرٍ من المفرد (نَقِمة)، مثل (كَلِمة)، وجمعها (كَلِم)، والثانية (نِقَم) بكسرٍ ففتحٍ للمفرد (نِقْمة) وجمعها (نِقَم)، وعند تحليلهما والتطرّق إلى مفرد كل منهما نلحظ أنّ القياس

---

(١) التكملة: ١٥٦ .

(٢) المقرب: ١١٤/٢ .

(٣) ينظر: منهج القصّاد: ٣٤٩-٣٩٠ .

(٤) نفسه: ٣٤٨ ، والديوان: ٦٦ .

(٥) منهج القصّاد: ٣٤٩ .

للثانية؛ لأنَّ ما كان مفرده على (فِعْلة) يطّرد جمعهُ على (فِعَل: نِقَم)، أما الجمع على الثانية فعده بعضهم من الشذوذ(١). وهذه الجموع قد ذكرها ابن منظور في لسان العرب؛ إذ نقل رأيَيْن، الأول لابن جِنّي الذي قال بجمع (نَقِم)، إذ يقول: "والقياس أن يقولوا في جمع نَقِمة: نَقِمُ، على جمع كَلِمة وكَلِم". ويكون بهذا مؤيداً لفكرة ابن سيده التي رفض فيها تغيّر شيء من صيغة الحروف في جمع ما جاء بالهاء لا بزيادة ولا نقصان مثل نَمْرة ونَمْر(٢)، فهنا نجدهم خرجوا عن القياس؛ ذلك أنّ القياس أن تكسّر (فِعْلة) على (فِعَل)(٣). أقول: كلا الجمعين جائز سواء كان المفرد نِقمة أو نَقمة.

أمَّا مدلوله فجاء في مفردات الرّاغب: "نقمت الشيء ونَقَمْتَهُ اذا أنكرتهُ إمّا باللسان وإمّا بالعقوبة"(٤)، وهذا ما ذكره الشارح ووصف به النّبي (ﷺ) بأنّهُ ذو نقمات، والمراد به شدّة السطوة وقوة البأس على الكفار والإغلاظ عليهم، وعدم الأخذ بأقوالهم والضراعة لهم، وهذه صفة معروفة عنده (ﷺ)(٥)، ومن هذا نلاحظ أنّه أراد به الوصف الحسن للنبي (ﷺ)، ثمّ ذكر صيغة الكثرة للمبالغة في وصفهِ لهم.

ـ حَلَقٌ:

ورد هذا الجمع في البيت الخامس والخمسين(٦)، وقد ورد مرتين بالدلالة نفسها:

بيضٌ سَوَابِغُ قد شُكَّتْ لها حَلَقٌ كأنَّه حَلَقُ القَفْعَاءِ مَجْدُولُ

قال: "وحَلَق: بفتح الحاء واللام جمع حَلْقة بفتح الحاء وسكون اللام، وهي ما استدارَ من حديد وغيره كحلقة الدِّرع، وحلقة البَاب، وحلقة القوم، وهي جمعٌ على غير قياس"(٧).

---

(١) ينظر: المقرب: ١١٣/٢

(٢) ينظر: آراء العلماء في لسان العرب : ٤٥٣١ .

(٣) ينظر: المقرّب : ١١٤/٢ .

(٤) مفردات ألفاظ القرآن: ٨٢٢ .

(٥) ينظر: كنه المراد: ٣٧٦ .

(٦) منهج القصّاد: ٣٨٧ ، والديوان: ٦٧.

(٧) منهج القصّاد: ٣٩٠ .

فذكر الشارح هنا أنَّ (حَلَق) جمع لـ(حَلْقة) على غير قياس، وهو الصحيح، لأن ما كان على فَعْلة لا يطرد جمعه على (فَعَل)، متّبعاً في ذلك آراء العلماء واللّغويين، جاء في شرح ابن هشام: "الحَلَق بفتحتين جمع حَلْقة بإسكان اللام. جمع على غير قياس، وهذا هو الصحيح"[١]، وأيّده في ذلك أيضاً السيوطيّ[٢]، والجوهريّ في صحاحه[٣]، ثم جاء الحليّ بآراء مختلفة حول جمعها: الأول: مخالف لما جاء به، وهو رأي الأصمعي الذي قال بجمعها على (حِلَق) بكسر الحاء وفتح اللام كبِدَرة وبِدَر، والثاني: مؤيد، وهو رأي يونس عن أبي عمر بن العلاء الذي قال بجمعها على (حَلَقَ) بالفتح، والواحد منها (حَلَقة) بالفتح أيضاً متّبعاً في ذلك رأي ابن سيده، الذي قال إنَّ ما جاء جمعهُ على فَعَلة سيكون بالحروف نفسها دون تغيير شيء فيها غير خلع الهاء منها، والثالث: رأي ثعلب الذي قال بجواز الفتح عند الجميع مع ضعفه، وعدم قياسيته [٤]، ومن ثمّ نجد أنَّ الجميع خرج في جمعهِ لها عن القياس، إلّا الأصمعيّ؛ لأنّ ما كان على (فَعلة) يطرد جمعه على (فَعل) .

أمّا مدلوله فهو ما استدار من حديد وغيره، كـ(حلقة الدروع)، و(حلقة القوم)، و(حلقة الباب)[٥]، ومعناها هنا (حلقة الدروع)، وأراد به دلالة الوصف، أي وصف دروعهم بأنَّها مجلوّة صافية طويلة تداخل بعضها في بعض أشدّ تداخل، وهذا مدحٌ لهم وثناءٌ عليهم[٦].

٢ـ جموع القلة:

هي من جموع التكسير، وهي التي لا يقل عددها عن الاثنين ولا يزيد عن العشرة، وقد أورد سيبويه حدود هذا النّوع في باب تكسير الواحد للجمع بقوله: "فإنَّك إذا ثلّثته إلى أن تعشّره"[٧]، وهذا القول يدل على أنّ العشرة تدخل ضمن جموع القلّة، وقال الزمخشري: "فجمع القلّة العشرة

(١) شرح بانت سعاد: ٣١٤ .

(٢) يُنْظر: كنه المراد: ٤١٧.

(٣) ينظر: الصحاح (حلق): ٤/ ١٤٦٢.

(٤) ينظر: منهج القصّاد: ٣٩١، وكنه المراد: ٤١٧، والآراء جميعها وردت في الصحّاح ، ينظر: ٤/ ١٤٦٢

(٥) ينظر: الصحاح: ٤/ ١٤٦٢، والمفردات: ٢٥٣.

(٦) ينظر: منهج القصّاد: ٣٩١، وكنه المراد: ٤١٨.

(٧) الصحاح: ٣/ ٥٦٧.

فما دونها، وأوزانه أفعال، أفعل، فعلة، أفعلة، كأفلس، وأثواب، وأحزمة، ومنه ما جمع بالواو والنّون والألف والتاء، وما عدا ذلك جموع كثرة"(١).

وأوزان جموع القلة التي وردت في شرح الحلّيّ هي: (أفعال ، وفعلة)، وسنوردهما بحسب الأكثر.

أـ أفعال: ويُجمع على هذه الصيغة ما كان على وزن: (فَعْل ، وفِعْل، وفُعْل، وفَعَل، وفَعِل، وفَعُل، وفُعُل، وفُعَل، وفِعَل، وفعيل، وفعول، وفاعل، وفيعل)، نحو: (حَمْل، وأحمال)، و(ضِرْس، وأضراس)، و(قُفْل، وأقفال)، و(سبب، وأسباب)، و(يتيم، وأيتام)، و(عدو، وأعداء)، و(صاحب، وأصحاب)، و(ميّت، وأموات)، قال الزجاجي: "وما كان على (فِعْل) نحو جذع، أو (فَعُل) نحو: عَصُر، أو (فُعْل) نحو قُفْل، أو (فَعَل) نحو (جَمَل) فجمعه على أقل العدد على (أفعال) ... وأمّا ما كان على (فُعُل) فإنّه يلزم (أفعالا) ولا يكاد يجاوزها نحو عُنُق وأعناق وأمّا (فِعِل) فلم يجئ إلّا قليلا"(٢).

وقال ابن جني: "ألا ترى أنّ (أفعالا) قد خرج إليه (فَعَل) نحو: جَمَل وأجمال، وخرج إليه أيضًا: (فِعْل)، (فِعِل) (فَعْل)، (فُعَل)، (فُعُل)، (فَعُل) "(٣).

وقد وردت هذه الصيغة في شرح الحلّيّ في تسعة مواضع (٤)، نذكر منها:

ـ أحوال–أثواب: الواردات في البيت التاسع(٥):

فَمَـــا تدومُ عَلَى حالٍ نكونُ بِهـا كَمَـا تلوّن فِي أثوابِها الغـــــولُ

فهنا ورد جمع تكسير من جموع القلة بزنة (أفعال)، الأول جاء في أثناء تعليقه على لفظة (حال) إذ قال: "والحال: يذكّر ويُؤنّث، والغالب عليها التأنيث، وقد يقال: حالة بالهاء، ومعناها الشأن والصفة، واشتقاقها من التحوّل، وهو التنقّل، وألفها منقلبة عن واو، لجمعها على أحوال،

(١) المفصل في علم العربية: ١٨٩.

(٢) الجمل في النحو: ٣٧٠.

(٣) سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٠٧–٦٠٨.

(٤) ينظر: منهج القصّاد: ٢٥٨، ٢١٦، ٣٨٠,٢٣٨، ٣٠٤، ٣٨٤، ٢٠٥، ١٨٣، ٢٠٧.

(٥) منهج القصّاد: ٢٠٤ ، والديوان: ٦١.

وتصغيرها على حويلة"[١]، فـ(حال) على وزن (فَعْل) جُمعت على (أحوال) بزنة (أفعال) جمع قلّة، وهو جمع على القياس؛ لأنّ (فَعْل) يطّرد جمعه على (أفعال)، ثمّ إنّ هذا اللفظ طرأ عليه إعلال بالقلب (قلب الواو إلى ألف)، أي: إنّ أصلها (حول)، والدليل على ذلك أنّها جُمعت على (أحوال)، وعند التصغير نقول: (حويلة)، فهنا نجد واوًا لا ألفًا.

أمّا الجمع الثاني فهو (أثواب) فشرحه بقوله: "وأثواب: جمع ثوب، جمع قلّة، وكذلك أثوب بالواو، مضمومة، وبعض العرب تقول: أثؤب فيهمز، لأنّ الضمّة تستثقل على الواو لا على الهمزة ، وجمعه على الكثرة ثياب"[٢].

فجاء الجمعان للصيغة نفسها (أفعال): (أحوال، وأثواب) من الوزن نفسه (فَعْل)، وهما معتلتا العين بالواو، وقد جُمعتا على (أفعال) لا على (أفعل)؛ حتى لا يكون الضمّ مستثقلًا على الواو في بناء (أفعل)، قال سيبويه: "فإنَّك إذا كسرته على بناء أدنى العدد كسرته على أفعالٍ وذلك: سَوطٌ وأسواطٌ، وثَوبٌ وأثوابٌ، وقَوسٌ وأقواسٌ. وإنَّما منعهم أن يبنوه على أفعُلٍ كراهية الضمّة في الواو، فلمَّا ثقل ذلك بنوه على أفعالٍ"[٣]، وهذا ما ذهب إليه المبرّد أيضًا[٤].

أمّا مدلول كل من الجمعَين فهو واضح من لفظ الكلمة، وهو وصف لمحبوبته، فالحال هو التحوّل والتغيّر[٥]، وهو وصفٌ لها؛ لأنّها لا تثبت على رأي، وأراد بـ(الأثواب) تشبيهها بتلوّن الغول التي ليس لها لون محدد[٦]، ثم إنّ في ذكره لجمعَين في بيت واحد إطلاقًا للجمع، وتأكيدًا للوصف، ومبالغة فيه، خاتما كلامه بأنّ (ثوب) عند جمعها للكثرة تكون (ثياب) بزنة (فِعال).

ـ **أنكاس:** الواردة في البيت الثالث والخمسين[٧]:

زالُـــوا فَمَا زالَ أنـكاس ولا كُشُـــفٌ عِـندَ اللقاءِ ولا مـــيلُ معازيـلُ

(١) منهج القصاد: ٢٠٥، وينظر: لسان العرب: ١١/ ١٩٤-١٩٦

(٢) منهج القصّاد: ٢٠٧، ينظر: أمثلة مشابهة أخرى، منهج القصّاد : ٢٣٨، ٣٠٤، ٣٨٤، ٢٠٥، ١٨٣، ٢٠٧

(٣) الكتاب: ٣/ ٥٨٦.

(٤) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٩٨.

(٥) ينظر: لسان العرب: ١١/ ١٩٤.

(٦) ينظر: كنه المراد: ٢١٥.

(٧) منهج القصّاد: ٣٨٠ ، الديوان: ٦٧.

فقال: "وأنكاس: جمع نِكس بالكسر"[١]، وهو جمع على القياس؛ لأنّ (فِعْل) يطّرد جمعه على (أفعال)، وهو من الصحيح أيضًا.

أمّا مدلوله فإنّه قال: "قال الجوهري والفارابي: النِّكس: الرجل الضعيف"[٢]، ثم نقل ما جاء به ابن فارس بأنّ النِكس: هو الأحمق، ويقال للعائق: إنّه نِكس تشبيهًا له[٣]، وقال الخليل: النِّكس من القوم: المقصّر عن غاية النّجدة والكرم، والجمع الأنكاس[٤]، والأول الذي قال به الجوهري هو المراد لملاءمته سياق الحال والكلام، أي إنّ الرجل الضعيف المهين شُبّه بالنِّكْس من السهام وهو الذي انكسر فُوقه، فجُعِل أعلاه أسفله[٥]، أي إنّهم لم يخرجوا من مكة لضعف ولا لوهن وإنّما خرجوا طاعة لله ورسوله[٦]، وهو هنا أراد دلالة النّفي (نفي صفة الضّعف عنهم).

ب ـ فعلة: جمع قلة، وهو سماعي لا يطّرد كباقي أوزان الجموع في وزن مفرد مخصوص بل هو محفوظ مقصور على السماع في جمع مفردات لا ضابط لأوزانها[٧]، قال ابن السراج: "إنّ فعلة اسم جمع لا جمع؛ لأنه لا يطرد بل يُحفظ"[٨].

وقد وردت هذه الصيغة مرة واحدة في شرح الحلّيّ وذلك في لفظة (فتية) التي وردت في أثناء تعليقه على قول الشاعر في البيت الثاني والخمسين[٩]:

فِـي عُصْبةٍ مِنْ قريشٍ قـــالَ قائلُهُمْ بِبَطْنِ مـكّة لما أسْلَمُوا زولُـــوا

قال: "ويروى في (فتية)، جمع فتى، وهو هنا السخيّ الكريم، ويقال في جمعه أيضاً فتيان، وفتوٌّ على فعول، وفتى مثل عصى، قال سيبويه: أبدلوا الواو في الجمع والمصدر بدلا

---

(١) ينظر: منهج القصّاد: ٣٨٠.

(٢) ينظر: الصحاح: ٣/ ٩٨٦، وديوان الأدب: ١/ ١٨٦.

(٣) ينظر: مقاييس اللغة: ٥/ ٤٧٧، والمجمل : ١/ ٨٨٤.

(٤) ينظر: العين: ٥/ ٣١٤، منهج القصّاد: ٣٨٠.

(٥) ينظر: شرح قصيدة باتت سعاد : ٣١١، وتاج العروس : ١٦/ ٥٧٩.

(٦) ينظر: كنه المراد: ٤٠٦، ومنهج القصّاد: ٣٨٢.

(٧) ينظر: معجم الجموع في اللغة العربية: ١٣١.

(٨) همع الهوامع : ٣/ ٣١١.

(٩) منهج القصّاد: ٣٧٥ ، الديوان: ٦٧.

(١٠) منهج القصّاد : ٣٧٥

أمّا مدلول الجمع هنا فهو الثبوت؛ لأنّه جمع لاسم لا لصفة، والغالب في جمع الاسم الثبوت، فالقرائن لها أثر كبير في تجاوز دلالة الألفاظ الظاهرة أو ما تسمّى بالمعجميّة، فالقرائن هي علامات يهتدي بها الشاعر إلى المعنى الذي يريده، ودلالة اللفظة هي السخاء والكرم، وأراد بالفتية هنا جماعة من النّاس، وقيل في جمعه (فتيان، وفتية، وفتوة، وفتو)[١]، واختار الشارح (فتية)؛ لأنّه أراد مجموعة محددة منهم.

٣ـ صيغ منتهى الجموع:

تعدّ صيغ منتهى الجموع من جموع التكسير الدّالة على الكثرة، وهي كل جمع وقع بعد ألف تكسيرها حرفان أو ثلاثة أحرف أوسطها ساكن، مثل: (دراهم، ودنانير، ومساجد)[٢]، وقد جمعت جموع القلّة والكثرة عليها؛ وذلك أنَّها أشبهت الآحاد إذ كانت لها نظائر في الآحاد، قال ابن جنّي: "إنّما تكسر نحو: أعقب، وعِقبان، ونِداء؛ لمجيء كلّ واحد من ذلك على أمثلة الآحاد وفي طريقها، فلمّا جاءت هذا المجيء جرت مجرى الآحاد، فجاز تكسيرها؛ ولأنَّه أيضاً لما كان لجمع القلّة أشبه في المعنى الواحدَ؛ لأنَّ محل مثال القلّة من مثال الكثرة في المعنى محلّ الواحد من الجمع، فكما كسروا الواحد، كذلك كسروا ما قاربهُ من الجمع"[٣].

وإنَّ اللُّغويّين قد التفتوا إلى هذه الجموع لكنّهم لم يدرسوها بشكل مستقل، وإنّما درسوها في أثناء عرضهم أوزان جموع التكسير الدّالّة على الكثرة، أمّا تعريفها فقد أوردوه عند حديثهم عن باب ما لا ينصرف لعلّة الجمع، ومنهم ابن السّرّاج[٤]، وأبو بركات الأنباريّ[٥]، وابن عقيل[٦]، أمّا ابن السّرّاج فقد درسها عند حديثه عن العلّة السابعة من علل منع الاسم من الصرف، إذ عرّفها ووسمها بالجمع الّذي لا ينصرف، بقولِهِ: "هو الجمع الّذي ينتهي إليه الجموع، ولا يجوز

(١) ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٤٥٢، ومتن اللغة : ٤/ ٣٥٨.
(٢) جامع الدروس العربية: ٢٣٧، وينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٦٥.
(٣) الخصائص: ٣/ ٢٣٨.
(٤) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٩٠.
(٥) ينظر: أسرار العربية: ٢٧٥.
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ٢٦٤.

أن يُجمع، إنَّما مُنع من الصّرف؛ لأنَّ جمع الجمع لا جمع بعده، ألا ترى أنَّ أكلباً جمع كَلْب، فإنَّ جمعت (أكلباً) قلت: (أكالب) قد جمع مرّتين"(١).

أمَّا أوزانه فقد اختلف علماء الصّرف في قياسية أوزان (جمع الجمع)، فذهب سيبويه إلى عدم قياسية هذا الجمع، وعدم اطّراده في كلّ جمع، إذ قال: "واعلم أنّه ليس كلُّ جمع يجمع، كما أنَّه ليس كلُّ مصدر يجمع، كالأشغال والعقول والحلوم والألبان، ألا ترى أنّك لا تجمع الفكر والعلم والنَّظر، كما أنَّهم لا يجمعون كل اسم يقع على الجميع نحو: التَّمر، وقالوا: التُّمران. ولم يقولوا: أبرارٌ ويقولون: مصرانٌ ومصارين، كأبياتٍ وأبابيت وبيوتٍ وبيوتاتٍ"(٢).

أمَّا المبرِّد فقد أجاز قياس جمع الجمع بشرط اختلاف أنواع الجموع، نحو (تمر وتمران)، و(برّ وأبرار)، فمن المعلوم أنَّ (التمر والبرّ) على أنواع مختلفة(٣)، وعدَّ الصّرفيّون أوزانه على تسعة وعشرين وزناً(٤)، في حين عدّها عبد الصبور شاهين سبعة أوزان(٥)، وسأوردها في شرح الحلّيّ بحسب ورودها الأكثر:

أ ـ فعاليل:

وهي الصيغة الأولى من صيغ منتهى الجموع من حيث عدد ورودها في شرح البجليّ، وتطّرد هذه الصيغة في الرّباعيّ المزيد بحرف مدّ قبل الآخر سواء ألحقته زيادة أخرى أم لم تلحقه، نحو: (عصفور، وعصافير)، وتطّرد في الثلاثي المزيد الملحق بالرباعيّ إذا كان فيه مدّ قبل الآخر، نحو: (فسطاط، وفساطيط)، و(جلباب، وجلابيب)، وفي الخماسي إذا كان رابعه ألفاً أو واواً أو ياءً، نحو: (سِرداح، وسراديح)، و(زَعْزاع، وزعازيع)، و(شنظير، وشناظير)، و(جرموق، وجراميق)(٦). وذكر ابن جنّي أنّ بناء (فعاليل) قد يقصر بحذف الياء منه، نحو:

---

(١) ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٩٠.

(٢) الكتاب: ٣/ ٦١٩.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ٢٧٩.

(٤) ينظر: مختصر الصرف: ٤٥.

(٥) ينظر: المنهج الصّوتي للبنية العربيّة: ١٤١.

(٦) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤٤٤، والخصائص: ٢/ ١٠٣، وشرح الشافيّة: ٢/ ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، وشرح ابن عقيل: ٤/ ١١٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٤/ ٢٠٨، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٣١٣، ومعجم الجموع في اللُّغة العربيّة: ٤١٥ ـ ٤١٦.

(حِمْلاق، وحَمالِق)، وقياسه (حماليق)، لكنّه قُصر بحذف الياء، كما أنشد سيبويه: (والبكراتِ الفُسَّخ القَطامِسَا)، ويريد به القطاميس[١].

أمَّا ورودها في شرح الحلّيّ، فقد وردت هذه الصيغة دالّة على جمع التكسير في ستة مواضع، ثلاثة منها بزنة (فِعْلال)، فكسّرت على(فعاليل)[٢]، ونذكر منها:

ـ سَرابيلُ:

ورد هذا الجمع في البيت الرابع والخمسين[٣]:

شُـمُّ العَرانِينِ أبْطالٌ لَـبوسُهُمْ مِـنْ نَسْجِ دَاوُدَ في الهَيْجَا سَرابيلُ

قال: "وسرابيلُ خبرُهُ جمعُ سِرْبال"[٤]، فهنا (سرابيل) جاءت جمعاً للمفرد الرّباعيّ الّذي قبل آخره حرف مد بزنة (فِعْلال)، فإنَّه يُجمع على (فعاليل)، أي: (سِرْبال، وسرابيل)[٥].

أمَّا مدلوله فقال عنه: "إنَّه أراد به القميص"[٦]، وهذا ما ذكره اللُّغويّون القدماء والمحدثون، واتّفقوا على معناه، فقد جاء عندهم أنَّ (السِّرْبال) بالكسر القميص، أو الدرع، أو كلّ ما لبس، فهو سِرْبال وجمعه سرابيل[٧]، وقد وردت هذه اللّفظة في قوله تعالى: ﴿**سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ وَسَرَابِيلَ تَقِيكُمْ بَأْسَكُمْ**﴾[٨]، أي تقي بعضكم من بأس بعض[٩]، ويتّضح من دلالته أنَّه أراد به الرّداء والملبس والوقاء من أي جنس[١٠]، ثمّ إنَّه ذكره بصيغة الكثرة؛ لكثرة دروعهم وأحسنها وأجودها، وهو وصف للبوسهم في الحرب بأنَّها كانت من أفضل الدروع وأمنعها؛ لأنَّه أضاف نسجها إلى نبيّ الله داود (صلوات الله وسلامه عليه)، ولا شكّ أنَّ دروعه من أجود الدروع صفة

(١) الكتاب: ٣/ ٤٤٥.
(٢) يُنْظر: منهج القصّاد: ٢١٢، ٣٨٣، ٣٩٨.
(٣) منهج القصّاد: ٣٨٣ ، الديوان: ٦٧.
(٤) منهج القصاد: ٣٨٤.
(٥) يُنْظر: شرح الشافية: ٢/ ١٨٣.
(٦) منهج القصّاد: ٣٨٤.
(٧) تاج العروس: ٢٩/ ١٩٦، والمعجم الوسيط: ٤٢٥، والمفردات: ٤٠٦.
(٨) النحل: ٨١.
(٩) ينظر: المفردات: ٤٠٦.
(١٠) ينظر: متن اللغة: ٣/ ١٣٤.

وصيرورة، لأنه لُيِّنَ الحديد له، ولصدور تعليمه من الله تعالى[١]. وثلاثة بزنة (فعلول)، فكسّرت على (فعاليل)[٢]، ونذكر منها:

_عَساقيلُ:

ورد هذا الجمع في البيت التاسع والعشرين[٣]:

كَأَنّ أَوبَ ذِراعَيها إذا عَرِقَت وَقَد تَلَفَّعَ بِالقورِ العَساقيلُ

قال: "والعساقيل السّراب، قال الجوهريّ: ولم أسمع بواحده، وقال ابن الأنباريّ: العساقيل: جمع عسقول"[٤]، ونجد الأنباري متّفقاً مع اللُّغويّين الّذين قالوا بواحده من القدماء والمحدثين عدا الجوهريّ الّذي رفض أن يكون لها واحد، أمّا ابن منظور فقال: "وعساقيل جمع عسقول"[٥]، وتابعه الفيروزآبادي، فقال: "والعساقيل السراب والقطع المتفرقة من السحاب وواحدها عَسْقل وعُسْقُول"[٦]، وقال بالثانية أيضاً الشيخ أحمد رضا في متن اللُّغة[٧]، وقال السيوطيّ في شرح قصيدة (بانت سعاد): "العساقيل جمع لـ(عسقال) بزنة (فِعْلال) رباعي قبل آخره مد"[٨]، ومن ثمّ فإن كانت جمعاً لـ(عسقول)، أو (عِسْقال) فكلاهما أصح، فيجمع على (فعاليل) جمعاً مطّرداً.

ب ـ مفاعيل:

ويكون هذا البناء جمعاً للاسم الثلاثي الذي زيد فيه حرفان: أحدهما ميم في أوّله، والآخر حرف مد قبل آخره، وذلك نحو: (ميقات، ومواقيت)، و(مسكين، ومساكين)[٩].

---

(١) كنه المراد: ٤١٣.

(٢) ينظر: منهج القصّاد: ٢٥٨، ٢٨٨.

(٣) منهج القصّاد: ٢٨٦ ، الديوان: ٦٤.

(٤) منهج القصاد: ٢٨٨، ويُنْظر مثال مشابه : ٣٩٨.

(٥) لسان العرب: ٣٣/ ٢٩٤٥..

(٦) القاموس المحيط: ١٦/٤.

(٧) ينظر: متن اللغة: ٤/ ١٠٤.

(٨) كنه المراد: ٣١٤.

(٩) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦١٣، والمقتضب: ٢/ ٢٢٨ ـ ٢٢٩، وشرح الشافية: ٢/ ١٨٠.

وجاءت صيغة (مفاعيل) في شرح الحلّيّ في ستة مواضع[١]، ونذكر منها:

ـ **(مَراسيلُ)** الواردة في البيت الرّابع عشر[٢]:

أَمسَت سُعادُ بِأَرضٍ لا يُبَلِّغُها إِلا العِتاقُ النَجيباتُ المَراسيلُ

فعلّق عليها بقوله: "ومراسيل جمع مِرْسال"[٣]، فذكر الشارح أنَّ (مراسيل) جمعٌ للاسم الخماسيّ (مِرْسال) المزيد بحرف مد على وزن (مِفْعال)، والملاحظ أنَّه يجمع على (مراسل: مفاعل)، ولكن عندما أشبع الكسر أضاف (الياء) قبل آخره، هذا من ناحية، ومن ناحية أُخرى فإنَّ كلّ مَنْ درس هذه اللّفظة جمعها على (مراسيل)[٤]، أمّا دلالته فقال: "إنَّ دلالة مراسيل: هي ناقة مرسلة، أي: سريعة رجع اليدين في السير، كذا قال التبريزي"[٥]، وذكر الجوهريّ وخاله الفارابيّ دلالة هذه اللّفظة بالقول: "المرسال: النّاقة السّهلة السير، وإبل مراسيل"[٦]، وهذا المعنى متّفق عليه في كتب المعاجم[٧]، وهو الّذي أراده الشّارح في وصفه للنّاقة بأنَّها سريعة السير، وبذلك وصف بُعد (سعاد) بأنَّه لا يصل إليها فيه إلّا النّاقة السّهلة السريعة السير[٨]، فأفاد الوصف مع الكثرة والمبالغة، وهذا المعنى كنّا قد توسّعنا فيه عند الحديث عن صيغة (فعال).

ـ **مَواعيدُ** الواردة في البيت الثاني عشر[٩]:

كَانَت مَواعيدُ عُرقوبٍ لَها مَثَلاً وَما مَواعيدُها إِلا الأَباطيلُ

فقال: "ومواعيد جمع موعد"[١٠]، فهنا جاءت مواعيد جمع تكسير بزنة (مَفَاعيل) من الاسم الرّباعيّ (موعد) بزنة (مَفْعل)، والملحظ هنا أنَّ الرّباعيّ يجمع على (مفاعل) كما ذكر ذلك

(١) ينظر: منهج القصّاد: ٢١٧، ٢٨٢ ، ٣٠٠ ، ٣٣١، ٣٨٢، ٣٩٢ .

(٢) نفسه: ٢٢٨ ، والديوان: ٦٢.

(٣) منهج القصّاد: ٢٢٩.

(٤) ينظر: شرح التبريزي: ١٨.

(٥) منهج القصّاد: ٢٢٩ـ ٢٣٠، وينظر: شرح التبريزي: ١٨

(٦) الصحّاح: ٤/ ١٧٠٩، وديوان الأدب: ١/ ٣١٣.

(٧) ينظر: المعجم الوسيط: ٣٧٤، ومتن اللغة: ٢/ ٥٨٦.

(٨) ينظر: كنه المراد: ٢٥١.

(٩) منهج القصّاد: ٢١٧ ، والديوان: ٦٢.

(١٠) منهج القصّاد: ٢١٧.

سيبويه[١]، إذ ليس هناك فرق بين (مفاعل ومفاعيل) سوى الياء الزائدة، في حين ذكر ابن الأنباريّ في شرحِهِ أنَّ الياء هنا إشباع من الكسرة[٢]، وهو الرّأي الشائع في مثل هذه المواضع.

أمَّا دلالته فهي واضحة جدّاً حيث أرد بها مواعيد سعاد ووصفها بأن جميعها كذب فلا يحصل لها أن تصدق الوعد وتأتي، ثمّ إنَّه ذكرها بصيغة الكثرة؛ لأنَّها لم تكن واحدة وإنَّما كانت كثيرة ولم تصدق في مرّة منها وأتت، وبالتالي نستنتج من المعنى أنَّ فيها دلالة الزمان، فلكل مَوْعِد زمانه.

ت- (أفاعل) و(أفاعيل):

وهذان البناءان من أبنية منتهى الجموع، ويسمّيان جمع الجمع، وقد ذكرناهما مجتمعَين؛ لأنّ الفرق بينهما إشباع الكسر حتى يصير ياءً، فمذهب سيبويه في هذين البناءين أنّهما يبنيان من أبنية جموع القلة، فـ(أفعلة)، و(أفعل) يجمعان على (أفاعل)، أمّا بناء (أفعال) فإنّه يجمع على(أفاعيل)[٣].

قال أبو علي الفارسي: "وجمعوا أفعالًا على أفاعيل، وذلك قولهم: أنعام وأناعيم، وأعراب وأعاريب"[٤]، وجاء في معجم الجموع اطّراد (أفعال، وإفعيل، وأفعول، وإفعال) فإنّ هذه الصيغ يطّرد جمعها على أفاعيل[٥].

أمّا في منهج القصّاد فقد وردت هذه الصيغة في خمسة مواضع[٦]، هي:

- **أباطيلُ:** ورد هذا الجمع في البيت الثاني عشر[٧]:

كَانَت مَواعيدُ عُرقوبٍ لَها مَثَلاً وَما مَواعيدُها إِلا الأَباطيلُ

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٦١٢.

(٢) ينظر: شرح ابن الأنباري: ١٠٨ ـ ١٠٩.

(٣) ينظر: الكتاب: ٦١٨/٣.

(٤) كتاب التكملة: ٤٥١.

(٥) معجم الجموع في اللغة العربية : ٣٨٩، ٣٩١،٣٩٠.

(٦) ينظر: منهج القصّاد : ٢١٧، ٢٧٠، ٣٤٠، ٣٦٧ .

(٧) نفسه: ٢١٧ ، والديوان: ٦٢.

قال: "الأَباطيلُ جمع أُبطُولةٍ، كأَحادِيثَ جمع أُحدوثةٍ، وهي الأَكاذيبُ، ويحتمل ضعيفًا أن يكون جمع أبطل الذي هو جمع بطل، فالأباطيل: حينئذٍ جمع الجمْعِ"(١)، وهذا جمع على غير قياس، كأنّه جمع (إبطال)، و(أباطيل)، وهذا مذهب سيبويه(٢).

وقد درس الرضيّ هذه الألفاظ في شرح الشافية تحت عنوان (شواذ الجمع) بقوله: "اعلم أنّ هذه الجموع (أباطيل، أحاديث) لفظًا ومعنى، لها آحاد من لفظها، إلّا أنّها جاءت على خلاف القياس الذي ينبغي أن يجيء عليه الجموع، إذ إنّ القياس في جمعها هو بواطل"(٣).

ونقل ابن منظور ما جاء في التهذيب بقوله: "ويجمع الباطل بواطل، قال أبو حاتم: واحدة الأباطيل أبطولة، وقال ابن دريد: واحدتها أبطالة، ودعوى باطلٌ وباطلة، وعن الزجاج : وأبطل: جاء بالباطل والبطلة: السحرة ، مأخوذ منه"(٤).

وجمعها على غير قياس أمر متفق عليه عند كل من دَرس هذه اللفظة، فقد ذكر الفيروزآبادي ذلك بقوله: "والباطل ضد الحق وجمعه أباطيل"(٥)، وهذا أيضًا ما ذكره الجوهري في صحاحه(٦)، وذكره الصاغاني في (الذيل والتكملة والصلة)(٧)، وهو جمع على غير قياس، وبهذا تتضح دلالته، وهو الإخلاف بالوعود، ونعته لها بالكاذبة، وأنّها (أباطيل) لا حقيقة لها مع ما تحمله من دلالة المبالغة والكثرة.

ـ **(أمانيَّ)** الواردة في البيت الحادي عشر(٨):

فلا يغرنَّك ما منَّت وما وعدت إنّ الأمانيّ والأحلامَ تضليلُ

(١) منهج القصّاد: ٢٢٠.
(٢) ينظر: الكتاب: ٦١٦/٣.
(٣) شرح الرضي على شافية ابن الحاجب: ٢٠٥/٢.
(٤) لسان العرب: ١١/ ٥٦.
(٥) القاموس المحيط: ٣/ ٣٢٤.
(٦) ينظر: الصحّاح: ٤: ١٦٣٥.
(٧) ينظر: التكملة والذيل والصلة: ٥/ ٢٧١– ٢٧٢.
(٨) منهج القصّاد: ٢١٣ ، والديوان: ٦٢.

قال: "والأماني: اسمها جمع أمنية، وهي ما يتمنّاه الإنسان أي يطلبه ويشتهيه، والأمانيّ أيضًا الأكاذيب واستشهد لذلك بقول عثمان: "ما تمنّيت منذ أسلمت"، أي ما كذبت[١]"[٢].

فهنا الشارح ذكر معنيين، الأول: هو ما تطلبه النّفس وتتمنّى الحصول عليه، والثاني أنّها تعني الأكاذيب، والدلالة الأولى هي التي أرادها الشاعر، وهي أمنيته بوصل حبيبته، وهذا أمر بعيد التحقيق.

فالأماني جاءت جمع (أمنية) على (أفعولة)، والجمع (أمانيّ) بزنة (أفاعيل) مشددة الياء، (وأماني) بزنة (أفاعل) مخففة، ومنه التمنّي، أي تشهّي حصول الأمر المرغوب فيه، وحديث النّفس بما يكون وما لا يكون، نقول: تمنّيت الشيء، ومنَّيْتُ غيري تمنية، وتمنّى الشيء أراده، ومنَّاه إياه وبه وهي المِنية، والمُنية، والأمنية، وتمنّى الكتاب قرأه وكَتَبه[٣].

إذن لجمعها وجهان: التخفيف (أماني)، والتشديد (أمانيّ)، وقد ذكرها بالتشديد لأنّه أراد (أفاعيل)، قال الفراء: "إنّما تشدد لأنّك تريد الأفاعيل، فتكون مشددة لاجتماع ياء الجمع والياء الأصلية، وهو كما يقال القراقير، والقراقر، فمن قال الأمانيّ بالتشديد كمن قال القراقير، ومن قالها بالتخفيف الأماني كمن قال قراقر"[٤].

والمدلول الذي أراده هو المبالغة؛ إذ ذكر السيوطي أنّه أراد بها الأماني والأحلام ذوات التضليل، لكنّه جعلها نفس التضليل للمبالغة مع دلالة الكثرة[٥].

ثمّ ذكر الشارح أيضًا الفرق بين التمنّي والترجي، فالتمنّي يكون للممكن، والمستحيل، كقولك: (ليت الشباب يعود يومًا)[٦]، ولا يكون الترجي إلّا للممكن، إذن العلاقة بينهما علاقة عموم

---

(١) الفائق ، الزمخشري : ٣٠٤/١

(٢) منهج القصّاد: ٢١٤.

(٢) ينظر: لسان العرب: ١٥/ ٢٩٤ .

(٣) ينظر: لسان العرب: ١٥/ ٢٩٤، وينظر: متن اللغة: ٥ / ٣٥٦.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٤٩.

(٥) ينظر: كنه المراد: ٢٣٠.

(٦) ينظر: ديوان أبي العتاهية: ٢٣ ، وعجز البيت: فأخبره بما فعل المشيب.

وخصوص، فالترجي في الممكن والتمنّي في ما هو أعم من ذلك، وقيل: إنّ التمنّي يكون في الممكن والممتنع، والترجي يكون في الممكن[١].

ث- **فواعل:** وتطّرد صيغة (فواعل) جمعًا لـ(فاعل) اسمًا أو صفة لغير العاقل، نحو: (كاهل، وكواهل)، وللمؤنّث العاقل (فاعل)، وقد تلحقها التاء (فاعلة) نحو: (حائض، وحوائض)، و(فاعلة) اسمًا لـ(فاعل) الوصف المستخدم استخدام الاسم، نحو(نابل، ونوابل)[٢]، وأضاف ابن يعيش بناءً آخر يجمع على (فواعل)، وهو الاسم المؤنّث الذي تلحقه الألف الممدودة مثل (نافقاء) تصير (نوافق) مشبّهًا ألف التأنيث بتاء التأنيث[٣].

وقد وردت هذه الصيغة في أربعة مواضع[٤]، ونذكر منها:

- **سَوابِغ** الواردة في البيت الخامس والخمسين[٥]:

بِيْضٌ سَوابِغ قَـد شَكَّتْ لَهَا حَلقٌ كَـأنّها حَلق القعــفـاءِ مَجْــدُولُ

قال: "وسوابغ صفة(سرابيل)، أو صفة(بيض) إذا جُعِلَ خَبراً، جمع سابغ"[٦]، فهنا جاءت (سوابغ) بزنة (فواعل) جمعًا على القياس؛ لأنّ ما كان بزنة (فاعل) يطّرد جمعه على (فواعل)[٧].

أمّا مدلوله فقال الحلّيّ هو (الكامل الوافي)[٨]، ثمّ نقل ما قاله الخليل عن دلالة هذه اللفظة بقوله: "قال صاحب العين: كل شيء طال إلى الأرض فهو سابغ"[٩]، ثمّ نقل قول صاحب الصحاح الذي قال: "السابغة: الدروع الواسعة"[١٠]، وكل هذه الدلالات تدل على ما أراده

(١) ينظر: فتح الباري :١٨٦/١٣، والبحر المحيط :٧/ ٤٤٦.

(٢) ينظر: الكتاب: ٦١٤/٣، و ارتشاف الضرب من لسان العرب: ١/ ٤٤٩، وهمع الهوامع: ٣:٣٢٢، وشرح ابن عقيل: ٣/ ١٠٩، وجموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: ٥٧، ومعجم الجموع في اللغة العربية : ٢٧٢.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٥٣-٥٤.

(٤) ينظر: منهج القصّاد: ١٧٢، ١٧٣ ، ٢٧٧، ٣٨٨ .

(٥) نفسه: ٣٨٧ ، الديوان: ٦٧.

(٦) ينظر: منهج القصاد: ٣٨٧- ٣٨٨.

(٧) ينظر: شرح الرضي على الشافية: ٢/ ١٥١.

(٨) ينظر: منهج القصّاد: ٣٨٨.

(٩) نفسه: ٣٨٨، والعين: ٤/ ٣٧٩.

(١٠) منهج القصّاد: ٣٨٨، والصحّاح: ٤/ ١٣٢١.

الشارح في وصفه للدروع التي يحملها أصحابه بأنّها(سابغة)، وما تحمله هذه الكلمة من الصفات التامة لها، من طول وسعة، والدروع السابغة هي التي تجرها في الأرض طولًا وسعة[١]، ثمّ إنّ هذا الطول يعني أنّ فيها ثقلًا، وهم مع ثقلها يحملونها ويحاربون بها، وهذا دليل على القوة والشدة التي يتَّسِمون بها[٢]. إذن نستنتج من ذلك دلالة الكثرة مع المدح بالقوة والشجاعة لهم .

- **ذوابـــــل** : ورد في البيت السابع والعشرين[٣]:

تُخْدِي عَلى يـسراتٍ وهـي لاحقةٌ ذوابــل وقعـهنَّ الأرض تحلـــــيلُ

قال: "واحد ذوابل ذابلة"[٤]، وهو جمع على القياس لأنّ ما كان على (فاعلة) يطّرد جمعه على (فواعل)، وقد تحدث اللغويون عن هذا الجمع، وذكروه في مصنفاتهم، ومنهم الشيخ أحمد رضا إلّا أنّه جمعها من زنة (فاعل) قال: "الذابل من القنى الرقيق اللاصق باللّيط ــ القشر ويجمع على ذوابل"[٥]، ثم ذكر الشارح الحلّيّ معنيٍ مشابه لما جاء في أساس البلاغة من دلالة لهذه اللفظة، فقال: "يقال: ذبَل البقل ذَبوُلاً، وفرس جيّاش على ذبله أي على ضموره وهزاله"[٦]، ثمّ ذكر أنّه وصف قوائمها بالضمور والضّعف، وهي قليلة اللحم، وإن كانت صفاتها هكذا كانت سريعة الرّفع والخفض، خفيفة السيّر بها، ولم تكن مسترخية ضعيفة، وفي ذلك وصفٌ حسنٌ لها مع الكثرة والمبالغة[٧]، ثم أخيراً ذكر السبب الذي صرف فيه (ذوابل) على الرّغم من كونها جمعًا لا واحد له، فقال: (لضرورة الشعر)، وعنى بذلك أنّه لم يصرفها لحذف تنوينها فيصير الجزء مكفوفًا، وهو كونه مخبونًا؛ لأنّ الكفّ لا يجوز في بحر القصيدة(البسيط)[٨].

---

(١) ينظر: تاج العروس: ٢٢/ ٤٩٩، ومتن اللغة: ٣/ ٩٨.

(٢) ينظر: كنه المراد: ٤١٨.

(٣) منهج القصّاد: ٢٧٧، والديوان: ٦٤.

(٤) منهج القصّاد : ٢٧٨.

(٥) متن اللغة: ٢ / ٤٨٩.

(٦) أساس البلاغة: ١/ ٣٠٩.

(٧) ينظر: كنه المراد ٣٠٩، ومنهج القصّاد: ٢٧٩.

(٨) ينظر: منهج القصّاد: ٢٧٨.

ج ـ يفاعيل: ويكون جمعًا للاسم الثلاثي الأصول مزيدًا بـ(ياء) في أوله وبـ(واو) أو (ياء) قبل لامه، فيطّرد جمعًا لصيغ عديدة، منها: (يفعول)، نحو: (يربوع، ويرابيع)، و(يفعيل)، نحو: (يقطين، ويقاطين)، و(يفتعول)، نحو: (يستعور، ويساعير)، و(يفعنول)، نحو: (يلنجوج، ويلاجيج)، و(يفنعيل)، نحو: (يلنجيج، ويلاجيج)[١].

وقد وردت هذه الصيغة مرة واحدة في شرح الحلّيّ، وذلك في لفظة:

ـ يعاليل الواردة في البيت السادس[٢]:

تَنْفِي الرِّياحُ الْقَذَى عنهُ وأَفْرَطَهُ مِنْ صَوْبِ سَارِيَةٍ بِيضٌ يَعَالِيلُ

قال: "اليعاليل: صفة بِيضٍ وهي الرَّواء من الماء، كأنّها مأخوذة من العللِ، وهو الشرب الثاني، ومنه ثوب يعلول إذا صُبغ وأعيد عليه مرة أخرى"[٣]، وقال أبو عمرو: "اليعاليل التي شربت مرة بعد مرة، ولا واحد لها"[٤]، وقيل اليعاليل: التي تهمي مرة بعد مرة واحدها (يعلول)، وهو (يفعول)[٥]، مثل (يعسوب) وليس (فعلولا)؛ لأنّه لم يجئ في أسماء العربية على هذا الوزن سوى (صعفوق)، وهو نادر، وقيل: إنّه أعجمي معرّبٌ[٦]، ثم نقل قول الجوهري: "اليعاليل: سحائب بعضها فوق بعض، الواحد يعلول"[٧]، وأنشد الكميت[٨]:

كأنَّ جمانًا واهي السّلكِ فَــوقَهُ كَمَــا انهلَّ مِــنْ بيضٍ يعاليلُ تسكبُ

ويقال: اليعاليل نفاخات تكون فوق الماء[٩].

---

(١) ينظر: معجم الجموع في اللغة العربية: ٣٩٢– ٣٩٣، وجامع الدروس العربية: ٢٤٠.

(٢) منهج القصّاد: ١٨٣ ، والديوان: ٦١.

(٣) منهج القصّاد: ١٨٧.

(٤) نفسه: ١٨٧، وتاج العروس: ٣٠/ ٥٥، وأبو عمرو هو السيد مرتضى الحسيني الزبيدي صاحب التاج.

(٥) وقيل اليعاليل: المفرطة في البياض ، وقيل أيضًا : هي الأفيل من الإبل، وقيل: الجبال المرتفعة، وكل هذه المعاني بعيدة عن ما أراده الشارح سوى الأولى ، ينظر: التاج: ٣/ ٥٥.

(٦) ينظر: المعرّب من الكلام العجمي: ٤٣١.

(٧) الصحاح: ٥/ ١٧٧٥

(٨) ينظر: ديوان الكميت: ١/ ٨٩، وديوانه بتحقيق نبيل طريفي: ٤٩.

(٩) ينظر: الصحّاح: ٥/ ١٧٧٥، ومنهج القصّاد: ١٨٨، ومتن اللغة: ٤/ ١٩٣.

فعند تحليلها صرفيًا، نجد أنّ (يعاليل) جمعٌ متناهٍ للمفرد (يعلول)، وهو (يفعول) مثل (يعسوب)، ونفى أن يكون على وزن (فعول)؛ لأنّ هذا الوزن مكروه في العربية فلم تجئ عليه لفظة سوى (صعفوق) وهي كلمة أعجمية، ونادرة جدًا[١]. أمّا مدلوله فإنّ ما ذكره الجوهري هو الذي أراده الشارح[٢]، أي إنّ (اليعاليل) السحائب المتراكمة واحدة فوق الأخرى، واليعاليل هي الشديدة البياض، وهو مبالغة في صفاء الماء الذي ينزل عليها، وإن فسرناها بالتراكم والتتابع فهذا دليل على الكثرة والمبالغة، وكلاهما من الأوصاف المستحسنة في الماء[٣].

خ ـ فناعل: ويأتي جمعًا لمفرد ثلاثي الأصول مزيد بنون في ثانيه، فيطّرد جمعًا لصيغ كثيرة منها (فنعل)، نحو: (عَنْقَل، وعناقل)، و(فُنْعل)، نحو: (حُنظب، وحناظب)، و(فِنْعل)، نحو: (خِنْفس، وخنافس)، وكذلك يطّرد في (فنعال، وفنعلاء، وفَنعلى ، وفنعلان، وفنعليل)[٤].

وقد ورد مرة واحدة في شرح الحلّيّ، جاء فيها جمعًا لـ(فُنْعل) وذلك في لفظة:

ـ جنادب: الواردة في البيت الحادي والثلاثين[٥]:

وقالَ للــقومِ حاديهم وقَدْ جعلتْ ورقَ الجــنادبِ يركضْنَ الحَصَى قِيلُوا

قال: "الجنادب مجرورٌ بإضافةِ وُرِقٍ إليهِ جمعُ جُندُب، بضم الدَّال وفتحها، والضمّ أفصح، وهو ضرب من الجراد، وحكم سيبويه بأنّ نونه زائدة"[٦].

فالجمع هنا جاء على القياس (جنادب) بزنة (فناعل) من المفرد (جُنْدب)، وهذا الوزن يطّرد جمعه على (فَنَاعل) ، أمّا دلالته فهي لا تخرج عمّا أراده الشارح بأنّ الجو كان شديد الحرّ لدرجة أنّ هذه الجراد (الجنادب) أصبح لونها متغيّرًا عمّا هو عليه بسبب الحرّ الشديد، وبُعد الماء عنها[٧].

---

(١) ينظر: منهج القصّاد: ١٨٨.

(٢) ينظر: الصحّاح: ٥/ ١٧٧٥.

(٣) ينظر: كنه المراد: ١٨٥– ١٨٦.

(٤) ينظر: معجم الجموع : ٣٣٣ ـ ٣٣٦.

(٥) منهج القصّاد: ٢٩٦ ، والديوان: ٦٤.

(٦) منهج القصّاد : ٢٩٧.

(٧) ينظر: كنه المراد: ٣٢٠.

إذن مع دلالة الوصف تأتي دلالة الكثرة التي نجدها في تحليل هذا البيت، ثمّ ذكر الشارح حكم سيبويه على نون (فُنْعَل) بأنّها زائدة، جاء في الكتاب: "وأمّا النّون فتلحق ثانية فيكون الحرف على فنعل في الأسماء، وذلك: قنبرٌ وعنطب، وعنصل. ولا نعلمه صفةً. ويكون على فنعلٍ وهو قليل، قالوا: جندب، وهو اسم"(١)، فقوله: (تلحق ثانية) تعني الزيادة في الكلام لا من أصل اللفظ، ثمّ ذكره في موضع آخر من كتابه فقال: "والنّون من جندب وعنصلٍ وعنظبٍ زائدة لأنّه لا يجيء على مثال فعللٍ شيءٌ إلّا وحرف الزيادة لازم له، وأكثر ذلك النّون ثابتةٌ فيه. وأمّا العرضنة والخلفنة فقد تبينتا لأنّهما من الاعتراض والخلاف. وكذلك الرعشن، لأنّه من الارتعاش. والضيفن، لأنّه من الضيف"(٢).

٤ـ اسم الجمع:

يعد مصطلح اسم الجمع من المصطلحات التي حملتها مصنّفات العلماء، فدرسوها وسلطوا الضوء عليها، وأولهم سيبويه الذي يعد أول من ذكر هذا المصطلح بشكل صريح في قوله: "وأمَّا ما كان اسماً لجمع مؤنّث لم يكن له واحدٌ فتأنيثه كتأنيث الواحد، لا تصرفه اسم رجل، نحو: إبل، وغنم؛ لأنَّه ليس له واحد"(٣)، فهو هنا عدها أسماءً للجمع، وعبّر عنها بما يوضّح معناه في قوله: "ما لم يكسَّر عليه واحد للجمع لكنّه شيءٌ واحد يقع على الجميع"(٤)، في حين ذهب ابن السراج إلى أنّ ما كان على فعلة فإنّه يعد اسم جمع كـ(فتية، وصبية)(٥).

أمّا الشارح فقد ذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه، ورفض ما جاء به ابن السراج؛ فعند حديثه عن لفظة (فتية) قال: (فتية جمع فتى)–جماعة من النّاس– أي إنّه عدّه جمع قلّة لا اسم جمع(٦)، أمّا اسم الجمع فقد أشار إليه في لفظة:

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٦٩.

(٢) نفسه : ٤/ ٣٢٠.

(٣) نفسه: ٣/ ٢٤٠.

(٤) نفسه: ٣/ ٢٤٠.

(٥) ينظر: تسهيل الفوائد: ٢٩٨.

(٦) ينظر: منهج القصّاد: ٣٧٥.

ـ **قوم:** الواردة في موضعَين مختلفين من الشرح، الأول في البيت الحادي والثلاثين[١]:

وقالَ للقومِ حادِيهمْ وقَدْ جعلتْ وُرْقُ الجنادبِ يركضنَ الحَصَى قيلوا

والثاني في البيت السابع والأربعين من قوله[٢]:

يَــغْدُو فَيَلحمُ ضِرغامينِ عِيشهما لحــمٌ مِـنَ القومِ معفورٌ خراديــل

فجاء شرحه للأول بالقول: "والقوم: اسم للجمع ، ولا واحد له من لفظه"[٣]، واكتفى بذكر هذا لأنّه قصد التوسّع في الموضع الثاني، فجاء شرحه له بنقل ما جاء في الصحاح فقال: "والقوم الرّجال دون النّساء"[٤]، بدليل قوله تعالى: ﴿**ولا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ**﴾[٥] ، ثم قال: ﴿**وَلا نِساءٌ مِنْ نِساءٍ**﴾[٦] ، ثم نقل قول زهير[٧]:

وما أدري وسوف، إخالُ، أدري أقــوم آل حصنٍ أم نِســـــاء

قال الجوهري: "وربما دخل النّساء فيه على سبيل التبع، لأنّ قوم كلّ نبي رجال ونِساء"[٨]، ولا واحد لقوم من لفظه، إنّما الواحد: رجل[٩]، وجمع القوم: أقوام، وجمع أقوام: أقاوم[١٠]، وذكر أبو حيان أنّ واحدَهُ امرؤ، والجموع التي جاءت عليه شاذّة؛ لأنّ القياس فيه أن لا يُجمع[١١].

وأهم ما يلحظ عليه في الموضعَين أنّه أكدَ على أنّ (قوم) اسم جمع لا واحد له من لفظه[١٢].

---

(١) منهج القصاد: ٢٩٦ ، والديوان: ٦٤.

(٢) منهج القصاد: ٣٥٩ ، والديوان: ٦٦.

(٣) منهج القصّاد : ٢٩٦.

(٤) نفسه: ٣٦٠، ينظر: الصحاح: ٥/ ١٠١٦.

(٥) الحجرات: ١١ .

(٦) الحجرات: ١١ .

(٧) ديوان زهير بن أبي سلمى: ١٧.

(٨) الصحّاح: ٥/ ٢٠١٦، وينظر: منهج القصّاد: ٣٦.

(٩) ينظر: معجم مقاييس اللغة: ٥/ ٤٣.

(١٠) ينظر: الصحّاح: ٥/ ٢٠١٦، ومعجم مقاييس اللغة: ٥/ ٤٣.

(١١) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٣٦٢.

(١٢) ينظر: منهج القصاد: ٢٩٦، ٣٦٠.

ثانـياً: جمــوع التصحـيح:

هو ثاني أنواع الجمع التي وردت في شرح البجليّ، وقد وردت بنسبة قليلة بالمقارنة مع جمع التكسير، والجمع السالم: هو ما سلم في نظم الواحد بناؤه[١]، وينقسم على:

١- جمع المؤنّث السالم:

في الاصطلاح هو ما ألحق بآخره ألف و تاء، سواء أكان المفرد منه مؤنّثا كـ(مسلمات)، أم مذكّرا كـ(دريهمات)[٢]، ويطّرد هذا الجمع في كل مفرد مؤنّث عاقل، أو غير عاقل، نحو: (زينب، وعفراء، وسعدى، وفاطمة، وشجرة)، ويطّرد في المصغّر غير العاقل نحو: (بويب) فيجمع على (بويبات)، ويطّرد أيضًا في الوصف غير العاقل كـ(شامخ، وشامخات)، والمصدر فوق ثلاثة أحرف كـ(تعريف، وتعريفات)، وفي الخماسي الذي لا يُجمع جمع تكسير نحو: (حمّام، وحمّامات)[٣]، أمّا الأسماء التي تأنيثها غير حقيقي فلا يطّرد فيها الجمع بالألف والتاء، بل هو مسموع فيها كـ(السماوات، والكائنات، والشمالات)؛ لخفّة هذا التأنيث؛ لأنّه ليس بحقيقي، وإذن فلا يجمع جمع مؤنث قياسي إلّا إذا كان علمًا لمؤنّث والعلامة ظاهرة فيه، نحو: (لمزة ، وسلمى، وخنساء)، أو مقدرة كـ(هند)[٤].

أمّا أوزانه: فإنّه إذا كان مفرداً على وزن (فَعلة) بفتح الفاء، فإن كان صفة جُمع على (فعلات) بسكون العين، كـ(ضخمة، وضخمات)، وإن كان اسماً جُمع على (فعلات) كـ(جَفِنة، وجفنات)، أمّا إذا كان ثاني الاسم واوًا أو ياءً سكنتَ العين في الجمع، مثل (روضة، وروضات)، وكذلك إن كان ثاني الاسم حرفًا مضعّفًا، كـ(مرَّة، ومرّات)، قال سيبويه: " وأمّا ما كان على (فعلة) فإنّك إذا أردتَ أدنى العدد جمعتَها بالتاء وفتحتَ العين، وذلك قولك: قصعة، وقصعات ..."[٥].

---

(١) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٤٦، والتعريفات: ٤٨.

(٢) ينظر: شرح الكافية: ٢/ ١٨٦.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٩٢، وشرح ابن عقيل : ١/ ٧١، وارتشاف الضرب: ١/ ٧١، وهمع الهوامع: ١/ ٧٧.

(٤) ينظر: همع الهوامع : ١/ ٧٩.

(٥) الكتاب: ٣/ ٥٧٨- ٥٧٩، ٥٩٣.

وقد ورد هذا الجمع في أربعة مواضع في شرح الحليّ[١]، نذكر منها:

ـ النجيبات: الواردة في البيت الرابع عشر[٢]:

أَمسَت سُعادُ بِأَرضٍ لا يُبَلِّغُها إِلا العِتاقُ النَجيباتُ المَراسيلُ

وجاءت (النّجيبات) جمع مؤنّثٍ سالم، فشرحها بالقول: "والنّجيبات جمع نجيبة وهي المختارة"[٣]، وجاء في لسان العرب: والنّجيب من الإبل مفردًا أو مجموعًا هو القوي منها الخفيف السريع، وناقة نجيب ونجيبة[٤]، فمن النّاحية الصرفية هي جمع مؤنّثٍ سالم للمفرد (نجيبة) وإن لم يصرّح بها، أمّا مدلوله فإنّها صفة مدح للعشّاق (الإبل) بأنّها سريعة خفيفة، وهو أقوى الإبل وأسرعها[٥]، فهي هنا جمع لصفة لا اسم، وقيل: النّجيبة الكريمة النّفيسة الغافلة[٦].

ومما يلحظ على الشارح أنّه اكتفى بذكر كلمة (جمع) للكلمات التي جُمعت جمعَ مؤنّث سالم من دون أن يعلّق عليها أو يضيف كما فعل مع جمع التكسير، وممّا يلحظ أيضًا أنّ هذه الجموع جاءت من أوزان مختلفة، وهي (فعّالة، فعيلة، فعلة).

٢- جمع المذكر السالم:

هو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة معيّنة في آخره (واو ونون) في الرفع، و(ياء ونون) في حالتي النّصب والجر[٧]، وسمّي هذا الجمع بـ(الجمع على حد التثنية)؛ لسلامة مفرده من التغيير كالمثنّى[٨]، ويعد من أبنية جمع القلّة؛ لأنّه لا يُجمع على هذا الجمع إلّا ما كان من ثلاثة إلى عشرة[٩]، أمّا شروطه فهي اثنان[١٠]:

---

(١) ينظر: منهج القصّاد: ٢٢٨، ٢٧٧، ٢٨٢، ٣٤٨.

(٢) نفسه: ٢٢٨، والديوان: ٦٢.

(٣) ينظر: منهج القصاد: ٢٢٩

(٤) ينظر: لسان العرب: ١/ ٧٤٨، وتاج العروس: ٢/ ٤١٧.

(٥) ينظر: كنه المراد: ٢٥٠.

(٦) ينظر: نفسه: ٢٥١.

(٧) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٩٣، وارتشاف الضرب: ١/٢٧١.

(٨) ينظر: شرح المفصل: ٥/٢، وينظر: أوضح المسالك: ٢٢٧.

(٩) ينظر: شرح المفصل: ٥/ ٣.

(١٠) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٩٤، وشرح ابن عقيل: ١/ ٥٩، وجموع التصحيح والتكسير :٥١.

١- **العلم:** يُشترط أن يكون علمًا لمذكّر عاقل، فإن لم يكن علمًا فلا يجمع، كـ(رجل)، وكذلك لا يجمع إذا كان علمًا لمؤنّث أو لمذكّر غير عاقل، وإن كان خاليًا من التأنيث، نحو: (حمزة، وحمزون)، فإنّه لا يُجمع إلا شذوذًا.

٢- **الصفة:** وشروطها أن تكون صفة لمذكّر عاقل خالية من التأنيث، ليست على (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء)، ولا على (فعلان) الذي مؤنّثه (فعلى)، ولا مما يستوي فيه المذكّر والمؤنّث.

وقد وقف الشارح على هذا الجمع مرّتين، مرة بتصريح، وأخرى بتلميح، وذلك في لفظتَي (النّاعون، وعرانين)[١]، الأول: جاء جمعًا قياسيًا من العَلَم المذكّر العاقل، والثاني خرج عن القياس فكان جمعًا لغير العاقل، ونذكر منها:

ـ **الناعون:** الواردة في البيت الثالث والثلاثين[٢]:

نَوّاحَةٌ رَخْوَةُ الضّبْعَيْنِ ليس لها لَمّا نَعَى بِكْرَهَا الناعونَ مَعْقُولُ

قال: "والنّاعون جمع تصحيح للنّاعي وهو الآتي بخبر الوفاة، وخبر الوفاة يقال له: نعي بزنة ظبي، ونعي بزنة صبي"[٣].

فهنا جاء (النّاعون) جمعًا قياسيًا لصفة المذكّر العاقل (ناعٍ) بزنة (فاعل)، ثمّ تتضح دلالة هذه الزنة وما يتطلبه المقام؛ إذ إنَّ النّاعي لا بد أن يتسم بالزنة والعقل، ومن ثمّ فهو جمعٌ قياسيٌّ ومطّرد.

أمّا مدلوله فهو واضح ومعروف، فالنّاعي هو الذي يأتي بخبر الميّت، وهذا ما هو متعارف عليه في العرف الاجتماعي ونسمعه متداولًا بين النّاس، فدلالة اللفظة هي الحزن، لكنّ السياق أراد بها التشبيه (تشبيه ذراعي النّاقة) في سرعة الحركة بذراعَي هذه النّاعية التي تبكي ولدها الأكبر لدرجة أنّه لم يبقَ لها عقلٌ، ليردعها عن نياحتها[٤].

---

(١) ينظر : منهج القصّاد :٣٠٤، ٣٨٣ .

(٢) نفسه: ٣٠٤ ، والديوان: ٦٥

(٣) منهج القصّاد: ٣٠٥.

(٤) ينظر: كنه المراد: ٣٢٦.

الفصل الثالث :
مستوى التحليل النّحوي

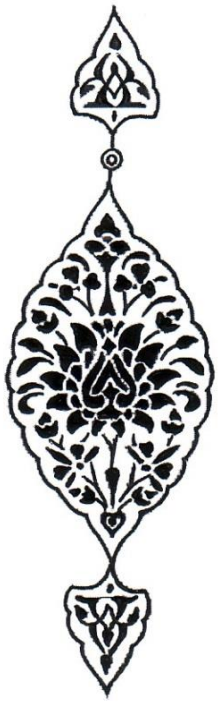

المبحث الأول: طرائق التحليل الإعرابي
المبحث الثاني : وسائل التحليل الإعرابي
المبحث الثالث :عوارض التركيب

المبحث الأول: طرائق التحليل الإعرابي

توطئة :

يُقصد بالتحليل الإعرابي العمليات الإجرائية التي يقوم بها المؤلّف في بيان نوع الكلمات ووظائفها النّحوية وعلاماتها الإعرابية داخل التراكيب اللغويّة وهو ما يُعرف بالإعراب[١]، وتختلف عناية المؤلّفين بهذه العمليات؛ تبعاً لاهتماماتهم وغاياتهم من التأليف، فبعضهم يُخصص مؤلّفه لهذا الغرض حصراً وهو الإعراب فقط، مثل (إعراب القرآن)، أو (إعراب الشواهد النّحوية)، أو (إعراب قصائد شعرية أو خطب أو غيرها)، في حين يتناوله بعض المؤلّفين في النّصوص؛ للكشف عن دلالاتها؛ ليتوصلوا إلى بيان المعاني، أي: يمتزج بمظاهر التحليل اللغوي الأخرى (الصرفية والمعجمية)، وفي مؤلفات أخرى لا يكون الإعراب غرضاً مقصوداً لذاته وإنّما يأتي عرضا عند الحاجة إليه، وكثيرة هي الكتب التي نلمح فيها مظاهر الإعراب التي امتزجت بالتحليل اللغويّ بشكل عام، نحو: تفاسير القرآن الكريم، وشروح الدواوين الشعرية، وشروح الخطب وغيرها[٢]، فالعناية بالإعراب تختلف من مؤلف إلى آخر، وغالباً ما يُشار إلى ذلك في مقدمات الكتب، فعلى سبيل المثال جاء في مقدّمة كتاب شرح ديوان المتنبي المسمى (التبيان في شرح الديوان) للعكبري(٦١٦هـ) ؛ إذ يقول: "جعلت غرائب إعرابه أولاً وغرائب لغاته ثانياً ومعانيه ثالثاً"[٣].

ولذا نجد العكبري لا يعرب الكلمات الواردة في شعر المتنبي جميعاً بل ينتقي منها ما يصدق عليها أنّها من غريب الإعراب، ويترك إعراب الواضحات، في حين إنّ بعض الشروح لا يصنعها أصحابها لهذا الغرض ، بيد أنّنا نجده عرضا، مثل كتاب (شرح بانت سعاد) لابن هشام الأنصاري؛ فهو لا يعرب من البيت الشعري إلاّ ما يجد فيه فائدة نحوية[٤] .

---

(١) التحليل النحوي أصوله وأدلته: ١٦٤ .

(٢) ينظر: إعراب نهج البلاغة : الشيخ عبد القادر قطيش : ٥٦ .

(٣) التبيان في شرح الديوان: ١/ ١١ .

(٤) ينظر: شرح بانت سعاد: ابن هشام /٤٧٨ .

ولو حاولت أن أستطرد في ذكر المصنّفات التي نبّه أصحابها على اهتمامهم بالتحليل الإعرابي في المقدمة لطال بي الحديث، ولكنّي سأكتفي بذكر أمثلة منها، ككتاب (شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات) للأنباري (٣٢٨هـ)؛ فقد كان يختم شرح البيت بتحليله نحوياً[١].

وقد مثّل التحليل الإعرابي عند الحلّيّ في شرح قصيدة بانت سعاد غرضًا رئيسًا وركيزة أساسية، وسبباً في إيجاد هذا الشرح وإظهاره، فقد صرّح في مقدمته بذلك قال: "فإنّ أولى ما همّت به الهممُ وقدمت إليه القدم هو علم الإعراب الذي فضله فصله بين الخطأ والصواب، وربما تعذّر، أو تعسّر فهمه من النّظم، والنّثر غير منزل على أبيات من الشعر... ولم تزل خواطري تُضمر وضمائري تخطر أن أقصد إعراب بعض قصائد العرب، وأرشد به أصحاب الإرب فتحول دون مطالبي حالات مانعة تصرفها، وتجول فيها مانعات جليلة تصرفها، إلى أن التمس ذلك منّي بعض الأصدقاء الصادقينَ، ومن أنا على مودَّته أقوى يقين فجرَّد بالتماسه سيف عزمي الباترِ، وجدّد باقتباسه داثر ذلك الخاطر فهممتُ بتصيير ما كان قُوَّةً فعلاً، ولم أجِد شعراً أحقّ بذلك وأولى من قصيدة كعب بن زهير..."[٢].

فمن هذه المقدمة التي ساقها الشارح الحلّي أجد أنّ الإعراب كان غرضه، ولأجله صنّف كتابه، فهو مقصده الرئيس، ومطلبه الأساس، وهو يسعى إلى إعراب القصيدة كاملة، ولذا سأسلّط الضوء على طرائق التحليل الإعرابي عنده .

غالباً ما تتجلى مظاهر التحليل الإعرابي في "رصد ظواهر الاسمية والفعليّة والحرفية، وعلاقات الإسناد، والشرط والتبعية والإضافة، والاقتضاء والترتّب، والتأثير والتأثّر، والتقديم والتأخير، والنّيابة والعِوض، والتخصيص والتعريف، والتبيين والتوكيد، والفاعلية والمفعولية بأنواعها، والاقترانين الزماني والمكاني، واللزوم والتعدية، والذكر والحذف، والتقدير والإضمار، والإعمال والإهمال، والبساطة والتركيب، والتعلّق والإلغاء، والوجوب والجواز، والابتداء

(١) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: ١٠٧ .

(٢) منهج القصّاد: ١٣١.

والاستئناف، والاعتراض، والموصوليّة، والخبرية، والحالية، والوصفية، ومعالم الرفع، والنّصب، والجرّ، والجزم في المفردات والجمل"[١].

لقد أضحى الإعراب عِلماً مستقلاً قائماً بنفسهِ له ضوابط وأسس ذُكرت في مصنفات السابقين والمحدثين، ولا يمكننا أن نغفل ما سطّره ابن هشام في ذلك للمفردات والجمل والأدوات، وفصّل فيها، ونبّه المعربين إليها في باب سمّاه(كيفية الإعراب)، ثمّ قسّم حديثه في طريقة تحليل التركيب على ثلاثة أقسام[٢]:

١- ما جاء على حرف واحد: فإنّ التعبير عنه يكون باسمه الخاص به أو باسمه المشترك، فإنّ اللفظ المُعبر عنه إن كان حرفاً واحداً عُبر عنه باسمه أو باسمه المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو:(ضربتُ) تاء الفاعل أو ضمير الفاعل، ولا يقال: (تُ): فاعل.

٢- ما جاء على حرفين: إنّ التعبير عن الكلمة إذا كانت على حرفين يكون بالنّطق به فيقول مثلا:(قد) حرف تحقيق، و(هل): حرف استفهام، و(نا) فاعل أو مفعول.

٣- ما جاء على أكثر من ذلك: فيكون بالنّطق به أيضا، مثلا (سوف): عند إعرابها نقول: (سوف): حرف استقبال، و(ضرب): فعل ماضٍ.

ثم انتقل للحديث عن طريقة تحليل المفردة أو الجملة، وسنذكرها بشكلٍ مختصر؛ إذ إنّ المرحلة الأولى تبدأ بالنّظر إلى الكلمة، هل هي اسم أو فعل أو حرف؟ ثمّ بعدها يحدد ما يقتضيه كل واحد منهما .

وهناك أمران في الاسم يجب مراعاتهما عند التحليل .

١- تحديد الوجه الإعرابي (الحالة الإعرابية) .

٢- تحديد موقع الاسم من الإعراب (الوظيفة النّحوية) .

ثمّ تحدّث عن المفاعيل، أي المقصود من المفعولات، فإنّ على المُعرِب تحديد نوعه بأن يقول: مفعول له أو مفعول لأجله، أمّا استعمال القدماء لمصطلح مفعول فإنّهم يعنونَ (المفعول به) ؛ وذلك لكثرة شيوعه في الكلام .

---

(١) التحليل النحوي أصوله وأدلته: ١٦ .

(٢) مغني اللبيب: ٧٤١/٢ .

أمّا الفعل فإنّه ــ في حال كانت الكلمة فعلاً ــ يجب على المعرب أن يحدد نوعه، وزمنه، وأصله إذا كان أحد الأفعال خارجا عن الأصل[١].

ثمّ وصل الحديث إلى الحرف، فالمطلوب من المحلل ثلاثة أمور: نوع الحرف، وما يؤديه من معنى في النّص، وأثره الإعرابي المتمثّل بعمله النّحوي .

وبعد أن انتهى من إطار الكلمة بأنواعها الثلاثة وقف عند الجمل وأشار إلى أنّ على المعرب أن يقف عند الجمل ليبين أنواعها، أ لها محلٌّ من الإعراب أم ليس لها محلٌّ منه[٢].

وبعد الجمل يأتي الحديث عن أشباه الجمل من ظرفٍ وجارٍ ومجرور؛ إذ لا يجوز أن يعيّنهما من دون أن يبيّن تعلّقها؛ لذلك قال الكافيجي أنّه لا يجوز للمعرب "أن يذكر ظرفاً أو جاراً ومجروراً ولا ينبه عن متعلّقه أي على متعلّق كل واحد منهما بأن يقول متعلّق الظرف مذكور أو محذوف ، أو متعلّقه كذا أو بأن يقول متعلق المجرور كذا وكذا"[٣].

ـ طرائق التحليل الإعرابي عند الحلّي:

بعد العرض النّظري لطرائق التحليل الإعرابي، وبيان جهود العلماء فيه، وما اشتمل عليه وما الذي يجب على المحلل اتباعه عند التحليل الإعرابي، نصل هنا إلى دراستها عند الشارح؛ لمعرفة مدى تمثّله لها، وكيف تعامل معها، مع الاعتماد على نماذج مختارة للتمثيل بها، ذلك أنّ مساحة المبحث لا تتسع لذكرها جميعاً، وسنوردها كالآتي:

أولاً : المفردات وفيها (الأسماء، والأفعال، والحروف).

ثانياً : الجمل (لها محل من الإعراب ، وليس لها محل من الإعراب).

ثالثا: تعليق شبه الجملة .

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢/ ٧٤٢، والتحليل النحوي عند ابن هشام: ١١٧ _ ١٢٠ .

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ٧٤٣/٢ .

(٣) شرح قواعد الإعراب: ٥٠٩ .

أولا : المفردات :

١ – الأسماء:

الاسم: "هو كلمة دلّت على معنىٍ في نفسها غير مقترنة بزمن"[١]، وتعد الأسماء الأكثر دوراناً في شعر كعب بن زهير ويمكننا أن نصنّفها في المرتبة الأولى عند مقارنتها مع ورود الأفعال أو الحروف، وقد عُني الشارح في الأعم الأغلب بتحليلها إعرابياً، إلاّ أنّ منهجه في إعرابها لم يكن موحّداً، أو لم يجرِ على قالبٍ إعرابيٍّ يستوفي متطلبات التحليل الإعرابي بكل جوانبه، فهو يمزج أحياناً بين الشكل والمعنى، ويكتفي أحياناً ببيان الجانب الشكلي فقط (الوظيفة النّحوية والعلامة الإعرابية)، ويكتفي في بعض الأحيان ببيان الوظيفة النّحوية فقط أو العلامة الإعرابية فقط، وسبب ذلك أنّ الشارح لم يبنِ كتابه على إعراب القصيدة فقط وإنّما تناول بيان معانيها وإظهار جوانبها اللغويّة كافّة، وسنقف على أمثلة نبيّن فيها منهجه في التحليل الإعرابي، من ذلك إعراب كلمة (أهيب) الواردة في البيت الخامس والأربعين[٢]:

لِـذاكَ أَهيب عِنْدِي إِذْ أُكلِّمُهُ وقيلَ إِنَّـكَ منْسوبٌ ومسْـــؤولُ

قال:" (وأهيب) خبر لمبتدأ"[٣]، فالملاحظ أنّ الشارح قد اكتفى ببيان الوظيفة النّحوية للاسم وهي (الخبر) من دون الاسترسال في بيان المحددات الأخرى في التحليل الإعرابي، مثل الحالة الإعرابية أو العلامة الإعرابية؛ ميلاً منه إلى الاختصار والإيجاز؛ لأنَّهما يفهمان من عبارتها إنّها (خبر)، وعلى وفق هذا المنهج من الإعراب وردت له أمثلة أخرى كثيرة[٤]، ومثاله أيضا إعراب كلمة (ضرغامين) الواردة في البيت السابع والأربعين[٥]:

يَغدُو فَيُلحِمُ ضِرغامَينِ عَيشُهُما لـــحمٌ مِنَ القَومِ معفُورٌ خَرَاذِيـلُ

قال: "و(ضرغامين): مفعول(يلحم) "[٦] فهنا الشارح اكتفى أيضا ببيان الوظيفة النّحوية فقط.

---

(١) شرح كتاب الحدود في النحو، الإمام عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي: ٩٢ .

(٢) منهج القصّاد: ٣٥١، والديوان: ٦٦.

(٣) منهج القصّاد: ٣٥١ .

(٤) ينظر: نفسه: ٢٥٧، ٢٥٩ ، ٣١٦، ٣٦٩، ٣٨٠ ، ٣٨٧ .

(٥) منهج القصّاد: ٣٥٩ ، والديوان: ٦٦.

(٦) منهج القصّاد: ٣٥٩ .

و مثاله أيضا ما جاء في إعراب كلمة (قُراد) الواردة في البيت الثاني والعشرين[١]:

يَمْشِي القرادُ عَلَيها ثمَّ يزلقُهُ منهَا لبَان وأقرَابٌ زهاليـــــل

قال: " (والقُرَادُ) فاعل (يمشي) "[٢].

وفي تحليل الأسماء يقف أيضا على الحالة الإعرابية للكلمة أهي رفعٌ أم نصبٌ أم جرٌّ؟[٣]، وهذه وردت بنسبة قليلة بالمقارنة مع الأولى، ومثاله ما جاء في تحليل كلمة (تراقيها) الواردة في البيت الرابع والثلاثين[٤]:

تَفري اللَبانَ بكفَّيها ومدرعها مُشقَّقٌ عن تراقيـهَا رعابِيـــلُ

قال: " (وتراقيها) مجرور بـ(عن) وعلامة جرّه الكسرة المقدرة على الياء؛ لأنّه منقوص"[٥].

فالملاحظ أنّ الحلّيّ بيّن الحالة الإعرابية للكلمة، وهي(الجرّ) مع الإعراب الكامل لها؛ وذلك ببيان العلامة الإعرابية والسبب.

وقد يجمع بين الوظيفة النّحوية والحالة الإعرابية في موضعٍ واحد، وأمثلة ذلك كثيرة[٦]، نذكر منها ما جاء في تحليل الكلمات(غلباء، ووجناء، وعلكوم، ومذكرة)الواردة في البيت التاسع عشر[٧]:

غَلباءُ وجناءُ علكوم مذكرةٌ في دَفها سَعة قُدامها ميـــــلُ

قال: "من (غلباء) إلى (مذكرة) مرفوعاتٌ، أخبار مُبتدآت محذُوفات، أو لأنَّ(غلباء) خَبرُ مبتدأ محذوف، والبواقي صفات لها"[٨] ، فهنا الشارح قد جمع بين الوظيفة النّحوية للكلمات؛ كونهن (أخبار)، والحالة الإعرابية كونهن(مرفوعات).

---

(١) منهج القصّاد: ٢٥٧ ، والديوان: ٦٣.

(٢) منهج القصاد : ٢٥٧ .

(٣) ينظر: التحليل النحوي : ١٢٤ .

(٤) منهج القصّاد: ٣٠٧ ، والديوان: ٦٥.

(٥) منهج القصاد: ٣٠٨ .

(٦) ينظر: منهج القصّاد: ١٨١، ٢١٣، ٢٥٣ ، ٢٧٠ .

(٧) نفسه: ٢٤٥، والديوان: ٦٣.

(٨) منهج القصّاد: ٢٤٥ .

ومثاله أيضاً ما جاء في تحليل كلمة (قيلهم) الواردة في البيت الخامس والثلاثين[١]:

يَسْعَى الوُشاة جَنابيها وقِيلُهُمُ إِنّكَ يــا ابن أَبي سلمى لمقتُولُ

قال: " (وقِيلُهُمُ) بالنّصب: فيكون مصدراً حُذف فعلُه، وأقيم هو مقامه لدلالته عليه، أي: ويقولون قيلهم: إنّك ..."[٢]، فالشارح هنا جمع بين الحالة الإعرابية: (النّصب)، والوظيفة النّحوية: (المصدر) .

ومن الأمور الأخرى التي لابد من التطرق إليها هي بعض الوظائف التي يشغلها الاسم، وطريقة تحليلها عنده، ومدى توافقها مع ما نصّ عليه ابن هشام، وهي:

أ- **المفاعيل:** وسيكون الحديث عن المفاعيل التي وردت في الشرح، وكيف تعامل الشارح مع مسمّياتها، وهذه تتضح عند ذكر الأمثلة الواردة في الشرح؛ إذ تتضح بها طريقة البجليّ بتحليل المفاعيل؛ إذ إنَّه يعيّن نوع المفعول، ومثال ذلك ما جاء في تحليل (الباء) في (بأقوال) الواردة في البيت الحادي والأربعين[٣]:

لا تأخُذَنّي بأَقوالِ الـوُشَاةِ ولم أُذنِب وإِن كَثُرَت فيَّ الأقَاوِيــــلُ

قال: "والباء في بأقوال مفعولاً لأَجلِهِ؛ أي لأجل أقوال الوشاة"[٤]، فصرّح الحليّ بنوع المفعول تصريحاً واضحاً.

أمّا المفعول به فإنّه يندر أن يحدده بالقول: (مفعول به) متّبعا في ذلك ما جاء به ابن هشام من أنّه يندر ذكره ؛ لكثرة استعماله؛ لذا كان البجلي في كل تحليل للمفعول به يكتفي بذكر كلمة (مفعول) فقط، ومثال ذلك ما جاء في تحليل البجلي لكلمة (عوارض) الواردة في البيت الرابع[٥]:

تَجلُو عَوارضَ ذي ظلمٍ إذا ابتَسَمَت كأَنَّه مُنهَلٌ بالـــــرّاحِ معلُولُ

---

(١) منهج القصّاد: ٣١٠، والديوان: ٦٥.

(٢) منهج القصّاد: ٣١٠ .

(٣) نفسه: ٣٣٨، والديوان: ٦٥.

(٤) منهج القصاد: ٣٣٨ .

(٥) نفسه: ١٢٧، والديوان: ٦١.

قال: " (عوارضَ) مفعول تجلو"[١]، وأمثلته كُثر[٢]، فاكتفى الشارح هنا بكلمة مفعول فقط.

أمّا المفعول فيه فنجده لا يذكر اسمه، بل ينوب عنه بكلمة (ظرف)، ومن أمثلته ما جاء في تحليل كلمة (مقاماً) الواردة في البيت الثاني والأربعين[٣]:

لَقَد أَقُومُ مَقَاما لَو يقُومُ به أَرى وأَسمعُ ما لَو يسمعُ الفِيـلُ

فقال: "و(مَقاماً): بفتح الميم، منصوب على الظرف، **أي** في مقام وعامله أقوم"[٤].

فإن كان هناك أكثر من مفعول فإنّه يحدد ذلك بأن يقول مفعول أول أو مفعول ثانٍ أو ثالث، وأمثلته كثيرة[٥]، ونذكر منها ما ورد في تحليل كلمة (يتركنَ) الواردة في البيت الثامن والعشرين[٦]:

سُمر العُجَاياتِ يَترُكنَ الحَصَى زِيما لم يقِهِنَّ رُؤوس الأكمِ تَنعِيـــلُ

قال: "و(يتركن) بمعنى (يصيرن)، فتكون من أخوات (ظننتُ) ينصب مفعولَين على ما نص عليه ابن خروف[٧]، وابن مالك في التسهيل[٨] فيكون (زيما) مفعولاً ثانياً، والحصى، مفعولاً أولاً"[٩].

ب- الأسماء المبهمة(الضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة):

١- **الضمائر**: للحلّيّ عناية كبيرة بتحليل الضمائر وإرجاعها إلى الأسماء العائدة إليها، مع الاهتمام بالوظيفة النّحوية والحالة الإعرابية في بعض الأحيان، ومثال ذلك ما جاء في تحليل الضمير(ها) الوارد في البيت الأول[١٠]:

---

(١) منهج القصاد: ١٧٢ .

(٢) ينظر: نفسه: ٢٦٥، ٢٦٨، ٣٠٧، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٥٩ .

(٣) منهج القصّاد: ٣٤١، و الديوان: ٦٦.

(٤) منهج القصّاد: ٣٤١ .

(٥) ينظر: نفسه: ٣٢٦، ٢٢٤، ٢٢٨ .

(٦) نفسه: ٢٨٢، والديوان: ٦٤.

(٧) ينظر: شرح جمل الزجاجي : ٣٥٧/١-٣٦١-٣٦٢ .

(٨) ينظر: شرح التسهيل :١٤٩/٢ .

(٩) منهج القصّاد: ٢٨٣ .

(١٠) نفسه: ١٥٧ ، والديوان: ٦٠.

بَانت سُعادُ فَقلبي اليوم متبولُ مُتَيَّـمٌ إثرها لــم يُفدَ مَكبُــولُ

قال: "و(ها) ضمير سعاد في موضع جر بالإضافة"(١). فالشارح صرّح هنا بالضمير، وأشار إلى العائد الذي هو ضمير(سعاد)، والحالة الإعرابية (الجر)، والوظيفة النّحوية (الإضافة)، وقد يكون الضمير مستتراً فيشير الى ذلك أيضاً، ويحلله تحليلاً كاملاً، ليجعل القارئ على علمٍ به، ومن أمثلته ما ورد في البيت السابع(٢):

أَكْرِمْ بِها خُلّةً لو أنَّها صدَقَت موعُودَهَا أو لَـو أنَّ النُصْحَ مقبــولُ

قال: "وفي (صدقت) ضمير يعود إلى سعاد وهو فاعل (صدقت) "(٣).

٢-أسماء الإشارة: للحلّيّ عناية بأسماء الإشارة ـ و إن كان حضورها قليلًا إلاّ أنّه أجاد في تحليلها ـ فهو لم يكتفِ بالقول: إنّ (هذا) اسم اشارة، بل نبّه إلى التركيب النّحوي له، ووظيفته النّحوية على ما ذكره ابن هشام، وحذّر المعرب من الاكتفاء بالنّوع فقط، إذ يقول: "وممّا يُعابُ على النّاشئ في صناعة الإعراب، أن يقتصر في إعراب الاسم المبهم في قولك قام ذا، أو قام الذي، على أن يقول: ذا اسم أي إشارة، أو يقول الذي اسم موصول، فإنّ ذلك لا يُبنى عليه إعراب، فالصواب أن يقول فاعل، وهو اسم إشارة"(٤).

ومثال ذلك ما جاء في تحليل اسم الإشارة (ذا) الوارد في البيت الخامس والأربعين(٥):

لَذاكَ أهيبُ عندي إذ أُكلّمُهُ وقيلَ إنَّكَ منسوبٌ ومسؤولُ

قال: "واللام في (لَذاك) لام الابتداء، ويجوز أن يكون جواب قسم محذوف، و(ذا): مبتدأ وهو إشارة إلى (ذي نقمات) الذي كُنّي به عن الرسول (ﷺ) "(٦).

فلم يكتفِ الشارح هنا بتحديد الوظيفة النّحوية لاسم الإشارة، وإنّما صرّح بأنّه اسم إشارة.

---

(١) منهج القصاد: ١٦١

(٢) نفسه: ١٩٠ ، الديوان: ٦١.

(٣) منهج القصّاد: ١٩٣ .

(٤) الإعراب عن قواعد الاعراب: ٨٦ .

(٥) منهج القصّاد: ٣٥١ ، والديوان: ٦٦.

(٦) منهج القصّاد: ٣٥١ .

٣- **الاسم الموصول:** طريقته في تحليل الاسم الموصول لا تختلف عن طريقة تحليل اسم الإشارة، ومثاله ما جاء في تحليل الاسم الموصول (ما) الوارد في البيت الثاني والأربعين[١]:

لَقَد أَقُومُ مَقَاما لَو يقُومُ به أَرى وأَسمعُ ما لَو يسمعُ الفِيـلُ

قال: "و(ما) مفعول أسمع، وهي موصولةٌ بمعنى الذي"[٢]. فالملاحظ أنّ الحلّيّ صرّح باسم الموصول، مع ذكر الوظيفة النّحوية وهي كونه مفعولاً، وفي أحيان أخرى لا يشير إلى أنّه اسم موصول وإنّما يكتفي بوظيفته النّحوية فقط، كما في (الذي) الوارد في البيت الأربعين[٣]:

مَهلا هداكَ الذِي أَعْطاكَ نافلةَ الـ ـقُرآنِ فيها مَواعِيظٌ وتفصيلُ

قال: "والذي: فاعله"[٤]، أي فاعل (هَدى).

٢- الأفعال:

الفعل: هو ما دلّ على كلمة معينة مقترنة بزمن معين[٥]، والأفعال على ثلاثة أنواع: (الماضي، والمضارع، والأمر)اثنان مبنيان دائماً:(الماضي والأمر)، وواحد معرب وهو (المضارع) ويُبنى أحياناً إذا اتصلت به نون التوكيد أو نون النّسوة اتصالاً مباشراً، وطريقة التحليل الإعرابي للأفعال ينبغي أن تشتمل على بيان نوع الفعل (ماضٍ، ومضارع، وأمر)، وإعرابه، وأصله، وبيان حالته الإعرابية، وبيان علامته[٦]، والملاحظ أنّ الحلّيّ قد أوضح هذه المحددات في إعرابه للأفعال، ولكنّ ذلك لم يكن في منهجٍ ثابتٍ وموحّد في إعراب الفعل، فمنهجه في إعراب الأفعال لم يختلف عن منهجه في إعراب الأسماء؛ فقد يكتفي بمحدد واحد في بعض الحالات، ويضيف محددات في حالات أخرى، ومن ذلك اكتفاؤهِ بذكر الكلمة من دون الإشارة الى أنّها فعل.

---

(١) منهج القصّاد: ٣٤١ ، الديوان: ٦٦.

(٢) منهج القصاد: ٣٤٣ .

(٣) نفسه: ٣٣١، والديوان: ٦٥.

(٤) منهج القصاد: ٣٣٢.

(٥) ينظر: شرح الحدود في النحو : ٩٥ .

(٦) ينظر: مغني اللبيب: ٧٤٢/٢

ومثال ذلك ما جاء في تحليل كلمة (تنفي) الواردة في البيت السادس[١]:

تَنْفِي الرِّياحُ القَذَى عَنْهُ وأفْرطَهُ مِنْ صَوبِ ساريةٍ بيضٌ يعاليــلُ

قال: " (وتنفي): مفعوله القذى"[٢] فذكر الحلّي الكلمة من دون الإشارة إلى أنّها فعل.

ومرة يكتفي بالإشارة الى أنّه فعل من دون المحددات الأخرى، ومثال ذلك ما جاء في تحليل كلمة (عرقت) في البيت السادس عشر[٣]:

مِنْ كُلّ نضّاحَةِ الذفرى إذا عرقتْ عَرضتها طامس الأعلامِ مَجْهولُ

قال: "وعرقت: فعلٌ، وتاء التأنيث وفاعله مضمرا فيه يعود إلى نضَّاحة"[٤].

أمّا طرق تحليل الفعل عند الشارح فتشتمل على:

أ- **الاكتفاء ببيان نوع الفعل فقط:** بعد أن يحدد الشارح نوع الكلمة على أنّها فعل يحدد لنا نوعه فيقول(ماضٍ أو مضارع، أو أمر)، وهذه الطريقة أكثر ما تكون في إعراب الحلّيّ للفعلَين الماضي والأمر، ففي الماضي يكتفي بكلمة (ماضٍ)، ويأتي هذا الفعل بالدرجة الثانية من حيث قلة نسبة وروده بعد فعل الأمر[٥]ومن أمثلته ما جاء في تحليل كلمة (فاتَ) الواردة في البيت الرابع والعشرين[٦]:

كأنّما فاتَ عَيــنيها ومَذبَحها من خطمها ومِن اللحيين برطِيلُ

قال: "وفَاتَ: فعل ماضٍ"[٧]، فالشارح أكتفى بذكر كلمة ماضٍ لا غير.

---

(١) منهج القصّاد: ١٨٣ ، والديوان: ٦١.

(٢) منهج القصّاد: ١٨٣ .

(٣) نفسه: ٢٣٤ ، والديوان: ٦٢.

(٤) منهج القصاد: ٢٣٥ .

(٥) ينظر: نفسه: ٣٠٧,٣٦٣، ١٦٦، ٢٢٢، ٢٦٥، ٣٠٢، ٣٠٥، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٢٨، ٣٨٠.

(٦) نفسه: ٢٦٥ ، والديوان: ٦٣

(٧) منهج القصاد: ٣٣٨.

أمّا فعل الأمر فوروده قليل جدّا[١]؛ لأنه في حضرت الرسول(ﷺ) ولا يستحسن لمن هو جالس في حضرته أن يأمر؛ إنما هو يؤمر فقط، وهذا من طرائق الأدب، ومثاله ما جاء في تحليل كلمة (زولوا) الواردة في البيت الثاني والخمسين[٢]:

في عُصْبَةٍ من قريش قَالَ قائِلُهُم ببطن مكّة لمّا أسلموا زُولُــوا

قال: " وزُولُوا فعل أمرٍ من زال عن مكانه يزول"[٣]، فهنا اكتفى بنوع الفعل فقط من دون بيان علامته الإعرابية والسبب[٤].

ب- **الاكتفاء بذكر الحالة الإعرابية فقط:** ومثال ذلك ما جاء في تحليل الفعل (منّت) الوارد في البيت الحادي عشر[٥]:

فَلا يغرنكَ ما منّــتْ ومَا وعدتْ إنَّ الأَمـانِيَ والأَحْلامَ تَضْلـيلُ

قال: و" (منت) في موضع رفع"[٦] فهنا اكتفى ببيان الحالة الإعرابية وهي الرفع فقط.

ت- **الجمع بين نوع الفعل والحالة الإعرابية:** وهذه الطريقة أكثر ما تكون في إعراب الفعل المضارع؛ لأنه الأكثر وروداً[٧]؛ ذلك إنه يبين الحالة التي عليها الشخص(الشاعر)، وهذا ما يتناسب مع حالته وهو في حضرت النبي(ﷺ)، فالشارح له عناية كبيرة في بيان نوع الفعل المضارع، وبيان حالته الإعرابية فهو- غالبا- لا يذكر النّوع بمعزلٍ عن الحالة الإعرابية فهما عنده كالشيء الواحد، ومن ذلك ما جاء في تحليل كلمة (تأخذني) في البيت الحادي والأربعين[٨]:

لا تأخذنّي بأَقْوالِ الوُشاةِ ولَمْ أَذْنبْ وإنْ كثُرتْ فِيّ الأقاويلُ

---

(١) ينظر: منهج القصاد: ١٩٠، ٢٩٨، ٣٧٩

(٢) نفسه: ٣٨٧، والديوان: ٦٧

(٣) منهج القصّاد: ٣٧٩.

(٤) ينظر: في بناء الجملة العربية :٣١٧ .

(٥) منهج القصّاد: ٢١٣ ، الديوان: ٦٢.

(٦) منهج القصاد: ٢١٣ .

(٧) ينظر: نفسه: ١٦٣، ١٧٢، ٢٠٥، ٢٠٩، ٢١٢,٢١٣، ٢٣١، ٢٣٩، ٢٥٧، ٢٦٨، ٢٧٧,٢٨٣، ٢٨٤، ٣٠٧، ٣١٠، ٣٣٨، ٣٩٦.

(٨) نفسه: ٣٣٨ ، والديوان: ٦٥.

قال: "و(تأخذنّي): فعلٌ مضارع مبنيٌّ على الفتح؛ لاتصال نون التوكيد به، وفاعله مستكن فيه، وهو ضمير المخاطب الذي هو الرسول (ﷺ)، وياء المتكلم مفعوله"[١]. ومثال ذلك ما جاء في تحليل الفعل (يُفد) الوارد في البيت الأول[٢]:

بَانت سُعادُ فَقلبي اليوم متبولُ مُتَيَّـمٌ إثرها لــم يُفدَ مَكبُــولُ

قال: "و(يُفْدَ): فعل مستقبل، مبنيّ للمفعول، مجزوم بـ(لم) وفيه ضمير قائم مقام الفاعل يعود إلى (قلبي) "[٣]، فذكر الشارح نوع الفعل وحالته الإعرابية.

وبهذا نجده يعتمد في تحليل الأفعال على الانتقال من العام، وهو كون الكلمة فعلًا إلى الخاصّ، وهو كونها ماضيًا أو مضارعًا أو أمرًا ، ثمّ إلى الأخص وهو إعرابها ووظيفتها، وبهذا نجده غير ملتزم بمنهج واحد في طريقة الإعراب، ولا سيما ما ذكره ابن هشام في تحليل الأفعال[٤].

ث- **الأصل:** أطلق عليها الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف بالعوارض الإعرابية[٥]، ونستعمله هنا للدلالة على الأصل، في حال حصل حذفٌ باللفظ وقدرّ صناعة[٦] فنقول في نحو: (تلظى): فعل مضارع أصله: تتلظى[٧]، ومثال ذلك ما جاء في تحليل الفعل (تلوَّن) الوارد في البيت التاسع[٨]:

فما تدُومُ عَلَى حَالٍ تكونُ بِها كَما تلوَّنَ فِي أثوابها الغُــول

---

(١) منهج القصاد: ٣٧٥ .

(٢) نفسه: ١٥٧ ، والديوان: ٦٠

(٣) منهج القصاد: ١٦٢ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٧٤٢-٧٤٣.

(٥) ينظر: في بناء الجملة العربية: ٣١٧ .

(٦) ينظر: التحليل النّحوي عند ابن هشام الانصاري ١٢٤ .

(٧) ينظر: مغني اللبيب: ٨٧٤/٢ ، وحاشية الدسوقي: ٣/ ٤٩١، وذلك في (ناراً تلظى) .

(٨) منهج القصّاد: ٢٠٤، والديوان: ٦١.

قال: "و(تلوَّن): فعل مضارعٌ مرفوعٌ علامة رفعه ضمّة النون، والأصلُ: تتلوَّن بتاءين مفتوحتَين، الأصلية، وتاء المضارعة؛ فحُذفت إحداهما تخفيفاً"(١). فالشارح هنا بين أصل الفعل، وعلامته، وسبب الحذف.

ج- **الفعل بين المعلوم والمجهول:** نبّه الحلّيّ إلى ذلك عند إعرابه، وذكره بمصطلحات متعددة مرة بمصطلح(المجهول)، ومرة بـ(ما لم يسمّ فاعله)، والثالثة بمصطلح(المبنيّ للمفعول)، ومثال ذلك ما جاء في تحليل الفعل(يُشتكى) الوارد في البيت الثالث(٢):

هَيْفاءُ مُقْبــلَةٌ عَجْزاءُ مُدْبرةٌ لا يُشتكى قُصرٌ مِنْـها ولا طـولُ

قال: و "في قوله (لا يُشتكى) بصيغة المجهول"(٣):

ومثاله أيضا ما جاء في تحليل (شُجّت) الواردة في البيت الخامس(٤):

شُجَّت بذي شبمٍ من ماءِ محنيةٍ صافٍ بأبطح ، أَضْحَى وهو مَشْمولُ

قال: "وشُجَّت: فعل ما لم يسمّ فاعله، وفيه ضمير مستكن يعود إلى الرَّاح في البيت الذي قبله قائم مقام الفاعل ، والتاء للتأنيث ؛ لأنَّ الرَّاح مؤنثه"(٥).

فالشارح يصرح بذلك إذا كان الفعل مبنياً للمجهول .

ح- **الفعل المتعدّي:** من الجوانب المهمّة في مجال تحليل الأفعال هو الفعل المتعدّي، فالشارح يذكر الفعل إن كان متعدّياً، ثمّ يشير إلى عدد المفاعيل التي يتعدى إليها، كأن يتعدى إلى مفعولٍ واحد، أو اثنين أو ثلاثة، ومثال ذلك ما جاء في تحليل الفعل (أنبئت) الوارد في البيت التاسع والثلاثين(٦):

أنبِئْتُ أنَّ رَسُــول الله أوعَدَني والعَفوُ عندَ رســول الله مَأمُـــولُ

---

(١) منهج القصّاد: ٢٠٦، وينظر أمثلة أخرى :٣٦٦,٢٠٩,٢٧٠ .

(٢) منهج القصّاد: ١٧٠ ، الديوان: ٦١.

(٣) منهج القصاد: ١٧٠ .

(٤) نفسه: ١٧٧ ، والديوان: ٦١.

(٥) منهج القصاد: ١٧٧ –١٧٨ .

(٦) نفسه: ٣٢٦، والديوان: ٦٥.

قال: "و(أنبئت)... من الأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، فالمفعول الأول: التاءُ وقد أُقيمت مقام الفاعل و(وإنّ) ومعمولها سد مسد المفعولَيين الباقيَين، ولهذا فُتحت همزتها؛ لأنّها قد وقعت معمولة"(١). فصرّح فالشارح هنا بأنّ (أنبأ) من الأفعال المتعدّية، ثمّ دلّنا على مفاعيل ذلك الفعل بالتفصيل.

خ- **الأفعال النّاقصة:** كان للحلّيّ عناية واضحة في تحليل الأفعال النّاقصة، فما مرّ عليه فعل ناقص في أثناء تحليل قصيدة (بانت سعاد) إلاّ وذكره، وإن لم يكن بشكلٍ صريح، وبيّن معمولَيه، وهو من الأمور التي نبّه ابن هشام إلى تسليط الضوء عليها في حال ورودها بالكلام؛ إذ يقول: "إن كان الفعل ناقصاً نصّ عليه: فقال مثلاً: كان – فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر"(٢).

ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في تحليل الفعل النّاقص (يزال) الوارد في البيت الخمسين(٣):

وَلا يزالُ بِوادِيهِ أَخُو ثقةٍ مُطرّح البزّ والدّرسان مَـأكـولُ

قال: " (لا يزال): من أخوات كان، وأخو ثقةٍ اسمها، وبواديه في موضع نصبٍ على أنَّه خبرٌ"(٤)، فلم يصرّح الشارح بأنّه فعل ناقص، بل اكتفى بالقول إنّها من أخوات (كان)، وهذا الأمر معلوم لدى القارئ، فـ (كان) وأخواتها من الأفعال النّاقصة.

وفي أحيان أخرى لا يذكرها بل يسلّط الضوء على اسمها وخبرها، ومثال ذلك ما جاء في تحليل الفعل النّاقص (ليس) الوارد في البيت الثالث والثلاثين(٥):

نوَّاحةٍ رخوةِ الضبعينِ لَيسَ لها لمَّا نَعَى بـكرها النَّاعونَ مَعْقـولُ

قال: "ومعقولُ: اسم ليس، ولها: خبرها"(٦).

---

(١) منهج القصاد: ٣٢٦ .

(٢) مغني اللبيب: ٨٧٥/٢ .

(٣) منهج القصّاد: ٣٦٩، والديوان: ٦٦

(٤) منهج القصّاد: ٣٦٩ ، وينظر: أمثلة مشابهة اخرى :٢٩١,٣٦٥ .

(٥) منهج القصّاد: ٣٠٤، والديوان: ٦٥.

(٦) منهج القصاد: ٣٠٥ .

ومن ثمَ فإنّ بيان نوع الفعل من حيث **التمام والنّقصان** يترتب عليه أمرٌ آخر، وهو بيان الفاعل، فإن كان ناقصاً علمنا أنَّه (يأخذ اسمًا وخبرًا)، والتام يأخذ فاعلاً؛ لذا لا بدّ من المحلل إذا ذكرَ فعلاً أن يذكر فاعله، قال ابن هشام: "واعلم أنَّه ممّا يُعاب على النّاشئ أن يذكر فعلاً ولا يبحث عن فاعله"(١)، فهنا نجد الحلّيّ قد وقف موقفاً حسناً من هذا الرأي، فهو إذا ذكر الفعل ذكر فاعله معه، وإن كان بشكل مختصرٍ وبسيط، ومثال ذلك ما جاء في تحليل الفعل (أرجو) الوارد في البيت الثالث عشر(٢):

أرجُو وآمــلُ أَنْ تَدنُو مَودتُّها وما إخالُ لَدَينا منكِ تَنْويــلُ

قال: "أرجو: فعل وفاعل"(٣)، فبعدما ذكر الشارح هنا أنّ الكلمة فعل ذكر الفاعل معه، من دون أن يحدد نوع الفعل، وقد يذكر نوع الفعل في التحليل أحياناً، ومثال ذلك ما جاء في تحليل (رحلوا) الوارد في البيت الثاني(٤):

وما سُعادُ غداةَ البينِ ؛ إذْ رَحَلُوا إلاّ أَغنُّ غضيضُ الطرفِ مَكْحُولُ

قال: " (ورحلوا): فعل ماضٍ وفاعل"(٥):

وفي أحيان أخرى نراه يتوسّع بعض الشيء في إعراب كلٍّ منهما، ومثال ذلك ما جاء في تحليل (يغرنْكَ) الواردة في البيت الحادي عشر(٦):

فلا يغرنْكَ ما منّت وما وعدتْ إنَّ الأمانيَّ والأحلامُ تضليلُ

قال: "و(يغرنْك): فعل مضارع مؤكّد بنون التوكيد الخفيفة مبنيّ على الفتح؛ لاتصاله بنون التَّوكيد، والكاف: ضمير المذكر الواحد المخاطب مفعوله، و(ما): فاعل يغرنْك، ويجوز أن

---

(١) الإعراب عن قواعد الأعراب: ١٠٧ .

(٢) منهج القصّاد: ٢٢٢ ، والديوان: ٦٢.

(٣) منهج القصّاد: ٢٢٢.

(٤) منهج القصّاد: ١٦٥ ، والديوان: ٦٠.

(٥) منهج القصاد: ١٦٦، وينظر أمثلة أخرى مشابهه: ١٧٢ ، ١٨٣ ، ١٩٣، ٢٠٤ ، ٢٠٩ ، ٢٣١ ، ٢٣٩، ٢٥٧ ، ٣١٤ ، ٣١٥، ٣٢٦ .

(٦) منهج القصّاد: ٢١٣، والديوان: ٦٢.

تكون ما موصولةً أو موصوفةً"[١]؛ فهو في كل الشرح لا يعرب الفاعل إعرابا مفصّلاً؛ ولعل السبب أنّ الفاعل مرفوع أينما وقع، فالأهم تحديد موقع الكلمة على أنّها فاعل أو غير ذلك، وإن كان الفاعل ضميراً مستترًا نبّه على ذلك، وأكثر ما ورد مستتراً، ولكن يعبّر عنه بلفظ (مستكن)، ومثال ذلك ما جاء في تحليل الفعل (تمرُّ) الوارد في البيت الخامس والعشرون[٢]:

تمرُّ مِثلَ عسيبِ النّخْلِ ذا خصلٍ في غارزٍ لَمْ تخوَّنه الأحاليـــــلُ

قال: " (تمرُّ): أي تخطر، وهو فعل مضارعٌ فاعله مُستكن فيه يعودُ إلى (عيرانة) "[٣]، فهنا قال بأنّ الفاعل ضميرٌ مستكنٌّ .

٣- **الحروف:** الكلمة على ثلاث أقسام: (اسم وفعل) يمكنهما تأدية المعنى بمفردهما، و(حرف) جاء لمعنى لكن لا يُفهم إلاّ مع غيره ليتكوّن من الحرفين أو الثلاثة كلمة تدل على معنى في نفسها ومع غيرها[٤]، وكان للحروف حضور في الشرح، بل إنّه تميّز على غيره من الشرّاح بالاهتمام الخاص بها؛ إذ أولاها عناية خاصة بالشرح؛ وقد وردت بنسبة كبيرة جداً، وعلى طول الشرح، وكان إذا ذكر أحد الحروف في البيت الشعري تناولها بالتحليل والاهتمام، شاملاً حروف الجر، وأدوات الشرط، والنّصب، والجزم، وغيرها.

ـ طرق تحليل الحروف:

وقف الشارح في تحليل الحروف على أمور عدّة، منها: بيان نوع الحروف ومعانيها، وإعرابها، وعملها، والإحلال فيما بينها أو ما يسمّى بـ (التضمين)[٥]، وسأدرس كل واحدة منها على حدة لمعرفة طريقة تعامل الحلّيّ، مع كل واحدة منهما، وهي كالآتي:

---

(١) منهج القصاد: ٢١٣ .

(٢) نفسه: ٢٦٨ ، والديوان: ٦٣.

(٣) منهج القصّاد: ٢٦٨، عيرانة الواردة في البيت السابق من قول الشاعر:

عيرانةٌ قُذفت بالنَّحضِ عن عُرضٍ مرفقها عَنْ بنات الزَّوْرِ مفْتُولُ. وينظر : ٣٦٩.

(٤) ينظر : الكتاب :١٢/١ ، وشرح المفصل :٨ /٢ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب :٧٤٣/٢ ، والتضمين هو: "هو إعطاء الشيء معنى الشيء ويكون في الحروف والأفعال والأسماء" . الإتقان في علوم القرآن، جلال الدين السيوطي، ٤٠/٢

ـ معاني الأدوات وعملها:

لما بينهما من تداخل؛ جعلناها تحت عنوان واحد، فالشارح يذكر معنى كل حرف من الحروف الواردة في القصيدة، ويذكر معه عمله، وأحياناً يكتفي بالمعنى فقط، وأخرى يذكر عمله فقط، وسنذكر الأمثلة لتوضيح طريقة تحليل الأدوات عنده بصورة أدق، ومثال ذلك ما جاء في تحليل البيت الثاني والعشرين[١]:

يَمشِي القرادُ عَلَيها ثُمّ يزلقُهُ منها لبانٌ وأقراب زهالــيلُ

قال: "وثمّ: حرف عطف، ومعناها هنا معنى الفاء، أي فيزلقه، ويرميه، وهو معطوف على (تمشي) "[٢]، فاستعان الشارح بالإعراب للوصول إلى المعنى، ومثال ذلك ما جاء في إعراب (أنْ)و(وما)و(الواو) الواردات في البيت الثالث عشر[٣]:

أَرْجُو وآمــلُ أنْ تَدْنُو مودَّتُها وما إِخالُ لدينا منكِ تنويلُ

قال: و" (أن): ناصبةٌ للفعل المستقبل، والـ(واو): للاستئناف، و(ما): نافيةٌ"[٤]؛ فهما بين الأثر المعنوي لـ(أنْ)، ومعنى (الواو)، وعمل(ما) وأثرها، ومثاله أيضاً ما جاء في البيت الثاني عشر[٥]:

كانتْ مَواعِيدُ عرقوبٍ لها مَثَلاً وما مواعيدُها إلاّ أباطيلُ

قال: و" (الواو) للاستئناف، و(ما) نافية بمعنى ليس، و(إلاّ) ناقضة للنّفي مبطلة لعمل (ما) "[٦]، فالأولى: بيّن معناها، أما الثانية والثالثة: فبيّن الأثر المعنوي لكل منهما.

وأحياناً يذكر معاني عدّة للأداة، ثمّ يرجّح منها ما يناسب المعنى المُراد، ومثال ذلك ما جاء في تحليل الحرف (أو) من البيت السابع[٧]:

---

(١) منهج القصّاد: ٢٥٧ ، والديوان: ٦٣.

(٢) منهج القصّاد: ٢٥٧ .

(٣) نفسه: ٢٢٢ ، والديوان: ٦٢.

(٤) منهج القصاد: ٢٢٣ .

(٥) نفسه: ٢١٧ ، والديوان: ٦٢.

(٦) منهج القصاد: ٢٢٠ .

(٧) نفسه: ١٩٠ ، والديوان: ٦١.

أكرمْ بِها خُلّةً لَوْ أنّها صدقتْ موعُودَهاَ أو لو أنَّ النّصحَ مَقْبولُ

قال: "أو: حرف عطفٍ، معناه: الشك، والإبهام، والتَّخيير، والإباحة، والجمع بمعنى (الواو)، وهي هنا إمّا بمعنى التخيير، فيكون قد حاول حصول إحدى هاتين الصفتين منها، أو بمعنى الواو؛ فيكون قد حاول حصولهما معاً"(١)، والأولى هي الأقرب لما تحدث عنه الشارح من جهة المعنى؛ ذلك أنّه يتمنّى القليل منها، ولا يطمح بالأكثر، فهو معتاد على صدّها له، فهنا الشارح ذكر معانٍ عّدة ثم رجّح ما هو أقرب للمعنى المراد.

أمّا الأدوات الناصبة: فيذكر الأثر المعنوي لها، ومثال ذلك ما جاء في تحليل (لن) الواردة في البيت الخامس عشر(٢):

ولَنْ يبلّغـها إلا عــذافرةٌ لَها عَلى الأينِ إرقال وتبغيلُ

قال: "و(لن): حرف نفي ينصب الفعل المضارع ويخلصه للاستقبال"(٣)، فالشارح أعرب الأداة وبيّن عملها.

وإن كانت الأداة جازمة وضح الأثر المعنوي لها ومثال ذلك ما جاء في إعراب (لم) الواردة في البيت الأول(٤):

بانَتْ سُعـادُ فَقَلبِي اليومَ متبولُ مُتيّـمٌ إثرها لَمْ يـُفدَ مَكْبولُ

قال: "ولمْ: حرف جزمٍ، معناه النّفي، تدخل على المستقبل خاصَّة"(٥)، فيحدث أربع حالاتٍ(٦):

- ينقله من الرفع إلى الجزم .
- من الإثبات إلى النفي .
- من الاستقبال إلى المضي .
- من العامل المعنوي إلى العامل اللفظيّ.

---

(١) منهج القصاد: ١٩٤ .
(٢) نفسه: ٢٣١ ، الديوان: ٦٢.
(٣) منهج القصاد: ٢٣١ .
(٤) نفسه: ١٥٧، والديوان: ٦٠.
(٥) منهج القصاد: ١٦١.
(٦) نفسه: ١٦٢، ٢٨٤ .

أمّا **الأحرف المشبه بالفعل**، فمثاله تحليل (إنّ) الواردة في البيت الحادي عشر[١]:

فلا يغرنكَ مَا مَنّتْ وما وعدتْ إنَّ الأمانِيَ والأحْلامَ تَضْليلُ

قال: "و(إنَّ) حرف ينصب الاسم، ويرفع الخبر، وهي مكسورة هنا؛ إذ الكلام مستأنف"[٢]، فهنا بيّن أثرها المعنوي، ومنه عُرف العمل؛ إذ إنَّ قوله ينصب الاسم دليل على أنّه ليس المقصود بها الحرف الذي ينصب الفعل.

ومن هذا نلحظ الترابط الذي لا يمكننا أن نفصل كل واحدة منه عن الأخرى (الإعراب، والعمل، والمعنى)، ومن الأمثلة على مجيء المعنى منفرداً ما جاء في تحليل (حتّى) في البيت الرابع والأربعين[٣]:

حتَّى وَضَعْتُ يَميني لاَ أُنازعُهُ في كَفِّ ذي نَقِماتٍ قـيلُهُ القِـيلُ

قال: "حتَّى: غَايةٌ بمعنى (إلى أن) "[٤] فهنا اكتفى بالمعنى أيضاً.

ـ حروف الجر:

لم يكن همُّ الشارحين من حروف الجر إلّا بيان تعلّقها[٥]، والحال نفسه مع الشارح الحلّيّ، إلا أنه يبين بالإضافة الى ما ذُكر معنى الأداة، ومثال ذلك ما جاء في تحليل(بالعهد) الواردة في البيت العاشر[٦]:

ولا تمسّك بالعَهْدِ الذي زعمتْ إلاّ كما يُمسكُ الماءَ الغرابيلُ

قال: "بالعهد: متعلّق(بتمسك) تعلّق المفعول والباء: للتعدية"[٧]، فالشارح هنا بين المتعلّق،

---

(١) منهج القصّاد: ٢١٣ ، والديوان: ٦٢.

(٢) منهج القصاد: ٢١٤ .

(٣) نفسه: ٣٤٨، والديوان: ٦٦

(٤) منهج القصاد: ٣٤٨ ، وينظر: ١٧٨، ٢٠٤، ٢٠٥ ، ٢٢٨، ٣١٤ .

(٥) ينظر: شرح اختيارات المفضل ، التبريزي :٢٤٨/١ .

(٦) منهج القصّاد: ٢٠٩، والديوان: ٦١.

(٧) منهج القصّاد: ٢١٠ .

ومعنى الأداة، ومثاله أيضا ما جاء في تحليل (الباء، عن) الواردتين في البيت الرابع والثلاثين[١]:

تفري اللبانَ بِكفَّيْها ومُدْرعِها مُشقَّقٌ عن تراقيها رعابيــلُ

قال: "والباء في (بكفّيها) يتعلّق بـ(تفري)، وهي للاستعانة، و(عن): يتعلق بـ(مشقَّق) "[٢]، ولكن نجده أحياناً يبيّن الوظيفة النّحوية والحالة الإعرابية لحرف الجر مع مجروره، ومثال ذلك ما جاء في تحليل (لها، على الأين) في البيت الخامس عشر[٣]:

ولنْ يبلّغــها إلا عذافــرةٌ لها على الأَينِ إرقال وتبغيــلُ

قال: "لها: جارٌ ومجرورٌ في موضع رفع صفة عذافرة"[٤]، فهنا ذكر الوظيفة (الصفة)، والحالة الإعرابية (الرفع)، وقد يكتفي بواحدة، ومثال ذلك ما ورد في البيت نفسه في تحليل (على الأين)، قال: "وعلى الأين: حال من(ها) في (لها)، والعامل فيه الجار والمجرور الذي هو لها"[٥]، فهنا بيّن الوظيفة النّحوية، مع ذكر العامل.

ـ أدوات الشرط :

كان اهتمام الشارح في تحليل أدوات الشرط ينصبّ على بيان معناها أيضاً، وذكر جواب الشرط، ومن أمثله ذلك ما جاء في تحليل(إنْ)الواردة في البيت الحادي والأربعين[٦]:

لا تأخذنّي بِأَقوالِ الوشاةِ ولَمْ أذنبْ وإِنْ كثُرتْ بِيَّ الأقاويــلُ

قال: و" (إن): حرف شرط، وجواب الشرط محذوفٌ دلَّ عليه أول الكلام، تقديره: وإن كثرت في الأقاويل؛ فلا تأخذني بها، فإنّي لمْ أذنب"[٧]، فالشارح هنا بين المعنى، ثم أوضح جواب الشرط.

---

(١) منهج القصّاد: ٣٠٧، والديوان: ٦٥.
(٢) منهج القصاد: ٣٠٨ .
(٣) نفسه: ٢٣١ ، والديوان: ٦٢.
(٤) منهج القصاد: ٢٣١ .
(٥) نفسه: ٢٣١.
(٦) نفسه: ٣٨٣ ، والديوان: ٦٥.
(٧) منهج القصّاد: ٣٣٩ .

أمّا ذكر الأثر المعنوي، والمعنى فمثاله ما جاء في تحليل (لو) في البيت السابع[١]:

أكْرِمْ بِها خُلةٌ لو أنّها صدقتْ موعُودَهاَ أو لو أنَّ النُّصحَ مقبولُ

قال: "و(لو) هنا حرف يمتنع به الثاني لأجل امتناع الأول، وفيه معنى التمنّي، ثمّ وضّح الفرق بينها وبين (إن الشرطيَّة): حيث إنّ الثانية توقع الثاني من أجل الأول"[٢]، فهنا بيّن الشارح الأثر المعنوي لـ(لو) ومعناها.

ـ التناوب بين حروف الجر(التضمين):

من الأمور التي لوحظت في تحليل الحلّيّ للحروف أنَّه يستعمل التضمين أو التناوب في بيان دلالات الحروف؛ فقد أشار إلى أنّ الشاعر يذكر حرفًا ويريد به معنى حرفٍ آخر، وهذا ما يطلق عليه(تناوب الحروف)، وهو موضوع تناوله النحاة قديما وحديثاً وتعددت فيه آراؤهم وذهبوا فيها مذاهب شتى، فمذهب البصريين انّ لكل حرف معنى يؤديه وقد ينجرّ معه معانٍ اخرى، يقول المرادي: " مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن(في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازاً، وما أوهم خلاف ذلك ردَّ بالتأويل إليه."[٣] ومذهب الكوفيين ومن تابعهم أن حروف الجر يقع بعضها موقع بعض، فهم بهذا يجيزون تناوب حروف الجر في المعنى، يقول المرادي أيضاً:" وأكثر هذه المعاني ـ يقصد معاني(على)ـ إنما قال به الكوفيون ومن وافقهم"[٤].ويعد الزجاجي (ت:٣٤٠هـ) أوّل من تحدّث عن تناوب الحروف في آخر كتابه (حروف المعاني)، ومثال ذلك حديثه عن (إلى)، فقال: "إلى تكون لمنتهى غاية، كقول القائل: إنّما أنا إليك، أي أنت غايتي، وقد تقع (إلى) مكان (مع)، قال تعالى: ﴿**وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ**﴾[٥] أي مع أموالكم"[٦]، وهذا ما يعرف في الدرس الحديث بـ(الإحلال)، وهو من الجوانب التحويلية

(١) منهج القصّاد: ١٩٠، الديوان: ٦١.

(٢) منهج القصّاد: ١٩٢.

(٣) الجنى الداني في حروف المعاني: ٢٥٢، وينظر: الكتاب: ٢/ ٣٠٨

(٤) الجنى الداني: ١٠٩

(٥) النساء: ٢ .

(٦) حروف المعاني: ٦٥-٦٦ .

التي اهتم بها التحويليون[١]، وقد تطرق الحلّيّ لهذا في شرحه، وسلّط الضوء عليه، فما إن وردت أداة مكان أخرى إلاَّ نبّه إلى ذلك وقال بنيابتها عن الثانية، ومثال ذلك ما جاء في تحليل الحرف (في) الوارد في البيت الخامس والعشرين[٢]:

تمر مثلَ عسيبِ النّخلِ ذا خصلٍ في غارز لَمْ تخوّنه الأحاليلُ

قال: "و(في) هنا بمعنى(على)، أي: على غارز"[٣]، واستشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿**ولأُصَلبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ**﴾[٤]، أي على جذوع النّخل[٥]، فوافق الحليّ هنا الكوفيين في قولهم: إنّ (في) جاءت بمعنى (على)، أمّا البصريون فقالوا: إنّ (في) ليس بمعنى (على) ولكن شُبّه بالمصلوب؛ لتمكّنه من الجذع بالحال في الشيء فهو من باب المجاز[٦]، أو من باب الشذوذ بإنابة حرف عن آخر[٧]، وهذا أمر قالو بعدم صحّته؛ لأنّه لو كان جائزاً لحصل التناوب بين حروف النّصب والجزم أيضاً، وإنّما هو تقارب فيما بينها[٨]، ثمّ استشهد الشارح لذلك أيضا بقول الشاعر عنترة العبسي[٩]:

بَطَلٌ كأَنَّ ثيابَهُ في سرحةٍ

أي: على سرحةٍ[١٠]، فهنا بالإضافة إلى ما حصل من تناوب استشهد الشارح بالقرآن والشعر لإثبات صحة ما جاء به ، ومثاله أيضا ما جاء في تحليل (في) في البيت الحادي والأربعين[١١]:

---

(١) ينظر: قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين: ١٨٩.

(٢) منهج القصّاد: ٢٦٨ ، والديوان: ٦٣.

(٣) منهج القصّاد: ٢٦٩ .

(٤) طه: ٧١ .

(٥) منهج القصّاد: ٢٩٦ .

(٦) ينظر: جامع البيان في تفسير آي القرآن: الطبري: ١٦/ ١١٠. و معاني النحو: ٣/ ٦ .

(٧) معاني النحو: ٣/ ٧ .

(٨) ينظر: حاشية الخضري: ١/٢٢٨-٢٢٩، ومعاني النحو: ٣/ ٧ ، والمغني:١/١١١ .

(٩) صدر بيت وعجزه: (يُخدى نِعَالَ السِّبت ليس بتوأمِ). ينظر: ديوان عنترة ، طبعة بيروت : ٢٢٠ .

(١٠) منهج القصاد: ٢٦٩ .

(١١) نفسه: ٣٨٣ ، والديوان: ٦٥.

لا تأخذنّي بأَقْوالِ الوشاةِ ولمْ أُذنبْ وإن كَثُرتْ فيَّ الأَقاويــل

قال: "و(في) بمعنى (عن)، أي: كثرت عنّي، وقد تكون بمعنى (الباء)، أي: وإن كَثُرت بي الأقاويل، ثمّ قال يجوز أن تكون(على بابها)، ويكون قد جعل نفسه ظرفاً للأقاويل مجازاً"[١]، فهنا حصل تناوب بين الحروف (في، وعن، والباء)، فيما بينها، وبيّن الشارح المعنى مع كل تناوب لـ(في) بمعنى (عن) أو بمعنى (الباء)، أمّا قوله بـ(بابها) فيقصد أنّها ظرفية وهو الأصلُ فيها[٢].

ثانياً: طرائق التحليل الإعرابي للجمل:

وإذ انتهى الحديث عن المفردات بأنواعها الثلاث(الاسم، الفعل، الحرف)يصل الحديث إلى الجمل، فالجملة لابُد من أن تفيد معنى وإلَّا كانت عبثاً[٣]، ويعد ابن هشام أول من خصصَ باباً من كتابه (مغني اللبيب) لدراسة الجملة، فدرس أنواعها، وأقسامها، وعلاقة بعضها ببعض، وعرفها بأنّها: "عبارة عن الفعل وفاعله، كـ(قام زيد)، والمبتدأ وخبره كـ(زيد قائم)، وما كان بمنزل إحداهما نحو(ضُرِب اللص) و(أقائمٌ الزيدان) و(كان زيدٌ قائماً) و(ظننته قائماً) "[٤].

وهناك تقسيمات وأنماط عدّة للجملة، منها الاسمية والفعلية، والصغرى والكبرى، والجمل التي لها محل إعرابيّ، والجمل التي ليس لها محلٌ من الإعرابِ، وسأدرس الجملة عند الشارح لآخذ بنظر الاعتبار أمورًا عدة، منها: ما المسمّى الذي اختاره؟ وما أنواعها؟ أي هل يتطرق لنوع الجملة عند إعرابها؟ وبهذا نتبع قول ابن هشام: "ثمّ بعد الكلام على المفردات يأتي الحديث على الجمل، ألها محل أم لم يكن لها محل"[٥]؛ لذا سيكون مجال الدرس على قسمين، الأول: الجمل التي لها محل من الإعراب والثاني: الجمل التي ليس لها محل من الإعراب متّبعين ما قاله ابن هشام عند تقسيم الجمل.

---

(١) منهج القصاد: ٣٣٩ .

(٢) ينظر: حروف المعاني: ١٢، ومعاني النحو: ٥٠ ، والجنى الداني: ٢٥٢

(٣) الجملة العربية والمعنى: ٧ .

(٤) مغني اللبيب: ٤١٩/٢ .

(٥) نفسه: ٧٤٣/٢ .

١-الجمل التي لها محل من الإعراب، وهنَّ سبع[١]:

أ- الجملة الأولى الواقعة خبرًا[٢].

ب – الجملة الثانية الواقعة حالاً[٣].

ث- الجملة الثالثة الواقعة مفعولاً به[٤].

ج- الجملة الرابعة الواقعة مضافاً إليه[٥].

ح-الجملة الخامسة الواقعة جواباً لشرط جازم مقترناً بالفاء أو بـ"إذا" الفجائية .

خ- الجملة السادسة التابعة للمفرد[٦].

د-الجملة السابعة التابعة لجملة لها محل[٧] .

ويلحق ابن هشام بهذه الجمل السبع جملتين: المستثناة، والمسند إليها.

أمّا طريقة تحليل الجمل التي لها محل من الإعراب عند الحلّيّ، و من خلال الاستقراء لتحليل هذا النّوع من الجمل نجد أنّها أكثر وروداً من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب؛ فالملاحظ أنَّ كل الأنواع التي ذكرها ابن هشام قد وردت مع ملاحظة تباينهما في نسبة الورود؛ فالجملة الواقعة صفة كانت أكثرها حضوراً، خصوصا التابعة لمفرد؛ لأنه يصف حالهُ وهو واقف بين يدي رسول الله(ﷺ)و أمّا الجمل الأخرى فكانت متباينة من حيث عددها، وجاءت طريقة تحليل الحلّي لها كتحليل الاسم؛ لأنّها تؤوّل بمفردٍ، فيذكر: حالتها الإعرابية، ووظيفتها النّحوية، وعاملها أحياناً.

---

(١) مغني اللبيب: ٢/ ٤٥٨ -٤٧٧ .

(٢) ينظر: منهج القصّاد : ١٧٢,١٩٣,٢٤٢. ،٢٧٧ ،٢٢٨.

(٣) ينظر: نفسه : ١٧٤، ١٧٨، ١٨١، ٢٨٧,٣٠٨، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٢ ، ٣٤٨ ، ٣٥٣ ، ٣٦٤.

(٤) ينظر: نفسه: ٢٢٤ ، ٢٩٩، ٣١٢، ٣١٧ ، ٣٢٦، ٣٧٩ .

(٥) ينظر: نفسه : ١٦٦، ٢٣٥، ٢٨٧، ٣٥٢، ٣٦٣ ، ٣٩٢ . ٣٩٧

(٦) ينظر: نفسه : ١٦٢، ١٧٤، ١٨٤، ١٩٧، ٢١٣، ٢٣٢ ،٢٣٩، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٣ ،٢٦٣، ٢٧٠، ٢٧٧، ٢٧٩، ٢٨٦، ٣٠٥، ٣٠٧، ٣٤٢، ٣٥٩ ،٣٦٣، ٣٧٢، ٣٨٤، ٣٩٠

(٧) ينظر: نفسه : ٢٥٤.

إذن يمكن القول: إنّه فصّل في إعرابها تفصيلاً دقيقاً، وسلك فيها مسلكاً واحداً، ومن أمثلة هذا النّوع من الجمل عند البجلي ما جاء في تحليل الجملة الواقعة صفة (كأنّه مُنهَلٌ) الواردة في البيت الرابع[١]:

تَجْلُو عَوارِضَ ذي ظلْمٍ إذا ابْتَسَمَتْ كأنّهُ مُنْهَلٌ بالرّاحِ مَعْلُولُ

قال: "كأنّه: كأنّ واسمها، والهاءُ: ضميرُ ذي ظلمٍ، ومُنهلٌ: بضمّ الميم، وفتح الهاءِ خبرها، وموضع الجملة جرّ صفة لـ(ذي ظلمٍ) "[٢].

ومثال هذا النّوع من الجمل ما جاء في تحليل جملة (يساور) الواردة في البيت الثامن والأربعين[٣]:

إذا يساورُ قِـرناً لا يحـلُّ لَهُ أنْ يَترُكَ الـقِرنَ إلاّ وَهــوَ مجــدولُ

قال: "ويساور: فعل مضارعٌ، وفاعله مُضمرٌ فيه يرجع إلى (خادر) وموضع الجملة جرٌّ بإضافةِ (إذا) إليها"[٤]، فالجملة جاءت من (الفعل، والفاعل)، وبيّن الوظيفة النّحوية لها (الإضافة) والموضع الإعرابي لها (الجر)، وهو نوع من أنواع الجمل التي لها محل من الإعراب، ومثاله ما جاء في تحليل جملة (بواديه أخو ثقة) الواردة في البيت الخمسين[٥]:

ولا يَـزالُ بِـوادِيهِ أَخُـو ثقةٍ مُطرّح البـزّ والـدرسـان مـأْكـولُ

قال: "وأخو ثقةٍ: مبتدأ، وبواديه: خبرهُ، وموضع الجملة نصب خبر (لا يزال) "[٦]، فالجمل جاءت من المبتدأ والخبر، ومحلها النّصب، والوظيفة النّحوية (خبر).

ومثال الجملة المعطوفة ما جاء في تحليل جملتَي (أبوها أخوها)، و(عمّها خالها) الواردتَين في البيت الحادي والعشرين[٧]:

---

(١) منهج القصّاد: ١٧٢ ، والديوان: ٦١.

(٢) منهج القصاد: ١٧٤.

(٣) نفسه: ٣٦٣ ، الديوان: ٦٦.

(٤) منهج القصاد: ٣٦٣ .

(٥) نفسه: ٣٦٩، الديوان: ٦٦.

(٦) منهج القصاد: ٣٦٩ ، وينظر أمثلة مشابهة : ١٩٣، ٢٤٢، ٢٢٨ .

(٧) نفسه: ٢٥٣ ، والديوان : ٦٣.

حرفٌ أَخوها أَبوها مِنْ مهجنهِ وعمُّها خالُها قوداءُ شِمليلُ

قال: "وأَخوها: مبتدأ، وأبوها: خبره، وموضع الجملة رفع صفة (حرف)، وعمّها: مبتدأ، وخالها: خبره، وهي جملة معطوفة على الأولى؛ وحكمها في الإعراب حكمها"(١)، فهنا الشارح أعرب الجملتَين، وبيّن موضعها من الإعراب وهو الرفع، ووظيفتها، وهي كونها صفة، أمّا الثانية فقال بعطفها على الأولى؛ لذا ستكون بإعرابها.

٢-الجمل التي ليس لها محل من الإعراب، وهنّ سبع جمل أيضًا(٢):

أ- الجملة الابتدائية أو المستأنفة(٣).

ب- الاعتراضية.

ت-التفسيرية.

ث-الجملة الواقعة جواباً للقسم.

ج -الجملة الواقعة جواباً لشرط جازم أو غير جازم، ولم تقترن بـ(الفاء)، أو (إذا) الفجائية(٤).

ح -الجملة الواقعة صلة للموصول(٥).

خ-الجملة التابعة لما لا محل له(٦).

وكان الحلّي يصرّح في تحليل تلك الجمل فيقول: (لا موضع لها من الإعراب)، و يذكر نوعها كأن تكون (مستأنفة أو صلة)، أمّا ورودها فجاء بنسبة أقل من سابقتها، وأمّا أنواعها فكانت الجمل (المستأنفة) أكثر وروداً، وكذلك الجمل(الموصولة ، والتابعة لما لا محل له)، ووردت مرة واحدة الجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم، أمّا الأنواع الأخرى فلم ترد لها نظائر

---

(١) منهج القصاد: ٢٥٣-٢٥٤ .

(٢) مغني اللبيب: ٤٢٧/٢ ، وما تلاها .

(٣) يُنظر: منهج القصّاد: أمثلتها : ١٧٠ ، ١٨٥ ، ٢٠٤، ٢١٧ ، ٢٢٥، ٢٢٨ ، ٣١٤، ٣٧١، ٣٨٠ .

(٤) ينظر: نفسه : ٣٦٣ .

(٥) ينظر: نفسه ، وأمثلتها : ٢١٣، ٣٢١، ٣٤٢ .

(٦) ينظر: نفسه ، وأمثلتها : ٢٠٤، ٢٤٨، ٣٦٦، ٣٦٩ .

عند الحليّ، ومن الأمثلة على هذه الجمل ما جاء في تحليل جملة (أرجو) الواردة في البيت الثالث عشر[١]:

أَرْجُو وآملُ أَنْ تدنُو مودتُها وما إخالُ لدَيْنا منكِ تنويلُ

قال: "أرجو: فعل وفاعل، وهي جملة مستأنفة لا موضع لها من الإعراب"[٢]، فالشارح هنا أعرب الجملة، ثمّ بيّن موضعها: (لا محل لها من الإعراب)، ونوعها مستأنفة، ومثاله أيضًا ما جاء في تحليل جملة (زَعَمتْ) في البيت العاشر[٣]:

ولا تمسّك بالعَهْدِ الذِي زعمتْ إلاّ كَمَا يُمسكُ الماءَ الغرابيلُ

قال: "و(زعمت) صلة الذي، والعائد محذوف وهو مفعول(زعمت)؛ تقديره زعمتهُ، وفاعل زعمت: ضمير سعاد، والتاء للتأنيث، ولا موضع للجملة من الإعراب؛ لأنَّه صلةٌ"[٤]، فهنا أعرب الجملة كاملاً، ثمّ قال: لا موضع لها؛ والسبب لأنّها صلة، وجملة الصلة لا موضع لها.

ثالثاً: تعليق شبه الجملة :

وبعد الحديث عن الجمل وكيف كان تحليل الحليّ لها، يصل الحديث إلى أشباه الجمل من(ظرفٍ، وجارٍ و مجرور)، وكيف حللها، وتعامل معها؛ إذ لا يجوز أن يعينهما من دون بيان متعلّقهما[٥]؛ لذا قال الكافيجي: "إنّه لا يجوز للمعرب أن يذكر ظرفاً أو أن يذكر جاراً ومجروراً ولا ينبه على متعلَّقه –بفتح اللام– أي على متعلق كل منهما بأن يقول: الظرف مذكور أو محذوف أو متعلقه كذا، أو بـ (إن) يقول متعلّق المجرور كذا وكذا"[٦]، وقبل الإشارة إلى تعليق شبه الجملة عند الحلّيّ لا بُدّ من التعرف على مفهوم التعلّق، فما معنى التعلّق؟

يرى الدكتور عبدة الراجحي "أنَّ الظرف والجار والمجرور يدلّان على معنًى فرعي يتمم نقصان المعنى الذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه أي إنَّ هذا المعنى الفرعي يرتبط بمعنى

---

(١) منهج القصّاد: ٢٢٢، والديوان: ٦٢.

(٢) نفسه :٢٢٢، وينظر أمثلة مشابهة: ٣٢١، ١٧٠ .

(٣) منهج القصّاد: ٢٠٩ ، الديوان: ٦١

(٤) نفسه: ٢١٠ .

(٥) ينظر: مغني اللبيب : ٢/ ٤٨٤ .

(٦) شرح قواعد الإعراب : ٥٠٩ .

الفعل، أي يتعلق به ، والفعل وما يشبهه يدل على الحدث، والحدث لا يحدث من فراغ، وإنّما يحدث من زمان أو مكان، وليس ذلك تحليلاً فلسفيّاً صرفاً، وإنّما هو تحليل لغويّ أيضاً فلو قلت مثلاً: (سافر زيدٍ)، لدلّت هذه الجملة على معنًى مستقل يمكن أن تقتصر عليه، فإذا قلت: (سافر زيدٍ يوم الجمعة) دل الظرف هنا على معنى فرعي مرتبط بالفعل(سافر)؛ لأنّه يضيف إلى معناه معنًى جديداً، ثمّ إنّنا نفهم أنّ هذا الحدث، وهو (السفر) قد حدث في يوم الجمعة، أي في زمانٍ معيّن، وكذلك إن قلنا:(وقف زيدٍ أمام البيت) فإنّ حرف الجر (من) يدل على معنى جديدٍ بالإضافة إلى دلالته على أنّ الحدث الذي يدل عليه الفعل قد بدأ حدوثه من هذا المكان، وكذلك الحرف الآخر(إلى)، أي إنّ الحدث ينتهي من هذا المكان، وهكذا، فالتعلق إذن عبارة عن ارتباط شبه الجملة بالحدث الذي يدل عليه الفعل أو ما يشبهه، بالإضافة الى دلالته على(الحيّز) الذي يقع عليه الفعل"[١].

وقد أشار الحلّيّ في شرحه إلى تعليق شبه الجملة من الجار والمجرور، والظرف في مواضع كثيرة من الشرح، ولا يكاد يذكرها إلاّ وذكر متعلّقها، سواء أ كان مذكوراً ليصرح به، أم كان محذوفاً، فيشير إلى ذلك ويذكره، وكانت نسبة الأول كثيرة، وأمّا الثاني فأقل منه وروداً، ومثال تحليل شبه الجملة من الجار والمجرور ما جاء في تحليل ألفاظ (بالنّحض، وعن عرضٍ، وعن البنات) الواردة في البيت الثالث والعشرين[٢]:

عيرانةٌ قذفتْ بالنّحضِ عَنْ عرضٍ مرفقُها عَنْ بناتِ الزّورِ مَفْتــولُ

قال: "وبالنّحض: يتعلّق بـ(قذفت)، وعن عرضٍ: يتعلّق بـ(قذفت)، وعن بنات الزور: يتعلّق بـ(مفتول) "[٣]، فاكتفى الشارح هنا ببيان المتعلق فقط من دون إعراب شبه الجملة.

ومثال تعليق الظرف ما جاء في تحليل (عندي، إذْ) الواردتَين في البيت الخامس والأربعين[٤]:

---

(١) التطبيق النّحوي: ٣٥٦-٣٥٧ ، وينظر: النحو التعليمي والتطبيقي في القرآن الكريم : ٤٢٣-٤٢٤ .

(٢) منهج القصّاد: ٢٦١، والديوان: ٦٣.

(٣) منهج القصّاد :٢٦١-٢٦٢، وينظر : ١٧٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٩ .

(٤) منهج القصّاد: ٣٥١، والديوان: ٦٦.

لذاكَ أهيب عندِي إِذ أُكلّمه وقيلَ إِنّكَ منسوبٌ ومسؤولُ

قال: "وعندي: ظرفٌ متعلق بـ(أَهيب)، وإِذ: ظرفٌ أيضاً متعلق بـ(أهيب) "[١]، فنجده دقيقاً في تحديده للمتعلق(الجار والمجرور والظرف).

وإن كان متعلّقاً بمحذوف أشار إلى ذلك، ومثال ذلك ما ورد في تحليل شبه الجملة(من قوم) الواردة في البيت السابع والأربعين[٢]:

يَغْدُو فيلحمُ ضرغامين عَيشهما لحمٌ مِنَ القومِ معفورٌ خراديلُ

قال: "من القوم: جارٌ ومجرورٌ متعلق بمحذوفٍ؛ لكونه صفة لحمٍ، وموضعه الرفع " [٣].

وقد يتعلق الجار والمجرور تعلق الظرف ومثال ذلك ما جاء في تحليل شبه الجملة (ببطن مكة) الواردة في البيت الثاني والخمسين[٤]:

فِي عُصْبة مِنْ قريش قالَ قائلُهمْ ببطنِ مكّةَ لمّا أسْلموا زولُوا

قال: "و (ببطن مكة) أي: بوسط مكة، متعلّق بـ (قال) تعلق الظرف"[٥]، ومثاله أيضاً ما جاء في تحليل (بأرضٍ) من البيت الرابع عشر[٦]:

أَمْسَتْ سعادُ بأرضٍ ما يبلّغُها الاَّ العتاقُ النّجيباتُ المراسيلُ

قال: "الباء في بأرضٍ يتعلق بـ(أمست) تعلّق الظرف"[٧]،

واحتكم الحلّيّ بهذا إلى المعنى؛ لذا نجد أنّ أكثر عناية الحلّيّ بالمتعلّق من الجار والمجرور، والظرف .

---

(١) منهج القصّاد: ٣٥٢ .

(٢) نفسه : ٣٥٩، الديوان: ٦٦.

(٣) منهج القصاد :٣٦٠ .

(٤) نفسه: ٣٧٥ ، الديوان: ٦٧.

(٥) منهج القصاد :٣٧٨ .

(٦) نفسه: ٢٢٨، الديوان: ٦٢.

(٧) منهج القصاد : ٢٢٨ ، وينظر : ٢٩٠ .

المبحث الثاني: وسائل التحليل الإعرابي

اعتمد الحلّيّ الإعراب منهجاً في شرح قصيدة (بانت سعاد)، وقد بيّنا ذلك في المبحث السابق إلّا أنّه لم يقف عند حدود إعراب المفردات والجمل، وإنّما توسّل بأشياء أخرى للوصول إلى استيفاء المضامين الإعرابية، والإحاطة بها من جوانبها كافّة؛ لذا فهو مرتبط بالمبحث الأول، وشديد الصلة به؛ إذ بعد عرض طرائق التحليل الإعرابي عند الحلّيّ، شخصت مجموعة من الوسائل التي قام عليها التحليل؛ إذ إنّ لكل مؤلف وسيلة يعتمد عليها في مؤلّفه النّحوي سواء أ كانت من المعنى وأثره في الإعراب، أم بتعدده، والذي ينتج عنه تعدد الإعراب، أم مسألة نحوية تصادفه في شرحه لقضيّة ما، فيحتكم عندها، ويتناولها بالشرح، والاهتمام؛ لتعد وسيلة مهمة في تحليله، فالوسائل هنا مجموع ما اعتمده المحلل من قواعد للوصول إلى الإعراب، أو لحل قضية نحوية اختلف النّحاة فيها، وما يكتنف تلك الأمور من استشهاد، وترجيح، واختلاف في مسألة ما، وغيرها، وسوف نعرض هذه الوسائل لنجد كيف تعاملَ الحلّيّ معها، وهي:

أولاً : أثر المعنى المعجميّ:

يعد المعنى وسيلة مهمّة من وسائل التحليل التي اعتمدها الحليّ في التحليل النّحويّ؛ ذلك أنّ النّحويين قد ربطوا بين فهم المعنى، وسلامة الإعراب، وصحّتهِ؛ ذلك لأنَّ "عناية التحليل أو الإعراب بالمعنى الاصطلاحي عندهم هو بيان لوظائف تتصل دائما بالمعنى"(١)، وقيل أيضاً إنّ الإعراب فرع المعنى، أي: إنّ هناك صلة وثيقة بين الإعراب و المعنى، أكّد ذلك السيوطيّ في تعريفهِ للنّحو، نقلاً عن صاحب المستوفى قال: "النّحو صناعة علمية، ينظر أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما تتألّف بحسب استعمالهم، لتعرف النّسبة بين صورة النّظم وصورة المعنى فيتوصل بأحدهما إلى الأخرى"(٢).

ومن الذين أكّدوا على المعنى ابن هشام؛ فقد نبّه إلى أهمّية المعنى في تحليل النّص المفقود إعرابه، وأكّد كذلك على ضرورة فهم المعنى قبل البدء بالإعراب؛ إذ قال: "وأول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربهُ، مفرداً، أو مركباً، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على

(١) العربية والغموض دراسة لغوية في دلالة المبنى على المعنى: ١١٥ .

(٢) الاقتراح في اصول النحو ٢٣-٢٤ .

القول بأنّها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمهِ"[١]، واعتمد بعض العلماء المعنى أيضًا في الترجيح بين إعراب وآخر، فلا يكون الإعراب عندهُ مستقيماً إلّا إذا استقام المعنى، قال الرماني: "ولا تنظر إلى ظاهر الإعراب وتغفل المعنى والذي يقع عليه الإعراب؛ لتكون قد ميّزتَ فيما تجيزهُ أو تمتنع منه صواب الكلام من خطئهِ، فإنّ صناعة النّحو مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئهِ على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح"[٢] .

يلحظ من خلال الاستقراء أنّ الحليّ اعتمد على أساس المعنى عنصراً أساسياً في تحليلهِ الإعرابي؛ ذلك أنّ المعنى هو الهدف المنشود من التحليل، فكان جلّ اهتمامهِ هو إبانة المعنى، سواء أكان في سياق بيان معاني الألفاظ أم في تحليل بعض المفردات والتراكيب نحويّاً، وهذا يرد في تعدية الفعل لمفعول واحدٍ أو أكثر؛ إذ إنّ المعنى المعجميّ للكلمة يحدد ذلك، ومثاله ما ذكره في بيان معنى(يتركنَ) الواردة في البيت الثامن والعشرين[٣]:

سُمر العُجَاياتِ يَترُكنَ الحَصَى زيما لَمْ يقهنَّ رؤوسَ الأكمِ تنعيلُ

قال: وفي نصبها وجهان:

أحدهما: "أن يكون (يتركن) بمعنى(يصيَّرن)؛ فتكون من أخوات (ظننت) ينصب مفعولين على ما نصَّ عليه ابن خروف[٤]، وابن مالك في التسهيل[٥]، فيكون (زيما) مفعولاً ثانياً، والحصى مفعولاً أولاً .

ثانيهما: أن يكون (يتركن) بمعنى (يخلّين) و(يغادرن) على ما ذكره الجوهري[٦]، فتتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ، ويكون (الحصى) مفعوله، و(زيما) حالاً منه و(يتركنَ)عاملها؛ أي تخلّينهُ، وهذه

---

(١) مغني اللبيب :٦٨٤/٢ .

(٢) الرماني في ضوء شرحهِ لكتاب سيبويه: ٢٤٩ .

(٣) منهج القصّاد: ٢٨٢ ، الديوان: ٦٤.

(٤) ينظر : شرح جمل الزجاجي : ١/ ٣٥٧-٣٦١-٣٦٢ .

(٥) ينظر : شرح التسهيل :١٤٩/٢ .

(٦) ينظر: الصحاح : ١٥٧٧/٤.

حالهُ"[١]، فالمعنى أثَّر في الإعراب وغيّره، فهو إن كان بمعنى (يصيرن)تعد إلى مفعولَين، وإن كان بمعنى (يخلَّين) فهو تعدّى إلى مفعولٍ واحد، والمعنى هو من حدد ذلك.

ثانيا: أثر الوزن الشعري:

إنَّ أكثر العلوم ارتباطاً بالشعر، العروض والقافية؛ فلولاهما لما استقام الوزن، ويتعاون البناء العروضي مع البناء النّحوي، وقد بيّن محمد حماسة عبد اللطيف أهمية هذا التعاون بقوله: "ويتعاون في الشعر مع هذا البناء النّحوي البناء العروضي، ويتفاعل معه، ومن هنا كان لابد من كشف هذا التعاون الفعّال"[٢]، ومن هنا جاء الوزن أساساً يعتمد عليه الشاعر في التحليل ليجيز شيئًا ويمنع آخر مراعاةٍ للوزن الشعري، واستقامة له، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في تحليل الحلّيّ كلمة(تدنو) من البيت الثالث عشر[٣]:

أَرجُو وآملُ أَنْ تَدْنُو مودَّتُها وما إِخالُ لَدَيْنا منكِ تَنْويلُ

قال: (وتدْنو) أي تقرب كان حقه أن يكون منصوباً بـ(أن)، إلاَّ أنَّه ساكن ضرورة[٤]؛ إذ إنّه لولا التسكين لأصبحت التفعيلة (مستفعلتن)، وهذا أمر غير مألوف وخطأ في عروض البحر البسيط.

ثالثاً : تعدد أوجه التحليل الإعرابي :

عنى كثير من النّحاة والمفسرين وشارحي الشعر العربي بتعدد الأوجه الإعرابية في النّصوص التي يدرسونها، فقد بدت ملامح التعدد في التحليل واضحة في المؤلفات النّحوية الأولى[٥]، إلّا أنّهم لم ينظروا للأسباب التي أدت إليه ، أما المحدثون[٦] فقد تعرّضوا إلى أسباب

---

(١) منهج القصّاد: ٢٨٣ .

(٢) الجملة في الشعر العربي :١٥/١٤ .

(٣) منهج القصّاد: ٢٢٢ ، والديوان: ٦٢.

(٤) ينظر: منهج القصّاد: ٢٢٣ .

(٥) ينظر: الكتاب :٨٤/٣-٨٥ ، و معاني القرآن للفراء : ٣٤٨/١ ، ومجاز القرآن :١٤٤ ، والخصائص : ٤٨٨/٢-٢٩٢ ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ٣٦٤-٣٦٥، والنحو العربي والدرس الحديث : ٤٩ ، والإعراب والمعنى في القرآن الكريم : ١٦٠ -١٦٩ .

(٦) شرح ديوان الحماسة :١-٧١٨، شرح اختيارات المفضل :١-٢٨٦ ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث :٢٩٥-٣٠٨ .

تعدد أوجه التحليل الإعرابي، كالاختلاف في تقدير المحذوف، وفقدان النّغمة ، وفقدان العلامة الإعرابية، والقول بالإعراب المحلي ، واشتراك أكثر من معنًى نحوي في علامة إعرابية واحدة ، وتعدد القراءات القرآنية والروايات، والمعنى، وقطع العبارة عن سياقها، والوقف والوصل، وأضاف الدكتور محمود حسن الجاسم[١] الخروج عن القاعدة ، وطبيعة اللغة ، والاجتهاد .

وقد كثر عند الحلي، تعدد التوجيه في التحليل النّحوي بصورة واضحة، إذ عرض أكثر من وجه للمفردات والجمل وأشباهها ، وسوف نذكر الأسباب التي أدت إلى التعدد في التحليل من خلال استقراء القصيدة، ومنها:

١. **المعنى:** إنَّ تعدد فهم المعنى ينعكس على التحليل النّحوي، وتعدد وجوه الإعراب فيه، وقد اعتمد الحليّ على المعنى، في إجازته أكثر من وجه للمفرد والجملة، أمّا طريقته في عرض المعنى فقد كانت متفاوتة من بيتٍ لآخر، وورود ذلك قليل عنده، ومثال ذلك ما جاء في تحليل جملة (بضاحية المتنين) الواردة في البيت العشرين[٢]:

وجِلْدُها مِنْ أطومٍ لا يؤيسهُ طلحٌ بضاحيةِ المتنينِ مَهْزولُ

قال: و"بضاحية المتنينِ: في موضع رفع صفة (طلح)، والباء بمعنى (في)، أو (على)، والإضافة هنا غير محضةٍ؛ لأنَّها على تقدير الانفصال، والمعنى على هذا التقدير هو أنه يريد بناقته ضاحية المتنين أن تكون الضَّاحية التي عرقت من شدة السَّير، قال أبو زيدٍ الأنصاريُّ: ضحِيتْ بالكسرِ ضحًى بالفتح، والقصر؛ أي عرقت"[٣]، ويجوز فيها النّصب على أنّها حال من الضمير في(مهزول) تقدّم عليه، وعامله (مهزول)، وقد أقام في هذا البيت المظهر مقام المضمر؛ لأنَّ ضاحية (المتنين) هي غلباء؛ كذا قال ابن الأَنباريَّ[٤].

وقال التبريزي: ضاحية المتنين: ما يبرز للشمس منه[٥]:

---

(١) ينظر: تعدد الأوجه في التحليل النحوي :٤٨-٦٢-٧٢-١٠٥ .

(٢) منهج القصّاد: ٢٤٨، والديوان: ٦٣.

(٣) منهج القصّاد: ٢٥٠، وينظر : النوادر في اللغة :٣٠١- ٥١٤ .

(٤) منهج القصّاد: ٢١٥، وينظر: شرح ابن الأنباري : ١٢٠ .

(٥) ينظر: شرح التبريزي : ٢١ .

قال الحلّيّ: "وهذا محتمل؛ لأنَّ ضاحية كل شيء ناحيتهُ على ما ذكره الجوهريُّ[١]، فعلى هذا تكون إضافة(ضاحية) إلى (المتنين) محضةً؛ إمّا بمعنى اللام مجازاً، أو بمعنى (من)، ولا تكون فيه إقامة المظهر مقام المضمر، كما ذكره ابن الأنباري، والمعنى هنا أنَّه يصف جلدها بالملاسة، والعلامة، وذلك دليل على سمنها، وصحّتها من جربٍ، وغيره"[٢].

فالشارح كان دقيقاً في التحليل؛ إذ تعدد الإعراب لتعدد المعنى في الجملة (ضاحية المتنين) والحرف (باء)، ففي المعنى الأول كانت (ضاحية المتنين) في موضع رفع(صفة)، وفي الثاني كانت في موضع نصب(حال) ، أمّا (الباء) في الأول فبمعنى (في أو على) ، والإضافة غير محضة، وفيه إقامة المظهر مقام المضمر، أو بمعنى(اللام أو من) والإضافة فيه محضة، وليس فيه إقامة للمظهر مقام المضمر.

٢. **تعدد الروايات:** تتعدد الأوجه الإعرابية بناءً على تعدد الروايات للبيت الواحد؛ فقد يروي راوٍ بيتاً من الأبيات تكون إحدى مفرداته مرفوعة، ويروى آخر بالنصب، أمّا الحلّيّ فقد ذكر وجوهاً إعرابياً متعددة؛ تبعاً لتعدد الرواية في البيت الشعري، وذلك من موضعين: منها ما جاء في إعراب لفظ (وقيلهم) الوارد في البيت الخامس والثلاثين[٣]:

يَسْعى الوُشاةُ جنابَيْها وقِيلُهُمُ إنّكَ يا ابنَ أبي سُلمَى لَمَقْتُولُ

ذكر الحلّيّ هنا وجهين لها، الأول: إنّها مبتدأ، وجملة (إنّك) خبره، و(الواو) واو الحال. والثاني: بناءً على رواية أخرى للفظ، وهي النَّصب في (وقِيلَهم)؛ فيكون مصدراً حذف فعله، وأقيم هو مقامه؛ لدلالته عليه، أي: ويقولون قيلهم: إنَّك، وتكون الواو هنا عاطفة؛ لأنَّ الفعل مقدَّرٌ دلَّ عليه المصدر، والجملة (إنَّك) إمَّا محكيَّةٌ بالمصدر الذي هو (قيلُهم) أو بدلٌ منهُ[٤]، فنلحظ هنا أنَّ تعدد رواية مفردة (قيلُهم) أدى إلى تعدد الأوجه.

---

(١) ينظر: الصحاح : ٦/ ٢٢٠٠ .

(٢) منهج القصّاد: ٢٥٠ –٢٥١ .

(٣) نفسه: ٣١٠، والديوان: ٦٥

(٤) ينظر : منهج القصّاد : ٣١١–٣١٢ ، وينظر: ٣٧٢.

٣. **تعدد الوظيفة النّحوية لبعض الأسماء والأدوات،** ومن ذلك(ما، والفاء، والواو)، وأكثر حالات تعدد التوجيه في شرح الحلي تعود لهدا السبب؛ إذ وردت في اثني عشر موضعاً[١]، ونذكر منها جاء في تحليل حرف (الواو) الوارد في البيت السادس[٢]:

تَنْفِي الرِّياحُ القَذَى عَنْهُ وأَفْرطهُ من صوبِ سارِيةٍ بيضٌ يعاليلُ

قال: (وأفرطه) تحتمل الواو أموراً ثلاثةً[٣]:

الأوَّل : أن تكون لعطف جملةٍ على جملةٍ، لا فعلٍ على فعلٍ؛ لأَنّ الفعل الثاني ماضٍ والأول مستقبل كذا قال الأنباري في شرحه، وقد أجاز البجليّ القول الثاني، بتأويل المعنى.

الثاني : أن تكون الواو (واو الحال)، وقد أضمر (قد) معها، أي :(وقد أفرطه) وتكون الجملة حالاً من الضمير في (عنه) وعامل الحال (تنفي) .

الثالث : أن تكون الواو للاستئناف، والجملة بعده مستأنفة ليس لها موضع.

فتعدد التوجيه كان بسبب الوظيفة النّحوية للواو، وهل هي عاطفة أو حالية أو استئنافية، فحكم الجملة بعدها قائم على تحديد وظيفة الواو.

ومع مخالفة الحلّيّ لرأي ابن الأنباري في عَدّ الواو عاطفة لجملة على جملة، وذهب إلى أنّها عاطفة لفعل على فعل؛ لأنّ "الفعل الأول وإن كان لفظه لفظ المستقبل فهو ماضٍ معنى؛ لأنّه حكاية حال الماء، ووصف له بما كان ثابتاً له فجاز عطف الثاني عليه"[٤]، إلاّ إنّه لم يرجّح أيّاً من الوجوه الثلاثة التي ذكرها.

ومثاله أيضا ما جاء في تحليل (الباء) الواردة في البيت الحادي والأربعين[٥]:

لا تأخذنّي بأقوالِ الوشاةِ ولَمْ أُذنبْ وإن كَثُرت فيَّ الأَقاويلُ

---

(١) ينظر : منهج القصّاد: ١٥٨ ، ٢٠٤، ٢٠٦، ٢١٣، ٢٢٠ ، ٢٢٥، ٢٦٥,٢٩٦ ، ٣٢١.

(٢) نفسه : ١٨٣، الديوان: ٦١.

(٣) ينظر: منهج القصاد : ١٨٤-١٨٥.

(٤) نفسه :١٨٤.

(٥) نفسه: ٣٣٨، والديوان: ٦٥.

قال: "والباء في (بأقوال) متعلقة بـ(تأخذ) وهي للسببية، ويجوز أن تكون مفعولا لأجله، والباء بمعنى اللام أي لأجل أقوال الوشاة وقد تقدم معنى الوشاة"[١].

أمّا عن تعدد الوظائف النّحوية في الأسماء فإنّه لم يرد إلّا قليلًا جدّا عند الحلّي، فقد ورد في تحليل الاسم الموصول (ما) الواردة في قول الشاعر في البيت السابع والثلاثين[٢]:

فَقُلتُ خَلّوا سبيلي لا أَبا لَكُمُ فَكُلُّ ما قَدَّرَ الرَحمَنُ مَفعولُ

قال: "و(ما): في موضع جر بإضافة(كلّ) إليها وهي نكرة موصوفة أي: (فكلّ شيء) ويجوز أن تكون مصدرية أي (فكل تقديرٍ) ، ويجوز أن تكون موصولة بمعنى (الذي) وعائد الصلة أو الصفة محذوف وهو مفعول (قدّر) "[٣].

فهنا الحليّ قال بثلاثة أوجه لـ(ما): (موصوفة، ومصدرية، وموصولة)، في حين رفض ابن هشام في شرحه القول بالثانية، أي كونها مصدرية[٤]، وعند إمعان النظر يبتدئ أنّ كونها موصوفة أو مصدرية أمر شائع لا خلاف فيه، أمّا كونها موصولة فهذا أمر غير سائغ؛ لأنّها حينئذ تكون معرفة، وإضافة كل إلى المعرفة توجب إحاطة الأجزاء من دون الأفراد، وإضافته إلى النّكرة خلاف ذلك، كما قيل في قوله:(أكلت كل الرمان وكل رمان)، والمقصود هنا إحاطة الأفراد دون الإجزاء[٥]، فهنا التعدد لمعاني الاسم الموصول كان سبباً في تعدد الإعراب .

٤. **الاختلاف في تقدير المحذوف:** يؤدي اختلاف النّحاة في تقدير محذوف أو عدم وجود محذوف إلى تعدد الأوجه الإعرابية؛ لأنّ بعض الوظائف النّحوية قد تختلف بين القول بوجود حذف في التركيب أو عدم وجود حذف؛ وقد وردت بنسبة كبيرة في شرحه إلاَّ أنَّ تسليط الضوء على الوجه الإعرابي لها قد يختلف؛ إذ نادراً ما يرد في شرحه، ومثال ذلك ما ورد فيه حذف المبتدأ في جملة (في خلقها) الواردة في البيت الثامن عشر[٦].

---

(١) منهج القصّاد : ٣٣٨ .

(٢) نفسه : ٣١٧، والديوان: ٦٥.

(٣) منهج القصاد: ٣٢٠

(٤) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد: ٢٩٠ .

(٥) ينظر: مُصدّق الفضل :١٦٠ .

(٦) منهج القصّاد: ٢٤٢، والديوان: ٦٣.

ضَخمٌ مُقَلَّدُها فَعَمٌ مُقَيّدُها في خَلقِها عَن بَناتِ الفَحلِ تَفضيلُ

قال: "و (في خلقها) : خبره وموضع الجملة أمّا الجر على أنَّها صفة موصوف (نضاحة) ، أو الرفع على أنّها خبر مبتدأ محذوف"(١)، فهنا اختلفت أوجه الإعراب للاختلاف بين تقدير المحذوف وعدمه .

أمّا الاختلاف في تقدير المحذوف فقد ورد مرة واحدة، وذلك في تحليل (الكاف) الواردة في البيت التاسع(٢):

فَما تَدومُ عَلى حالٍ تَكونُ بِها كما تَلَوَّنُ في أَثوابِها الغولُ

قال: و(الكاف) في (كما) على وجهين :

أولهما: "النّصب على أنّها صفة مصدر محذوف ، أي تلوّن كما يتلوّن الغول ، و دلّ على المصدر المحذوف قوله ما تدوم ؛ لأنَّ من لا يدوم على الشيء فهو يتلون. والثاني: الرفع على أن تكون الكاف خبر مبتدأ محذوف تقديره (تلونها) أو (حالها) كما يتلون الغول"(٣)، فالاختلاف في تقدير المحذوف أدى إلى تعدد الأوجه الإعرابية فيه .

٥. **تعدد بسبب الخلاف بين النّحاة في بعض القضايا النّحوية:** وذلك عندما يذهب أحد النحاة إلى إعراب، ويجيء آخر ويعرب الشيء نفسه، ولكن برأيٍ مخالف له عند حديثه عن مسألة أو إعراب جملة، ومثال ذلك ما ورد في تحليل جملة التعجب (أكْرِمْ بها) الواردة في البيت السابع(٤):

أكْرِمْ بِها خُلَّةً لوْ أنّها صَدَقَتْ مَوْعودَها أَو لَوَ انّ النُّصْحَ مَقْبولُ

قال: و (أكرم بها) تعجّب، و فيها قولان:

أحدهما: "قول سيبويه: وقول جمهور البصريين أنَّ لفظه لفظ الأمر ومعناه الخبر والباء وما عملت فيه في موضع رفعٍ. والقول الثاني: هو قول الزجاج والكوفيين إنَّه أمرٌ لفظًا ومعنًى والباء

---

(١) منهج القصّاد : ٢٤٣ .

(٢) نفسه :٢٠٤، الديوان: ٦١.

(٣) منهج القصاد: ٢٠٦ .

(٤) نفسه: ١٩٠، والديوان: ٦١.

وما عملت فيه في موضع نصب"[١]، فهنا التعدد حصل بين الرفع والنّصب لحدوث خلاف بين النّحاة في هذه القضية، والذي أدى إلى تعدد الأوجه الإعرابية .

رابعاً المسائل النّحوية:

سبقت الإشارة إلى أنّ موضوعات هذا الفصل مترابطة أشدّ الارتباط؛ ذلك أنّ الإعراب، والمعنى، وتعدد الوجوه كل منها مرتبط بالآخر، وفي هذه النقطة سأدرس المسائل النّحوية التي وردت في الشرح، وإن لم يكن يقصدها الشارح، وإنّما جاءت عرضاً في أثناء شرح قصيدة (بانت سعاد) فتوقف عندها، فخالف، ورجّح، وأيّد، واستشهد، وسأدرس كيف وظّف الشارح هذه المسائل في تحليله النّحوي وبحسب تسلسلها في أبيات القصيدة، وهي:

المسألة الأولى: أداة الشرط غير الجازمة (لو):

من يطالع المدونات النّحوية يلحظ القواعد التي تتعلق بأداة الشرط غير الجازمة(لو) بعد موازنتها بالأداة (إنْ) وهذه القواعد تتمحور في جزئيات أشهرها[٢]:

١ـ الوظيفة النّحوية لهذه الأداة: (لو) تستعمل استعمالين، أحدهما: أن تكون مصدرية، وعلامتها صحّة وقوع "أن" موقعها، نحو "وددت لو قامَ زيدٌ"، أي: قيامه، والثاني: أن تكون شرطية[٣]، والشرطية تعني (عقد السببية والمسببية بين الجملتين)[٤]، وهما جملتا الشرط والجواب.

٢. دلالتها: وضع النّحويون حدّا للأداة (لو) يشير إلى تعليق فعل بفعل فيما مضى.

٣. فعل الشرط للأداة (لو): إنّ (لو) الشرطية تختص بالفعل، فلا تدخل على الاسم، كما أنّ "إن" الشرطية كذلك، لكن تدخل "لو" على "أنّ" واسمها وخبرها، نحو: "لو أنَّ زيداً قائمٌ لقمت". واختُلف فيها.

---

(١) منهج القصاد: ١٩٠-١٩١ .

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ١/ ٢٠٥، والمفصّل: ٣٢٠، ورصف المباني: ٣٥٩، ومغني اللبيب: ٢٤٩ – ٢٥٠.

(٣) اعترض بعض النحويين على تسميتها حرف شرط؛ لأنَّ حقيقة الشرط إنَّما تكون في الاستقبال، و(لو) إنَّما هي للتعليق في الماضي، لذا فهي – عندهم – ليست من حروف الشرط، ينظر: مشكل إعراب القرآن ١/ ١٤٦ – ١٤٧، والجنى الداني ٢٨٣ .

(٤) مغني اللبيب: ١/ ٢٨٣ .

٤. جواب الشرط للأداة (لو): إذ حدَّد النحويُّونَ الأحوالَ التي يكون عليها جواب (لو). وحذفه محل خلاف.

٥. دلالتها الزمنية: اتَّفقَ النحويُّون على أنَّ (لو) موضوعةٌ للشرط في الماضي، وأنَّها تقلب زمن الفعل المضارع بعدها إلى المُضيِّ.

وقد تعرض الحلّي لهذه المسائل – باستثناء الدلالة الزمنية – في تعليقه على الأداة (لو) الواردة في قول كعب بن زهير من البيت السابع[١] :

أَكْرِمْ بِها خُلّةً لَوْ أَنَّها صَدَقَتْ موعودها أَوْ لَو أنّ النُّصْحَ مَقْبولُ

قال: "ولو هنا حرف يمتنع به الثاني لأجل امتناع الأول، وفيه معنى التمنّي، وهو خلاف (إنْ) الشرطية؛ لأنّها توقع الثاني من أجل وقوع الأول، وأنّ هنا مفتوحة؛ لأنّ (لو) في الغالب لا يقع بعدها إلّا الفعل، وهي ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع بأنّه فاعل فعل محذوف تقديره: لو ثبتَ صِدقها أو حصل ... وجواب (لو) في الموضعَين محذوف، يدلّ عليه أول الكلام، تقديره: لو صدقت أو قبلت النّصح، أُكرِمت"[٢].

لقد تعرّض الحلّيّ في هذا النّص لأغلب القواعد النّحوية التي تتعلق بالأداة غير الجازمة (لو) التي تكرر ذكرها في البيت الشعري، وهو بذلك يشير إلى حدّ هذه الأداة ودلالتها، متبعاً في ذلك ما قال به أكثر النحويين، واختلفوا فيه فقد فسرها سيبويه: "بأنّها حرف لما كان سيقع لوقوع غيره"[٣]، أي: إنَّك إذا قلت: (لو قام زيدٌ لقام عمرو) دلَّ على أنَّ قيام (عمرو) كان سيقع لو وقع القيام من (زيد)، وفسّرها غيره بأنّها حرف امتناع لامتناع، وهذه العبارة الأخيرة هي المشهورة عند أكثر النّحويين[٤]، أي تدُلُّ على امتناع الثاني لامتناع الأوَّل، كقولك: (لو فاز عليٌّ لكافأتُهُ)، فالتركيب وسياقه هنا يدُلُّ على أنَّ فوز(علي) هو سبب المكافأة، لكنَّ المكافأة لم تحصل لعدم حصول سببها وهو الفوز، وحدّ سيبويه الأول الأصح؛ لأنّ قول النّحويين: إنَّها تدُلُّ

---

(١) منهج القصّاد: ١٩٠، الديوان: ٦١.

(٢) منهج القصّاد: ١٩٢ – ١٩٥

(٣) الكتاب: ٤/ ٢٢٤ .

(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه، للزجاج ١/ ٢٢٤، وحروف المعاني: ٣، والصاحبي في فقه اللغة: ٢٥٢، ومفتاح العلوم: ١٩١، ورصف المباني: ٣٥٨، والجنى الداني: ٢٧٢ – ٢٧٣، وهمع الهوامع: ٣٤٣/٤ .

على امتناع الثاني لامتناع الأوَّل لا يصحُّ دائمًا؛ لأنَّه يقتضي أن يكونَ جوابُ (لو) ممتنعًا غيرَ ثابت، وهذا غيرُ لازم، إذ إنَّ جوابها قد يكون ثابتًا في بعض المواضع، كقولك لطائرٍ: (لو كان هذا إنسانًا لكان حيوانًا)، فإنسانيَّتُهُ محكومة بامتناعها، وحيوانيَّتهُ ثابتة[١].

ولذا اختلف فيه، فمنهم من يقول إنّها تدل على التعليق في الماضي، ولا تدل على امتناع الشرط ولا الجواب، ولا تدل على امتناع ولا ثبوت بإجماع[٢]، واعترض ابن هشام على هذا الرأي، ووصفه بأنّه" إنكار للضروريات لأنّ فهم الامتناع بديهي فكل من يسمع (لو فعل) فهمَ عدم وقوع الفعل من غير تردد"[٣]، ويرى أكثرهم أنّها تدل على امتناع الشرط والجواب معاً، جاء في الكافية: "لو موضوعة لامتناع الأول لامتناع الثاني أي إنّ امتناع الثاني يدل على امتناع الأول؛ ذلك لأنّ الأول سبب والثاني مسبّب والمسبّب قد يكون أعمّ من السبب كالإشراق الحاصل من النّار والشمس قال فالأولى أن يقال انتفاء الأول لانتفاء الثاني؛ لأنّ انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل سبب"[٤] وهذا ما جاء به المالقي(ت٧٠٢هـ)* إلا أنّه قيّد كونها حرفًا بامتناع لامتناع؛ لأنّه يرى أنّ ذلك يكون في الجمل الواجبة والنّفي داخل عليها، فتكون حرف امتناع إذا دخلت على جملتَين موجبتَين نحو قولك: (لو قام زيدٌ لأحسنتُ إليك)، وحرف وجوب لوجوب إذا دخلت على جملتَين منفيّتَين، نحو: (لو لم يقم زيدٌ لم يقم عمرو)[٥].

ولهذا تأخذ مسألة الامتناع وعدمه بُعدًا آخر عند بعض النّحويين المُتأخِّرين، فعلى سبيل التمثيل نجد المُرادي (٧٤٩هـ)*، وابنَ هشام يُفصِّلان القول فيها على ثلاثة أوجه هي[٦]:

---

(١) ينظر: شرح التسهيل: ٤/ ٩٤ – ٩٥، والبحر المحيط: ١/ ٢٢٦، والجنى الداني: ٢٧٣، وهمع الهوامع ٣٤٥/٤، وحاشية الخضري: ٢/ ١٩٦ .

(٢) مغني اللبيب: ١/ ٢٨٣ .

(٣) نفسه: ١ / ٢٨٣ .

(٤) الكافية في النحو: ٣٩٠/٢ .

(*) المالقي: هو أحمد بن عبد النور بن أحمد بن راشد المالقي، ويكنى أبا جعفر، أما تسميته بالمالقي فهو نسبةً إلى المدينة التي ولد فيها(مالقة). ينظر: الإحاطة في أخبار غرناطة: ١٩٦/١.

(٥) ينظر: رصف المباني : ٢٨٩ .

(*) المرادي: هو بدر الدين، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي، يرجع نسبه إلى قبيلة مراد. ينظر: الجنى الداني: ٦ .

(٦) ينظر: الجنى الداني: ٢٧٦ – ٢٧٧، وتوضيح المقاصد: ٤/ ١٢٩٨، ومغني اللبيب: ٢٥٠ – ٢٥١.

١- إنَّها لا تفيد الامتناع إطلاقًا، بل هي للتعليق في الماضي، كما أنَّ (إنْ) للتعليق في المستقبل.

٢- إنَّها تفيد امتناع الشرط، وامتناع الجواب جميعًا، أي امتناع الثاني لامتناع الأول، وهذا هو القول الجاري عند معظم النّحويين.

٣- إنَّها تفيد امتناع الشرط بخاصَّة، ولا دلالة لها على امتناع الجواب، ولا على ثبوته.

ويبدو أنَّ عبارة سيبويه المتقدِّمة (حرف لِمَا كان سيقع لوقوع غيره) هي الأوضح والأصح في التعبير عن دلالة (لو)، وقد أيَّده فيها كثيرٌ من النّحويين والمفسِّرين[١]؛ لأنَّه لم يُصرِّح بامتناع الشرط، أو الجواب مطلقًا، كما فعل غيره من النّحويين[٢]، بل جعلها تحتمل ذلك وغيره، زيادةً على تصريحه باحتمالها معنى التعليق في الزمن الماضي، وهذه هي وظيفتها الأصل، كما فسَّرها ابن يعيش بقوله: "أمَّا (لو) فمعناها الشرط أيضًا؛ لأنَّ الثاني يتوقف وجوده على وجود الأوَّل، فالأوَّل سبب وعلَّةٌ للثاني كما كان كذلك في "إن""[٣].

والفرق بين التعليق بـ(إنْ)، والتعليق بـ(لو)، هو أنَّ الأولى يحصل التعليق بها في الزمن المستقبل، بينما يحصل التعليق بالثانية في الزمن الماضي، ولهذا قالوا: الشرط بـ(إنْ) سابقٌ على الشرط بـ(لو)؛ لأنَّ زمن المستقبل سابقٌ على زمن الماضي[٤].

لقد وازن الشارح الحلّي بين الأداة (لو)، وبين الأداة (إنْ) الشرطية، فهما تتفقان في الاختصاص بأنّه لا يقع بعدهما إلاّ الفعل وتفترقان في الدلالة والعمل، فـ (لو) حرف امتناع لامتناع، على تعبير النّحويين، و (إنْ) حرف امتناع لوجوب، و(لو) غير عاملة، بخلاف(إنْ)؛ لاختصاصها بالدخول على الفعل الماضي، وحتَّى لو دخلت على الفعل المضارع فإنَّها لا تعملُ

(١) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٢٢٦، والجنى الداني: ٢٧٦، ومغني اللبيب: ٢٥٣، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣٦٥، والنحو الوافي: ٤/ ٣٧٣ .

(٢) ينظر: رصف المباني: ٣٥٨، والجنى الداني: ٢٧٢ – ٢٧٣، وهمع الهوامع: ٣٤٣/٤ .

(٣) شرح المفصّل: ٨/ ٨٢ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢٤٩ – ٢٥٠ .

فيه – في الأغلب[١]– قال أبو البركات الأنباري: "ولم تعمل الجزم على ما فيها من معنى الشرط؛ لأنَّها لا تنقلُ الفعلَ الماضي إلى معنى المستقبل بخلاف حرف الشرط – يعني "إنْ"– ، والشرط إنَّما يكون بالمستقبل، فامتنعت من العمل لذلك"[٢].

بيد أنّ الشارح الحلّيّ أضاف معنًى آخر للأداة (لو) في هذا البيت الشعري وهو(التمنّي) قائلا: "وفيه معنى التمنّي" وهذا المعنى مختلفٌ فيه أيضا كما في قولك (لو تأتيني فتحدثني) قال: هل هي للشرط أو التمنّي؟ فقال ابن مالك: "إنّ (لو) مصدرية أغنت عن فعل التمنّي، و ذلك أنّه أورد قول الزمخشري: وقد تجيء لو في معنى التمنّي نحو: لو تأتيني فتحدثني، فقال: إنْ أراد أنّ الأصل وددت لو تأتينِ فتحدثني، فحذف فعل التمنّي لدلالة (لو) عليه"[٣]، ومن ثمّ فهذا مُنى الشاعر وغايته، فهو يتحدث عن محبوبته ويقول: ليتها تصدق وعدها فتكون خلة كريمة لا ينقصها شيء[٤].

وبناءً على اختصاص(لو) بالأفعال ذهب الشارح إلى تأويل الجملة الاسمية الواقعة بعدها بأن قدّر فعلا قائلا: وأنّ هنا مفتوحة؛ لأنّ (لو) في الغالب لا يقع بعدها إلّا الفعل، وهي ومعمولها في محل رفع فاعل لفعل محذوف –تقديره: لو ثبتَ صِدقها أو حصل وهو بذلك يشير إلى مسألة نحوية في (لو)، وهذه من مسائل الخلاف أيضا التي وقف عندها النّحويون، ففي مثل هذه الأمثلة (مجيء أن واسمها وخبرها بعد (لو)) مثل: (لو أن زيداً قائمٌ لقمت) هل هي باقية على اختصاصها؟ و(أن) وما دخلت عليه في موضع رفع فاعل بفعل محذوف، والتقدير:(لو ثبت أنّ زيداً قائمٌ لقمت)، أي: لو ثبت قيامُ زيدٍ، أو أنّها زالت عن الاختصاص،

(١) ينظر: معاني الحروف: ١١٤، والمفصَّل: ٤٣٧، وشرح التسهيل: ٤/ ٩٦، وشرح الرضي: ٤/ ٤٥٢، وشرح ابن الناظم: ٢٧٨، ورصف المباني: ٣٥٩، ومغني اللبيب: ٢٥٤ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ١/ ١١٥ – ١١٦، وينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ١٠١، ومغني اللبيب: ٢٦٤.

(٣) حاشية الصبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ٤ / ٤٧

(٤) ينظر: كنه المراد: ١٩٦.

و(أن) وما دخلت عليه في موضع رفع مبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير (لو أنَّ زيداً قائمٌ ثابتٌ لقمت، أي: (لو قيام زيد ثابت)، وهذا مذهب سيبويه[١].

إذ تختصُّ(لو) بالدخول على الأفعال، فلا تليها الأسماء، إلاّ أنَّها تدخل على (أنَّ) المفتوحة الهمزة ومعموليها، وهي الأداة الشرطيَّة الوحيدة التي اختصَّت بذلك[٢]، وهذا الاستعمال كثيرٌ في العربيَّة، ولأنَّها مختصَّةٌ بالدخول على الأفعال فقد اختُلِف في إعراب المصدر المؤوَّل من (أنَّ ومعوليها) بعدها؛ لأنَّه من صور الجملة الاسميَّة[٣].

وأوجب السيرافي والزمخشري في خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو) أن يكون فعلاً، كقولك: (لو أنَّ زيدًا جاءني لأكرمتُهُ)[٤]، وقد أوضح ابن يعيش السبب في وجوب الفعل في خبر (أنَّ) الواقعة بعد (لو)، بقوله: "ولاقتضاء (لو) الفعل إذا وقع بعدها (أنَّ) المُشدَّدة، لم يكن بُدٌّ من فعل في خبرها،... وذلك أنَّ الخبرَ محلُّ الفائدة، و(أنَّ) إنَّما أفادت تأكيدًا، ومعتمد الامتناع إنَّما هو خبر (أنَّ)، فلذلك وجب أن يكون فعلاً محضًا، قضاءً لحقّ (لو) في اقتضائها الفعل"[٥].

أمّا أحوال جواب الأداة (لو) فلم يتعرّض لها الشارح الحلّي؛ لأنّ جوابها في الحالتين كان محذوفا، ولذا قال: وجواب (لو) في الموضعَين محذوف، يدلّ عليه أول الكلام، تقديره: لو صدقت أو قبلت النّصح، أُكرِمت، وهو بذلك يشير إلى مسألة نحوية أخرى في (لو)، وهي حذف جواب الشرط مع (لو)، وهو من مسائل الخلاف أيضا؛ إذ يتقدم الجواب على الأداة وفعل الشرط، وهنا هل يقال إنّ الجواب تقدم؟ أو يقال إنّه محذوف؟

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣٨٧/٢.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٣٥، والجنى الداني: ٢٧٩، ومغني اللبيب: ٢٦٣، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣٦٩، وشرح الأشموني ٣/ ٢٨٨، والبَهْجَة المرضيَّة على ألفيَّة ابن مالك، للسيوطي ١٦٥ .

(٣) ينظر: الكتاب: ١٢١/٣، والمقتضب: ٧٧/٣، والكشاف: ٣٥٩/٤، وشرح التسهيل: ٩٨/٤، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٠٠ – ١٩٠١، والجنى الداني: ٢٧٩ – ٢٨٠، ومغني اللبيب: ٢٦٣، وشرح التصريح: ٤/ ٢٢٢ – ٢٢٣، وحاشية الصبان: ٤/ ٥٧ – ٥٨.

(٤) ينظر: المفصل: ٤٤٠، وشرح الرضي: ٤/ ٤٥٣، وارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٠١، والبرهان في علوم القرآن: ٤/ ٣٧٠ .

(٥) شرح المفصل: ٩/ ١٠٢ .

اختلف البصريُّونَ والكوفيُّونَ في مسألة تقديم جواب الشرط على الأداة، وهذا الخلاف ناتجٌ من خلافهم في عامل الجزم في جواب الشرط، فجمهورُ البصريِّين يرى أنَّ الجوابَ محذوفٌ قد استُغني عنه بما ذُكِرَ قبل الأداة، فلمَّا كان الجوابُ مجزومًا بالأداة امتنع أن يتقدَّمَ عليها، لأنَّ لها الصدارة، وإذا تقدَّمَ ما فيه معنى الجواب لم يصح أن يكون مجزومًا، فضلاً عن خُلُوِّهِ من الرّوابطِ اللفظيَّةِ التي تربطُ بين الشرط والجواب، ويكون هذا المُتقدِّمُ دليلاً على الجواب(١).

وأمَّا الكوفيُّونَ فإنَّهم يرونَ أنَّ المُتقدِّمَ هو الجوابُ، ولا حاجةَ إلى القول بحذفِهِ، لأنَّ الأصلَ في الجواب عندهم أن يتقدَّمَ على الأداة، فإذا تأخَّرَ عنها جُزِمَ بمجاورة فعل الشرط، وليس بالأداة، وإنَّ خُلُوَّ الجوابِ المُتقدِّمِ من الروابط ، كالجزم، أو الاقتران بالفاء لا يناسبُ الصدرَ، فهي خلف عن العمل، ولا تعمل مع التقديم، وإنَّما عملُها مع التأخير، أي توجدُ في حالة تأخُّرِ الجواب، لا في حالةِ تقدُّمِهِ(٢).

ومذهبُ الكوفيِّين – في هذه المسألة – "أكثرُ ملاءمةً واتِّساقًا؛ لما فيه من بُعدٍ عن تكلُّفِ التأويل دون ضرورةٍ مُلِحَّةٍ من مبنى النّص، أو حاجةٍ ماسَّةٍ يفرضُها الموقف"(٣)، يُزادُ على ذلك أنَّ معظم النّحويِّينَ – من الفريقين – اشترطوا في حال تقدُّمِ الجواب، أو حذفِهِ، أن يكونَ فعل الشرط ماضيًا، وإذا كان فعل الشرط ماضيًا، فهذا يعني أنَّ الأداةَ لم تعملْ فيه، ولأنَّها لم تعملْ فيه – مع أهميَّتِهِ المعروفة، وكونه سببًا للجواب – فإنَّها من الصعوبة أن تعملَ في جوابِهِ، لذا فإنَّ الجوابَ –إزاءَ هذا الموقف – لا يُشكِّلُ تقديمُهُ أو تأخيرُهُ أيَّ أثرٍ في عمل الأداة؛ لأنَّها لم تؤثِّرْ في الأقرب، فكيفَ تؤثِّرُ في الأبعدِ (سواء تقدَّمَ أم تأخَّرَ)(٤)، فلا يهمُّ إذا كان الثاني مُتقدِّمًا على الأوَّلِ، وهو ما يزال مُتعلّقًا به، فليس هنالك من داعٍ لتقدير فعلٍ ثالثٍ يكونُ بمعنى المُتقدِّمِ نفسه، فنزيد الأمور تعقيدًا، ولاسيَّما مع أدوات الشرط غير الجازمة كانت

(١) ينظر: المقتضب: ٢/ ٦٦، والأصول: ٢/ ١٩٤، والخصائص: ١/ ٢٨٣، والإنصاف: ٢/ ٥١١ – ٥١٧ (المسألة/ ٨٧).

(٢) ينظر: الإنصاف: ٢/ ٥٠٨ (المسألة/ ٨٦)، وشرح الرضي: ٤/ ٩٨، وبدائع الفوائد: ٦٨، والبرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٦٦، وائتلاف النصرة ١٣٠ – ١٣١، وشرح التصريح: ٢٠٣/٤، وهمع الهوامع: ٤/ ٣٣٢ – ٣٣٣.

(٣) التراكيب الإسناديَّة: ١٨٩ .

(٤) تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة دراسة نحوية: ٨٢.

حُجَّة النّحويِّين، ومنهم ابنُ السرَّاج[١]، بعدم كون ما تقدَّمَ (إنْ) الشرطيَّة الجازمة هو الجواب، لعدمِ جزم (إنْ) لهُ، أمّا مع أدوات الشرط غير الجازمة فقد تزول هذه الحجة.

وأمّا الدلالة الزمنية للأداة (لو) فلم يتطرق إليها الشارح الحلّي أو يفصل فيها، إذ اتَّفقَ النّحويُّون على أنَّ (لو) موضوعةٌ للشرط في الماضي، وأنَّها تقلب زمن الفعل المضارع بعدها إلى المُضيّ[٢]، ولا يليها – غالبا – إلا ماضٍ معنًى، ولذا قال عنها ابن مالك في ألفيته: "لو حرف شرطٍ، في مُضِيٍّ، ويَقِلْ إيلاؤها مُستَقْبَلاً، لكن قُبِلْ"[٣].

هذا هو الغالب فيها، غير أنَّ قسمًا من النّحويين صرَّح بأنَّها تخرج إلى المستقبل، فتأتي بمعنى (إنْ)، وهذا مذهب الفرَّاء، وتابعه فيه كثيرٌ من النّحويين[٤].

وقيَّد المالقي التشابه الدلاليّ بينهما، بشرط حذف جواب (لو)، فقال: "تكون حرف شرط بمنزلة (إنْ)... ولا يكون جوابها بعدها إلاّ محذوفًا غالبًا، لدلالة الكلام عليه، كقولك: "أنا أكرمُكَ لو قُمتَ"[٥].

يتضح ممَّا تقدَّم أنَّ للأداة (لو) دلالتين زمنيَّتين، الأولى دلالتها على الزمن الماضي، وهي الأصلُ فيها، وتُسمَّى (لو الشرطيَّة الامتناعيَّة)، والأخرى دلالتها على الزمن المستقبل، وهي قليلةُ الاستعمال فيها، وتُسمَّى حينئذٍ بـ(حرف شرط للمستقبل بمعنى إنْ)[٦].

وخلاصة هذه المسألة النّحوية أنّ الشارح الحلّيّ وافق البصريين في آرائهم سواء في دلالة هذه الأداة أم في اختصاصها أم في حذف جوابها.

---

(١) ينظر: الأصول في النّحو: ٢/ ١٩٤ .

(٢) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٨٤، ومعاني القرآن وإعرابه، للزجاج: ١/ ٢٠٥، والمفصَّل: ٣٢٠، ورصف المباني: ٣٥٩، ومغني اللبيب: ٢٤٩ – ٢٥٠، والفوائد الضيائية: ٣٨٠ – ٣٨١ .

(٣) شرح ابن عقيل: ٣٨٥/٢.

(٤) ينظر: معاني القرآن، للفراء: ١/ ٨٤، ١٧٥، وشرح جمل الزجاجي: ٢/ ٤٤١، وشرح الرضي: ٤/ ٤٥١، ورصف المباني: ٣٦٠، ومغني اللبيب: ٢٥٧ .

(٥) رصف المباني: ٣٦٠ .

(٦) ينظر: مغني اللبيب:٢٥٨، وفي التركيب اللغوي:٩٩، وزمن الفعل في اللغة العربية قرآنه وجهاته: ٥٧.

المسألة الثانية: الأفعال بين العمل والإلغاء:

ورد ذكر هذه المسألة عند الحلّي في شرح الفعل(إخالُ) الوارد في البيت الثالث عشر[١]:

أَرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدّتُها وما أخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ

قال: "وأَخالُ: بفتح الهمزة هو القياس، وبكسرها وهو الأكثرُ، وهي بمعنى(أَحسبُ)، مستقبل (خلتُ) التي هي من أخوات (عملتُ) تنصبُ مفعولين، ولا يجوز الاقتصار على أحدهما، وقد ألغاها هاهنا مع كونها متقدمة، وهو شاذٌ، وعن مثله احترز الجزولي في مقدمته، بقوله: ولا تلغى متقدمة في الأمر العام"[٢].

فأشار الشارح إلى مسألةٍ وَقَفَ عندها النّحويون، جاء في كتاب سيبويه: "هذا باب الأفعال التي تُستعمل وتُلغى، وهي: ظننتُ، وخلتُ، ورأيتُ، وزعمتُ، وما يتصرف من أفعالهن، فإذا جاءت مستعملة فهي بمنزلة رأيتُ وأعطيتُ في الإعمال والبناء على الأوّل، في الخبر والاستفهام وفي كل شيء، وذلك قولك: أظنّ زيداً منطلقاً، وخلتُ عمراً ذاهباً، وزيداً أظنّ أخاك، وعمراً خلتُ أباك، فإذا ألغيتَ قُلت: عبد الله أظنّ ذاهب، وهذا أخال أخوك، وكلّما أردتَ الإلغاء فالتأخيرُ أقوى"[٣].

فالقياس هو أن تعمل في البيت الشعري؛ لتقدمها لكنّ الشاعر ألغاها، وعدّ الشارح ذلك شذوذاً؛ لأنّ الإلغاء يكون عند تأخرها[٤]، ثمّ قال برأيين بعد الإلغاء، وهما: الزيادة، والقول بالعمل على الإضمار للضرورة، وفي الأول: كأنّ الشاعر جعلها زائدةً؛ أي: (وما لدينا منكِ تنويلُ)، فـ (تنويل): مبتدأ، و(لدينا): خبره، و(منكِ): جارٌ ومجرورٌ يتعلّق بمحذوفٍ؛ لأنَّه صفة (تنويل) تقدم عليه فصار حالاً، والثاني: أن يكون الشاعر أضمر الشَّأنَ، والقصة في (إخالُ) ثمَّ حذفهُ؛ لضرورة الشِّعر، ويكون ذلك الضمير مفعولاً أوّلاً، والجملة في موضع المفعول الثاني؛ فلا يكون (إخال) ملغى، كذا قال أبو البقاء العكبري، وابن الخباز الموصلّي[٥]، وهذا ما قال به

(١) منهج القصّاد: ٢٢٢، والديوان: ٦٢.

(٢) منهج القصّاد :٢٢٣-٢٢٤ .

(٣) الكتاب: ١/ ١١٩ .

(٤) ينظر: نفسه: ١/١١٩ .

(٥) ينظر: منهج القصّاد : ٢٢٤.٢٢٥.

الكوفيون أيضاً(وانوِ ضمير الشأن)، والتقدير و(ما أخاله منك تنويل)، فتكون الهاء مفعولًا أولًا، والجملة مفعولًا ثانيًا، ولكن حُذف ضمير(أخال) للضرورة، وهذا رأيٌّ مستحسن؛ لأنّ (أخال) فيه عاملة، وهذا ما تستحقه في موضعها هذا[١].

وهناك رأيٌ آخر أكثر دقّة يمكن القول به، وهو أنّ صحّة الإلغاء هنا كانت بسبب حرف النّفي الذي تقدّم عليها، وألغى تصدرها، وبهذا وُجد المبرر للإلغاء، ولا داعي للشذوذ والإضمار[٢]، ثمّ أشار الشارح إلى رأي ابن إيازٍ الرومي[*] بقوله: "وقال ابن إيازٍ الرُّومي: يجوز فيه وجهٌ آخرُ، وهو أن تكون (ما) موصولة، وموضعها رفعٌ بالابتداءِ، ومفعول (إخال) الأوَّل محذوفٌ، وهو العائد إلى (ما)، و(منك) المفعول الثاني، وتنويل خبر المبتدأ"[٣].

قلتُ: و(لدينا) في هذا الوجه، والذي قبل ظرفٌ لـ (إخال)[٤]، وهذا مشابه لما قال به الكوفيون (الإضمار والحذف) .

وعدّ الشارح الإلغاء شذوذاً؛ لأنّ الالغاء غير جائز عند التقدم متّبعاً في ذلك ما قال به البصريون، أمّا الكوفيون فقالو بجواز ذلك[٥]، وما فعله الشاعر عند إلغائه لـ(إخال) دليلٌ لهم، ومثله قول الشاعر[٦]:

وَإِخالُ أَنّي لاحِقٌ مُستَتبَعُ

(١) ينظر: شرح الاشموني: ١ / ١٦٠ ، وشرح ابن عقيل: ٢-٣٧-٣٨ .

(٢) ينظر: خزانة الأدب ٩/ ١٤٣ ، وشرح قصيدة بانت سعاد: ١٩٥.

(*) هو جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله النحوي البغدادي، كان نحوياً شيعياً، لم أعثر على سنة ومكان ولادته، أما وفاته فقد أجمعت التراجم على أنّه توفي في سنة(٦٨١هـ). ينظر: تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: ٨٥/١ .

(٣) منهج القصّاد: ٢٢٥ ، وينظر: قواعد المطارحة: ٥٥

(٤) منهج القصّاد: ٢٢٥ .

(٥) ينظر: همع الهوامع:٤٩١/١ .

(٦) وهو لأبي ذؤيب الهذلي : في تلخيص الشواهد: ٤٤٨ . وصدر البيت: فعبرتُ بعدهم بِعَيشٍ ناصِبٍ.

المسألة الثالثة: العطف وفيه أمران:

١- **حسن العطف تغاير اللفظين:** ذكر الحلّي هذه المسألة في تحليل جملة (أرجو وآمل) الواردة في البيت الثالث عشر[١]:

أَرْجو وآمُلُ أنْ تَدْنو مَوَدّتُها وما إِخالُ لَدَيْنا مِنْكِ تَنْويلُ

قال: "وآمل معطوف على (أرجو)؛ ومعناهما واحدٌ وحسن العطف تغاير اللفظين"[٢]، كقول الآخر[٣]:

وَأَلْفَى قَوْلَها كَذِباً وَمَيْنَا

وقد تعرض النّحويون لذلك بقولهم: "إنّ الأصل في العطف ألّا يعطف الشيء على نفسه، وإنّما يعطف على غيره وعلّة ذلك أنّ حروف العطف بمنزلة تكرار العامل، وتكرار العامل يلزم معه تكرير المعمول، فإذا ثبت هذا ووجدت شيئاً معطوفاً على ما هو في معناه فهذا المعنى يكون زائداً لا فائدة فيه، أو لضرورة شعرية"[٤].

إنّ العطف يحسن بين المتغايرين، والذي سوّغ العطف في البيت الشعري هو تغاير اللفظين (أرجو، آمل)؛ ذلك أنّ تغاير اللفظين بمثابة التغاير المعنوي[٥]، وإلّا فمعناهما واحد، واستشهد البجلي لذلك بقول شاعر آخر تعزيزا لما ذهب إليه؛ إذ إنّ (مينا) معطوف على (كذباً)، وهما بمعنى واحد، ومسوّغ العطف تغاير اللفظين أيضاً، ومنه قوله تعالى: ﴿**إِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَابَ وَٱلْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**﴾[٦].

---

(١) منهج القصّاد: ٢٢٢، والديوان: ٦٢.

(٢) منهج القصّاد: ٢٢٢.

(٣) ديوان عدي بن زيد :١٨٣، وتتمة البيت: وقدَّمتِ الأديم لراهشيهِ .

(٤) نتائج الفكر في النحو: ١٨٦ .

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١٨٦ .

(٦) سورة البقرة : ٥٣ .

فالكتاب هو التوراة، والفرقان هو التوراة أيضا، فهنا عطف عليه وإن كان بمعنى واحد؛ لاختلاف اللفظ، ولأنَّه زاد معنى التفرقة بين الحق والباطل[١]، وكقول الشاعر[٢]:

أَلا حَبَّذا هِندٌ وَأَرضٌ بِها هِندُ وَهِندٌ أَتى مِن دونِها النَأيُ وَالبُعدُ

فالنّأي والبعد بمعنى واحد .

ونلحظ مما سبق أنَّ أكثر الاستشهادات وردت بالواو لذا قيل: "وعطف المترادفين لا يكون إلاّ بالواو"[٣].

٢- **عطف جملة على جملة:** ذكرها الحليّ في تحليل قول كعب بن زهير (وأفرطه) الواردة في البيت السادس[٤]:

تنفِي الرياحَ القذى عنهُ وأفْرَطَهُ من صَوْبِ سارِيَةٍ بيضٌ يعاليلُ

قالً:" والواو في (وأفرطه)تكون لعطف جملة على جملة، لا فعلٍ على فعلٍ؛ لأنّ الفعل الثاني ماضٍ، والأَول مستقبل؛ كذا قاله ابن الأنباري، وأقول: إنَّ الفعل الأوَّل وإنَّ كان لفظه لفظ المستقبل؛ فهو ماضٍ معنىً؛ لأنَّه حكاية حال الماء، ووصف له بما كان ثابتاً له؛ فجاز عطف الثاني عليه، وإن كان ماضياً؛ لأنَّ الأوّل مؤول بالماضي"[٥]، ثمَ أحال إلى ذكر اثنين من النّحاة قالوا بجواز عطف فعلٍ على فعل وهم ابن برّيٍّ في أماليه، وابن مالك في تسهيله ثم استشهد بالآيات الكريمة لإثبات رأيه، ومنها قوله تعالى: ﴿**وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السّمَاوَاتِ**﴾[٦] أي فيفزع فعطف الماضي على المستقبل، وعكسه قوله تعالى: ﴿**إنّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ**﴾[٧] أي وصدّوا؛ فعطف المستقبل على الماضي[٨].

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ١/ ٣٦٠ ، وتفسير القرآن العظيم : ١/٤٠٠ .

(٢) ديوان الحطيئة: ٧١ .

(٣) خزانة الأدب ولب لباب العرب: ١٤٨/٩ .

(٤) منهج القصّاد: ١٨٣ ، الديوان: ٦١.

(٥) منهج القصّاد: ١٨٤.- ١٨٥.

(٦) النمل: ٨٧.

(٧) الحج: ٢٥ .

(٨) ينظر: منهج القصّاد: ١٨٥ .

فكما إنّ الاسم يعطف على الاسم كذلك الفعل يعطف على الفعل لكن بشرط اتحاد زمانيهما سواء اتحد نوعهما كعطف الماضي على الماضي، أو المضارع على المضارع، نحو قوله تعالى: ﴿**لِّنُحْيِيَ بِهِ بَلْدَةً مَّيْتًا وَنُسْقِيَهُ مِمَّا خَلَقْنَا أَنْعَامًا**﴾[1]، فهنا عطف مضارعًا على مضارع (نحيي / نسقي)، أم اختلف، كقوله تعالى: ﴿**يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ**﴾[2]، فعطف الماضي على المضارع، والماضي هنا بمعنى المستقبل (يقدم، فأورد)[3].

فرجّح الحلّيّ ما قال به النّحاة الذين يرون جواز عطف فعلٍ على فعل، وإن اختلفا في النّوع مستنداً إلى القول بأنّ الفعل وإن كان مستقبلا فهو ماضٍ في المعنى؛ ذلك أنّه حكاية لحال الماء، فهو هنا أوّل المعنى ليصحّ العطف، مخالفاً لابن الأنباري الذي رفض القول بعطف فعلَين عند اختلاف نوعهما، فعدّه من باب عطف جملة على جملة، فهنا نرى الحلّي دقيقاً في إبداء رأيه وتفنيده مع إبداء الرأي المخالف والرأي الموافق لما جاء به، وهذا ما لحظناه كثيراً في شرحه؛ فهو يذكر رأي ابن الأنباري ويخالفه، مع ترجيح رأي النّحاة.

المسألة الرابعة: مجيء الحال من المضاف إليه:

وردت هذه المسألة عند البجليّ في حديثه عن الرواية الثانية لجملة (فيها مواعيظ) الواردة في البيت الأربعين[4]:

مَهْلا هداكَ الذِي أَعْطاكَ نافِلَةَ الـ القرآنِ فِيها مَواعيظ وتفصيلُ

قال: و(مواعيظ): مبتدأ، و(فيها): خبره، والضميرُ للنّافلة، وموضع الجملة نصبٌ على الحال من النّافلة، وعاملها (أعطى)، ولا حاجة إلى تقدير (الواو) في الجملة حتّى يبقى التقدير(وفيها مواعيظ) كما قاله ابن الأنباري؛ لأنّ الجملة الاسمية تكفي الضمير في كونها حالا، وإن كان ضعيفاً إلاَّ أنَّ ضعفه لا يوجب التقدير المستغنى عنهُ، ثمّ قال الحليّ برواية ثانيةً، وهي: (فيه مواعيظ)، فيكون الضمير راجعًا إلى القرآن، والجملة حال منه، وعاملها (أعطى) أيضاً، وعلى

(١) الفرقان: ٤٩

(٢) هود: ٩٨

(٣) ينظر: أوضح المسالك: ٣ / ٣٩٤

(٤) منهج القصّاد: ٣٣١ ، والديوان: ٦٥.

هذه الرواية تكون الحال قد جاءت من المضاف إليه، وهو قليل ثمّ استشهد لذلك بقوله تعالى: ﴿**إِنَّ دَابِرَ هَؤُلاءِ مَقْطُوعٌ مُّصْبِحِينَ**﴾[١]، فـ (مصبحين) حال من (هؤلاء)[٢] .

إنّ مجيء الحال من المضاف إليه ممّا وقف عنده النّحويون، ووضعوا له شروطا؛ إذ ذهب النّحاة الى إنَّه لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلاَّ إذا تحققت في المضاف ثلاثة شروط[٣]:

١- أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه، كاسم الفاعل، واسم المفعول، والمصدر، ونحوهما ممّا تضمن معنى الفعل، نحو: (هذا ضارب هند خائفة) فالمضاف (ضارب) اسم فاعل يعمل عمل فعله (ضرب)، والفاعل ضمير مستتر، والمفعول به في المعنى هو (هند) وبهذا يكون المضاف قد عمل في المضاف إليه، ولذا جاز مجيء الحال (خائفة) من المضاف إليه (هند).

٢- أن يكون المضاف جزءاً حقيقيّاً من المضاف إليه كما في قوله تعالى: ﴿**وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍ إِخْوَاناً**﴾[٤]، فـ(إخواناً): حال من الضمير المضاف إليه (صدور)، و(الصدور): جزء من المضاف إليه.

٢-أن يكون المضاف بمنزلة الجزء الحقيقي من المضاف إليه، فيحذف المضاف ويُقام المضاف إليه مقامه، فلا يتغيّر المعنى العام، كما في قوله تعالى: ﴿**أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا**﴾[٥]، فـ(حنيفاً) حال من المضاف إليه (إبراهيم) والمضاف (ملّة) كالجزء من المضاف إليه؛ لأنّه يصحّ الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف بعد حذفه.

---

(١) الحجر: ٦٦ .

(٢) ينظر: منهج القصّاد : ٣٣٦-٣٣٧

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ٢٢٥/٢٢٦/٢٢٧ .

(٤) الحجر: ٤٧ .

(٥) النحل: ١٢٣ .

فإن لم يكن المضاف واحداً من الأمور الثلاثة لم يجز بالإجماع عند ابن مالك(ت٦٧٢هـ) وأجاز ذلك ابن الشجري(ت٥٤٢هـ) على ضعفه، وعلل سبب الضعف بالقول: "إنّ العامل في الحال ينبغي أن يكون هو العامل في ذي الحال"[١]، ومن الأمثلة على ذلك ما جاء في قول الشاعر النّابغة الجعدي[٢]:

كَأَنّ حَوَامِيَهُ مُدْبِرًا خَضِبْنَ وَإِنْ كان لم يخضَبِ

استشهد ابن الشجري والرضي[٣]بهذا البيت على مجيء الحال (مدبرًا) من المضاف إليه، وهو(الهاء) في (حواميه)، وهو التقدير الوحيد في البيت فلم يذكر أحد أنّ في هذا البيت تقديرًا اخر يُخرجه عن مجيء الحال من المضاف إليه.

فالشارح في هذا البيت الشعري صرّح بمجيء الحال من المضاف إليه على الرواية الثانية، ثمّ استشهد بالشاهد القرآني لإثبات الدليل على ورود شواهد له في القرآن الكريم، فضلاً عن ورودها في الشعر، وعند العودة إلى ما قال به الشارح يمكننا القول: إنّ الذي سوّغ مجيء بالحال من المضاف إليه هو: أنَّ المضاف اليه جزءٌ من المضاف، فـ(المواعيظ) جزء من القرآن.

المسألة الخامسة: التنازع: وممّا جاء في هذه المسألة قول الشارح الحلّيّ في تحليل كلمة (الفيل) الواردة في البيت الثاني والأربعين[٤]:

لَقَدْ أَقومُ مَقاماً لَو يَقومُ بِهِ أَرى وَأَسمَعُ ما لَو يَسمَعُ الفيلُ

قال: "والفِيلُ: فاعل(يسمع) وقد أعمل هنا الفعل الثاني من الفعلينِ، وهما:(يقوم)، و(يسمع) حيث تنازعا في الفاعلية، و(أَرى)، (أسمع) حيثُ تنازعا في المفعوليَّة، وهذا هو الأولى عند البصريين"[٥].

---

(١) الأمالي الشجرية: ٢٦/١ .

(٢) ديوانه: ٣٥ .

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري: ٢٤/١ ، وشرح الكافية في النحو: ١٩٩/١ .

(٤) منهج القصّاد: ، الديوان

(٥) منهج القصّاد: ٣٤٢ .

إنّ مسألة التنازع من المسائل التي كان لها حضور عند الحلّيّ، وهي أيضًا من المسائل التي لها أهمية كبيرة عند النّحاة؛ إذ لا تخلو كتب النّحو من ذكرها، والتنازع "هو أن يتقدم عاملان على معمول كل منهما طالب له من جهة المعنى"(١)، أي لا بدّ من تقدّم العاملين؛ لأنّهما لو تأخّرا لم تكن المسألة من باب التنازع(٢).

ويحصل التنازع بين فعلَين متصرفَين، أو اسمين يشبهانهما، أو بين فعل واسم، ومثال الأول قوله تعالى: ﴿**قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا**﴾(٣) ومثال الثاني قول الشاعر(٤):

عُهِدْتَ مُغِيثاً مُغنِياً مَنْ أَجَرْتَهُ فَلَمْ أَتّخِذْ إِلاَّ فِناءَكَ مَوْئِلا

ففي قوله (مُغيثاً مُغنياً) اسمان، وقد تنازعا في قوله (من أجرته)؛ لأنَّ كلًّا منها يستدعي أن يعمل فيه(٥)، ومثال الثالث قوله تعالى: ﴿**هاؤُمُ اقرَأُوا كِتَابِيَهْ**﴾(٦)، فهنا وقع التنازع بين اسم الفعل والفعل، كما وقع بين الاسمين (مغيثاً، مغنياً) والفعلين (آتوني، وأفرغ) (٧).

وقد اختُلف في إيّهما أولى بالعمل، فذهب البصريون إلى أنّ الثاني هو الأولى؛ لقربه منه، ولسلامته من الفصل بين العامل والمعمول، أمّا الكوفيون فقالوا بإعمال الأول لسبقه، ولسلامته من تقديم مضمره على مفسّره(٨)، والتنازع إمّا في الفاعلية، أو المفعولية، أو فيهما معاً(٩)، وهذا ما تعرض له البجليّ مصرحاً بمجيئه، متّبعاً ما قال به البصريون.

---

(١) حاشية الصبان: ١٤٢، وينظر: أوضح المسالك: ١٨٦/٢ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ١٣٤/٢ .

(٣) الكهف: ٩٦ .

(٤) لم ينسب البيت الى قائل معين : فقد ذُكر في :شرح ابن عقيل: ١٣٢/٢، وشرح ابن الناظم: ١٨٤ .

(٥) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: المجلد الثاني :٢٧٤

(٦) الحاقة: ١٩ .

(٧) ينظر: أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك: ٢/ ١٨٩-١٩٠، وشرح التسهيل: ٢/ ١٦٥ .

(٨) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩-٨٠، وهمع الهوامع: ٩٤/٣، وشرح ابن عقيل: ١٣٤/٢-١٣٥.

(٩) شرح ابن الناظم: ١٨٥ .

فالشارح في هذا البيت أشار إلى وقوع التنازع، وبيّن اتباعَهُ لمذهب البصريين الذين قالوا بإعمال الثاني، خلافاً للكوفيين الذين قالوا بإعمال الأول[١]، وجمع بين تنازع الفاعلية والمفعولية معا.

المسألة السادسة: تعدد الخبر:

ذكر الحلّيّ هذه المسألة في تحليل جملة(لسيفٌ يُستضاء به) بالرواية الثانية الواردة في البيت الحادي والخمسين[٢]:

إنّ الرّسُولَ لَسَيْفٌ يُسْتَضاءُ بِهِ مُهَنّدٌ مِنْ سُيوفِ اللهِ مَسْلُولُ

قال معلقاً: "ويروى: (لنور يستضاء به مهنَّدٌ)، وعلى هذا يكون النّور خبر(إنَّ)، و(يُستضاء به) صفة نور، و(مهنَّدٌ) خبراً ثانياً لـ(إنَّ)، وقد حذف واو العطف، أي: (ومهنَّد) وقد جاء عن العرب: (**أكلتُ خبزاً سمكاً تمراً**) أي (سمكاً وتمراً) كذا قال ابن الأنباريِّ، وأقول: لا حاجة الى تقدير واو العطف؛ لأنَّ هذا من المواضع التي يجوز فيها العطف وعدمه إذا تعددت الأخبار، والضابط ها هنا أن يتعدد الخبر لفظاً ومعنًى"[٣]، ومنه أيضاً قوله تعالى: ﴿**وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ فَعّالٌ لِمَا يُرِيدُ**﴾[٤].

تعد مسألة جواز تعدد خبر المبتدأ الواحد محلّ خلاف بين النّحويين، مفادها هل ينبغي أن يُعطف الخبر الثاني على الخبر الأول بحرف عطف أو لا؟ وذلك في ثلاثة أنواع؛ لكل نوع حكمه الخاص به[٥]:

الأول: يجوز فيه عطف الخبر الثاني على الأول وعدمه إذا تعدد الخبر لفظاً ومعنىً، بحيث يكون كل واحد مخالفًا للآخر نحو:(بلدنا زراعي، صناعي)، فيصحّ العطف في هذا

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٧٩-٨٠.

(٢) منهج القصّاد: ٣٧١، والديوان: ٦٧.

(٣) منهج القصّاد: ٣٧٢ ، وينظر: شرح ابن الأنباري: ١٥٦

(٤) البروج: ١٤-١٦ .

(٥) ينظر: النحو الوافي: ٥٢٨/١-٥٣٠ ، وأوضح المسالك: ٢٢٨/١ـ ٢٣٠، وشرح ابن الناظم: ٨٩. ٩٠

المثال؛ فنقول: (بلدنا زراعي وصناعي)؛ لأنّ كل واحد من الأخبار مختلف عن الثاني باللفظ والمعنى.

الثاني: لا يجوز فيه العطف؛ ذلك لتعدد الخبر في اللفظ فقط؛ بحيث تشترك هذه الألفاظ في تأدية معنى واحد وهو المعنى المقصود، نحو: (الرجل طويل قصير)، أي معتدل فهنا نلحظ أنّ الألفاظ مختلفة، ولكل منها معنى مختلف عن الآخر، ولكنّه معنى غير مقصود لذاته؛ إنّما المقصود يتحقق بانضمام هده المعاني المتخالفة بعضها إلى بعض لتؤدي معنى واحداً جديداً لا ينشأ إلّا في اجتماعهما، وهو لفظ (معتدل).

الثالث: وجوب العطف فيه وذلك حين يتعدد الخبر في لفظه ومعناه، ولكنّ تعدده في هذه الحالة يكون تابعاً لتعددٍ في نفسه حقيقة أو حكماً، والحقيقة حين يكون تابعًا لفردين أو أفراداً، أي يكون مثنّى أو جمعاً، نحو:(الصديقان مدرس) والحكم حين يكون منفرداً (أي: شيئاً واحداً ولكن ذو أقسام وأجزاء)، مثل (جسم الإنسان: رأس، وجذع، وأطراف) .

فالحلّيّ يرجّح قول النّحاة الذين يرون جواز تعدد الأخبار من دون حرف العطف مخالفاً في ذلك ابن الأنباري الذي يذهب إلى تقدير حرف العطف في مثل هذا المواضع .

المسألة السابعة: الممنوع من الصرف، وفيه مسألتان:

١- منع الكلمات من الصرف: وهي من المسائل التي لها حضور واسع في شرح الحلّي فما إن مر عليه اسم ممنوع من الصرف إلّا وقال به وبيّن العلة التي مُنع من أجلها من الصرف، وكان وروده كثيرا في الشرح، والأسماء الممنوعة من الصرف على نوعين[١]:

النّوع الأول: يمنع صرفه مطلقا في كل الاستعمالات، حين تتوافر فيه العلامة الواحدة، وتشتمل العلامة اللفظية على ألف التأنيث بنوعيها، وعلى المجموع على وزن من أوزان صيغ منتهى الجموع، ويعرف هذا النّوع عند النّحاة بما يمنع صرفه لوجود علّة واحدة تقوم مقام علّتين.

والنّوع الثاني يمنع صرفه حين تتوافر فيه علّتان معا من بين علامات تسع، وتكون أولى العلامتَين المجتمعتَين معنوية، وتشتمل على الوصفيّة والعلميّة، وتكون ثانيهما لفظيّة، وتشتمل على وزن الفعل، وزيادة الألف والنّون، والتأنيث، والتركيب المزجيّ، والعجمة، وألف الإلحاق

(١) الممنوع من الصرف معجم ودراسة: ٥ /١٦٤ ، وأوضح المسالك: ١/ ٧٢-٧٣ .

المقصورة، وألف التكثير، ويعرف هذا النّوع عند النّحاة بما يمنع صرفه لوجود علّتين[١]، ومثال ذلك ما جاء في تحليل كلمة (داود) الواردة في البيت الرابع والخمسين[٢]:

شُـمُّ العَرانِينِ أبْطالٌ لُبوسُهُمْ مِـنْ نَسْجِ دَاوُدَ في الهَيْجَا سَرابيلُ

قال: "وداود النّبي(عليه السلام) لا ينصرف؛ للعلمية والعجمة، ولا يجوز همزه، ويكتب بواو واحدة عند الأكثر"[٣]، فهنا بيّن علّتي منع الاسم من الصرف، وهذا ما قال به النّحاة: بأنّه يُمنع الاسم من الصرف إذا كان عَلماً أعجمياً، وعللوا ذلك بامتناعه من دخول الحروف العربية عليه، مثل (داود)، و(فرعون)، فلا نقول (الداود)، ولا (الفرعون)[٤]، ومثاله أيضا ما جاء في تحليل(عثّر) الواردة في البيت السادس والأربعين[٥]:

مِـنْ خـادِرٍ مِنْ لُيوثِ الأُسْدِ مَسْكَنُهُ مِـنْ بَـطْنِ عَـثّرَ غِيلٌ دونَهُ غيلُ

قال: "وعثّر بالتشديد: اسم مأسدة لا ينصرف للتعريف، ووزن الفعل المختص"[٦].

فعلل الشارح هنا سبب المنع ولم يخرج عن قواعد النّحاة كعادته، وعبّر عنه سيبويه بقوله: "وممَّا يترك صرفه؛ لأنّه يشبه الفعل، ولا يجعل الحرف الأول منه زائداً إلا بثبتٍ، تَنْضُب، فإنّما التاء زائدة؛ لأنّهُ ليس في الكلام شيءٌ على أربعة أحرف ليس أوله يكون على هذا البناء (فعلل)"[٧]، وهكذا الحال نفسه مع ما جاء به الشارح في تحليل (عثّر)، وعلل المنع للتعريف ووزن الفعل، ثمّ علل سيبويه منع العلم الموزون للفعل من الصرف بأنّه إنّما صارت بهذه المنزلة؛ لأنّه ليس أصل الأسماء عندهم على أن تكون في أولها الزوائد، وتكون على هذا البناء[٨].

---

(١) أسرار النحو: ٨٣، والممنوع من الصرف معجم ودراسة: ١٦٤.

(٢) منهج القصّاد: ٣٨٣، الديوان: ٦٧

(٣) منهج القصّاد: ٣٨٥ .

(٤) ينظر: نفسه: ٣/ ٣٢٥.

(٥) منهج القصّاد: ٣٥٤ ، الديوان: ٦٦.

(٦) منهج القصاد: ٣٥٦.

(٧) الكتاب: ٣/ ١٩٦.

(٨) ينظر: نفسه: ١٩٧/٣.

ومثاله أيضاً ما جاء في تحليل كلمة (قريش) الواردة في البيت الثاني والخمسين[١]:

فـي فِتْيَةٍ مِـنْ قُـرَيْشٍ قالَ قائِلُهُمْ بِـبَطْنِ مَـكَّةَ لَـمّا أَسْلَمُوا زُولُوا

قال: "وقد صرف كعب قريشاً؛ لأنَّه أراد به الحيَّ، ولو أراد به القبيلة لمْ يصرفه للتعريف والتأنيث"[٢] ثم استشهد الشارح بقول الآخر[٣]:

غَلَبَ المَسامِيحَ الوَلِيدُ سَماحةً، وكَفى قُرَيشَ المُعضِلاتِ، وَسادَها

فالشارح هنا وضّح السبب الذي من أجله صُرّفت (قريش)؛ وهو أنَّه إذا أُريد به الحيّ كما في (قريش)، ومثله (ثَقيف) صُرّف، وإن أريد به اسم القبيلة كـ(مجوس) أو الأم كـ(باهلة) مُنع صرفه للعلمية والتأنيث[٤].

٢- **صرف الممنوع من الصرف:** وقف الحلّيّ عند هذه المسألة أيضاً؛ ومثال ذلك ما جاء في صرف كلمة (مجازيع) الواردة في البيت السادس والخمسين[٥]:

لا يَـفْـرَحونَ إذا نَـالتْ رِماحُهُمُ قَـوْماً ولَـيْسوا مَجازِيعاً إذا نِيلُوا

قال: "وصَرف (مجازيع)، وإن كان جمعاً لا نظير له من الآحاد ضرورة؛ لأنَّه لو لم يصرفه لكان البحر مطوياً هكذا (زيع إذا) (مُفتعِلن)[٦]؛ ... الطي في هذا البحر، وإن كان سائغاً فهو مستثقلٌ"[٧].

فالشارح هنا قال بالصرف للضرورة، وعلل سبب ذلك أنّ الشاعر محكوم بوزن وقافية لا يستطيع الخروج عليهما، ممّا يضطره إلى صرف ما منع صرفه، وقد ورد هذا كثيرا في الشعر، وشعر كعب لا يخلو منه.

---

(١) منهج القصّاد: ٣٧٥، الديوان: ٦٧.

(٢) منهج القصّاد: ٣٧٦-٣٧٧ .

(٣) البيت لجرير ينظر: لسان العرب ٤٨٩/٢، وهذا البيت من شواهد سيبويه: ينظر: ٢٥٠/٣.

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١ / ١١٥، والكتاب: ٣/ ٢٤٧

(٥) منهج القصّاد: ٣٩٢ ، والديوان: ٦٧.

(٦) بحسب تفعيلة البحر البسيط تكون (مستعلن).

(٧) منهج القصّاد: ٣٩٣.

إنّ مسألة صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر هي محل إجماع النّحوين، أمّا ترك صرف ما ينصرف فهي من مسائل الخلاف النّحوي؛ إذ "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز ترك صرف ما ينصرف في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي، وأبو القاسم بن برهان من البصريين، وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز، وأجمعوا على أنّه يجوز صرف ما لا ينصرف في ضرورة الشعر"(١).

فذكر الشارح الحليّ أنّ الشاعر بإمكانه المحافظة على القاعدة النّحوية في منع كلمة (مجازيع) من الصرف، ووزن البيت الشعري يقبله ويستسيغه، ولكنّه عدل عنها نتيجة الثقل الحاصل فيها، فالضرورة هنا بسبب الثقل لا بسبب كسر الوزن، فلو منع (مجازيع) من الصرف وأصبحت التفعيلة الثالثة (مستعلن) فلا غرابة؛ لأنّها إحدى التفعيلات الفرعية للتفعيلة الرئيسة (مستفعلن) في البحر البسيط، قد أصابها زحاف الطي، فأصبحت هكذا، والطي هو: عبارة عن حذف الرابع الساكن(٢)، وقد أجازه العروضيون في هذا البحر(٣)، فالذي ذهب إليه الشارح الحلّي يوافق إجماع النّحويين في القول بالضرورة الشعرية.

ومثاله أيضاً ما جاء في تحليل كلمة (مواعيظ) الواردة في البيت الأربعين(٤):

مهلاً هَدَاكَ الذي أعْطاكَ نافلَةَ الـ ـقرآنِ فيها مواعيظٌ وتَفْصِيلُ

قال: وأصل (مواعيظ): (مواعِظ)، لكنّه أشبع الكسرة، فنشأت فيها ياءٌ؛ لضرورة الشعر، وصرفه، وإن كان جمعا لا نظير له في الآحاد للضرورة أيضا؛ لأنّه لولا ثبوت الياء، والصّرف أعني ثبوت التنوين للزمه أحد أمور ثلاث(٥):

الأول: سقوطهما معا؛ فيصير الجزء مخبولا، هكذا: (عِظُ وتفْ) فَعَلتن(٦)، والخبل في هذا

(١) ضرائر الشعر: ابن عصفور: ١٠١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٨ مسألة رقم (٧٠).

(٢) ينظر: الدر النضيد في شرح القصيد: ٢٢٠ .

(٣) ينظر: الكافي في العروض والقوافي: ٤٣، وكتاب العروض: ابن جني: ٧٨

(٤) منهج القصّاد: ٣٣١ ، والديوان: ٦٥.

(٥) ينظر: منهج القصاد: ٣٣٤ – ٣٣٦.

(٦) بحسب تفعيلة البحر البسيط تكون بعد سقوطهما معا (مُتَعلن)

البحر، وإن كان سائغا إلاّ أنّه ليس بمستحسن؛ لحصول الثقل بتوالي أربع متحركات بعدها ساكن، وهي الفاصلة الكبرى.

الثاني: ثبوت الياء، وسقوط التنوين؛ فيصير الجزء مطويّا هكذا: (عِيظُ وتفْ) مفيعلن[1]، والطّي في هذا البحر مع جوازه مستكره؛ لأنّه يتلو الخبل في الثقل؛ لتوالي ثلاث متحركات بعد ساكن، وهي الفاصلة الصغرى.

الثالث: سقوط الياء، وثبوت التنوين؛ فيصير الجزء مخبونا هكذا: (عِظن وتفْ) مفاعلن[2]، والخبن في سباعي هذا البحر وإن كان جائزا لكنّه لا يستحسن كاستحسانه في خماسيه؛ فجعلت المحافظة على المستحسن ضرورة كالمحافظة على الواجب.

ذكر الشارح في كلمة (مواعيظ) ضرورتين: هما إشباع الكسرة، وموضوعها صوتيّ، وصرف الممنوع من الصرف وهو موضوع نحويّ له مساس شديد بالجانب الصوتيّ أيضا، وما قلناه في البيت الشعري السابق يصدق على هذا البيت الشعري أيضا، وهو أنّ الالتزام بالقاعدة النّحوية في منع الكلمة من الصرف يجيزه وزن البيت وتستسيغه بنيته العروضية، ولكنّ نتيجة للثقل الحاصل فيه صُرف، وهو ما يجيزه النّحويون جميعا للضرورة.

(١) بحسب تفعيلة البحر البسيط تكون (مستفعلن)

(٢) بحسب تفعيلة البحر البسيط تكون (مُتَفْعِلُن)

المبحث الثالث: عوارض التركيب.

وظّف الحلّيّ ثقافته النّحوية والبلاغية في إبراز الظواهر التركيبية؛ لأنّ هذه الظواهر موجودة في كتب النّحو والبلاغة على حدٍ سواء، وعلى الشارح أن يكون ملمًّا بها، وسأدرس تلك الظواهر فيما هو آتٍ.

أولا: الحذف:

وهو أول الظواهر التركيبية التحليلية التي كان لها حضور واسع في شرح الحلّيّ؛ فقد ورد في أكثر من خمسين موضعًا في الشرح موزّعا فيها بين حذف حرفٍ وكلمةٍ وجملة، وربما يعود السبب في ذلك إلى أنّ الشاعر محكوم بوزنٍ وقافية، فأي زيادة تؤدي إلى خلل في المبنى والدلالة(١)، وقبل كل شيء لا بد من التعرف على الحذف، وماهيّته، وشروطه، وفوائده قبل الخوض في الجانب التطبيقي منه .

فالحذف هو ظاهرة لغويّة تركيبيّة عامّة تشترك فيها اللغات الإنسانيّة؛ إذ يميل النّاطقون إلى حذف بعض العناصر المكررة في الكلام، أو إلى حذف ما يمكن للسامع فهمه اعتمادًا على القرائن المصاحبة، حالية كانت أو عقلية أو لفظية(٢).

ـ مصطلح الحذف:

جاء في لسان العرب "القطع والإسقاط . حذفَ الشيء يحذفُه حذفًا قطعه من طرفه، حذف رأسه بالسيف حذفًا ضربه فقطع منه قطعة ، ومنه حذفت من شعري أي أخذت"(٣).

أمّا في الاصطلاح فهو "إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام، والقصر بنية الكلام"(٤).

---

(١) ينظر: الضرورة الشعرية دراسة في الضرورة: ٢٩٠ .

(٢) نفسه: ٤ .

(٣) لسان العرب: ٣٩/٩.

(٤) البرهان في علوم القرآن، بدر الدين الزركشي: ١٧٧ .

ـ أمّا أسبابه ودواعيه فهي: كثرة الاستعمال، واتساع الكلام، والاختصار، وعلم المخاطب، المحذوف[١].

أمّا شروطه فقد جعل ابن جنّي شرط الدليل أساسًا للحذف في جميع مستوياته، من الجملة إلى المفرد، فالحرف والحركة، ثمّ قال: "وليس شيءٌ من ذلك إلّا عن دليل عليه، وإلّا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته"[٢].

واشترط الدليل كذلك ابن هشام، وأضاف إليه شروطا أخرى معيّنة في ضبط الحذف، وهي[٣]:

١. ألّا يكون ما يحذف مؤكّدًا .
٢. ألّا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، وبناءً على هذا لا يجوز حذف اسم الفعل لأنّه اختصارٌ للفعل .
٣. ألّا يكون المحذوف عوضًا عن شيء.
٤. ألّا يكون العامل ضعيفًا، فلا يجوز حذف الجار والجازم والنّاصب للفعل .
٥. ألّا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه.
٦. ألّا يؤدي حذفه إلى إعمال العامل الضعيف.

ولا تخلو الشروط السبعة من اختلاف بين النّحاة إلا أنّهم يتفقون في شرط الدليل[٤].

ومن أهم فوائد الحذف (أغراضه) ما يأتي[٥]:

١. الإيجاز والاختصار
٢. تفخيم المعنى وتضخيمه .
٣. زيادة الاستلذاذ في استنباط الذهن للمحذوف والتخفيف والتشجيع على الكلام.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٢٧٤ ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٣١ وما بعدها .
(٢) الخصائص: ٢ / ٣٦٠ .
(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٦٧٤ _ ٦٧٥ .
(٤) ينظر: الكتاب: ١ / ٢٧٣ _ ٢٧٧ .
(٥) ينظر: الخصائص: ١ / ٨٣ ، ومنهاج البلغاء وسراج الأدباء: ٣٥٣، والبلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها: ١/ ٤١ _ ٤٢.

٤. صيانة المحذوف عن الذكر تشريفًا له.

٥. صيانة اللسان عن ذكره تحقيرًا له .

_ مواضع الحذف عند الحلّيّ:

وسيكون التقسيم بحسب ما اقتضته طبيعة المادة التي وردت في الشرح، وكيف وظّفها الشارح، وكان الحذف في الأسماء كالمبتدأ أو الخبر أو متعلقات الجملة، كالمفعول، والضمائر، والمضاف، والمضاف إليه أوسع مجالًا من حذف الجمل؛ لأنّ الحذف فيها أخف في الاستعمال، فلهذا كثُر فيها(١)، ونجد مصاديق ذلك في شرح الحليّ؛ فقد ورد حذف الأسماء عنده بنسبة تزيد على أكثر من أربعين موضعًا ومصاديقها كالآتي.

١. حذف المبتدأ:

تحدّث النّحاة عن حذف المبتدأ، وقد خصص له سيبويه مبحثًا كاملًا في كتابه فقال: "هذا باب ما يكون المبتدأ فيه مضمرًا ويكون المبنيّ عليه مُظهرًا"(٢)، وقد اشترطوا لحذفه أن يتقدم من ذكره ما يفهمه السامع؛ فقد ورد للمبرّد قوله: "لو قلت على كلام متقدم عبد الله منطلق، أو صاحبكَ، لجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدم ما يفهمه السامع ويعلم به"(٣) .

وقد يسقط المبتدأ لقرائن لفظيّة ذكرها النّحاة(٤)، بالإضافة إلى أنّه قد يحذف جوازًا أو وجوبًا لشروط قد أفاضوا في الحديث عنها(٥).

وأكثر ما ورد من حذف الأسماء؛ إذ جاء في عشرين موضعًا(٦)، ونذكر منها ما ورد في البيت الرابع والخمسين من قول الشاعر(٧):

شَمّ العَرانينِ أَبْطال لبوسهم مِنْ نَسْجِ داوودَ فِي الهَيْجا سَرَابِيل

(١) ينظر: الطراز: ٢ / ٥٥ .

(٢) الكتاب: ٢ / ١٣ .

(٣) المقتضب: ٤ / ١٢٩ .

(٤) ينظر: همع الهوامع: ١ / ٣٣٢ .

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: الخصائص: ١ / ٢٨٤ ، وهمع الهوامع : و ١ / ٢٢٩ – ٢٣٠ ، و ١٣٣٤ – ٣٣٥ .

(٦) ينظر: منهج القصّاد: ١٧٢ ، ٢٠٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٣ ، ٢٦١ ، ٢٧٢ ، ٣٠٧ ، ٣٥٨ ، ٣٥٩ ، ٣٦٣ ، ٣٦٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨٣ ، ٣٨٧ .

(٧) منهج القصّاد: ٣٨٣ ، والديوان: ٦٧.

فجاء الحذف في الشطر الأول من البيت الشعري (شمّ العرانين)، فشرحه الحلّيّ بذكر احتمالات الجرّ والنّصب والرفع، فقال:" والبيت مُضمَّنٌ على هذَين الوجهين يعني(الجرّ والنّصب)، والمشهورُ والأحسن فيهما الرَّفعُ؛ فيكون(شمّ العرانين) خبرًا لمبتدأ محذوفٍ أي: (هم شمُّ العرانين)"[١] .

فصرّح الشارح هنا بالحذف، وبيّن المحذوف وهو(المبتدأ) واكتفى، ويمكن تحليل ذلك كالآتي:

إنّ الحذف جاء واجبًا في مقام القطع للرفع؛ فالنّصب على تقدير المدح، أعني (شمّ العرانين)، والجر على تقدير أنّه صفة لـ(عصبة) التي ذُكرت في البيت السابق له؛ فلا يكون هناك حذف وإضمار؛ لذا اختار الرّفع؛ لأنّ الحذف والإضمار يكونان فيه، على أنّه خبر لمبتدأ محذوف، والأخير هو ما قال به الحلّي[٢].

فعمد الشاعر إلى حذف المبتدأ في الجملة الاسمية بكثرة بالغة؛ إذ يبدأ بذكر ما أراد الحديث عنه بشكلٍ صريح، ويقدم بعض أمره، ثمّ يدع الكلام الأول، و يستأنّف كلامًا آخر، فإذا فعلوا ذلك أتوا في أكثر الأحيان بخبر من غير مبتدأ[٣]، وهذا ما حصل في هذا البيت؛ إذ ذكر الشاعر في أول حديثه عن مدح هؤلاء الفتية فقال: "في عصبة"[٤]، ثمّ اكتفى بذلك وأتمّ حديثه عنهم بقوله: (شُمّ العرانين) بخبر من غير مبتدأ.

وقد جاء الحذف على هذا المعنى كثيرًا في القصيدة؛ وذلك لبثّ الحركة والحيوية في التركيب والابتعاد عن رتابة التقرير أو لجذب انتباه السامع، وهذا من أكثر الأسباب دقة وإقناعًا.

إنّ الحذف حصل هنا للعلم به؛ إذ إنّه ذكرهم في أول حديثه، وجعل القارئ على علم ومعرفة بهم؛ فلا داعي إذن لذكره، لا سيما أنّ اللغة العربية تميل إلى الإيجاز والاختصار[٥].

وقد يكون الحذف للمبالغة في الخبر، الذي هو صفة تبيّن ماهيّة الموصوف الذي يحاول الشاعر أنّ يرفع من إيحاءاتها مبالغةً فيها، وهذا يتضح في الصفات الحميدة التي وصفهم بها،

---

(١) منهج القصّاد: ١٧٢ ، وقال بالرفع من الشراح شهاب الدين بن شمس . ينظر: مصدّق الفضل: ٢١٦.

(٢) ينظر: مصدّق الفضل: ٢١٦ .

(٣) ينظر: الحذف والتقدير في النحو العربي: ٢٥٠ .

(٤) منهج القصّاد: ٣٨٣ .

(٥) ينظر: المقتضب: ٤ / ١٢٦ .

فوصفه لدروعهم التي هي من نسج داود وإن كان حقيقة، لا شكّ أنّها من أجود الدروع وأحكمها[١].

ومن الأغراض الدلاليّة الأخرى هي(الصيانة والتشريف)، أي إنّه حذف المبتدأ صونًا وتشريفًا لهم من الذكر، سيما أنّهم كانوا يحاربون إلى جانب الرسول (ﷺ)، فيكون الحذف هنا خشية عليهم وتعظيمًا لشأنهم[٢].

وفسّره بعض الشراح بأنّ الحذف للاحتراز عن العبث على الظاهر أو لتخييل العدول إلى أقوى الدليلَين أو ادّعاء التعيين أو لنحو ذلك[٣].

٢ـ حذف خبر (لا) :

جوز أهل الحجاز خبر (لا) النّافية للجنس فيقولون: (لا أهل لك ولا مالٍ ولا يأس)، أي (لك ولا عليك)، وبنو تميم لا يثبتونه[٤]، وقال ابن عصفور: بنو تميم يلتزمون حذفه إذا كان اسمًا يظهر فيه الرفع، وقال أيضًا: إن كان ظرفًا، أو مجرورًا فالحذف، والإثبات، أو غير ذلك: فبنو تميم يلتزمون الحذف، وأهل الحجاز يجيزون الحذف والإثبات[٥]، وحذف خبر (لا) كثير حتى قال عنه بعض النحويين إنَّه واجب[٦]، وقد ورد حذف خبر (لا) مرة واحدة من الشرح، وذلك في تحليل جملة (لا أبا لكم) الواردة في البيت السابع والثلاثين[٧]:

فَقُلتُ خَلّوا سَبِيلِي لا أَبا لَكُمُ فَكُلُّ ما قَدَّرَ الرَحمَنُ مَفعولُ

قال: "ولا: نافيةٌ تعمل عمل (إنَّ) ، و(أبا) اسمها، وخبرها محذوفٌ، كأَنَّه قالَ: لا أبا لكم موجودٌ في الدنيا"[٨]، فالشارح هنا صرّح بالحذف، ودلّ على المحذوف.

---

(١) ينظر: كنه المراد: ٤١٢ .

(٢) ينظر: دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ١٤٢ .

(٣) ينظر: مصدّق الفضل: ٢١٧ .

(٤) شرح ابن عقيل :٢٠/٢ .

(٥) المقرّب : ١٩٠/١، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي : ٢٢٢، وشرح المفصل : ١٠٧/١ .

(٦) الجملة الإسمية : ١١٣ .

(٧) منهج القصّاد: ٣١٧ ، الديوان: ٦٥.

(٨) منهج القصّاد : ٣١٧ .

والحذف هنا حصل لدليل عليه، وقد تعلّق بشبه الجملة (في الدنيا)[١]، ويدلّ السياق على المحذوف، فهو يخاطب أخلّاءه جميعاً، وما يحمله المقام من تفجّع، وتوجّع على ما فعلوه معه، فهم عجزوا عن نصرته، وبعدما يئسَ منهم طلبَ أن يفتحوا له الطريق؛ ليذهب هو بنفسه ويعتذر من رسول الله (ﷺ)، ومن ثم لا يحدث إلّا ما كتب الله له، فالحذف هنا من باب الذم لهم بانتفاء الأب عنهم، مع التفجّع على فعلتهم معه فإنّهم بئسَ الخلان[٢].

ثمّ وجّه الشارح سؤالاً: ما المانعُ أن يكون (لكم) هو الخبرُ، وفي هذه الحالة لا تكون هناك حاجة الى الإضمار؟

قال: "والجواب: هو إنّ المانع من ذلك ظهور الألف في (أب)؛ لأنَّ حرف المدِّ واللين في (أب) وأخوته إنَّما يثبتُ في حال الإضافة؛ فوجب لأجل الألف أن يكون (أبا) مضافاً إلى الضمير، وتكون اللامُ مقحمةً؛ تأكيداً للإضافةِ، وإذا كان الأمر كذلك بطلَ أن يكون (لكم) الخبر؛ وإنّما يكون الجار والمجرور خبراً إذا حُذفت الألف"[٣]، فوضّح الشارح هنا السبب الذي من أجله مُنعت (لكم) من أن تكون هي الخبر، والقصد فيه إلى الإضافة، وإثبات الألف أن اللام أُقحمت؛ تأكيداً للإضافةِ[٤].

قلت : لا أبا لكم كما قال الآخر[٥]:

أَبِي الإسلامُ لا أَبَ لِي سواه إذَا افْتَخَرُوا بِقَيْسٍ أَوْ تَمِيمِ

فإن قيل:" كيف يصحُّ أن يقال: إنّ هذه اللام مقحمةٌ، وأنت لو قلت: (لا أبا لكم) لم يجز؛ لأنّ (الأب) يصير معرفة بالإضافة إلى الضمير، وإذا كانت هذه اللام هيَّأتَ الاسم وأصلحته لأن تعمل فيه (لا)، فكيف فيما هو معتدّ به معتمدٌ عليه زائدٌ"؟

الجواب على ذلك هو إنّ الاعتداد يكون من جهة أنّ اللام لا تكون مع الإضافة؛ فلولا هذه المراعاة لما صحّ دخول (لا)؛ لأنّها لا تنصب المضاف إلى المعرفة؛ فلا يقال: (لا غلامك في

(١) شرح المفصل في صنعة الإعراب : ٢٩٤/١ ، وينظر : شرح ابن عقيل : ٢٠/٢ .
(٢) ينظر : مصدّق الفضل: ١٦٠ ، وكنه المراد: ٣٣٧ .
(٣) منهج القصّاد: ٣١٨ .
(٤) ينظر: المفصّل في صنعة الإعراب : ١١٣-١١٤ .
(٥) القول لنهار بن توسعة اليشكري كما ذكر ذلك سيبويه: ٢٨٢/٢ .

السوق)، أو(لا عبد زيد عند عمرو)؛ وإنّما تنصب النّكرة نحو: (لا رَجُلُ في الدار)، أو المضاف إليها نحو: (لا غلام رجل عندنا) ،غير معتد بها من وجهٍ، وهو ثبات الألف في (أبا)؛ لأنّها لا تثبت إلاّ في الإضافة(١).

فهنا أصبح لدينا أمران، الأول: إنّ اللام لا تكون مع الإضافة، والثاني: أنّ الألف لا تثبت إلاّ في الإضافة، ألا يعد هذا تناقضاً؟ قال: إنّما يكون تناقضاً إذا كان الاعتداد وعدمه من جهة واحدة، أمّا هنا فجاء لحل أمرين، أحداهما: لولاه لأصبح معرفة وهذا غير جائز؛ لأنَّ من شروط عمل(لا) أن يكون اسمها نكرة فإن كان معرفة أُهملت، وممّا جاء فيه اسمها معرفة قول عمر في أمير المؤمنين عليّ (عليه السلام): "قضيّةٌ ولا أبا حسن لها"، والتقدير هذه قضيّة ولا فيصل لها يفصلها(٢).

والآخر هو: ثبوت الألف في (أبا) الذي لا يكون إلّا في الإضافة، وعلى أساس هذا الاعتبار تكون معربة لا مبنية، وهناك من أجاز أن تكون كلمة (أبا) اسم (لا) وغير مضافة، بل مبنيّة على الألف دائماً على لغة من يلزم الأسماء الستة بالألف دائماً في جميع الحالات(٣).

ثمّ قال الشارح: "إذا قلتم: لا أبا لزيدٍ فأيّ شيءٍ يخفضُ زيداً بإضافة الأب إليه أو اللام؟ قال: فالجواب هو ما اعتمده ابن جنّي وهو المختار: أن يكون (زيدٌ) مخفوضاً باللام"(٤)، فهنا اختار الشارح ما جاء به ابن جنّي، وهناك من قال إنَّه مخفوض بالإضافة، وهو الذي يظهر من كلام البطليوسي في شرح الجمل(٥)، وممّن قال إنّها زائدة: جلال الدين السيوطي بقوله: "والجمهور: إنَّ (لا أبا لك) و(لا يدي لك) مضاف واللام زائدة، وهو عند ابن مالك كذلك واللام متعلقة بمقدّر غير خبر، والمختار وفاقاً لأبي عليّ وابن الطراوة على لغة القصر و(لك) الخبر،

(١) منهج القصّاد : ٣١٨-٣١٩ .

(٢) ينظر: جامع الدروس العربية : ٤٧٢-٤٧٣.

(٣) ينظر: النحو الوافي :١٠٧/١ .

(٤) منهج القصّاد: ٣١٩ .

(٥) ينظر: الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل : ٢٩٨ .

ولا تُحذف اللام اختياراً ولا تفصلُ بالظرف خلافاً ليونس وقيل الخلق في النّاقص ويجوز باعتراض"[١]،وهناك من قال: إنّها وإن كانت زائدةً؛ فهي التي جرّت الضمير دون المضاف[٢].

وإنّ هذا التركيب (لا أبا لك) من التراكيب التي تطرّق لها النّحاة قدماء ومحدثون بالشرح والاهتمام، وإنّها وإن لم يكن لها حضور في القرآن والحديث فقد كان لها حضورها في الشعر، وهذا كان سبباً في التطرق لها ودراستها[٣].

ومن ثمّ فإنّ ورودها هنا جاء في الحديث عن حذف خبر(لا) النّافية للجنس، وقد أجاد الشارح في بيان المحذوف والعلّة في عدم جعل (لكم) خبرًا، وبيّن وجه الاعتداد وعدمه، وبيان الجار للضمير، هل هو الإضافة أم اللام.

أمّا إعرابه فلم يتطرق له الشارح ؛ ربما لأنّه ليس موضع الحديث؛ إذ إنّ الحديث هنا عن الحذف لا الإعراب ، وإن أردنا أن نذكر شيئًا عن إعرابه بشكلٍ مختصر فنقول: إنّ الاسم المنفي مبنيٌّ مع النّافي ، ويكون الخبر محذوفاً[٤] .

وأخيراً فإنّ عبارة (لا أب لك) تستعمل في التفجّع والتعجّب، والمدح والذم، والأخيرة هي ما أراد بها الشاعر في قوله: وربما قالوا (لا أباك)؛ لأنّ اللام مقحمة وهو نادر، وأمّا (لا أمّ لك) فلا يقال إلّا في الذمّ وحده، ودلّ على ذلك استقراء العرب[٥].

٣ـ حذف المفعول به:

إنّ الأصل المتفق عليه عند النّحويين هو جواز حذفه مطلقًا؛ لأنّه فضلة يُذكر في الجملة، ويمكن الاستغناء عنه؛ لأنّه من غير المسند والمسند إليه[٦]،قال ابن يعيش: "المفعول به

---

(١) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: ٤٦٢/١ .

(٢) ينظر : النحو الوافي :١٠٦/١ .

(٣) إعراب تركيب (لا أبا لك) وأمثالها عند النحويين: وهو بحث قدمه: د. كاظم داخل جبير، وسعاد شاكر شناوة، درسوا فيه التركيب عند القدماء والمحدثين، وإعرابه. وهو منشور في مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية، العدد الثاني /آب ٢٠٠٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل : ٤٦٣/١ .

(٥) جاء في العين:٤١٩/٨: ((ويقال في المثل لا ابا لك كأنه يمدحه))، ينظر: مجمع الأمثال١٩٣/٢ .

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣ / ١٤٨١ ، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ٢ / ١٣٥ _ ١٣٦ ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٢٣ .

وكل المنصوبات فضلة يمكن الاستغناء عنها"[١] .

وقد لاقى هذا النّوع من الحذف عناية خاصّة عند البلاغيين؛ لأنّ اللطائف فيه أكثر والحاجة إليه أمسّ ، كما عبر بذلك عبد القاهر الجرجاني، قال: "الحاجة إليه أمسّ، وهو ما نحن بصدده أخص واللطائف كأنّها فيه أكثر، وما يظهر بسببه من الحسن والرونق أعجب وأظهر ..."[٢]، ثمّ بيّن السبب الأهم في حذف المفعول، وهو الاقتصار على إثبات معنى الفعل للفاعل من غير إثبات وقوعه على مفعول معيّن، فيكون الاهتمام بصدور الفعل مع الفاعل من دون التفات إلى الجهة التي وقع عليها، و يكون فيه الفعل المتعدّي كاللازم، ومنه ما يحذف مع كونه مقصودًا، إلّا أنّه حُذف للاختصار، ولوجود الدليل عليه[٣]، وقد ورد حذف المفعول سبع مرات: أربع منها بحذف المفعول ظاهرًا، وثلاث مرّات ضميرًا عائدًا[٤]، ومن مصاديق ذلك ما ورد في البيت العاشر[٥]:

ولا تَمسّك بِالعَهْدِ الذِي زَعمت إلا كَمَا يُمْسِكُ المَاءَ الغَرابِيلُ

قال: " (تَمسّك) بفتح التاء فعل مضارع ، ويُروى (تُمسِّكُ) بضم التاء وكسر السِّين المشددة ، فيجوز أن يكون بمعنى الأوّل؛ فيكون لازمًا ، ويجوز أن يكون متعدّيًا ويكون فاعله أيضًا ضمير (سعاد) ومفعولها محذوفٌ؛ لدلالة فحوى الكلام عليه ، تقديره: ولا تمسك معاهدها، أو عاشقها، أو نحو ذلك"[٦] .

ويمكن تحليل ذلك بأنّه إن كان لازمًا فلا حذف، أمّا إن كان متعديًا فمفعوله محذوف وهو المراد من جواز التعدي، ثمّ بيّن سبب الحذف وهو دلالة فحوى الكلام عليه، أي: إنّ عدم الدوام وعدم التمسّك بالعهد يتماثلان؛ لأنّ كليهما من باب عدم الاستقامة؛ لذا اكتفى عن ذكر المفعول

---

(١) شرح المفصل: ٢ : ٣٩ .

(٢) دلائل الإعجاز: ١١٨ .

(٣) ينظر: نفسه : ١١٨ _ ١٢٠ .

(٤) ينظر: منهج القصّاد: ٢٠١ ، ٢٠٩ ، ٢١٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ، ٣٢٠ .

(٥) منهج القصّاد: ٢٠٩، والديوان: ٦١.

(٦) منهج القصاد: ٢٠٩ ـ ٢١٠ .

لدلالة ما قبله عليه[١]، وهو بهذا يكون موافقًا لابن جنّي الذي اشترط الدليل[٢]، ومخالفًا لابن مالك[٣]، و الأمر الثاني الذي لا بد من الإشارة إليه هو إنّ الحذف للمفعول جاء في حيز النّفي، فمفعول(تمسك) محذوف تقديره: (لا تمسك معاهدها أو عاشقها)، فحذف المفعول به لأنّه قد دلّ عليه ما سبقه من الكلام لغرض الإيجاز والاختصار[٤] .

وقد أفاد الحذف هنا أيضًا العموم؛ ليشمل كل ما يقع عليه الفعل، فيجعل القارئ يتخيّل المقصود، أهو عهدها أم عاشقها أم حالها، وهذه الأحوال كلّها قد أشار إليها بوصفه لها، وفي هذا احتقارٌ لها، وذمٌّ لخصالها من المجافاة، وعدم التمسّك بالعهد والوفاء[٥].

والحذف الثاني الذي ورد في البيت نفسه هو حذف المفعول به؛ إذ كان عائدًا إلى الاسم الموصول، وذلك في قول الشاعر: (العهد الذي زعمته) ، فشرحها بقوله: "والذي اسمٌ ناقص، وهو صفة للعهد، وزعمت: صلته، والعائد محذوف، وهو مفعول (زَعَمتْ) تقديره: زعمته، وفاعل زعَمتْ: ضمير سعاد، والتاء للتأنيث، ولا موضع لـ(زعمت)من الإعراب؛ لأنّه صلة"[٦].

وحذف العائد كثير وشائع ، حتى قال عنه الباقولي: "أكثر من أن أحصيه لك"[٧]. فهنا حُذف المفعول به الذي هو الضمير العائد إلى الاسم الموصول ؛ لتوافر شروط الحذف فيه ، وأولّها إنّه مُتّصلٌ بالفعل، وثانيها: إنّه اتصل بفعل تام ؛ لذا لا يجوز أن أقول: (جاء الذي كأنّه زيدٌ)[٨].

وقد يكون الحذف حاصلًا لرعاية القافية والوزن الشعري؛ لأنّه لو ذكر الضمير لاختلّ الوزن الشعري[٩]، ويضاف إلى العائد المنصوب المحذوف المتصل إلى الاسم الموصول غرض آخر

---

(١) ينظر: مصدّق الفضل: ٥٩ ، ومنهج القصاد: ٢٠٩ _ ٢١٠ .

(٢) ينظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: ١٢٥ .

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٦٦٨ .

(٤) ينظر: معاني النّحو: ٨٥ .

(٥) ينظر: منهج القصّاد: ٢١٠، كنه المراد: ٢١٧

(٦) منهج القصّاد: ٢١٠ .

(٧) إعراب القرآن: جامع العلوم للباقولي: ٢ / ٤٧٨ .

(٨) ينظر: شرح ابن عقيل: ١ / ١٥٤ _ ١٥٦ ، والدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٦ / ٣٣٢ .

(٩) ينظر: الضرورة الشعرية: ٢٩٠ .

له صلة بالمعنى، وهو إنّ الشاعر قد أنكر كون(سعاد) تفي بوعدٍ أو تمسكُ بعهد، ونُفي ذكر ذلك في أول البيت، ويدل على ذلك تصدير قوله بـ (لا) النّافية، أي تنفي إمساكها بوعدٍ أو عهدٍ ؛ فلو ذكر العائد هنا لكان استئنافًا لشيءٍ نُفي ذكره ، ولا يريد التصريح به؛ لذا اضطر إلى الحذف ؛ لذلك لم يوقع الفعل (زعمت) على ضميره ليطابق اللفظ الحالة النّفسيّة له؛ فهي تقول شيئًا ولا تفي به[١] .

٤. حذف الموصوف:

يرد في اللغة حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، وهو كثيرٌ في الشعر من دون النّثر، كما يرى ابن جنّي[٢]، وهو سائغ ومقيس عند النّحاة إذا دلّ عليه دليل[٣]، وذكر صاحب البرهان شرطَين لحذف الموصوف[٤]، الأول: أن تكون الصفة خاصّة بالموصوف؛ لكي يحصل العلم به، ويمتنع حذف الموصوف إذا كانت الصفة عامّة، والثاني: أن يعتمد على مجرّد الصفة من حيث هي لتعلّق غرض السياق.

أمّا ابن عقيل فإنّه اكتفى في ما جاء به حول شرط حذف الموصوف بالدليل، نحو قوله تعالى: ﴿**أَنِ اعْمَلْ سَابِغَاتٍ**﴾[٥] ، أي: دروعًا سابغات[٦]، وقد ورد في شرح الحلّيّ وبتصريح منه في خمسة مواضع[٧]، ونذكر منها ما ورد في البيت الرابع من قول الشاعر[٨]:

تَجْلُو عَوارضَ ذِي ظُلْمٍ إذا ابْتَسَمَتْ كَأَنَّهُ مُنْهلٌ بالرّاحِ معلولُ

قال معلّقاً: "وذي ظلمٍ: اسمٌ بمعنى صاحب، مجرور بإضافة (عوارض) إليه، وهو صفة موصوف محذوف تقديره: عوارض ثغرٍ ظلم"[٩]، وفسّر الدكتور طاهر سليمان حمودة

(١) ينظر: كنه المراد: ٢٢٠ .
(٢) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٦٦ .
(٣) شرح ابن عقيل: ٣ / ١٦٩ .
(٤) البرهان في علوم القرآن: ٣ / ١٢٥ .
(٥) سبأ : ١١ .
(٦) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٢٠٥ .
(٧) ينظر: منهج القصّاد: ١٧٣ ، ١٧٨ ، ٢٣٥ ، ٢٦٨ ، ٣٩٦ .
(٨) نفسه: ١٧٢ ، والديوان: ٦١.
(٩) منهج القصّاد: ١٧٣.

الموصوف المحذوف بـ(عوارض فم ذي ظلمٍ)[١] متبّعًا ما رواه السيوطي[٢]، فقال:"حذف الموصوف واستغنى عنه بصفته اعتمادًا على قرينة السياق اللفظيّ"[٣].

ويمكن القول: أنّ هذا الحذف جِيء به طلبًا للخفّة اختصارًا أو اقتصارًا وتجنبًا للحشو؛ إذ إنّ الشاعر لو ذكر الموصوف(فم أو ثغر أو مبسم) لأصبح في الكلام حشوٌ لا داعي له؛ لأنّ العوارض تعني الأنياب والأضراس[٤]، والمعروف أنّ كليهما يكون في معنى واحد ومكان واحد، وهو الفم لا غير، ففي ذكره حشوٌ لا مسوّغ له، وهذا يشابه البيت الذي يقول[٥]:

ذكرتُ أَخِي فَعَاوَدَنِي صُداعُ الرّأْسِ والوصبِ

فكما أنّ كلمة(صداع) حشوٌ مُستغنًى عنه؛ لأنّه مختصّ بالرأس، فلا معنى لذكره معه، وكذا كلمة (فم)؛ إذ هي حشوٌ لا داعي له ؛ لأنّ مكان العوارض فيه لا غير[٦].

والسبب الآخر من أسباب الحذف هو علم السامع به، فهو يتغزّل بمحبوبته، ويتغنّى بمحاسنها إلى أن وصل في هذا البيت إلى ثغرها، وعوارضها، وابتسامتها، وهذه الأوصاف تستدعي الإخفاء؛ صيانةً للمحبوب، وخشيةً عليه؛ لما لها من شأنٍ عنده، وفي هذا إيحاءٌ منه إلى عظم المحبّة التي يضمرها في نفسه[٧].

ومن الشرّاح مَن وصف هذا الحذف باللطيف، باعتبار أنّ إظهار ثغرها قد بلغ في الظلم غاية خرجت عن الثغرية، واختصّ باسم (ذي ظلم)، حتى يعبّر به لا بالثغر، وإنّما قيّد الفعل بالظرف، أعني: إذا ابتسمت؛ لتربية الفائدة وإظهار أنّ عوارضها ليست ممّا ينكشف في كل حين ووقت، بل يتقيّد في وقت الابتسام.

---

(١) ينظر: ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٤٢.

(٢) ينظر: كنه المراد: ١٥٣.

(٣) ظاهرة الحذف : ٢٤٢.

(٤) ينظر: ديوان الأدب: ١ / ٣٥٣ ، وشرح التبريزي: ١٣ .

(٥) البيت من مجزوء الوافر ، وهو لأبي العيال الهذلي في شرح أشعار الهذليين: ٤٢٤ ، وتهذيب اللغة: ٢ / ٢٠٤.

(٦) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة : ١٤١ ، والبلاغة والتطبيق: ١٧٩ .

(٧) ينظر : كنه المراد : ١٥٦.

فإن قيل: الابتسام عبارة عن كشف العوارض فكيف يُجعل أحدهما ظرفًا للآخر، ولا بدّ من أن يكون الظرف مغايرًا للمظروف، قيل: التغاير بينهما حصل بتوصيف العوارض بقوله: (ذي ظلمٍ)، أو إنّ الابتسام قد كشف العوارض مقيّدًا بحال السرور أو التعجّب ، وكشف العوارض أعمّ[١]، ويتضّح بوصفه للّطف من جهة أنّ (عوارضها) لا تظهر في كل وقت، بل لها زمن محدد، وهو وقت الابتسام، وهذا ما جعله يبدأ حديثه بالفعل؛ لدلالته على التجدد والحدوث[٢].

٥. حذف المضاف:

قال النّحاة بحذف المضاف في مواضع مختلفة، يجمعها كلّها استحالة فهم المعنى المقصود من التعبير من دون تقدير المحذوف[٣]، وهو بابٌ واسعٌ في كلام العرب؛ قيل: "حذف المضاف أوسع وأفشى، وأعم وأوفى"[٤]، وشروط حذفه ثلاث[٥]، كما وردت عن الدكتور علي أبو المكارم:

١. وجود قرينة تدل عليه وتشير إليه .

٢. قيام المضاف إليه مقام المضاف المحذوف .

٣.أن يصلح المضاف إليه لأن يحل محلّ المضاف المحذوف .

وذكر الدكتور السامرائي غرضَين لحذف المضاف، الأول: الاتساع في الكلام، والثاني الاختصار[٦]، وقد ورد الحذف أربع مرات في شرح الحلّي مصرحًا به[٧]، ونذكر منها ما ورد في البيت السابع والخمسين من قول كعب بن زهير[٨]:

يمْشونَ مَشْي الجمالِ الزّهرِ يعصمهُمْ ضَربٌ إذا عددَ السّودُ التَّنابِيلُ

فقالً: "ومشي الجمال منصوبٌ على المصدر، أي مشيًا مثل مشي الجمال، لا بد من هذا التقدير؛ لأنّهم لا يمشون مشي الجمال وهو الظاهر، إنّما يمشون مثل مشيهم، فحذف (مشيًا)

(١) ينظر: مصدّق الفضل: ٣٣ .

(٢) ينظر: نفسه: ٣٢ .

(٣) ينظر: الحذف والتقدير في النّحو العربي: ٢٥٩ .

(٤) الخصائص: ٢٨٤/٢.

(٥) الحذف والتقدير في النّحو العربي: ٢٥٩ _ ٢٦٠ .

(٦) معاني النّحو: ٣ / ١٢٣ _ ١٢٤ .

(٧) ينظر: منهج القصّاد: ١٨٦ ، ١٩١ ، ٣٠١ ، ٣٩٦ .

(٨) منهج القصّاد: ٣٩٦، والديوان: ٦٧.

وهو الموصوف، فبقي (يمشون مثل مشي الجمال) ثمّ حُذف المضاف، وهو(مثل) وأقام المضاف إليه مقامه، كل ذلك لدلالة فحوى الكلام عليه"[١].

فالشارح كان دقيقًا، وواضحًا في تحليل هذا الحذف، ودلالته، وتقديره؛ إذ حَذف المضاف(مثل) وأقام المضاف إليه(مشي) مقامه، ثمّ بيّن سبب الحذف، وهو: دلالة فحوى الكلام عليه؛ إذ إنّ السامع عند قراءته البيت الشعري يعلم أنّه أراد وصفَ مشيهم بأنّه مثل (مشي الجمال)، واختلاف الجنس يجعل القارئ على علمٍ ودراية بفحوى الكلام ودلالاته، وإلّا فلا جامع بين البشر والحيوان، ولكن لمّا أراد الوصف الحسن لهم وصفهم بالجمال البيض؛ لما فيها من حسنٍ وقوّة وتأنٍّ[٢].

ودلّت القرينة العقليّة على المحذوف لاستحالة أن يكون (مشيهم) مشي الجمال ، كما هو ظاهر عقلًا ، وإنّما حُذف المضاف هنا لعلم المخاطب به؛ لأنّ من أسباب الحذف الاعتماد على كون المحذوف معلومًا في ذهن السامع ، قال سيبويه: "ومثل ذلك قول العرب: (من كذب كان شرًّا له) يريد كان الكذب شرًّا له ؛ إلّا أنّه استغنى بأنّ المخاطب قد علم أنّه الكذب"[٣].

٦. حذف المصدر:

قال ابن جنّي: "لم أعلم المصدر حُذف في موضع، وذلك أنّ الغرض فيه إذا تجرد من الصفة، أو التعريف، أو عدد المرات، فإنّما هو لتوكيد الفعل، وحذف المؤكّد لا يجوز"[٤]. وقد ورد حذف المصدر مرّتين في شرح الحلّيّ [٥]، ونذكر منها ما ورد في البيت العاشر[٦]:

ولا تمسّكُ بِالعهدِ الذِي زَعَمَتْ إلا كَمَا يُمْسكُ المَاءَ الغَرابيلُ

فجاء الحذف في (إلّا كما يمسك الماء الغرابيل) فقال معلقاً: "إلّا ناقضة للنّفي والكاف صفة

(١) منهج القصاد: ٣٩٦ .
(٢) نفسه: ٣٩٦ ، وينظر: كنه المراد: ٤٢١ _ ٤٢٢ .
(٣) الكتاب: ٢ / ٣٩١ .
(٤) الخصائص: ٢ / ٣٧٩ .
(٥) منهج القصّاد: ٢٠١ ، ٢٠٦ .
(٦) نفسه: ٢٠٩ ، الديوان: ٦١.

مصدر محذوف ، ما: مصدرية وتقدير حذف المصدر: ألّا تمسّكا كإمساك الغرابيل الماء"[١].

وجاء الحذف للعلم به بالاعتماد على القرينة اللفظيّة (تمسّك)، وهو وصفٌ دقيقٌ بتشبيه محسوس؛ فهو يصفها بأنّها إن أمسك الغربال الماء أمسكت عهدها؛ لأنّها لا تدوم على حالٍ كما وصفها في البيت السابق ، ولمّا أراد تقديم الوصف ليدل على المبالغة بتغيير الحال وعدم الثقة بالود والوصل حذفَ المصد (إمساك)[٢].

٧. حذف الفعل:

ذكر ابن جنّي أنّ حذفه يأتي على ضربَين[٣]:

الأول: أن تحذفه والفاعل فيه، فإذا وقع ذلك فهو حذف جملة ، والثاني: أن تحذف الفعل وحده، وذلك أن يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به، وذلك نحو: (زيدٌ قامَ) ، فـ (زيد) مرفوع بفعلٍ مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنّك تريد: (قام زيد) ، فلمّا أضمرته فسّرته بقولك: (قام) ، وكذلك ﴿**إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ**﴾[٤]، و﴿**إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ**﴾[٥]، ونحوه ممّا يكون الفعل فيه مضمرًا وحده .

وقال ابن عقيل: "يجوز حذف ناصب الفضلة إذا دلّ عليه دليل، نحو أن يُقال: مَن ضربت؟ فتقول: (زيدًا) التقدير: (ضربتُ زيدًا) ، فحذف (ضربتُ) لدلالة ما قبله عليه، وهذا الحذف جائز"[٦].

أمّا حذف الفعل في شرح الحلّي فقد جاء في ثلاثة مواضع، اثنان منها وجوبًا[٧]، وواحدٍ منها كان الحذف فيه جائزًا[٨]، ونذكر منها ما ورد في البيت السابع [٩]:

---

(١) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٨٢ ، ومنهج القصّاد: ٢١٢ .

(٢) ينظر: مصدّق الفضل: ٥٨ .

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٧٩ –٣٨٠ .

(٤) الانشقاق: ١ .

(٥) النساء: ١٧٦ .

(٦) شرح ابن عقيل: ١ / ٥٤٤ .

(٧) ينظر: منهج القصّاد: ١٩٢ ، ١٩٥ .

(٨) ينظر: نفسه: ٣١٢ .

(٩) نفسه: ١٩٠، الديوان: ٦١.

أَكْرِمْ بِها خُلّةً لَوْ أَنَّها صَدَقَتْ موعودها أَوْ لَو أنّ النُّصْحَ مَقْبولُ

فجاء الفعل محذوفاً مرّتين، الأولى في صدر البيت وشرحه الحلّي بقوله: "و(أنْ) هنا مفتوحة؛ لأنّ(لو) ومعمولها في تأويل مصدر مرفوع بأنّه فاعلُ فعلٍ محذوفٍ تقديره: لو ثبت صدقها أو حصل، والثاني في العجز:(أولو أنّ النّصح مقبول)فقال معلقاً: "ووصل همزة (أن) للضرورة وهي مؤوّلة بالمصدر المرفوع؛ لكونه فاعل فعل محذوف، والتقدير: لو حصل قبولها النّصح"[١]، ويسمّى هذا بحذف الفعل إذا كان مفسرًا وهو كثير[٢]، وذلك بعد أداة الشرط التي لا تدخل إلّا على الأفعال فإن دخلت على الاسم فهي مفسّرة بالفعل المذكور الذي يلي الاسم، وعدّه بعضهم واجب الحذف بقول: "إذا ولي ما يختصّ بالفعل الاسم وبعده ما يفسّره نحو أدوات الشرط كلّها، فيجوز ذلك في(إن) وحدها في الكلام بشرط أن يكون الفعل بعد الاسم ماضيًا أو يكون منفيًّا بلم"[٣]، لكنّ الأمر هنا جاء مختلفًا بعض الشيء وهو إنّه لم يجئ بعد أداة الشرط اسم، بل جاء بعدها حرف، وفي الحرف ضمير يعود إلى محبوبته، وهذا مخالف للقياس؛ ذلك أنّ(لو) لا تدخل إلّا على جملة فعليّة فيكون التقدير: لو حصل قبولها النّصح[٤]، وهذا فيه ما فيه من بيان صفات محبوبته بأنّها بخيلة بالوصل، ولا تقبل النّصيحة، ولو تحققت هاتان الخصلتان فيها لكانت على أتمّ الخلال والكمال، وهذا ما أشار إليه بالضمير(ها) العائد إليها[٥]، ومثال حذف الفعل أيضاً ما جاء في قول الشاعر من البيت الخامس والثلاثين[٦]:

يسْعَى الوُشاةُ بجَنبَيْها وقَيْلُهُمُ إنّك يا بْنَ أبي سُلْمَى لَمَقْتولُ

قال: "ويروى (وقِيلَهُم) بالنّصبِ؛ فيكون مصْدراً حُذف فعله، وأُقيمَ هو مقامهُ؛ لدلالته عليه، أي: ويقولون قيلهم: إنّك..."[٧] فنلحظ أنّ الشارح هنا بيّن أنّ سبب الحذف الدلالة عليه،

---

(١) منهج القصاد: ١٩٥ .

(٢) ينظر : مغني اللبيب :٢/ ٧٠٢

(٣) ارتشاف الضرب من لسان العرب: ٢ / ١٨١ .

(٤) ينظر: منهج القصّاد: ١٩٢ _ ١٩٥ .

(٥) كنه المراد: ١٩١ .

(٦) منهج القصّاد: ٣١٠، الديوان: ٦٥.

(٧) منهج القصّاد : ٣١٢ .

والحذفُ هنا جائز؛ تبعاً لما جاء به النّحويون من جواز حذف الفعل إذا دلّ عليه دليل[١]، فالأصل:(ويقولون قيلهم إنّك يا ابن)، فحُذف الفعل (يقولون) لدلالة (قَيْلُهُمُ) عليه.

٨. حذف جواب الشرط:

ذكر ابن هشام وجوب حذف جواب الشرط وجوباً "إن تقدّم عليه ، أو اكتنفه ما يدلّ على الجواب، فالأول نحو: هو ظالم إن فعل والثاني: نحو: هو إن فعل ظالمٌ"[٢]، وفي غير ذلك يحذف جواب الشرط جوازًا ، كما في قوله تعالى: ﴿**فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِي السَّمَاءِ**﴾[٣]، أي فافعل[٤].

وقد ورد حذف جواب الشرط في خمسة مواضع من شرح الحلّيّ[٥]، ونذكر منها ما ورد في البيت الثامن والثلاثين[٦]:

كُلُّ ابْنِ أُنْثَى وإِنْ طالتْ سَلامَتُهُ يَومًا عَلَى آلةٍ حدباءَ مَحْمُولُ

قال: "وإن للمبالغة هُنا، وهي شرط معترض بين المبتدأ والخبر، والواو للاستئناف، وقال بعض الفضلاء: وفائدة الواو هنا الحكم بحصول الموت، طالتْ سلامته أو قصرتْ، ولو أسقط الواو لفسد المعنى؛ لأنّه يجعل السلامة سببًا في حصول الموت، وهذا لا قائل به، ومثله قوله:(أزورك وإن هجرتني)، قال: "فالزيارة مستمرّة مطلقًا على تقدير الهجر، وغيره، ولو قلت إن هجرتني بغير واو فقد جعلتَ الهجر سببًا للزيارة، ولا تلزم منه الزيارة على تقديره، انتهى كلامه وهو حسنٌ"[٧].

---

(١) ينظر: مغني اللبيب : ٢ / ٧٠٢ .

(٢) مغني اللبيب: ٢ / ٢٧١، ومعاني النّحو: ٤ / ٤٩٧ .

(٣) الأنعام: ٣٥ .

(٤) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٢٧٢ ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٨٦ .

(٥) ينظر: منهج القصّاد: ١٩٥ ، ٢٤٠ ، ٣٢٣ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ .

(٦) نفسه: ٣٢٢ ، الديوان: ٦٥

(٧) منهج القصّاد: ٣٢٣ ، والكلام نفسه ذكره ابن هشام في شرحه على بانت سعاد: ٢٩٣ .

وموضع(طالتْ)جزمٌ بالشرط ،و(سلامته): فاعل(طالت)، و(الهاء) ضمير(ابن أنثى)، وجواب الشّرط محذوف، ويدل عليه الكلام، أي:(وإن طالت سلامته فإنّه يهلك)[١]، فكان الشارح هنا دقيقًا جدًّا، وصريحًا في بيان المحذوف، وسبب الحذف، وقد تنبّه سيبويه إلى ذلك "عندما سأل الخليل عن جواب قوله تعالى:﴿ **حَتَّى إِذَا جاءُوها وفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا**﴾[٢] وعن قوله تعالى ﴿**وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَاب**﴾[٣]فقال: إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر(الجواب) في كلامهم، لعِلم المخبر لأي شيء وضع هذا الكلامُ"[٤]، ومن ثمّ فإنّ مجيء الواو هو لأجل المعنى؛ ذلك أنّه مهما طالت السلامة أو قصرت فإنّ الموت لا بد منه، فهو حاصل بلا شك، ثمّ إنّه إن حُذفت الواو فسد المعنى[٥]، وإنّ الحذف هنا واجب؛ لأنّ فعل الشرط ماضٍ (طالت)، وفيه دلالة عليه[٦].

٩. حذف جواب القسم:

ذكر النّحاة أنّ جواب القسم يحذف لأغراضٍ منها: طول الكلام ، والعلم به[٧]، نحو ما في قوله تعالى: ﴿**وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا**﴾[٨]، أي لتبعثنّ بدليل ما بعده[٩]، وذكر ابن هشام حالات الحذف الواجب والجائز لجواب القسم[١٠]، وقد جاء حذف جواب القسم في شرح الحلّي قليلًا وذلك في موضعَين[١١]، نذكر منها ما جاء في البيت الثاني والأربعين[١٢]:

---

(١) ينظر: منهج القصاد: ٣٢٣ .

(٢) الزمر: ٧٣

(٣) البقرة: ١٦٥

(٤) الكتاب: ١٠٣/٣

(٥) ينظر: منهج القصّاد: ٣٣٢، وكنه المراد: ٣٤٣ .

(٦) ينظر: الحذف والتقدير في النّحو العربي: ٢٢١ .

(٧) ينظر: المقتضب: ٢ / ٣٣٧ ، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: ٢٥٦ .

(٨) النازعات: ١ .

(٩) ينظر: همع الهوامع: ٢ / ٤٤ .

(١٠) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ٢٧٠ _ ٢٧١ .

(١١) ينظر: منهج القصّاد: ٣٤١ _ ٣٥١

(١٢) نفسه: ٣٤١ ، والديوان: ٦٥.

لَقَدْ أَقُومُ مقامًا لَوْ يَقُومُ بِهِ أَرَى وأَسْمعُ ما لَوْ يَسْمَعُ الفيلُ

قال: "واللام في (لقد) جواب قسم محذوف تقديره (والله لقد)"[١]، وهو في هذا على خطى ما جاء به السابقون من قبله، ومنهم السيوطي وابن الأنباري ، وعبد اللطيف البغدادي[٢]، وقد وقع الحذف هنا في قوله (لقد أقوم) ، فاللام جواب لمحذوف؛ إذ يمكننا أن نقول: (والله لقد أقوم)، ثمّ قال: ويروى (إنّي أقوم مقامًا)[٣]، والأولى أشهر وأبلغ في المعنى، وعلل ذلك السيوطي بأنّه لتأكيدها بالقسم المحذوف[٤]، وجاء عن أبي حيان قوله: "واللام في لقد للقسم وهذا مذهب سيبويه وأكثر النّحويين ، وجملة (لقد أقوم) مقسم عليها والتقدير: (والله لقد أقوم)..."[٥]، وجاء الحذف هنا لأهمّية الخبر الذي توصّل إليه كعب بن زهير، وهو القيام بين يدي رسول الله (ﷺ)، ودلالة حذف جواب القسم هنا التهويل والتفخيم، ومعنى البيت هو ما يعطي هذه الدلالة؛ فهو يُخبرنا عن المقام الذي قامه بين يدي رسول الإنسانيّة محمّد (ﷺ) بأنّه لو أقامه الفيل الذي هو أعظم الحيوانات جُثّةً وجأشًا ورأى ما رأى وسمع ما سمع لارتعدت فرائصه ، وتزعزعت قوته ، إلّا أن يكون له من النّبي محمّد (ﷺ) تأمين وسكينة يُسكّن به من روعه ، وكل ذلك لما يدركه من هيبة وعظمة في حبيبنا محمّد (ﷺ)[٦].

ثانيًا: التقديم والتأخير:

وهو ثاني العوارض التركيبية التحليليّة التي كان لها حضورٌ في شرح البجليّ ، وقد جاء بنسبة قليلة جدًّا مقارنة مع الظاهرة السابقة ، إلّا أنّه لا يمكن التغافل عنه؛ لما له من أهمية من جهة المعرِب[٧]، وقبل الخوض في الجانب التطبيقي له في الشرح لا بُد من التعريف به أولًا؛ فعلّى الرغم من كثرة الحديث عن هذه الظاهرة في كتب القدماء وتوسّعهم فيها إلّا إنّنا لم نعثر

(١) منهج القصّاد: ٣٤١

(٢) ينظر: نفسه : ٣٤١ ، وشرح عبد اللطيف البغدادي: ١٥٣ ، وشرح التبريزي: ٣٣ ، وكنه المراد: ٣٦٨ .

(٣) منهج القصّاد: ٣٤١ .

(٤) ينظر: كنه المراد: ٣٦٨ .

(٥) تفسير البحر المحيط: ١ / ٥٠٢ .

(٦) ينظر: كنه المراد: ٣٦٨ _ ٣٦٩ .

(٧) ينظر: الأسس المنهجية للنّحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن: ٢٦٠ ، والتحليل النّحوي عند ابن هشام الأنصاري: ٣١٨ .

على تعريفٍ علميٍّ دقيق لهذا المصطلح عدا عبارة الشيخ عبد القاهر الجرجاني التي يمكن عدّها تعريفًا له؛ إذ يقول: "إن قُدّم فيه شيءٌ وحُوّل اللفظ من مكان إلى مكان"(١)، ويعد الخليل أول مَن أشار إلى مصطلح التقديم والتأخير(٢)، ثمّ تبعه سيبويه الذي ذكر أغراضه الحاصلة في الجملة العربية فقال: "كأنّهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمّانهم ويعنيانهم"(٣).

وهذا يعني أنّ الذي يُقدّم هو محل عناية واهتمام لهم، ذكره ابن جنّي في خصائصه، وسمّى بابه (باب شجاعة العربية)(٤)، وذكره ابن فارس بقوله: "من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخّر وتأخيره وهو في المعنى مقدّم"(٥).

وترتبط هذه الظاهرة بقوانين الرتبة؛ إذ إنّ هناك نوعَين من حرية الرتبة:

الأول: يتقدم فيه المتأخّر مع المحافظة على وظيفته (التقديم على نيّة التأخير)، كتقديم الخبر على المبتدأ، أو المفعول به على الفعل أو الفاعل، والذي يحرس الوظيفة هو العلامة الإعرابية.

الثاني: ما تقدّم فيه المتأخّر ولكنّه لا يبقى على وظيفته التي كان عليها، بل ينتقل إلى وظيفة أخرى (تقديم لا على نيّة التأخير)، مثل:(قام عليٌّ) إذا تقدّم (عليّ) فإنّه لم يعد فاعلًا، بل يصبح مبتدأ(٦).

أمّا المحدثون فقد كان لهم إسهام واضح في دراسة هذه الظاهرة بعد ما أفادوا ممّا وصل إليه البلاغيّون القدماء؛ فنجد الدكتور أحمد مطلوب يعرّفه تعريفًا علميًّا دقيقًا بأنّه "تغيير لبنية التراكيب الأساسية أو هو عدول عن الأصل يكسبها حرية ودقة ولكن هذه الحرية غير مطلقة"(٧)، وكذلك ما صرّح به الدكتور صالح الشاعر في صدر مقالته بأنّ المراد بالتقديم

(١) دلائل الإعجاز: ٨٣ .
(٢) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٢٧ .
(٣) نفسه: ١ / ٣٤.
(٤) الخصائص: ٢ / ٣٨٤ .
(٥) الصاحبي في فقه اللغة: ٢٤٤ .
(٦) ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٧ ، وخصائص التعبير القرآني: ٨٠ .
(٧) بحوث لغوية: ٤١ .

والتأخير هو "أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في السياق فيتقدم ما الأصل فيه أن يتأخّر ، ويتأخّر ما الأصل فيه أن يتقدم"(١)، ومن أهمّ أغراضه(٢):

١. التخصيص .

٢. تعجيل المسرّة والتفاؤل .

٣. إبراز العناية والاهتمام .

٤. السخرية والتهكّم .

٥. الاختصاص .

٦. الاحتقار .

٧. مراعة الترتيب .

وجاء عند الحلّي من نوع التقديم على نيّة التأخير ؛ وذلك في موضعَين:

١ـ تقديم الصفة على الموصوف:

الأصل في الصفة أن تتلو الموصوف، وعلّة ذلك أنّ الصفة تتمّة للموصوف وزيادة في بيانه، وتكون الزيادة في المزيد عليه، وأمّا أن تسبقه فلا يصح؛ إذ إنّ الوجه أن تبدأ بالأعرف، فإن كفى وإلّا أتبعته ما يزيده بيانًا(٣)، والصفة تابعة للموصوف ولا يقع التابع قبل متبوعه(٤)؛ لهذا منع النّحاة تقديم الصفة على الموصوف؛ فقد عدّه سيبويه قبيحًا(٥)، وتبعه في ذلك ابن

(١) التقديم والتأخير في النّحو العربي ، د. صالح عبد العظيم الشاعر ، مقال في شبكة صوت العربية ، ٢ / يناير / ٢٠١٢م: ١ .

(٢) ينظر: الكتاب: ١ / ٣٤ ، وخصائص التعبير القرآني: ٢ / ٨٠ ، ودلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ٦٠ _ ٦٥ .

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٣ / ٥٨ .

(٤) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١ / ٩ .

(٥) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٢٢ .

جنّي[١]، أمّا ابن عصفور فقد قصره على السماع[٢]، فهو بهذا أقرب إلى الشذوذ، ومن مصاديقه عند الحلّيّ ما ورد في البيت الأول[٣]:

بانَتَ سُعادُ فَقَلْبِي اليومَ مَتْبولُ مُتَيّمٌ إثرَها لَمْ يُفدَ مَكْبُولُ

قال: "ولم حرف جزم بمعنى النّفي ويفدْ فعل مستقبل مبني للمفعول، مجزوم بـ (لم) وفيه ضميرٌ قائمٌ مقام الفاعل يعود إلى قلبي وموضع الجملة نصبٌ؛ لأنّها صفة(مكبول) تقدّمت عليه فصارت حالًا"[٤]، وتحليل ذلك هنا: تقدّمت الصفة التي هي جملة فعلية (لم يُفد) على (مكبول)، والتقدير:(متيّمٌ إثرها مكبول لم يفد)، فالأصل صفة إلّا أنّها عندما تقدمت نُصبت على الحال[٥].

ولأنّ تقديم الصفة على الموصوف جاء على غير قياس[٦]ذكر النّحاة أنّ الصفة المتقدمة تنتقل إلى الحالية، قال سيبويه: "هذا باب ما ينتصب لأنّه قبيح أن يوصف بما بعده ويُبنى على ما قبله أي إنّ الأصل فيها الرفع لكن نُصبت لتقدمها"[٧].

وعند التمعّن والتدقيق نجد أنّ هذا الأمر خلاف القاعدة النّحوية التي تنصّ على أنّ ما بعد النّكرات صفات وما بعد المعارف أحوال[٨]، فهنا لفظة (قلبي) معرفة وما بعدها (لم يُفد) صفة، وهذا خلاف المعهود، فكأنّ الشارح هنا قد تلافى الأمر بقوله: (فصارت حالًا) ، وهذا ما قال به سيبويه[٩]، ويمكن القول: إنَّ الشاعر قد اضطر إلى التقديم هنا لغرضٍ موسيقيّ عروضيّ، أي: أراد تأخّر (مكبول) ، لتناظر (متبول) بالقافية، وما بينهنّ محسّن بديعي وهو الجناس؛ إذ اختلفا في حرف واحدٍ، وهو (التاء) في الأول، و(الكاف) في الثاني[١٠]، وربما أراد الشاعر التعمّق في

---

(١) ينظر: الخصائص: ٢ / ٣٩١ .
(٢) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١ / ٢١٨ .
(٣) منهج القصّاد: ١٥٧ ، والديوان: ٦٠.
(٤) منهج القصاد: ١٦١ _ ١٦٢ .
(٥) ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن: ١ / ١٣٨ .
(٦) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ١ / ٢١٨ .
(٧) الكتاب: ٢ / ١٢٢ .
(٨) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ٢ / ٣٢٨ .
(٩) ينظر: الكتاب: ٢ / ١٢٢ .
(١٠) ينظر: مصدّق الفضل: ١٤ .

الوصف، والتركيز على المقدّم، والاهتمام به، وذلك لما مرّ به من معاناة؛ فهو لم يجد مَن يفديه ويخلّصه من الأسى، وهو بكل الأحوال لا يريد أن يخلص أو يشفى من حبها[١].

وهناك مَن قال: إنّها خبرٌ لـ (قلبي)، وهذا لمن قال بالتعدد وأجازه، وإن اختلفا من حيث الجنس؛ إذ إنّ (متبول، ومتيّم، ومكبول) مفرد، و(لم يُفَدْ) جملة، وهذا غير جائز[٢]، فيتعيّن إعراب (لم يُفد) حالًا؛ لأنّه لا مسوّغ لمجيء الصفة منها، وقال ابن هشام بالأمرين[٣]، في حين قال شهاب الدين بالثانية[٤]، على الرّغم من عدم وجود مسوّغ لها، ولكن على ما يبدو أنّ مسوّغها في ذلك هو أنّ الصفات أخبار في الحقيقة[٥].

وأخيرًا يمكن القول: إنّ الذي دفع الشاعر إلى التقديم هو مراعاة القافية، أمّا تصريح الشارح بالنّصب على الحال فإنّه للفرار من القُبح الذي يسببه تقديم الصفة، فلو تقدّمت لأحدثت خللًا في الرتبة[٦].

٢ـ تقديم المفعول به على الفاعل:

ذكر النّحويون أحوالًا لتقديم المفعول به وجوبًا على الفاعل، وهي[٧]:

١. إذا كان المفعول به مقصورًا على الفاعل .

٢. إذا اتصل بالفاعل ضميرٌ يعود على المفعول به .

٣. إذا كان المفعول به ضميرًا متصلًا والفاعل اسمًا ظاهرًا .

---

(١) ينظر: كنه المراد: ١٣٢ _ ١٣٣ .

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل: ٣ / ٢٣٣ .

(٣) ينظر: شرح ابن هشام: ٩٧ .

(٤) ينظر: مصدّق الفضل: ١٤ .

(٥) ينظر: شرح المفصل: ٣ / ٥٨ .

(٦) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٧ .

(٧) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح: ١ / ٣٣٣ –٣٣٤، وشرح الرضي على الكافية: ١ / ١٩٧، وارتشاف الضرب من لسان العرب: ٣ / ١٣٣٩ ، وهمع الهوامع: ١ / ٥١٦ ، وشرح ابن عقيل: ٢ / ٨٢ ، وشرح التصريح: ١ / ٢٨٣ – ٢٨٤ .

وذكر النّحويون أيضًا حالات يمتنع بها التقديم[١]، وبغير ذلك يكون التقديم جائزًا، وقد ورد هذا التقديم مرة واحدة في شرح البجلي، وكان فيها جائزًا، وذلك في البيت العاشر[٢]:

وَلا تَمَسّكَ بِالعَهْدِ الذِي زعمت إلا كَمَا يُمْسِكُ الماءَ الغرابيلُ

ويكمن التقديم في الشطر الثاني من البيت الشعري؛ إذ علق عليه الحلّيّ بقوله: "والماء مفعول يمسك، والغرابيلُ فاعله، وقد تقدّم هنا المفعول على فاعله"[٣].

فلم يعلل الشارح سبب التقديم، بل اكتفى بذكر(تقديم المفعول على الفاعل)، وربما أراد هنا أن يترك المساحة للقارئ ليحلل هذا، والمعنى الذي أراده هنا وصفُ عهدها فقال: إنّ إمساكها بالعهد كإمساك الماء، فكما أنّ هذا لا يكون، فهو لا يثق بوصلها، وتتحقق في التقديم أغراض دلاليّة معيّنة، منها الاحتقار والاستهزاء؛ فهو يسخر منها، ويصفها بصفات مذمومة جرّاء ما تفعله به من صدٍّ، وغياب، وإنكار العهود، والغاية التي يريد الوصول إليها هي أن يجعل المتلقي في علمٍ ويقين بما يحصل له من معاناة؛ علّهم يسمعون نداءاته ويجدون له حلًّا؛ ليخرجوه ممّا هو فيه، أو على الأقل يوصلون حاله إليها، فتشفق عليه، وتحنّ له، ولكن بلا جدوى[٤] .

وقد رأى ابن عقيل أنّ التقديم في موضعٍ كهذا قد حصل لقرينة معنويّة بيّنت لنا الفاعل من المفعول، فالذي قام بالإمساك هو الغربال وإن كان على سبيل الاستحالة والمجاز، إلّا أنّه واضح ومعروف؛ إذ من غير الممكن أن يكون الماء هو الذي مسك[٥].

وتحصل فائدة التقديم في تحقيق التوافق بين التفعيلات؛ إذ إنّه لولا التقديم لاختلّت التفعيلات، ولما كانت بصورتها تلك، ولرعاية القافية أيضًا؛ إذ إنّه لولا التقديم لما كانت القافية على ما هي عليه الآن؛ لأنّ الماء ينتهي بالهمزة وقافية الهمزة اللام؛ لذا اضطرّ إلى تأخير ما

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١ / ١٩٠ – ١٩٢ .

(٢) منهج القصّاد: ٢٠٩ ، الديوان: ٦١.

(٣) منهج القصاد: ٢١٢ .

(٤) ينظر: دلالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم دراسة تحليلية: ٦٠ _٦٥ .

(٥) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢ / ٨٢ .

كان آخره لام؛ لضبط الوزن وإحكام القافية[١]، وأضاف شهاب الدين إلى ذلك النّفي والاستثناء من طرق القصر، والقصر في البيت قصر للموصوف على الصفة، وهو قصر إضافيٌّ من باب قصر التعيين، فإنّه لمّا بيّن أنّها لا تدوم على حالٍ عسى أن يتردد السامع في إمساكها العهد بين أن يكون منتفياً كإمساك الغرابيل الماء، وبين أن لا يكون كذلك، فيتساويان عنده[٢].

وأخيرًا يمكن القول: إنّ الفائدة التي أرادها من التقديم هي التفنن، والفصاحة، وإخراج الكلام بطرقٍ مختلفة وأساليب متعددة، ولا سيما إن كان المعنى واحدًا في التقديم وبعده، عندها يكون الغرض التفنن من دون التعرض للمعنى المراد، مع مراعاة القافية، ومع ذلك فإنّه وإن كان المعنى واحدًا بالتقديم وبعده، إلّا أنّه يكون أكثر غرابةً بالنّسبة للسامع وإثارته[٣].

(١) ينظر: الضرورة الشعرية: ٢٩٠ .

(٢) ينظر: مصدّق الفضل: ٥٩.

(٣) ينظر: التقديم والتأخير في القرآن الكريم: ١٤٨ .

الفصل الرابع:

مستوى التحليل الدلالي

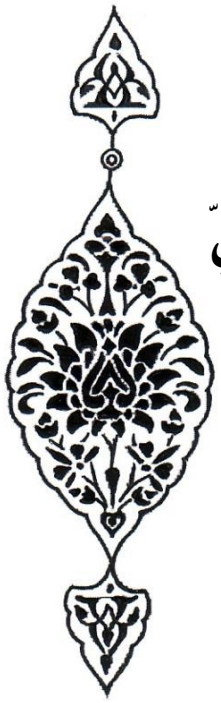

المبحث الأوَّل : **الدلالة المعجميّة وطرق التعريف بها عند البجليّ**

المبحث الثاني : **الدلالة السياقية** .

المبحث الثالث: **التطور الدلالي للألفاظ** .

توطئة:

يعدّ المستوى الدّلالي من أهم المستويات اللغوية؛ إذ إنّه يُعنى بدراسة المعنى سواء أكان ذلك على مستوى الكلمة المفردة أم التركيب، كما أنّ المستويات الأخرى تسهم في استجلاء المعنى وبيانه(١)، فقد كان أول استعمال له على يد اللسانيّ الفرنسيّ "ميشال بريال" في مقاله الذي صدر عام (١٨٨٣م)، ثمّ فصّل القول فيه في كتابه الموسوم بـ(محاولة في علم الدلالة)؛ وذلك سنة (١٨٩٧م)(٢)؛ فالتحليل الدلاليّ يتعلق بالدلالات المتنوعة التي يأخذها اللفظ في اللغة؛ لذا فإنّ بنية الكلمة تعد محوراً في التحليل الدلاليّ والنّظام اللغويّ(٣)، وهذا يعني أنّ علم الدلالة يختلف عن فروع اللسانيّات الأخرى بدراسته للأدلة اللغويّة، أي دراسة العلاقة بين الدال والمدلول، وقد عُنى بهذا المصطلح عند"بريال" "البحث في دلالات ألفاظ اللغات القديمة والتي تنتمي إلى فصيلة اللغات الهندو أوربية كاليونانية واللاتينية ..."(٤)، وبما أنّ علم الدلالة يبحث عن معنى الكلمة؛ لمعرفة حدودها الدلالية، قال تشومسكي: "إنَّ الكلام عن التحليل اللغوي دون الإشارة إلى المعنى كمن يصف طريقة صنع السفن دون الإشارة الى البحر"(٥)، فالتحليل الدلالي يدور حول بنية الكلمة التي تعد محوراً أساسيا من محاورها؛ ذلك أنّ تنوعها ينعكس على تنوع دلالتها، ومجالها، وتطورها، وغيره .

ولمّا كان العرض في الفصول السابقة لمنهج الحلّي في تحليل المعنى الوظيفيّ(الصوت، الصرف، النّحو) وصل بنا المطاف إلى آخر المستويات وهو (مستوى التحليل الدلاليّ)، وإن لم يكن له صداه الواسع العام عند الحلّيّ؛ وربما يعود هذا إلى جهده اللغويّ في هذا المجال؛ لكن لا يمكن تجاهل ما جاء به من جهدٍ عن الدلالة المعجميّة التي كان لها حضور واسع عنده، فأغلب الكلمات يذكر المعنى المعجمي لها، لا سيما إن كانت غامضة، وأحياناً يسلّط الضوء

(١) ينظر: علم الدلالة: أحمد مختار عمر: ١٥ .

(٢) ينظر: اللسانيات النشأة والتطور: أحمد مؤمن ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ٢٣٩.

(٣) ينظر: التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه: ٣/١.

(٤) دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس: ٧ .

(٥) نظرية تشومسكي اللغوية: ٧٠-٧١ .

على الدلالة السياقيّة داخل النّص، بالإضافة إلى ما حصل من تطور دلالي لألفاظ، وبسببٍ من الأسباب التي سنذكرها في موضعها.

المبحث الأوَّل : الدلالة المعجميّة وطرق التعريف بها عند الحلي

إنّ مصطلح الدلالة المعجميّة من المصطلحات الشائعة والمعروفة، وهو مؤلّف من كلمتين رُكّبتا لتعطينا معنىً معلومًا.

فالدلالة هي "ما يمكن الاستدلال به، والدلالة على الشيء هي ما يمكن للنّاظر أن يستدل بها عليه كالعالم لمّا كان دلالة على الخالق كان دالاً عليه لكل مستدلّ به"(١)، وعرّفها الشريف الجرجاني (٨١٦هـ) بأنّها "كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني المدلول"(٢)، وشرط الدلالة القصد إلى المعنى، وهذا ما ذهب إليه علماء العربية، لا سيما المحدثون، ومنهم الدكتور هادي نهر الذي يرى أنَّ الدلالة هي دراسة المعنى؛ إذ قال في تعريفه لها بأنَّها "علم خاصّ بدراسة المعنى في المقام الأول، وما يحيط بهذه الدراسة أو يتداخل معها من قضايا وفروع كثيرة صارت اليوم من صلب علم الدلالة كدراسة الرموز اللغويّة "مفردات، عبارات، تراكيب" وغير لغويّة كالعلامات والإشارات الدالة"(٣).

أمّا المعجم فهو "ديوان مفردات اللغة مرتّب على حروف المعجم"(٤)، أي حروف الهجاء، وجاء في قاموس المصطلحات بأنّه "كتاب يضمّ مفردات اللغة مع شرح معانيها على أن تكون هذه المفردات مرتّبة ترتيباً خاصاً"(٥)، وبالطريقة نفسها يعرّفه الدكتور أحمد مختار عمر "بأنَّه الكتاب الذي يجمع كلمات لغة ما ويشرحها ويوضّح معناها ويرتّبها بشكل معيّن"(٦)، ثمّ حصل توسّع في دلالة مصطلح (معجم)، فبعد أن كان يضمّ مفردات اللغة أصبح يُطلق مجازاً عند كثير من اللسانيين المحدثين على مستوى من مستويات اللغة، وهو رصيدها من المفردات الذي تغترف منه ما تشاء من الكلمات من دون القدرة على الإلمام بها جميعاً(٧)، وبهذا فالانتقال

---

(١) الفروق اللغوية : ٦١-٦٢ .

(٢) التعريفات : ١٠٤.

(٣) علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي :١١.

(٤) المعجم الوسيط : ٦١٦.

(٥) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية ، مادة عجم .

(٦) صناعة المعجم الحديث : ١٩-٢٠ .

(٧) ينظر : الكلمة في اللسانيات الحديثة: ١٩ .

حدثَ نتيجة ترجمة الكلمة الأجنبية "lexiquq، وهو اصطلاح لسانيٌّ محدثٌ في اللغة العربية، ومن ثم فإنّ المقصود بالمعجم هنا المستوى المعجميّ للغة، أي مستوى المفردات في مقابل مستوى الأصوات ومستوى الصرف ...إلخ، وأي دراسة لهذا المستوى يُطلق عليها وصف المعجميّة، ومن ذلك دراسة معاني المفردات التي يُطلق عليها (الدلالة المعجميّة)، وهو موضوع الدرس هذا، ويُقصد به ذلك النّوع من الدلالة الذي يهتم بالكلمات المتداولة لدى مجتمعٍ إنسانيٍّ معيّن؛ لأنّ كلّ كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجميّة، واجتماعيّة تستغل عمّا يمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة وصيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي يُطلق عليها الدلالة الاجتماعيّة(١)، وممّن عرّفها أيضاً الدكتور محمود عكاشة وهو لا يختلف كثيراً عن ما جاء به الدكتور إبراهيم أنيس في التعريف الآنف الذكر؛ إذ قال في الدلالة المعجمية: "هي دلالة الكلمة التي استخدمت بها في المجتمع مفردة أو في تركيب سواء أكان المعنى حقيقيّا في أصل الوضع، أو مجازياً منقولاً عن معنًى حقيقيّ"(٢).

ثمّ إنّ مهمّة المعجم في أي لغة هي الكشف عن معنى الكلمة؛ إذ تعد دراسة المعنى المعجميّ أول خطوة في الحديث عن الكلمة ودلالاتها؛ لأنَّ الدلالات الصوتية، والصرفية، والنّحوية، هي دلالات وظيفيّة(٣)، وقد سمّاها الدكتور تمّام حسّان بالمعنى الوظيفيّ، وكلّ من الصوت والصرف والنّحو لا يدرس الكلمة، وما يدرسها هو المعجم(٤)، ومن ثمّ فإنّ المعجم يبحث في معنى الكلمة بذكر معناها، ومرادفها، أو مضادّها، أو ما يفسّرها، ويقدّم معلومات عنها كأصل الوضع، وتطورها التاريخي، ومشتقاتها، وقد يفسّر المعنى بنقيضه أو يبيّن علّة تسميته بهذا الاسم(٥)، ويذكر بعض السياقات اللغويّة التي توضّح دلالاتها، وقد يكون موجزاً، فيكتفي بذكر المعنى من دون شواهد توضّحه، وقد اخترت اسم مستوى التحليل المعجميّ من دون اسم مستوى الألفاظ؛ لأنّ الأول يشمل بحث معاني المفردات أو الكلمات، وتوسّعت الدراسة

(١) دلالة الألفاظ ، د. إبراهيم أنيس: ٤٨ .

(٢) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ١٥٧.

(٣) ينظر: الكلمة دراسة لغوية ومعجمية، د . حلمي خليل: ١٣٨ .

(٤) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٢٢ .

(٥) التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: ١٥٧ .

فيه لتشمل الأمثال، والحكم، والتراكيب الاصطلاحية، والسياقية، والمصطلحات العلميّة، أمّا الثاني فإنَّه يوحي بدراسة الكلمة المفردة فقط من دون التراكيب التي تشكّل وحدة دلاليّة ذات معنى يتعلق بالعلاقة التي تربط بين أجزاء هذا التركيب(١).

_ طرق التعريف بالدلالة المعجميّة عند الحليّ:

إنّ من أهم ما يميز المفسّرين والشرّاح هو توظيف المعاني المعجميّة في تحليل النّصوص؛ لأنّ الغرض الرئيس هو بيان المعنى العام للنّص، والكشف عن دلالته .

وعمد الحليّ إلى تحليل دلالة الكلمة الواردة في القصيدة، وبيان معانيها المعجميّة، وقد اتبع في ذلك طرقًا عدّة يمكننا رصدها، ولم تختلف إجراءاته في بيان معاني الكلمات عمّا جاء في المعاجم العربية، فهو يغترف منها، ويوظّفها في بيان دلالات الكلمات، وإن لم يُشر إلى أسماء هذه المعاجم، ومن النّظر في مجمل ما ذكره يمكننا وصف طريقته في توضيح معاني الكلمات، وإظهار اشتقاقاتها من فعلٍ، ومصدر، واسم فاعل، واسم مفعول، وبيان معناها، وبيان الكلمات المرادفة لها، والقريبة من معناها، وبيان نقيضها أو ضدّها، ولكنّ منهجه لم يسر على وتيرة واحدة، ولم يعتمد نظاماً ثابتاً، فقد يكتفي ببيان إحدى هذه التقنيات، موجزاً مرة، ومفصّلاً أخرى.

١. **التعريف الظاهري:** وهو من أبسط الطرق التي يلجأ إليها المحلل في تعريفه للدلالة المعجميّة؛ وذلك بأن يأتي بتعريف اللفظة من اسمها الظاهر للقارئ، ولا يخرج عنه، وأمثلة ذلك كثيرة عند الحلّي(٢)، منها ما جاء في تعريفه للفظة (مكحول) الواردة في البيت الثاني(٣):

وَما سُعادُ غَداةَ البَينِ إِذ رَحَلوا إِلا أَغَنُّ غَضيضُ الطَرفِ مَكحولُ

قال: "ومكحولُ: من الكَحَل، بفتح الكاف، والحاء، وهو أن تكون الحدقةُ كُلّها سوداء، ليس بها بياض كحدقة الغِزلان"(٤)، وهذا المعنى ممّا قال به المعجميون أيضا، والأكحلُ: هو الذي

(١) ينظر: التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة : ١٥٧ .

(٢) منهج القصّاد: ٢٦٦ ، ٢٧٢ ، ٢٧٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٤ ، ٣٠٧ ، ٣٥٩ .

(٣) نفسه: ١٦٥ ، الديوان: ٦٠

(٤) منهج القصاد: ١٦٨.

يعلو جفونَ عينه سوادٌ مثل الكُحْلِ لكن من دون اكتحال[١]، ولها معانٍ أخرى منها: الجدبة، فيقال للسنة المجدبة كحل، ومنها الإصابة، يقال: كحلتهم السنون، أي إصابتهم، والكُحلُ بالضم معروف، ويقال: مضى لفلان كُحْلٌ، أي مالٌ كثيرٌ[٢]، والأول هو ما أراد به الشاعر.

فيلحظ هنا أنّ الشارح حلل اللفظة بتعريفها الظاهر الذي لا غموض فيه، بأنَّ كعب شبَّه سُعاد بالغزال على سبيل الحصر؛ مُبالغةً بالتشبيه، وقد خصّ الشبه بحال الرَّحيل لأمرين[٣]:

أحدهما: أنَّ رحيلها كشرد الغزال، ونفوره.

والثاني: قدْ جرت العادة بأنّ الراحل عن مكانٍ يلتفّ إليه وقت رحيله؛ تذكراً له، فيكون قد شبَّه التفاتها بالتفات الغزالِ؛ لحسن عنقها وطولها، وقد صرَّح بذلك ابنُ قَلاقِس[*] فأحسن في قوله[٤]:

أمرتهمْ بالتِفاتٍ عنــدما رَحلُوا أما علمتَ بأنّ القــومَ غِـزلانُ

ومثال هذا النّوع من التعريف أيضاً ما جاء في تحليل لفظة (الغيوب) الواردة في البيت السابع عشر[٥].

تَرمي الغُيوبَ بِعَينَي مُفرَدٍ لَهَقٍ إذا تَوَقَدَتِ الحُزّانُ وَالميلُ

قال: "والغُيُوب، بضمَّ الغين، وكسرها جمعُ غيبٍ؛ وهو ما اطمأنَّ من الأرضِ، وكلُّ ما غاب عن عينيك؛ فهو غيبٌ"[٦]، وهذا المعنى أشار إليه الزمخشري بقوله: "وكل ما غيب شيئاً فهو غيابه، ووقعوا في غيابة من أرض أي في هبطة"[٧]، وقد يراد به الغيبة، أي ذكر مساوئ

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ١٦٣/٥، وتاج العروس: ٦٤٩/١٥، ومعجم اللغة العربية المعاصرة: ١٩١١

(٢) ينظر: الصحاح: ١٨٠٩/٥

(٣) منهج القصّاد: ١٦٨ .

(*) هو أبو الفتح نصر لله بن عبد الله ابن مخلوف بن علي بن عبد القوي بن قلاقس، الأديب الشاعر المجيد، ولد سنة ٥٢٣هـ ، وتوفي بعيذاب سنة ٥٦٣هـ ، ينظر: كشف الظنون: ١/ ٧٦٧ _ ٧٦٨ .

(٤) ينظر: ديوانه: تحقيق: سهام الفريح، مراجعة وضبط وتقديم: خليل مطران: ١١٠ .

(٥) منهج القصّاد: ٢٣٩، والديوان: ٦٣.

(٦) منهج القصّاد: ٢٣٩ ، وينظر: أساس البلاغة : ٦٩٣ ، ولسان العرب: ٩ / ٣٤٦

(٧) أساس البلاغة: ٧١٧/١.

الشخص وعيوبه في غيابه[١]، والأول هو الذي أراده الشاعر، ويقصد به هنا آثار الطريق التي غابت معالمها عن العيون، وخُفيت عن الأبصار[٢].

٢. **التعريف بالعبارة المفردة:** وفي هذا النّوع من التعريف نجد العبارة تتصدر بكلمة مفتاحية عند تفسيرها وتحليلها، والعبارة هي(أي)، وقد ترد عبارات أخرى لتعرّف المفردة، مثل (هو، هي، الذي، أحياناً)، وأمثلة هذا النّوع كثيرة[٣]، ومنها ما ورد في تحليل لفظة (تنفي) الواردة في البيت السادس[٤]:

تنفِي الرياحَ القذى عنهُ وأفْرَطَهُ من صَوْبِ سارِيَةٍ بيضٌ يعاليلُ

قال: "وتنفي: أي تكشف، وقيل تدفع، قال الجوهري نفاه أي طرده"[٥]، فهنا الشارح عرّف اللفظة، ووضّح دلالتها المعجميّة بمفردة (أي)؛ وربما يجد في هذه الطريقة من التعريف إثارةً وتركيزًا إلى القارئ بأنّ ما بعد (أي) هو تعريف للفظة، وإفصاح عن معناها.

فالحلّي ذكر معاني عدّة للفظ (تنفي) وكلّها تحمل دلالة واحدة يحملها اللفظ نفسه، وقد ذكر أصحاب المعاجم هذه الدلالات للفظ (نفي)، جاء في مقاييس اللغة أنَّ "النون والفاء والحرف المعتلّ أصيلٌ يدلُ على تعرية شيء من شيء وإبعاده منه، والنفاية: الرَّدىُّ يُنفى، ونفىُّ الرّيحِ: ما تنفيه من التراب حتى يصيرَ في أصولِ الحيطان، ونفى المطر: ما تنفيه الرَّيحُ أو ترُشه، ونفى الماء: ما تطاير من الرَّشاء على ظهر المالح"[٦].

---

(١) ينظر: معجم اللغة العربية المعاصرة: ١٦٥٢.

(٢) ينظر: كنه المراد : ٢٦٧.

(٣) ينظر: منهج القصّاد: ١٧٧ ،١٨٧ ،١٩٩ ،٢١٤ ،٢٢٣،٢٢٨ ،٢٤٠ ،٢٤٣ ،٢٥٥ ،٢٦١ ،٢٦٣ .

(٤) منهج القصّاد: ١٨٣ ، والديوان: ٦١.

(٥) منهج القصاد: ١٨٣، وينظر: الصحاح :٦/ ٢٥١٣.

(٦) مقاييس اللغة: ٥/ ٤٥٦

وقال آخرون: نفاه: نحاه وطرده، يقال نفى شيئا_ نفياً: تنحّى، ونفيته أنا نفياً، ومثله، كما يقال: نفي الحاكم فلاناً: أخرجه من بلده وطرده، والنفي: البعد، يقال: نفاه: أبعده وغرّبه، ونفي السيل الغثاء، ويقال نفت السحابة ماءها: أسالته وصبّته[١].

ومثال التعريف بهذا النوع ما جاء في تحليل لفظة (متيّم) الواردة في البيت الأول[٢]:

بانَت سُعادُ فَقَلبي اليَومَ مَتبولُ مُتَيّمٌ إِثرَها لَم يُفدَ مَكبولُ

قال: "متيّم: أي مذلل معبدٌ، كأنّ الحب قد استبعدهُ، ومنه: تيم الله، أي عبد الله"[٣]. فهنا جاء تعريف اللفظة بعد عبارة (أي)، ومعناها المستعبد المذلل بلا خلاف، جاء في مقاييس اللغة: "التاء والياء والميم أصلٌ واحدٌ، وهو التعبيد، يقال تيمه الحبُّ إذا استعبده"[٤]. والشاعر بهذا يصف نفسه بأنّها يتيمة ذليلة بفراق سعاد[٥]

وقد يبدأ التعريف بـ(هو)، ومثاله ما ورد في تحليل لفظة (إخلاف) الواردة في البيت الثامن[٦]:

لَكِنَّها خُلَّةٌ قَدْ سِيطَ منْ دَمِها فَجْعٌ ووَلْعٌ وإخلافٌ وتبديلُ

قال: "وإخلاف: مصدر أخلف يخلف إخلافاً فهو مخلِف، وهو أن يقول شيئاً ولا يفعله على الاستقبال، فالإخلاف في المستقبل كالكذب في الماضي، والاسم فيه الخُلف بضمّ الخاء وسكون اللام"[٧]، فجاء تعريف اللفظة بعد عبارة (هو)، وهذه الطريقة في بيان دلالة الكلمات ممّا شاع استخدامها في المعجمات .

٣. **التعريف بالمرادف:** وهو تفسير الوحدة المعجميّة بما يناظرها في دلالتها، فيكون المدخل المعجميّ وتعريفه من المترادفات أو ما يقرب منها[٨] "نظير اللفظ في المعنى، وذلك

(١) ينظر: لسان العرب: ١٥/ ٣٣٦ ، ومتن اللغة :٥/٥٢٢، والمعجم الوسيط: ٩٤٣

(٢) منهج القصّاد: ١٥٧، الديوان: ٦٠.

(٣) منهج القصاد: ١٦١

(٤) مقاييس اللغة: ١/٣٦١

(٥) ينظر: منهج القصّاد: ١٦٣

(٦) نفسه: ١٩٦ ، الديوان: ٦١.

(٧) منهج القصاد: ١٩٩

(٨) ينظر: منهج الوضع في المتلازمات في المنجد (بحث) د. محمد شنشول : ١٨٢

باستعمال ألفاظٍ تُعادل المعنى المراد تثبيته للمدخل"[١]، وقد اعتمده الحليّ كثيراً في تعريفه للدلالة المعجميّة للكلمة، فيذكر مرادفاً واحداً أو أكثر، وأمثلته كثيرة[٢]، سنذكر نماذج منها للوقوف على طريقته في تعريفها، منها ما جاء في تحليل كلمة (طامس) الواردة في البيت السادس عشر[٣]:

مِن كُلِّ نَضّاخَةِ الذِفرى إِذا عَرِقَت عُرضَتُها طامِسُ الأَعلامِ مَجهولُ

قال: "والطامس: الداثر ، وقيل الخفيُّ"[٤]، فتحليل كلمة (طامس) جاء تبعاً لتشابه المعنى في اللفظتين؛ إذ إنّ ألفاظ (الطامس، والداثر، والخفي) كلّها بمعنًى واحد، ثمّ استعان بصاحب العين لإيضاح دلالة اللفظ إذ قال: "الطموس: الدروس، والإمحاء، يقال طمس الشيء بالفتح يُطمسُ بالضمّ طموساً فهو طامسٌ، وطمسه غيره، فهو مطموس يتعدّى ولا يتعدى"[٥]، أمّا (الداثر) فهو مأخوذ من الدثر، "والدثور: الدروس، وقد دثر الرسم، وتداثر، ودثر الشيء يدثر دثوراً ، واندثر: قدم ودرس"[٦].

فالملاحظ هنا إنّ التعريف للكلمة جاء وفقاً لمرادفه؛ إذ إنّ كل من الألفاظ التي ذكرت هي بمعنًى واحد، ولم يكتفِ بذكر مرادفٍ واحدٍ؛ بل ذكر أكثر من واحد، وكل ما ذُكر من معنًى هو ما أراده الشارح في تعريف لفظة(طامس) في وصفه للنّاقة التي لها اهتمام بالسّير ومعرفة الطرق الطامسة؛ لكثرة الأسفار، وسلوكها المغارات، وهذا وصفٌ شريفٌ في الإبل[٧].

ووردت لفظة (العيش) في البيت السابع والأربعين[٨]:

يغْدو فَيُلْحِمُ ضِرْغامَيْنِ عَيْشُهُما لَحْمٌ مَنَ القَوْمِ مَعْفورٌ خَراديلُ

---

(١) المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة ، د. ابن حويلي الأخضر، ١٧٤ .

(٢) ينظر: منهج القصّاد: ١٩٩، ٢١٦، ٢٣٩ ،٢٤٢، ٢٤٨، ٢٧٣ ، ٢٧٧ .

(٣) نفسه: ٢٣٤ ، والديوان: ٦٢.

(٤) منهج القصّاد: ٢٣٧

(٥) نفسه: ٢٣٨ ، والعين : ٧/ ٢٢١. ٢٢٢

(٦) الصحاح: ٣/ ٩٤٤، ولسان العرب : ٦/ ١٢٦

(٧) ينظر: كنه المراد : ٢٦٤

(٨) منهج القصّاد: ٣٥٩ ، والديوان: ٦٦.

قال: "والعيش: الحياة، وهو هنا كناية عمَّا يعيشان به، أو على تقدير مضافٍ؛ أي: سبب عيشهما؛ أي قوام عيشهما لحمٌ"[١]، فهنا التحليل للكلمة جاء بذكر لفظٍ مرادف لها بمعناها، جاء في لسان العرب: "العيش: هو الحياة، عاشَ يعيش عيشاً، وعيشةً، ومعيشاً، ومعاشاً، وعيشوشة"[٢]، والحياة ضد الموت، ويسمّى المطر حياً؛ لأنّ به حياة الأرض، ويقال: ناقة محي محي ومحييةٌ؛ لا يكاد يموت لها ولد[٣]، فهنا تقارب المعنى وتشابهه واضحٌ بين كل من (العيش، والحياة)؛ فالعيش هو الحياة، والحياة هي عدم الموت، وعدم الموت يعني العيش فهنا نجد البجلي يفسّر الكلمة ويعرفها بذكر المرادف لها، ويرى أبو هلال العسكري أنّ هناك فروقاً بين الحياة، والعيش؛ إذ يقول: "إنّ العيش اسمٌ لما هو سبب الحياة من الأكل والشرب وما بسبب ذلك، والشاهد على ذلك قولهم: معيشة فلان من كذا يعنون مأكله ومشربه ممّا هو سبب لبقاء حياته، فليس العيش من الحياة في شيء"[٤]، والمعنى الذي أراده الشارح هو إنّ سبب عيشهما هو لحم البشر، وهذا فيه كناية عن شراسته وضراوته[٥].

ومن الألفاظ التي حللها بتعريف المرادف لفظة (ذوابل) الواردة في البيت السابع والعشرين[٦]:

تَخدي عَلى يَسَراتٍ وَهيَ لاحِقَةٌ ذَوابِلٌ وَقعُهُنَّ الأَرضَ تَحليلُ

قال: "والذابلة: الذواية الضامرةُ: يقال: ذَبَل الشَّيءُ بالفتح، وذَبُلَ بالضمِّ فيهما معنى ذبولاً؛ أي ذوى، وضمر"[٧]، فهنا فسّر الشارح دلالة اللفظة بذكر مرادفها؛ فـ (الذبول والضمور) كلاهما كلاهما بمعنًى واحد؛ جاء في المقاييس: "ذبل: الذال، والباء، واللام أصلٌ واحد يدل على ضمرٍ في الشيء"[٨]، أمّا (ضمر) فإنّه يدل على دقّةٍ في الشيء، ومنه قولهم: ضمر الفرس وغيرهُ

(١) منهج القصاد: ٣٥٩- ٣٦٠

(٢) لسان العرب : ١٣/ ٣١٩

(٣) نفسه : ١٣ / ١٧٥ ، ومقاييس اللغة : ١٢٢/٢

(٤) الفروق اللغوية : للأمام الأديب اللغوي أبي الهلال العسكري :١٠٢.

(٥) ينظر : كنه المراد :٣٨٨

(٦) منهج القصّاد: ٢٧٧، الديوان: ٦٤.

(٧) منهج القصاد: ٢٧٨

(٨) مقاييس اللغة: ٣٦٩/٢

ضموراً؛ وذلك من خفّة اللحم، وقد يكون من الهزال والذبول[١]، وهو ما أراد به الشارح في للفرس بالضمور والدقّة، وإذا كانت القوائم قليلة اللحم لم تذبل ولا تسترخي وتضمر، وبهذا تكون سريعة في سيرها.

٤. **التعريف بالضدّ أو المخالفة:** ويراد به تعريف اللفظ بذكر ضدّه أو خلافه أو نقيضه في المعنى[٢]، ويقوم هذا التعريف على أساس مقولة (بالأضداد تتضح المعاني)، أو الشيء بضدّه يُعرف؛ إذ يورد شرح الكلمة بذكر ضدّها أو نقيضها[٣]، وهذا النّوع من التعريف استخدمه اللغويّون في مؤلفاتهم؛ لبيان معنًى كثيرٍ من الألفاظ، لكنّه استُعمل بوضوح في المعاجم المختصرة، وليس معنى ذلك أنّ معاجم المعاني قد خلت منه، بل وجد فيها متناثراً[٤] ومن أمثلة هذا النّوع:

ـ الاسود نقيض الأبيض[٥] .

ـ العُجم والعَجم خلاف العُرب والعَرب[٦] .

وقد جاءت ملاحظ هذا النّوع من التعريف واضحة عند الحلّي، وكانت بالدرجة الثانية من حيث نسبة ورودها بعد المرادف، وكان يعبّر عن هذا النّوع بصيغ مختلفة؛ مرة بـ(ضد)، ومرة بـ(النّقيض)، وأخرى بـ(خلاف)، وأمثلة هذا النّوع كثيرة عنده[٧]، ونذكر منها ما جاء في تحليل لفظة (تفضيل) الواردة في البيت الثامن عشر[٨]:

ضَخمٌ مُقَلَّدُها فَعَمٌ مُقَيّدُها في خَلقِها عَن بَناتِ الفَحلِ تَفضيلُ

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ٣/ ٣٧١ .

(٢) ينظر: مقدّمة لدراسة التراث المعجمي العربي :١٤٨.

(٣) كتاب سيدي علي الجمل ، دار الكتب العلمية . ٣٧٧

(٤) الظاهر الدلالية في كتاب عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ :السمين الحلبي، رسالة دكتوراه، بكلية اللغة العربية، المنصورة، ١٩٩٢ .

(٥) ينظر: المعجم الوسيط : ٤٦١ .

(٦) لسان العرب: مادة عجم ، ٢٨٢٥ .

(٧) ينظر: منهج القصّاد: ٢٢١، ٢٤٦ ، ٢٧٠ ، ٢٧٥، ٢٨٣ ، ٣٠٠ .

(٨) منهج القصّاد: ٢٤٢ ، الديوان: ٦٣.

قال: "وتفضيل أي زيادة فضْل، وهو خلاف النّقص، يقال: فضّلت الشيء على غيره إذا حكمت له بالفضل عليه، أو صيرته كذلك"(١)، فهنا التعريف بالضدّ واضح جدّاً؛ إذ صرّح الشارح به، جاء في مقاييس اللغة: "والفاء والضاد واللام: أصل صحيح يدل على زيادة في الشيء ومن ذلك الفضل؛ أي الزيادة في الخير والإحسان"(٢)، وجاء المعنى نفسه في المعجم الوسيط: فضل الشيءُ – فضلاً: أي زاد على الحاجة(٣).

ومن التعريف بالضد أو النّقيض أيضاً ما جاء في تعريف كلمة (مجزاع) الواردة في البيت السادس والخمسين(٤):

لا يَفرَحونَ إِذا نالَت رِماحُهُمُ قَوماً وَلَيسوا مَجازيعًا إِذا نيلوا

قال: " والمجازيعُ: للمبالغة، وهو الكثير الجزع، والجزع: نقيض الصبر، وقد جزِع من الشيء بالكسر، وأجزعهُ غيره"(٥)، فهنا الشارح عرّف لفظة (مجازيع) بذكر نقيضها، مع بيان الدلالة التي خرجت إليها اللفظة، وهي المبالغة والكثرة، وهذا لا يختلف عمّا قال به اللغويّون في بيان المعنى المعجميّ لهذه اللفظة، جاء في اللسان: "الجزوع ضد الصبور، والجزع نقيض الصبر، وجزع جزعاً، فهو جازع، وجَزِعُ، وجَزُعُ، وجَزُوعُ"(٦)، ولفظ (الجزع) مشابه للحزن؛ فالجزوع ينتابه الحزن؛ لعدم رضاه بما يحصل له، وهناك ثمّة فرق بينهما؛ بأنّ الجزع أبلغ من الجزع؛ لأنَّ الحزن عام، والجزع هو حزن يصرف الإنسان عمّا هو بصددهِ، ويقطعه عنه(٧)، وهذا لا يخرج عن مراد الشارح، لكنّ هذه الصفة نفاها عنهم؛ لأنّهم كثيرو الهمّة في الحرب لا يجزعون إن خسروا، إذ إنَّ خسارتهم لا تمنعهم من ملاقاة العدو مرة أخرى(٨).

---

(١) منهج القصّاد: ٢٤٣ .

(٢) مقاييس اللغة : ٤/ ٥٠٨.

(٣) ينظر: المعجم الوسيط : ٦٩٣ .

(٤) منهج القصّاد: ٢٩٢ ، والديوان: ٦٧.

(٥) منهج القصّاد: ٣٩٢ .

(٦) لسان العرب : ٧/ ٦١٦ .

(٧) المفردات : ١٩٤.١٩٤ .

(٨) ينظر: كنه المراد : ٤٢٠ .

ومن الأمثلة على هذا النّوع من التعريف بالضدّ ما جاء في تحليل لفظة (سعة) الواردة في البيت التاسع عشر[١]:

غَلْباءُ وَجْناءُ عَلْكومٌ مُذكَّرْةٌ في دَفها سَعَةٌ قُدّامَها مِيلُ

قال: "والسعةُ: خلاف الضّيق"[٢]، فهنا الشارح اكتفى ببيان المعنى بضدّه فقط، وهذا ما جاء به اللُغويّون في دراستهم هذه اللفظة[٣].

٥. **التعريف بالشرح المفصّل أو بأكثر من كلمة:** وهو تعريف يقوم على أكثر من كلمة، ويسمّى بالقول الشارح، ويظهر على شكل عبارة أو جملة، ويمكن عدّه ترادفاً بالمعادل الموضوعيّ لا بالمكافئ اللفظيّ[٤]، وقد ورد هذا النّوع من التعريف عند البجليّ، ولكن لم يكن بالكثرة الكثيرة بل كان محدوداً على الألفاظ الغامضة التي لا تكفي مفردة واحدة لإيضاحها، وممّا يشترط في هذا التعريف أن يكون جامعاً مانعاً[٥] لعناصر المعنى، ومثال هذا النّوع ما جاء في تحليل(شُجّت) الواردة في البيت الخامس[٦]:

شُجّتْ بذي شَبِمٍ منْ ماءِ محنيَةٍ صافٍ بأبطحَ أضحَى وهْوَ مشمولُ

قال: "الشَجُّ: في الأصل، هو الشَقُّ؛ يقال شجَّت السَّفينةُ البحر؛ أي تشجُّه، وتشجّه بالضَّمِّ والكسر شجًّا؛ أي شقَّته، ومنهُ شجاج الرَّأسِ، وقوله هُنا شجّت؛ أي: مزجتْ كأنَّكَ شققتها بصبِّ الماءِ عليها"[٧]، قال الشاعر في هذا المعنى[٨]:

تَنْزُو إِذَا شجَّها بِالــماءِ شارِبُها نَزْوَ الجنادِبِ في رمْضَاءَ تلتهبُ

فالشارح هنا بَيَّن معنى اللفظة بالشرح المفصّل لها، مع بيان أصلها، ثم استشهد بالشعر لإيضاح معنى المفردة بدقّة أكبر.

---

(١) منهج القصّاد: ٢٤٥، والديوان: ٦٣.

(٢) منهج القصّاد: ٢٤٤ .

(٣) ينظر: لسان العرب : ٨ /٣٩٢ .

(٤) ينظر: تقنيات التعريف: د. حلام الجيلالي: ١٢١.

(٥) ينظر: صناعة المعجم الحديث، د. أحمد مختار عمر: ١٢٤.

(٦) منهج القصّاد: ١٧٧، الديوان: ٦١.

(٧) منهج القصّاد: ١٧٧.

(٨) ينظر: المستدرك (ما رواه أبو عمرو الشيباني من شعر الأخطل): ٥٠٢ .

وذكر ابن منظور عشر دلالات لها: منها: الحارِصةُ وهي التي تقشر الجلد ولا تدميه، والدامية وهي التي تدميه، والباضعة وهي التي تشق اللحم شقاّ كبيراً، والموضحة وهي التي تبلغ إلى العظم(١) ، جاء في المقاييس: "الشين والقاف أصلٌ واحد صحيح يدلُّ على انصداع في الشيء، ثمّ يحمل عليه ويشقُّ منه على معنى الاستعارة، تقول: شققت الشيء أشقه شقّا، إذا صدعته، وبيده شقوق، وبالدابة شقاق، والأصل واحد، والشقَّة: شظيَّة تشظّى من لوحٍ أو خشبة"(٢).

فقد اشتركت في مفردة (الشَّجُّ) عدة معاني والمُراد بها هنا مُزجت الراح بصب الماء عليها، أي خُلطت(٣)

ومثاله أيضاً ما جاء في تحليل كلمة (العفو) الواردة في البيت التاسع والثلاثين(٤):

أُنْبِئْتُ أنّ رَسُولَ اللهِ أَوْعَدَنِي وَالعَفْوُ عَنْدَ رَسُولِ اللهِ مَأْمُولُ

قال: "والعفو: التَّجاوُزُ عن الذَّنبِ، يقالُ: عفوتُ عن ذنبه إذا تركتهُ، ولم تعاقبهُ، كأنَّهُ مأخوذٌ من: عفا عن الماءُ إذا لم يطأهُ شيءٌ يكدّره"(٥)، وتتعلّق بهذا النّوع من التعريف أمور كثيرة لا يمكن فصلها بنقاط أخرى؛ تجنباً للتكرار، وربما رآهما القارئ شيئًا واحدًا لا مبرر لفصله، ومن هذه الأمور إنّه قد يستعين مع شرحه المفصّل بأقوال المعجميين العرب و اللغويين في تفسير مفردات قصيدة (بانت سعاد)، وقد ورد هذا كثيرًا جدّاً في شرح الحلّيّ بل قد اعتمد عليه بالدرجة الأولى، ومثال ذلك ما جاء في تحليل (تبغيل) الواردة في البيت الخامس عشر(٦):

عشر(٦):

ولن يُبَلِّغَها إلا عُذَافِرَةٌ لها على الأَيْنِ إِرقالٌ وتبغيلُ

(١) ينظر: لسان العرب: ٣٠٣/٢-٣٠٤.

(٢) مقاييس اللغة: ١٧٠/٣.

(٣) ينظر: شرح قصيدة بانت سعاد: ١٢٣.

(٤) منهج القصّاد: ٣٢٦، والديوان: ٦٥.

(٥) منهج القصّاد: ٣٢٨، وينظر: الصحاح: ٢٤٣٣/٦

(٦) منهج القصّاد: ٢٣١، والديوان: ٦٢.

قال: "والتَّبغيلُ: مشيٌ فيه اختلاف بين العنق والهملجةِ، كذا قال الجوهري، وقال صاحب العين: التبغيل مشي الإبل في سعة، وقال بعضهم: تبغيلٌ؛ أي اضطرابٌ، وسرعةٌ"(١)، ومنه قول جِران(*) العود(٢):

..... وللسَّراب على الحِزَّان تبغيلُ

أي: اضطراب، فالشارح هنا استعان في تعريفه لهذه اللفظة بأقوال أصحاب المعاجم فيها، واستشهد لذلك بشعرٍ لشاعرٍ إسلامي، ولم يكتفِ بهذا، بل نقل ما قاله اللغويّون أيضاً من الذين شرحوا (بانت سعاد)؛ إذ قال: "وقال التبريزيُّ، وابن الأنباري: هو ضرب من السّير السريع؛ كأنَّه شُبّه بسير البغال؛ لشدَّته، وهذا مبالغة في الوصفِ؛ لأنّها إذا كانت في حال الإعياء هذا الوصف فكيف في حالِ الرَّاحة؟"(٣) .

فاستعان الشارح هنا بأقوال اللغويين؛ لإثبات هذا المعنى وتفسيره بطرق مختلفة، ومثاله أيضًا ما جاء في تحليل لفظة (خطمها) الواردة في البيت الرابع والعشرين(٤):

كأنّما فَاتَ عَيْنَيْها ومَذْبَحَها مِن خَطْمِها ومِن اللَّحْيَيْنِ بِرْطِيلُ

قال: "وخطمها: موضع الخطام، أي الزمام منها، قال أبو عبيد: الخطمُ الأنفُ، وكذلك المَخطِمُ، بفتح الميم، وكسر الطاء، وقال صاحب الصحاح، وديوان الأدب: الخطم من كل دابةٍ مقدم أنفهِ، وفمه"(٥).

---

(١) منهج القصّاد: ٢٣٣.٢٣٢، وينظر: الصحاح: ٤/ ١٦٣٦ ، والعين: ٤٢١/٤

(*) جِران العود: هو عامر بن الحارث النميري أدرك الإسلام، ولم تُعرف ولادته ، ولا سنة وفاته، ولم تذكر المصادر القديمة الا القليل عن حياته، وتميز عن غيره من الشعراء بحديثه عن زوجتيه وما لاقاه من بؤس معهما؛ فهجاهما بقصائدٍ من ديوانه، ولقب بهذا اللقب ؛ لأنه كان قد اتخذ من جران(عنق) العود(الجمل المسن) ليضرب به امرأتيه. ينظر: الأعلام: ٢٥٠/٣ ، و الشعر والشعراء: ٧١٨/٢

(٢) ديوانه : ٣٣، وصدر البيت: وَللحِداةُ على آثارهم زجلٌ.

(٣) منهج القصّاد : ٢٣٣، وينظر: شرح التبريزي: ١١٩ ، وشرح ابن الأنباري: ١١٢.

(٤) منهج القصّاد: ٢٦٥، الديوان: ٦٣.

(٥) منهج القصّاد : ٢٦٦، وينظر: الصحاح: ١٩١٤/٥، وديوان الأدب: ١٢٩/١ .

وأحياناً يبيّن معناها ثمّ يأتي بقول أحد اللغويين، وذلك لتأكيد المعنى بصورة أدق، ومثال ذلك ما جاء في تحليل (مدرعها) من البيت الرابع والثلاثين[١]:

تَفْرِي اللَّبَانَ بكَفَّيْها ومَدْرَعُها مُشَقَّقٌ عن تَرَاقِيهَا رَعَابِيلُ

قال: "والمدرع: قميص المرأةُ، وكذلك مدرعتها، ودرعها، قال الخليلُ: وأكثر أهل اللغة: درع المرأة مذكر، ودرع الحديد مؤنثةٌ، قال التبريزي: لأنّ درع المرأة قميصٌ، ودرع الحديد حلقةٌ، قال أبو عبيدة معمّر بن المثنّى: درع الحديد يذكّر ويؤنّث"[٢]، فهنا ذكر رأيه، ثمّ أيّده بذكر آراء المعجميين، واللغويين.

٦. **التعريف بالمثال أو الشاهد:** هو طريقة من طرق الدراسة المعجميّة التي يستخدمها البجليّ في تحليله الدلاليّ؛ إذ يعمد الدارس إلى إدراج الشاهد في دراسته المعجميّة، وذلك من باب التأكيد أو تحديد الدلالة عندما تأتي اللفظة بمعنى مغاير للمعنى الأصلي أو ربما معنى واحد لكنّه أكّده، ولم يخرج المعجميّون العرب عن هذين الغرضين؛ إذ استعملوا الشواهد أمّا لإعطاء الدليل على أنّ اللفظ قد استعملته العرب قبل وضع المعجم، وأمّا لإعطاء الدليل على معنى اللفظ موضوع البحث أو على أحد معانيه، وذلك أنّ معنى اللفظ قد يتغير بحسب السياق الذي يرد فيه[٣]، ومثاله ما ورد في الصحاح عند دراسة مادة (كدح)؛ إذ قال: "الكدح: العمل، والسعي، والكسب، وهو الخدش أيضاً، وباب الكل القطع، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحاً فَمُلاقيه**﴾[٤] أي ساعٍ"[٥]، ومن ثم فإنّ الاستشهاد يحمل جانباً من التوثيق؛ إذ يقدم الدليل على صحّة التعريف الذي هو مجرد تفسير اجتهادي يدّعيه المعجميّ[٦].

---

(١) منهج القصّاد : ٣٠٧، الديوان: ٦٥.

(٢) منهج القصاد: ٣٠٨.

(٣) ينظر: معجم الاستشهادات، د . علي القاسمي: ١٩ . ٢٠ .

(٤) الانشقاق : ٧ .

(٥) الصحاح: ٣٩٨/١

(٦) ينظر: صناعة المعجم الحديث: د. أحمد مختار عمر: ١٤٤.

أمّا طريقه إيراد الشاهد فهي واحدة لا غير، وهي بعد تحديد الدلالة[١]؛ ذلك أنّه يحمل قيمة توضيحية للمعنى الذي ذكره[٢]، ولم يكتفِ البجلي بنوع الاستشهاد أو يقف عنده، بل قد يذكر أكثر من نوع من الاستشهاد، فمثلاً يستشهد بالقرآن الكريم، والشعر عند حديثه عن لفظة واحدة في دراسته المعجميّة لها.

ومن الأمور التي لابد من ذكرها أنّه لا يراعى ـ أحيانًا ـ الترتيب بأن يقدم الحديث على الآي أو الشعر على الحديث، بل نراه يقدم ما هو أقرب لصواب المعنى، كما أنّه لا يذكر نوعًا واحدًا، ليكون لنا تقسيمٌ وتسلسلٌ نسير عليه، فيورد ذكر أكثر من نوع، وهو الغالب، أو قد يذكر الأنواع جميعها في أثناء التحليل للفظة واحدة، وذلك من باب التأكيد والدليل على صحّة التعريف، ومثال ذلك ما ورد في تحليل لفظة (تحليل) الواردة في البيت السابع والعشرين[٣]:

تَخدي عَلى يَسَراتٍ وَهيَ لاحِقَةٌ ذَوابِلٌ وَقعُهُنَّ الأَرضَ تَحليلُ

قال: "وتحليل: أي قليلٌ لم يبالغ فيه وهو من تحلّة اليمين يحلف الإنسان على شيء يفعله؛ فيفعل فيه يسيرا يُحلل به قسمه، ومنه قولهم فعلته تحلّة القسم أي: لم أفعله إلّا بقدر ما حللت به يميني ولم أبالغ فيه"[٤]، وفي الحديث النّبوي الشريف: "لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النّار النّار إلا تحلّة القسم"[٥]، أي قدر ما يبر الله قسمه فيه بقوله تعالى: ﴿**وَإِنْ مِنْكُمْ إِلا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا**﴾[٦]، ثمّ قيل لكل شيء لم يبالغ فيه تحليلٌ، يقال: ضربته تحليلاً؛ أي ضرباً لم أبالغ فيه[٧].

---

(١) ينظر: تقنيات التعريف: د. حلام الجيلالي، ١٨٨ .

(٢) الدلالة في المعجم العربي: د. عمرو مدكور ، ، ١٤١.

(٣) منهج القصّاد: ٢٧٧، الديوان: ٦٤.

(٤) منهج القصّاد : ٢٧٩، وينظر: الصحاح: ١٦٧٥-١٦٧٦ ، وينظر اللسان : ٣/ ٢٩٩ .

(٥) منهج القصّاد: ٢٧٩، صحيح البخاري: ٢ / ٧٣ .

(٦) مريم : ٧١.

(٧) ينظر: منهج القصّاد : ٢٨٠.

ومنه قول جران العود شعرا[١]:

تُذْري الخُزامى بأَظْلافٍ مُخَذْرَفَةٍ ووَقْعُهُنّ إذا وقَعْنَ تَحْليلُ

قال الأخفش: تحليل أي قليلٌ؛ يعني إذا وقعت قوائمها على الأرض لم تلبث ألا بقدر تحلة القسم[٢]، وقال جران العود أيضاً[٣]:

طالَت سُراهُم فَذاقوا مَسّ مَنزِلَةٍ فيها وُقوعُهُمُ وَالنَومُ تَحليلُ

أراد بهذا نومًا سريعاً قدر تحلّة اليمين، يريد أنّ وقع قوائمها على الأرض من غير مبالغةٍ بل من سرعة سيرها لا تبطئ في اللبث بقوائمها على الأرضِ؛ لسرعة رفعها وخفّتها، وهذا نوع مبالغةٍ[٤].

نجد هنا أنّ الشارح قد استشهد بالحديث والقرآن والشعر؛ لتحديد الدلالة اللفظيّة لكلمة (تحليل)، وبيان معناها بالوجه الدقيق، ولم يكتفِ بهذا، بل ذهب إلى بيان معناها عند المحدثين فقال: وأبلغ منه قول المحدثين في وصف فرسٍ[٥]:

مَنَع الحَوافِرَ أَنْ يمسَّ بِها الثّرى فكأنّه في جريه مُتعلقُ

وكأنّ أَربعةً تُسابقُ طرفهُ فتكادُ تسبقهُ إلى ما يرمقُ

قال بعضهم: إنّه يشير بذلك إلى أنّها قوية لا تتعب؛ لأنّها من سرعة سيرها إذا وقعت قوائمها عن الأرض كان وقعهنّ تحليلاً؛ إزالةً لتعبها؛ فهي لا تتعب أبداً، فقال الحلّي معلقاً على قولهم: وهذا بعيدٌ ما ترى[٦].

فأجاد الشارح هنا أيما إجادة مع الإسهاب في بيان معناها، ولم يترك دليلًا لم يأتِ به من آيٍ أو حديث أو شعر قديم، ليبين أنّ هذا المعنى ليس من صنع المعجمي فقط؛ بل له وجوده عند اللغويين والشعراء أيضا.

---

(١) ديوانه: ٤٢.

(٢) ينظر: لسان العرب: ١١/١٦٨-١٦٩.

(٣) ديوانه: ٥٥.

(٤) منهج القصّاد: ٢٨٠.

(٥) هذه الأبيات لأبي غانم شمس الدين بن عبدان في وصف الفرس. ينظر: الوافي بالوفيات: ١٨/١٣٣ .

(٦) ينظر: منهج القصّاد: ٢٨١.

ومن أمثلة الاستعانة بالشاهد ما جاء في تحليل لفظة (الأماني) الواردة في البيت الحادي عشر[١]:

فَلا يَغُرّنكَ ما مَنّت وَما وَعَدَت إِنّ الأَمانِيَ وَالأَحلامَ تَضليلُ

قال: "الأَّمانيَ: هي ما يتمنّاه الإنسان؛ أي يطلبه ويشتهيه، والأماني أيضاً الأكاذيب؛ ومنه قول عثمان: "ما تمنّيت منذ أسلمتُ"؛ أي ما كذبت"[٢]، فالشارح هنا وضّح المعنى، ثمّ جاء بقول عثمان لإثبات رأيه، ولم يكتفِ بهذا فقط، بل استشهد بقول العرب حيث قال: ومن ورود الأمانيّ بمعنى الأكاذيب قول بعض العرب لابن دأب وهو يحدّث: "أهذا شيءٌ رويتهُ أم شيءٌ تمنَّيته"؛ أي: افتعلته، واختلقته، ثمّ بيّن فرقًا بين التمنّي والترجي بقوله: "والتمني: يكون للممكن، والمستحيل كقولك: ليت الشباب يعودُ يوماً ... ، والترجي: لا يكون إلا للممكنِ"[٣].

٧. **التعريف بالاشتقاق:** يتصل الاشتقاق في إطاره العام بالعلاقات بين الكلمات، وطريقة تفرّعها عن بعضها، ويُعد أيضاً وسيلة رائعة لتوليد الألفاظ؛ للدلالة على المعاني الجديدة، كما يدلنا على أصول الكلمات، والاشتقاق: هو صياغة كلمة معيّنة أو صيغة معيّنة من أصل معيّن بقواعدٍ عامة استنادا إلى معلومات لغويّة موجودة في ذلك الأصل[٤]، كـ (ضارب) من (ضرب)، واشتقاق اسم الجنّ من الاجتنان[٥]، وهو من الطُرق التي اعتمدها الحلّيّ في تعريف الألفاظ ودلالاتها، وجاء عنده في تحليل ثلاثة مواضع[٦]، ونذكر مثالها ما ما جاء في تحليل كلمتَي (ليوث، والأسد) الواردتين في البيت السادس والأربعين[٧]:

مِنْ خادِرٍ مِنْ لُيوثِ الأُسْدِ مَسْكَنُهُ مِنْ بَطْنِ عَثّرَ غِيلٌ دونَهُ غيلُ

---

(١) منهج القصّاد: ٢١٣ ، والديوان: ٦٢.

(٢) منهج القصاد: ٢١٤.

(٣) نفسه: ٢١٥.

(٤) ينظر: الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر: ٣٠.

(٥) ينظر: المزهر، السيوطي : ١/ ٣٤٦ .

(٦) ينظر: منهج القصّاد: ٣٥٤ ،٣٥٥، ٣٧٤ .

(٧) منهج القصّاد: ٣٥٤ ، والديوان: ٦٦

قال: "واشتقاق الليث من اللُّوثةِ بالضمِّ، وهي الهوجُ، والجنونُ، أو من اللَّوثة بالفتح وهي القوّةُ واشتقاق الأسد من استأسد عليه؛ أي اجترأ؛ أو من استأسد النّبت؛ أي قويَ"(١).

فالحلّيّ عرّف اللفظتَين (ليوث، أسد) بطريقة الاشتقاق؛ وذلك لما بينهما من ترابط بالمعنى، وهناك معانٍ أخرى للفظ (ليوث)، وهي (الشر، والجراحات، والمطالبات بالأحقاد)، وقد يراد بها البطء في الأمر(٢)، وجاء في حياة الحيوان: " الليث: الأسد، وهو أيضاً ضربٍ من العناكب يصطادُ الذبابَ، والليث من الرجال: الشجاع"(٣) ولكنّ المعنى الذي أراده الشاعر هو هو (الجنون، والهوج)، وهو المعنى الأشهر(٤)، وكلاهما يتلاءم مع وصف حاله عند تمثله بين يدي سول الله (ﷺ)(٥).

أمّا لفظ الأسد، فهو لا يبتعد عن معنى الأول، وقد أشار ابن فارس إلى دلالته فقال: "الأسد يدلّ على قوة الشَّيء، لذلك سمّي الأسدُ أسداً لقوته، ومنه اشتقاق كلّ ما أشبهه، يقال: استأسد النّبت إذا قوي"(٦)،وجاء في حياة الحيوان: الأسدُ: من السباعِ معروفٌ، ومنزلته من الحيوان منزلة الملك المُهاب؛ لقوتهِ وشجاعتهِ، وقساوتهِ وشهامتهِ،، لذلك يُضرب به المثل في القوة والبسالة"(٧) يقال: (استأسد عليّ يستأسد، استئساداً، فهو مستأسد)، و(استأسد الرجل): صار قويًّا قويًّا كالأسد، و(استأسد على الخصم): اجترأ وأقدم على مهاجمته(٨)، ومن ثمّ فكلاهما يدلّان على معنًى واحدٍ وهو القوة، والليث هو الأسد، ومشتق من اللوثة وهو القوة(٩).

(١) منهج القصاد: ٣٥٤-٣٥٥، وينظر: ٣٧٧ .

(٢) ينظر: لسان العرب: ٢/ ١٨٥ .

(٣) حياة الحيوان الكبرى: ٣/ ٧٠٤.

(٤) ينظر: نفسه: ٢/ ٦ ١٨، ومعجم اللغة العربية المعاصرة :٢٠٤٤، والمعجم الوسيط :٨٤٤.

(٥) ينظر: منهج القصّاد: ٣٥٥ .

(٦) مقاييس اللغة: ١/١٠٦.

(٧) حياة الحيوان: ١/ ٣٨.

(٨) ينظر: معجم الجموع في اللغة العربية المعاصرة: د. أحمد مختار عمر: ٩٠.

(٩) ينظر: لسان العرب : ٢/ ١٨٦.

المبحث الثاني: الدلالة السياقيّة

عُرّف السياق بأنّه "النّظم اللفظيّ للكلمة، وموقعها من ذلك النّظم"(١)، ولا شك في أنّ عددًا من المفردات قد لا يتضح معناها بدقّة في ضوء التفسير المعجميّ لها؛ لذا "يظل تحديد معنى الكلام بحاجة إلى مقاييس وأدوات أخرى غير مجرد النّظر إلى القاموس"(٢).

وهكذا نجد أنّ دلالة اللفظ تظلّ غامضة قابلة للاحتمالات، ولا تظهر دلالته إلّا عند وضعه في سياق معيّن، فإنّ أي حال في لغة ما لا بد أن تتعدد مدلولاته من سياقٍ لآخر، ويؤكد دي سوسير على أهمّية الدور الذي يسجله السياق في التركيب اللغويّ، وأنّ السياق يتركّب من وحدتَين متتاليتَين فأكثر، وأنّ الكلمة إذا وقعت في سياق ما فإنّها لا تكتسب قيمتها إلّا من خلال مقابلتها لما هو سابق لها أو ما هو لاحق، أو لكليهما معاً(٣)، وتعد نظرية السياق بحثاً متقدماً في دراسة المعنى، وله مكانته في البحث الدلاليّ.

إنّ دراسة المعاني من خلال السّياق يقتضي تحليلاً للسياقات والمواقف التي ترد فيه سواء أكانت لغويّة أم غير لغويّة(٤)، وقد نبّه كثير من علماء اللغة على قيمة السياق، و منهم العالم (وتغنشتين) الذي صرح قائلا: "لا تفتّش عن معنى الكلمة، وإنّما عن الطريقة التي تستعمل فيها"(٥).

فهم بهذا يرون أنّه لا وجود للكلمة خارج السياق الذي ترد فيه، ومن ثمّ فهي نظرية قائمة على أساس مقولة البلاغيين العرب: "لكلّ مقامٍ مقالٌ"(٦)، و" لكلّ كلمةٍ مع صاحبتها مقام"، وبهاتين المقولتين نجد أنّ العرب لهم السبق في دراسة السياق؛ لأنّ تحليل المعنى على أساس الموافقة بين المقال والمقام الذي قيل فيه من أحدث نظريات دراسة اللغة، وهي في الوقت نفسه متداولة بين النّاس، ولا سيما العامّة منهم، ولذلك فإنّ المقامَ المركزُ الذي يدور حوله علم الدلالة

---

(١) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان: ٥٤-٥٥.

(٢) علم اللغة ، محمود السعران: ٢٦٥.

(٣) دروس في الألسنية العامة: فريدينان دي سوسير: ١٨٦.

(٤) ينظر: علم الدلالة: ٨٦.

(٥) مدخل إلى علم الدلالة الألسني(بحث): ٣٣ .

(٦) البيان والتبيين:١/ ١٣٦.

الوصفيّ[١]، ولما لهما من أهمية عُدّتا من نتائج المغامرات الفكرية في دراسة اللغة في الفكر المعاصر[٢].

وبالنّظر إلى ما جاء في شرح منهج القصّاد يظهر أنّ هناك مفاهيم حددها السياق من تفسير دلالات الألفاظ في النّصوص، وكيف تعامل معها، مراعياً السياق اللغويّ (الداخليّ)، وسياق الحال (الخارجيّ)، وإن لم يكن قد نصّ عليها صراحة؛ لأنّه أمر بديهي يفهمه القارئ، ولا يحتاج إلى تصريح، أمّا عند بيان نسبة ورود التحليل بالسياق فقد ورد كثيراً وإن لم يكن بالنّسبة التي ورد فيها المعجم؛ إذ احتل الصدارة في الشرح؛ لذا سنكتفي بذكر نماذج تطبيقيّة له، ويمكن التعرف على طريقة البجلي في التفسير بالسياق، ومنهجه العام فيه، وعلى النّحو الآتي:

١. السياق اللغويّ (الداخليّ):

يشمل كل ما يمكن أن تدلّ به الأصوات اللغويّة، والتركيب اللغويّ على المعنى، أي العلاقة بين الدال (الكلمة)، والمدلول (الشيء الذي تشير إليه الكلمة في واقع الحياة) بما يكسب الكلمة داخل نظام الجملة معنًى خاصّاً له حدودٌ واضحةٌ، وسماتٌ محدّدة غير قابلة للتعدد والاحتمال أو الاشتراك أو التعميم[٣]، أي إنَّ معنى الكلمة يتحدد بعلاقتها مع الكلمات الأخرى في السلسلة الكلاميّة[٤]، ويعنى بها النّظام اللفظيّ للكلمة وموقعها من ذلك النّظام الذي ترد فيه المفردات؛ إذ إذ يعلق بعضها ببعض على وفق الأنظمة والقواعد المعتمدة في لغة ما، وهذه القواعد والأنظمة هي التي تعمل على تحديد القيمة الدلاليّة لكل كلمة داخل التركيب اللغويّ[٥]، وقد نبّه الشارح على ذلك في أثناء تحليل المعنى ودراسته، وذلك بعبارات (ها هنا، هنا، وتعني في هذا الموضع ...)، فضلاً عن أنَّ أكثر ما يرد من الألفاظ المتعددة المعنى كالأضداد، وفيما يلي عرض

(١) ينظر: علم الدلالة التطبيقي، الأستاذ الدكتور: هادي نهر: ٢٦٨.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها :٢٠-٢١.

(٣) المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث، محمد أحمد أبو الفرج:١٢، علم الدلالة في المعجم. العربي: د. عبد القادر سلامي : ١٠٢.

(٤) التحليل الدلالي : ٩٥.

(٥) ينظر: علم الدلالة التطبيقي : ٢٦٣.

لبعض ملاحظ هذا النّوع عند البجلي؛ لمعرفة كيفية دراسته لها، مستشهدَين لذلك بالألفاظ (البَيْنِ، زعمتْ)، فأمّا لفظ (البَيْنِ) فقد وردت في البيت الثاني[١]:

وَما سُعادُ غَداةَ البَينِ إِذ رَحَلوا إِلا أَغَنُّ غَضيضُ الطَرفِ مَكحولُ

قال: "والبينُ هنا بمعنى الفِراقُ، وقد يأتي البين بمعنى الوصل، وهو من الأضداد، وقُرئ: "لَقَدْ تقطَّع بيْنُكُم"، بالرّفعِ؛ أي وصلُكُم، والبين: أيضاً الفرق في المزية، يقال: بينهما بونٌ بعيدٌ، وبينٌ بعيدٌ"[٢]، فذكر الشارح هنا معنين لـ(بين)، وهما (الفراق، والوصل)، وصرّح بأنّهما من الأضداد، ثمّ قال إنّ المعنى المراد هنا هو الفراق، بقوله: "والبين: هنا الفراق"، وبالإضافة إلى معطيات السياق نجد أنّ هذا ما يتلاءم ولفظ (رحلوا) الوارد في البيت نفسه، فالرحيل متعلّق بالفراق لا بالوصل، وهذا ما يتطلبه السياق مع ما ورد في البيت السابق من قول كعب[٣]:

بانَت سُعادُ فَقَلبي اليَومَ مَتبولُ مُتَيّمٌ إِثرَها لَم يُفدَ مَكبولُ

وقد صرّح الشارح بمعناها بالقول: "بانت هنا بمعنى فارقت"[٤]، وهذا ما يتلاءم والقرينة المقاليّة (متيّم) الواردة في البيت نفسه أيضاً؛ لأنّ (المتيم) هو المذلل المعبّد، والذلة لا تكن بالوصل، فالحبيب بوصله نجد العزّة والحياة الجميلة، لا بالذلة، وهذا تأكيد على إن المراد بالبين هنا الفراق لا الوصل.

أمّا لفظ (زعمتْ) فقد وردت في البيت العاشر من قول كعب:

وَلا تَمَسّكُ بِالعَهدِ الَّذي زَعَمَت إِلا كَما تُمسِكُ الماءَ الغَرابيلُ

قال: "ومعنى: زعمَتْ هُنا: قالتْ"[٥]، قال الجوهري: "زَعَمَ، زَعْماً، وزُعماً، وزِعماً؛ أي قالَ"[٦]، قالَ"[٦]، وقالَ صاحب ديوان الأدَبِ: الزَّعمُ: القوْلُ [٧].

---

(١) منهج القصّاد: ١٦٥ ، والديوان: ٦٠.

(٢) منهج القصّاد : ١٦٥-١٦٦

(٣) نفسه: ١٥٧ ، والديوان: ٦٠.

(٤) منهج القصاد: ١٥٧ .

(٥) نفسه: ٢١٠ ـ ٢١١.

(٦) ينظر: الصحاح: ١٩٤١/٥.

(٧) ينظر: ديوان الأدب ٢/ ٥١٢ .

وقال صاحب المجمل: "الزَّعمُ: القولُ على غير صحَّةٍ"[١] ومنه قولُهُ تعالى: ﴿**زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا**﴾[٢]، وقال صاحب العين: "الزَّعم: التَكذيبُ"[٣]، ويجوز أن يكون (زعمتْ) بمعنى(كفلت)، يقالُ: "زَعمتُ به أزعمُ زَعماً، وزعامةً؛ أي كفلتُ، والزعيم: الكفيلُ"[٤]، ومنه قوله تعالى: ﴿**وأَنَا بِهِ زعيمٌ**﴾[٥]، وقول الإمام(عليه السلام): "الزعيمُ غارمٌ"[٦].

وممّا سبق يتضح تصريح الحلّيّ بأنّ (لفظ الزعم) يحتمل معاني عدة، نحو: (القول، والكذب، والكفالة)، إلّا أنّه نصّ على الدلالة المرادة في البيت، بقوله: (وزعمتْ هنا بمعنى: قالتْ)، ثم إنّه بعد أن صرح بالمعنى المراد، ذكر ما قاله اللغويّون من معانٍ لهذه اللفظة، وإن اختلفوا؛ ذلك أنّ كلّ واحد منهم قال بمعنى مختلف عن مراد الشاعر، عدا الجوهري، ثمّ استشهد بنقل ما قالوا به من القرآن، والحديث؛ لإثبات صحّة دلالة الزعم على المعاني الأخرى التي ذكرها، ولذلك يمكن عدّها من الأضداد؛ فالقول ضد الكذب، وللتوضيح أكثر يمكننا القول: إنّ الشارح قد استطاع تحديد الدلالة المرادة من هذا اللفظ، معتمداً على معطيات السياق اللغويّ للبيت؛ ذلك أنّ الشاعر مستمرٌّ بوصف محبوبته؛ فهو بعد أن قال إنّها متغيّرة الحال لا تثبت على رأيٍ هنا وصفها بعدم الإمساك بالقول الذي تقوله، أي إنّها تكذب عليه في كل مرة توعده بها بالوصل، ثمّ شبّه قولها بإمساك الغربال للماء، فلو صحّ هذا لصدق قولها، وهذا مستحيل[٧]، وبهذا نجد أنّ أنّ المعاني التي ذكرها كلّها تنطبق على مراد الشاعر بوصفه لها، فعدم الإمساك بالعهد يعني عدم صحّة قول ما تعهده بها، وهذا يعني أنّ وعودها كاذبة.

فيذكر الشارح المعنى الذي يتطلبه التركيب، ثمّ يورد أقوال اللغويين المختلفة في دلالة المفردة، مع تقديم المعنى المراد أولاً.

---

(١) ينظر: مجمل اللغة: ٤/ ٤٣٤.

(٢) سورة التغابن : ٧.

(٣) العين: ٣٦٥/١.

(٤) الصحاح: ١٩٤٢/٥.

(٥) سورة يوسف : ٧٢.

(٦) منهج القصّاد : ٢١٠-٢١١.

(٧) ينظر : كنه المراد : ٢١٧. ٢١٨.

٢. السياق غير اللغويّ (الخارجيّ ، والموقف، والمقام):

لم يقتصر الشارح في دراسته للمعنى على السياق اللغويّ فقط، بل لجأ إلى الموقف أيضاً، وهذا حال اللسانيين؛ فهم لا يرون اللغة وسيلة للتواصل فقط؛ بل هي نوع من السلوك، وضرب من العمل الذي لا غنى عنه لفهم الكلام؛ ذلك أنّ لغتنا ليست جامدة هدفنا منها التواصل فقط، بل هي لغة متطورة تختلف من شخص لآخر، ومن مكان لآخر، فالسياق والموقف مرتبطان ببعضهما لا ينقصان على ما قرره (مالينوفسكي)، وسياق الموقف عنده يتكون من ثلاث عناصر(١).

١. شخصية المتكلّم والسامع وتكوينهما الثقافي .

٢. شخصية مَن يشهد الكلام من غير المتكلّم والسامع، وبيان ما لذلك من علاقة بالسلوك اللغوي لمن يشارك في الموقف الكلامي، كحال الجو، والوضع السياسي ، ومكان الكلام.

٣. أثر الحدث اللغويّ كالإقناع، والفرح، والألم .

و يقصد بسياق الحال الموقف الخارجي الذي يمكن أن تقع فيه الكلمة(٢)، أو هو مجموعة الظروف التي تحيط بالكلام، وجميع القرائن الحالية التي تصبغ الخطاب، ودلالته بصبغة خاصة(٣)، وقد أشار فيرث إلى أنّ كلّ إنسان يحمل معه ثقافته، وكثيراً من واقعه الاجتماعي حيثما حل، وقد تطورت فكرة هذا السياق عنده، وأصبحت تأخذ شكلاً أكثر تحديداً من غيره، والموقف الكلاميّ في نظره يقتضي جملة من العناصر سنذكر منها جديد ما أضافه فقط؛ تجنباً للتكرار، وهما كالآتي(٤):

١. تحليل السياق اللغويّ: صوتياً، وصرفياً، ونحوياً، ومعجمياً .

٢. بيان نوع الوظيفة الكلاميّة من مدح، وهجاء، وطلب

وقد أضاف الدكتور هادي نهر إلى ما ذكر ما يأتي(٥):

---

(١) التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه: ٩٧ ـ ٩٨.

(٢) دراسات في الدلالة والمعجم : د .رجب عبد الجواد إبراهيم: ٢٤ . والتحليل الدلالي : ١/ ٩٧.

(٣) علم الدلالة في المعجم العربي : ١١٢.

(٤) التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه: ١/ ٩٨، وينظر: علم اللغة: ٣١٢.

(٥) علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي : ٢٦٥ .

٣. الحالة النّفسية أو العاطفية لأطراف العملية اللغويّة، وهنا نكون مع السياق العاطفي، والدلالات الإيحائيّة أو الضمنية.

٤. نوع الخطاب الذي يحمله النّص اللغويّ، كأن يكون خطاباً فنيّاً، أو قضائيّاً، أو سياسياً، أو دعائياً.

٥. طبيعة النّص وغايته المتوخاة في المشتركين، إقناعاً، أو إغراءً، أو سخريةً، أو تجريحاً ...إلخ.

٦ . مدى تعلّق النّص الذي بين أيدينا بالنّصوص السابقة له .

٧. التاريخ أو الزمن الذي تجري أو جرت فيه العملية اللغويّة؛ فالتاريخ جزء من فعل السياق في تحديد الدلالة، ومثاله ما جاء في شرح لفظ (خادر) الواردة في البيت السادس والأربعين[١]:

مِنْ خادِرٍ مِنْ لُيوثِ الأُسْدِ مَسْكَنُهُ مِنْ بَطْنِ عَثَّرَ غِيلٌ دونَهُ غيلُ

قال: "ويُقال: خدر الأسد؛ فهو خادرٌ؛ أي دخل الخِدْرَ، ويعنى به هنا الأجمة، وأخدر فهو مخدر، أي لزم الخدر، كذا قال الجوهري، وقال صاحب العين: خدر الأسد في عرينهِ إذا لم يكد يخرجُ فهو خادر"[٢]، فهنا ذكر معاني عدّة لـ(خادر)، ثمّ صرّح بالمعنى المراد بقوله: "ويعني به هنا الأَجمَة"، جاء في مقاييس اللغة: "الخاء والدال والراء أصلان: الظلمة، والستر، والبطء، والإقامة"[٣]، والمراد هنا هو المعنى الأخير(الإقامة)؛ لأنّ الأجمةَ له خدرٌ، نقول أخدر فلان في أهله؛ أي أقام فيهم[٤]، والذي ساعد الشارح على تحديد الدلالة معطيات السياق اللغويّ؛ إذ إنّ القرينة اللفظيّة التي وردت في البيت نفسه هي (مسكنه)، و(غيل)، وهو بيت الأسد، و(بطن عثر) أي في باطن الأرض، جميعها ساعدت الشارح على تحديد المعنى المراد، وهو الإقامة في مكانه، وعدم خروجه منه[٥]، ولكن بقي هنا سؤال وهو: هل إنّ السياق اللغويّ وضّح لنا القصد؟ القصد؟ وهل توصلنا إلى المعنى والقصد الذي نريده؟ الجواب هو: لا؛ ذلك أنّ السياق اللغويّ لم

---

(١) منهج القصّاد: ٣٥٤، الديوان: ٦٦.

(٢) منهج القصاد : ٣٥٤ ، وينظر: الصحاح: ٢/ ٦٤٣ ، والعين: ٢٢٨/٤.

(٣) مقاييس اللغة : ٢. ١٥٩.

(٤) ينظر: نفسه: ٢ / ١٧٠.

(٥) ينظر: منهج القصّاد: ٣٥٤ ، وكنه المراد: ٣٤٤ .

يكن كافياً لتحديد الدلالة كاملة؛ لذا نلجأ إلى الموقف، أي المناسبة التي قيل فيها البيت الشعري ، وما الغرض الذي خرج إليه، وما الغاية منه، وما شخصية المتكلم ؟ ومَن هو السامع ؟ وما الأثر اللغوي ... إلخ، وعند الإجابة على هذا نصل إلى المقصود .

وبالنظر إلي الأبيات السابقة لقول الشاعر تتضح لنا المناسبة؛ إذ قال[1]:

أُنْبِئْتُ أنّ رَسُولَ اللهِ أَوْعَدَنِي وَالعَفْوُ عَنْدَ رَسُولِ اللهِ مَأْمُولُ

مَهْلاً هَداكَ الذي أَعْطاكَ نافِلَةَ الْقُرْآنِ فيها مَواعيظٌ وتَفْصيلُ

تَأَخُذَنّي بِأَقوالِ الوُشاةِ وَلَم أُذنِب وَلَو كَثُرَت عَنّي الأَقاويلُ

لَقَد أَقومُ مَقاماً لَو يَقومُ بِهِ أَرى وَأَسمَعُ ما لَو يَسمَعُ الفيلُ

فمن خلال هذه الأبيات تتضح لنا المناسبة، وهي قدوم كعب بن زهير إلى رسول الله (ﷺ)؛ للامتثال بين يديه، وطلب العفو منه، فالغرض هو مدح للنّبي محمّد(ﷺ) واعتذارٌ منه، وبهذا قد عرفنا مَن هو المتكلم، ومن هو السامع، فالسامع هو رسول الله (ﷺ)، ولا عجب أن يُقال بحقه ما يقال[2].

أمّا الحدث: فهو إنَّ كعب بن زهير بعد ما يئس من نصرة خلّانه ، وعدم وقوفهم بجانبهِ ، فلم يجره أحد منهم قرر الذهاب بنفسه للقاء رسول الله (ﷺ) ، مخاطباً نفسه بأنَّه لا يحدث إلّا ما أراد الله تعالى له أن يكون، ومهما طال عمر الإنسان فإنّ نهايته الموت، ويستمر في خطابه للأخلّاء، ويقول لهم: إنّي قد أُخبرت أنّ الرسول (ﷺ) أوعدني بالعفو، وهذا الأمل مستمر بأن يصفح عنّي بعد صدور الوعيد منه، ثم استأنف الكلام، ورجع من خطاب الوشاة، أو الأخلّاء إلى خطاب الرسول (ﷺ)، ليبدأ بطلب العفو منه، وفي أثناء ذلك يصف الوقوف بين يدي رسول الله(ﷺ) بأنّه لو أقامه الفيل لظلّ يرعد، إلّا أن يكون له أمان من الرسول(ﷺ)"، وخصَّ الفيلَ؛ تهويلاً، وتعظيماً؛ لقوّته، وضخمِ جسمه ومتانته، وما يرافق ذلك من حالة نفسيّة صعبة، وخوف

(١) منهج القصّاد: ٣٢٦ ، ٣٣١ ،٣٨٣ ،٣٤١، والديوان: ٦٥، ٦٦.

(٢) ينظر: منهج القصاد: ٣٢٨ ، وكنه المراد: ٣٤٥ .

من ملاقاة الرسول (ﷺ)، وأي شخص لا يهابه ويخشى لقائه![1]، إلى أن وصل إلى البيتين[2]:

لَـذاكَ أَهْيَبُ عِنْــدي إذْ أُكَلّمُهُ وقيـلَ إنّـكَ مَنْسوبٌ ومَسْئُول

مِنْ خادِرٍ مِنْ لُيوثِ الأُسْدِ مَسْكَنُهُ مِنْ بَطْنِ عَثّرَ غِيلٌ دونَهُ غيـلُ

وقد حلل السيوطي معنى البيتين بدقة كبيرة بالقول: "إنَّه لمّا كَلّمَ النَّبي (ﷺ) لدى مقامه الذي بين يديه، وقد أخبر أنَّ النَّبي (ﷺ) تكلَّم معه في نسبه، ومن أي قبيلة هو، وسائله عمّا وشي حقّه للنَّبي (ﷺ) لُيطالبه بالخروج منه، اشتدت هيبته عليه في خطابه، وعظم في نفسه وقع كلامه، حتى وهنت قواه، وداخله الروع، واشتدت به الرهبة أكثر مما تداخلهُ الهيبة من الأسد.

والذي أراد الشاعر الوصول إليه هو هيبة النّبي (ﷺ) لمّا وشي في حقّه للنّبي (ﷺ)؛ ليطالبه بالخروج منه، وحقيق بذلك، فقد تقدم من وصفه "ﷺ أنّه إذا تكلم أطرق جلساؤه كأنّما على رؤوسهم الطير، وخصّ الهيبة بالأسد؛ إشارة إلى أنّه أعظم الحيوانات هيبةً، حتى يقال إنّه بمجرد رؤيته لا يستطيع الفرد الفرار منه؛ لشدّة الخوف منه[3].

فإن قيل: لمَ خصّ الهيبة الواقعة عنده بحالة الكلام؟ فالجوابُ: إنّه لمّا أخد (ﷺ) في الكلام معه وسمع منه ما هو غير متوقعه، مبالغةً في مزيد الهيبة، وعظم الحرمة، إذ الرجل الجليل إذا أخذ في مخاطبة من هو دونه سكن جأشه، وذهب روعه، فإذا كانت الهيبة قائمة في هذه الحالة، كان ذلك دليل عظم الهيبة، ووفور الحرمة في كل حال فإن قيل: ما المعنى من مسائلته عن نسبه، وأي غرضٍ يتعلّق بذلك ؟ فالجواب: إنّ ذلك من باب التوبيخ والتقريع لهُ إذا كان أوى إلى قبيلة مُزيّنة للجيرة من النّبي(ﷺ) فأبت ذلك على ما تقدّم في أول الشرح، فكأنَّه يقول مَن قبيلتك التي تُجيرك عليّ، وقومك الذين يعصمونك منّي؟ قد برئوا منك، وتخلّوا عنك[4]، وأخيراً: لمَ وصف الأسد بالخادر؟ فالجواب عنه يكون في وجهين[5]:

---

(١) ينظر: منهج القصّاد : ٣١٤-٣٣٠ -٣٣٨ ، وكنه المراد : ٣٣٧ ، وينظر: عُلُوُ الكعب الأدبيِّ ـ شِرحُ وإعراب قصيدة كعب بن زهير الصحابي(بانت سعاد): ابن عوف عمر كوني . ١٩٧-١٩٨.

(٢) منهج القصّاد: ٣٥١ -٣٥٤، والديوان: ٦٢.

(٣) كنه المراد : ٣٨١ .

(٤) نفسه: ٣٨٢ .

(٥) نفسه: ٣٨٢-٣٨٣.

الأول: إنّ الأسد في الوحوش كالملك في الآدميين ، كلّما كان مختفياً عن العيون كان أشدّ هيبةً ووقعاً في النّفوس، ولذلك لا تزال الملوك تحتجبُ عن الرَّعيَّة؛ ليعظموا في نفوسهم، ولو خالطوهم، أو قربوا منهم لهانوا عليهم .

الثاني: إذا لزم الخباءَ ازداد توحشهُ، فتعظم جرأته وإقدامه، فنلحظ هنا أنّ أمورًا كثيرة ترابطت؛ لتعطينا دلالة التركيب.

المعنى العام:

وممّا يلحظ عند الحلّيّ أنَّه غالباً ما يذكر المعنى العام للبيت الشعري في نهايته بعد أنْ يبيّن دلالة الألفاظ المفردة، وهذا ما يمكن أن نُعبر عنه بالمعنى العام الشامل؛ إذ تتظافر الدلالات المعجميّة والسياقيّة في سبيل الوصول إلى المعنى، وما يتخلل ذلك من بيان الغرض الذي خرج إليه قول الشاعر، والاستشهاد، والنّقد أحياناً، وأمثلة ذلك كثيرة [١].نذكر منها ما جاء في قول كعب من البيت الثامن[٢]:

لَكِنّها خُلَّةٌ قَد سيطَ مِن دَمِها فَجعٌ وَوَلعٌ وَإِخلافٌ وَتَبديلُ

قال: والمعنى إنَّها لو كان لها صاحبٌ فجعته بصدّها، ولو وعدتْ بالوصل لكذبتْ في قولها، وأخلفت وعدها، واستبدلته بالإخلاف، ولا تراعي حقَّ الوفاء.

قلت: هذا وأمثاله من أقاويل العشاق على سبيل الشكوى في صدّ الأحباب، وبُعدهم بعد الدُّنوِّ، والاقتراب، ومُر هُجرانهم عقيب حلو الوصال، وبخلهم على مساكين العشق بطيف الخيال، وليس بذمٍّ صِرفٍ؛ إنّما يوردونه لأحد غرضين[٣]: أمّا لإظهار التلذذ بالصبر على ما يفعل المعشوق، والرضا بأفعاله كما قال أبي الحديد [*]:

---

(١) ينظر: منهج القصّاد: ١٦٣، ١٧٥ ،٢٢٥، ٢٤١، ٢٤٤، ٣٣٠،٣٩٣، ٣٩٨،.

(٢) منهج القصّاد: ١٩٦، والديوان: ٦١.

(٣) منهج القصاد: ١٩٩ـ ٢٠٠.

(*) عز الدين عبد حميد بن هبة الله بن محمد بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد أبو حامد المدائني البغدادي المعتزلي، ولد بالمدائن في ذي الحجة من سنة(٥٨٦هـ) ، وهو من أسرة عربية ذات مقام رفيع. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: ٥/ ٣٩٢.

مُتغيرٌ متـــــلوّنٌ مـــــــــتعنّتٌ مُتعتّبٌ متمنّع متدلّـــل

وقد ذكر خِصالًا عدّة من جناية الحبيب، وتجنّيه وتلوّنه، ثم قال بعد ذلك(١):

أستـعذِبُ التعذيب فيه كأنّما جُرَع الحميم هي البرود السلسلُ

وأمّا التنفير من يسمع بحسن معشوقهم عن عشقه بذكر بخله بوصاله، وتعنته ودلالهِ، فيصفو مورد العشق من كدر الغيرة، والمزاحمة، ويخلو العاشق بما يجلو بصره من المشاهدة، ويحلو عنده من المزاحمة، وقد عرَّضَ بهذا الغرض ابن سناء الملك(ت/٦٠٨هـ)(*) في قوله(٢):

أَشْكُـــو إِليها رِقَّتـــي لِترقّ لِـي فتقول تطمعُ بي وأَنتَ كما تَرى

وإِذا بكيتُ دماً تقولُ شمتَّ بِي يومَ النَّوى فصبِغْتَ دمْعَك أَحْمَرا

من شـــاءَ يمنحُها الغَرامَ فـدونَهُ هَذِي خَـــلائِقُها بتخيير الشِّـــرا

وصرّح به ابن أبي الحديد في قوله أيضاً(٣):

فيا ربّ بغِّضها إلى كُلِّ عاشقٍ سوايَ وقبِّحها إلى كلِّ ناظرِ

وقد بالغ ابن الخياط الدمشقي(ت/٥١٧هـ)(*) في تصريحه بغيرة العشَّاق، فأحسن حيث قال(٤):

أغارُ إذا آنَسْتُ في الحَيِّ أنّةً حِذاراً وخوْفاً أنْ تَكُونَ لحُبِّهِ

---

(١) منهج القصّاد: ٢٠٠، وينظر: الروضة المختارة، ابن أبي الحديد: ١٤٩. ١٥٠.

(*) القاضي السعيد أبو القاسم هبة الله بن القاضي الرشيد أبي الفضل جعفر بن المعتمد سناء الملك أبي عبد الله محمد بن هبة الله بن محمد السعدي، الشاعر المشهور، المصري. ينظر: وفيات الأعيان:٦/٦١

(٢) ينظر: ديوانه: ١٥٧.

(٣) منهج القصّاد: ٢٠١، ينظر: الروضة المختارة ١٢١.

(*) ابن الخياط الدمشقي: هو ابو عبد الله أحمد بن محمد، المعروف بابن الخياط الدمشقي الكاتب، عاش على سمعته إلى آخر سنة سبع عشرة وخمسمائة، وتوفي في سابع عشر رمضان منها، وكان قد سافر إلى بلاد العجم ثم عاد إلى دمشق ومات فيها بعد مدة.(ينظر: خريدة القصر وجريدة العصر: ٢/ ١٧٨، وينظر: ديوانه مطبوع بتحقيق المرحوم خليل مردم: دمشق، ٥٨ ١٩، ٢٧٨

(٤) ينظر: ديوانه : ١٧١.

وربما عِيبَ على كعب هذا الكلام؛ لأنّه يشعر بأنّ معشوقته تَعِدُ، وتُخلف وتبدّل، وفيه قول منها، وأين هو من قول كُثَيِّر في وصف عزَّة[١]:

كَأَنّي أُنادِي صَخرَةً حِينَ أَعرَضَت مِن الصُمِّ لو تَمشي بِها العُصمُ زَلَّتِ

جَمـــوحٌ فَما تَلقـــاكَ إِلا بخيـلَةً فَمَن مَلَّ مِنها ذَلِكِ الوَصـــل مَلَّتِ

قلتُ: ويمكن أن يُعتذر لكعب بأنّ مراده المبالغة في فرط دلالها، وبخلها بوصالها بحيث لو صاحبت صاحبًا لاستبدلتْ به، وفجعته، ولو وعدت بالوصل لكذبت في وعدها، ومطلته على معنى أنّها لا تصاحب مصادقًا، ولا تعدُ بوصلٍ لها عاشقا، وهو قريب من قول الآخر:

..... ولا ترى الضبَّ فيها فينجحرُ

أي: لا ضبَّ فيها فينجحرُ، وكلام كعب هذا مناسبٌ لتسمية علماء البديع:" تأكيد المدح بما يشبه الذم".

والله أعلم بحقائق الأمور[٢]، فالشارح لم يكتفِ ببيان المعنى فقط، بل استشهد بالكثيرِ من الأبيات الشعرية المقاربة لقولِ كعب؛ لإيضاح المعنى، والغرض الذي أراده الشاعر، هو إظهار التلذذ بالصبر، والتنفير، وبيان نوع الخطاب وهو خطاب اجتماعي غرضه العتب وغايته التأثير في محبوبتهِ، وحالة الشاعر النفسية واضحة بين طيات كلامه، وما يحمله الخطاب من تعب وعناء بسبب الصد وإخلاف الوعد، وعدم الوفاء بالعهد، وأيضاً نلحظ مدى تعلق هذا النص بما سبقه فهو بدأ أول الأمر بطلب الصدق بالوعد منها وتمنى وصلها، وبعد أن يئس من ذلك بدأ بهجائها وذمها، ووصفها بالفجع، والولع(الكذب)، والإخلاف، والتبديل، وهذه أمورٌ قال بمراعاتها الدكتور هادي نهر[٣] والتي نبّه عليها عند تحليل السياق العام ومثاله أيضاً ما جاء في تحليل البيت السادس والعشرين[٤]:

قَنْوَاءُ في حُرَّتَيْها لِلْبَصِيرِ بِهَا عِتْقٌ مُبِينٌ وفي الخَدَّيْنِ تَسْهِيلُ

---

(١) ينظر: ديوان كُثير عزة: ٩٧ ـ ٩٨

(٢) منهج القصّاد: ٢٠٢ـ ٢٠٣

(٣) ينظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي : ٢٦٥.

(٤) منهج القصّاد: ٢٧٢، الديوان: ٦٤.

قال معلقاً: " ومعنى البيت: إنَّها ناقةٌ كريمةٌ يُعرفُ كرمُها مِن أُذنيها، وهذا المعنى مِن قولِ طرفةَ في وَصفِ الأُذنين[١]:

مُؤلَّلتانِ تَعْرِفُ العِتقَ فِيهِما .....

روى أبو سعيدٍ البكريُّ بإسنادهِ انَّ النبي(ﷺ) لمَّا سمِعَ هذا البيت، قال لأصحابه: ما حرتيها؟ فقال بعضهمُ: العينان، وسكتْ بعضُهم.

فقال النبي(ﷺ) هما أُذناها، نسبها إلى الكرمِ"[٢].

فالشارح حلل معنى البيت بشكلٍ عام مع الاستشهاد لذلك، ومن المعنى يتضح الغرض وهو الوصف(وصف الناقة التي ستحمله إلى سعاد)، إذ وصفها بأحسن الصفات، ومنها الكرم، وخصّ أُذنيها؛ لأنَّ المستحسن من الإبل مما يدل على كرم الناقة طُولُ أُذنيها، وهذا ما قال به النبي(ﷺ) عندما سألهُ أصحابه[٣] ثم نلحظ مدى تعلق هذا النص مع النصوص السابقة له فهو أبتدأ من وصفها بسهلة السير، إلى معرفتها بالطرق الطامسة، ثم حدة النظر إذا اشتدَّ الحر، ثم وصفها بالقوة، ثم ما تتميز به من النعومة والملاسة، وذلك دليل على صحتها من جربٍ وغيره، ثم وصل في هذا البيت إلى الحديث عن كرمها، وإنَّ طول أُذنيها يدل على كرمها [٤].

(١) ينظر: ديوانه: ٢٨ من معلقته.

(٢) منهج القصّاد: ٢٧٥-٢٧٦.

(٣) ينظر: نفسه: ٢٧٦، وكنه المراد: ٣٠٤-٣٠٥.

(٤) ينظر: منهج القصّاد: ٢٢٨ وما بعدها.

المبحث الثالث: التطور الدلاليّ للألفاظ

يُفهم من التطور في اللغة أنّه التغيير الذي يطرأ على مفردة، سواء أ كان المعنى المتطور دلالة جديداً أم كان قريباً من الدلالة السابقة، أو حتى لو انقرض المعنى الأساسي للكلمة، ويكون إطلاق لفظ التطوّر على هذه الحالة؛ لأنّ المفردة تنتقل من طور إلى طور، أي من حال إلى حال(١)؛ ذلك أنّ اللغة ظاهرة اجتماعية تتأثر بكل ما يعتري الإنسان من أحوال عامة يشترك فيها جميع أفراد الأمّة، وليس في مقدور أي أمّة إيقاف تطوّر لغتها أو جعلها جامدة على وضعٍ خاصٍّ؛ ذلك أنّ الأمّة نفسها لا يمكنها أن تتصف بذلك؛ إذ تتضافر العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وما إلى ذلك في تكوين البنية العامّة للأمّة مع مرور الأيام(٢)، فالكلمة توجد في كل مرة تستعمل فيها في جوٍّ يحدد معناها تحديداً مؤقّتاً، والسياق هو الذي يفرض دلالة واحدة بعينها على الكلمة من الدلالات الماضية التي تدعها الذاكرة تتراكم ويخلق لها دلالة حضورية(٣).

والتطوّر الدلاليّ هو أحد جوانب التطوّر اللغويّ، وميدانه الكلمات ومعانيها، ومعاني الكلمات لا تستقر على حال، بل هي في تغيّر مستمر لا يتوقف، ومطالعة أحد معاجم العربية تبرهن على هذا التطوّر، وتبيّن أنّ معاني الكلمات متغيّرة من عصر إلى عصر، أي أنّ مسألة المعنى الأصلي مسألة ليست محددة؛ فللدكتور إبراهيم أنيس رأيٌ يقول فيه: "إنّ الوضع الأول للكلمة شيءٌ مقصودٌ في الأغلب الأعمّ، وليس واقعاً حقيقياً له زمن معيّن وعصر خاص من عصور التاريخ"(٤)، وذكر ستيفن أولمن أنّ الميل إلى معرفة أصول الكلمات ما هو إلّا تعبير عن الغريزة المعروفة بحبّ البحث عن أصول الكلمات، والربط بينها(٥) .

ولتطور الدلالة وتغيّرها في اللفظ مظاهر مختلفة أهمّها :

---

(١) ينظر : أساس البلاغة : ١/ ٦١٦ .

(٢) ينظر : التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم دراسة دلالية مقارنة، عودة خليل: ٤٥ ، ودور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان: ١٥٦.

(٣) اللغة، فندريس :٢٣١ .

(٤) دلالة الألفاظ: ١٥٤ .

(٥) دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان ١٥٦ .

١- تخصيص الدلالة .

٢- تعميم الدلالة .

ـ تخصيـص الـدلالـــة:

ويسمّى أيضاً تخصيص العام أو تضييق المعنى[١] "وهو أن تقتصر دلالة اللفظة على شيءٍ محدود بعد أن كان عامّا مطلقًا، وأطلق عليه السيوطي العام المخصوص وهو ما وُضع في الأصل عامّاً ثمّ خُصّ في الاستعمال ببعض أفراده"[٢]، ويعني به أيضاً اقتصار الدلالة العامّة للفظة على بعضها، فيضيق شمولها ويصير مدلول الكلمة مقصوراً على أشياء أقلّ عدداً ممّا كانت عليه اللفظة في الأصل، فتشيع وتصبح هي الدلالة المتبادرة إلى الذهن عند سماع تلك الألفاظ، وهو صورة واضحة من صور التطوّر الدلالي يمكن أن تُعزى إلى أمور عدّة هي:

١- كثرة استعمال العام في بعض ما يدلّ عليه، فيُزيل مع تقادم العهد عموم معناه، ويقصُر مدلوله على الحالات التي شاع فيها استعماله[٣].

٢- انقراض طائفة من الأشياء أو العادات أو المظاهر التي تعبّر عن اللفظ دلاليّاً يؤدّي إلى تضييق دلالته، واقتصارها على ما بقي من تلك الأشياء متداولا[٤].

٣- إضافة بعض الملامح التمييزيّة للدلالات العامّة.

٤- يكون التخصيص وسيلةً لتحديد المقصود على وجه الدقّة[٥].

ويفسّر علم اللغة الحديث سبب التخصيص بأنّه نتيجة إضافة بعض الملامح التمييزية للفظ، فكلما زادت الملامح لشيءٍ ما قلّ عدد أفراده[٦].

وقد تناول علماء العربية هذه الظاهرة، وأشاروا إليها في كتبهم، ودراساتهم اللغويّة؛ إذ وقفوا عند الألفاظ التي تخصصتْ دلالتها، وشرحوا معانيها اللغويّة وأصولها والتطور الحاصل فيها

---

(١) ينظر: دور الكلمة في اللغة: ١٢٦، وعلم الدلالة: ٢٤٥ .

(٢) المزهر: ٤٢٧/١ .

(٣) علم اللغة (وافي): ٣١٩ .

(٤) في الدلالة والتطور الدلالي: أحمد قدور ١٣١ (بحث) .

(٥) في الدلالة والتطور الدلالي : ١٣١

(٦) علم الدلالة : ٢٤٦ .

وصولاً إلى معناها الجديد، ومنهم ابـن قتيبـة[١]، وأحمد بـن فـارس[٢]، والرازي[٣]، والآمدي[٤]، ومثال ذلك كلمة (حريم)، فبعد أن كانت تعني "الذي حرم مسّه فلا يدنى منه"[٥]أصبحت تعني النّساء خاصّة.

ومن أمثلة تخصيص الدلالة في الشرح ما جاء في لفظ (أسلموا) الواردة في البيت الثاني والخمسين[٦]:

في عُصبَةٍ مِن قُرَيشٍ قالَ قائِلُهُم بِبَطنِ مَكَّةَ لَمّا أَسلَموا زولوا

قال: "ومعنى أسلموا: دخلوا في الإسلام، وأصله الطاعة والانقيادُ، ثم غُلبَ على هذا الدين المخصوصِ"[٧]، فلاحظ الشارح هنا أنّ لفظ الإسلام كان يستعمل في الأصل للدلالة على الطاعة والانقياد بصورة مطلقة، ثمّ تخصصت هذه اللفظة فاكتسبت دلالة إسلاميّة جديدة، فأصبحت تعني الدخول في الإسلام، وجاء بيان المعنى الأصلي للمفردات في بيان معنى (أسلموا) الواردة في قوله تعالى: ﴿**يَحْكُمُ بِها النّبيونَ الذينَ أَسْلَمُوا**﴾[٨]، أي الذين انقادوا من من الأنبياء الذين ليسوا من أولي العزم[٩]، ثمّ بيّن الشارح أنّه خُصص للدين المخصوص، أي الإسلام، وهذا ما هو معروف عنه الآن.

ومثاله أيضاً ما جاء في تحليل لفظ (شُمُ) الواردة في البيت الرابع والخمسين[١٠]:

شُمٌ العَرانينِ أَبطالٌ لَبوسُهُمُ مِن نَسجِ داوُدَ في الهَيجا سَرابيلُ

---

(١) تفسير غريب القرآن: ٧ / ٣٦ ، وتأويل مشكل القرآن: ١٦١ ، ٤٧١، ٤٧٢ .

(٢) الصاحبي: ٧٨ . ٨٦ .

(٣) المحصول في علم أصول الفقه: ١/ ٤١٠ ـ ٤١٤ .

(٤) الأحكام في أصول الأحكام: ١/ ٢١. ٢٢

(٥) لسان العرب: ١٢/ ١٢٠

(٦) منهج القصّاد: ٣٧٥، الديوان: ٦٧.

(٧) منهج القصّاد : ٣٧٨ ـ ٣٧٩ ، وينظر : كنه المراد : ٤٠٢ .

(٨) المائدة: ٤٤ .

(٩) مفردات الفاظ القرآن: ٤٢٣

(١٠) منهج القصّاد: ٣٨٣، الديوان: ٦٧

قال: "والشمّ جمع أشم وشمّاء، يقال رجل أشم الأنف، والشمم الارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه"[١]، فيفهم من ذلك أنّ لفظ (الشمم) يطلق على الارتفاع عامّة، ثمّ خُصص بالذي في قصبة أنفه عُلُو، جاء في أساس البلاغة: "شمم ارتفاع وهو أبذخ من شَمام"[٢]، وجاء في المقاييس: "الشَمّ: الشين والميم أصل واحد يدل على المقاربة والمُداناة، تقول شممت الشيء فأنا أشمّه، وأما(الشّمَم) فارتفاع في الأنف، والنعت منه الأشم في الظاهر كأنّه بعيد من الأصل الذي أصّلناه وهو في المعنى قريب؛ وذلك أنّه إذا كان مرتفع قصبة الأنف كان أدنى إلى ما يريد شمّه"[٣].

ـ تعميم الدلالة:

وهو من مظاهر التطوّر الدلاليّ الذي يقوم على "توسيع معنى اللفظ ومفهومه ونقله من المعنى الخاص الدال عليه إلى معنى أعم وأشمل"[٤]، وعرف (فندريس) تعميم الدلالة بقوله: "إطلاق اسم نوعٍ خاصّ من أنواع الجنس على الجنس كله"[٥]، ويُعزى ذلك التعميم إلى سببين رئيسيين[٦]:

١ـ كثرة استخدام الخاصّ في معان عامّة عن طريق التوسّع تزيلُ مع تقادم العهد خصوص المعنى وتُكسبه العموم.

٢ـ قلّة الملامح التمييزية للشيء تزيد من عدد أفراده، أو ما يدخل تحته، وهذا عكس ما فسّر به تضييق المعنى فالعلاقة إذن عكسية، فبزيادة الملامح يكون التخصص، وبقلّتها يكون التعميم.

ولا تقلّ أهميّة هذا الشكل من التغيّر الدلاليّ عن أهميّة سابقه، وإن كان الدكتور إبراهيم أنيس يرى أنّ تعميم الدلالات أقلّ شيوعاً في اللغات من تخصيصها[٧]، وهو الصحيح؛ لأنّ ما ورد في الكتب القديمة والحديثة من ألفاظ قد عُمّمت دلالتُها أقلّ بكثير من الألفاظ التي

(١) منهج القصّاد: ٣٨٣

(٢) اساس البلاغة : ١/ ٥٢٣

(٣) مقاييس اللغة : ٣/ ١٧٥

(٤) فقه اللغة وخصائص العربية ، د. محمد المبارك : ٢١٨

(٥) علم اللغة : ٢٥٨.

(٦) ينظر: علم اللغة، وافي : ٢٩٢ ، وعلم الدلالة ، أحمد مختار عمر : ٢٤٥.

(٧) دلالة الالفاظ : ١٥٤ .

خُصّصت دلالتها، ولو حاولنا الوقوف عند ملاحظته هذه وبحثنا عن تعليل مناسب لها، لتبيّن لنا أنّ الإنسان بصورة خاصة، والحياة بصورة عامة، تميل في تطورها نحو التيسير، والتحديد، والدقّة في التعامل مع الأشياء، ومن وسائل هذا التيسير تخصيص الدلالة، إذ يعيّن لكلّ اسم مُسمًّى، ولكلّ معنىً لفظًا خاصًّا به، على حين أنّ تعميم الدلالة يجعل تحديد المعاني والمسمّيات أقلّ وقوعاً، وذلك لاشتراك اللفظ الواحد في أكثر من معنى، ولذلك كان وجوده في العُرف اللغوي الاجتماعي أقلّ .

ويفسر علم اللغة الحديث ظاهرة التعميم بأنّها ناتجة عن إسقاط بعض الملامح التمييزية للفظ[١].

وقد أدرك علماء اللغة الأوائل هذا اللون من التغيير الدلاليّ، وأشاروا إليه في طائفة من كتبهم، ومنهم ابن دريد (٣٢١هـ) في كتابه (جمهرة اللغة)؛ إذ عقد فصلاً بعنوان (باب الاستعارات) تحدّث فيه عن اتساع دلالة طائفة من الألفاظ[٢]، وكذلك الخطّابي (٣٨٨هـ) في رسالته التي وضعها في إعجاز القرآن؛ إذ وقف عند توسّع الدلالة، وجعل الخاصّ عاماً، فقال: "وقد يُتوسَع في ذلك حتى يُجعَل العَقر أكلاً، وكذلك اللَسْع؟ ... وحُكي أيضاً عن الأعراب: (أكلوني البراغيث)، فجعل قَرص البرغوث أَكْلاً، ومثل هذا الكلام كثير"[٣]، ومنهم أيضاً ابن فارس في كتابه (الصاحبي) في باب (القول في أصول أسماءٍ قيس عليها وأُلحق بها غيرها"[٤]، غيرها"[٤]، فضلًا عمّا جاء متناثراً في كتب اللغة والمعاجم والتفاسير.

ومن أمثلة التعميم أنّ النّاس في خطابهم اليوم يطلقون اسم (الورد) على كل زهر، و(البحر) على النّهر والبحر[٥].

---

(١) ينظر :علم الدلالة : ٢٤٥.

(٢) جمهرة اللغة: ٤٣٢/٣ . ٤٣٤.

(٣) بيان إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن)، الخطابي ٤٢ .

(٤) الصاحبي ١١٢ .

(٥) ينظر: التطور اللغوي: ١١٧ ، ودلالة الألفاظ : ١٥٥ .

ومن ملاحظ التعميم عند البجلي ما جاء في تحليل لفظ (معازيل) الواردة في البيت الثالث والخمسين[١]:

زالوا فما زَالَ أَنْكَاسٌ ولا كُشُفٌ عندَ اللقاءِ ولا مِيلٌ مَعازِيلُ

قال: "ومعزال: هو الذي لا رمح معه، والمعزال أيضاً: الضعيف الأحمقُ، والمعزال أيضاً: هو الذي يعتزل أهل الميسر لؤماً، ذكر ذلك الجوهري، وقيل: المعزال هو الذي لا سلاح معه ، وهو الأعزل أيضاً ، قيل: ولو كان يحمل عصى لم يسمَّ معزالاً، ولا أعزل"[٢]، فالشارح هنا بيّن أنّ لفظ (معزال) كان يدل في الأصل على الذي لا رمح له، ثمّ عُمم بعد ذلك، فأُطلق على كلّ من لا سلاح معه، مبيّنا أنّه لو كان يحمل شيئاً ولو بسيطًا لما سُميّ أعزل؛ لذلك قيل: أعوذ بالله من الأعزل على الأعزل، أي من الرّجل الذي لا سلاح معه على الفرس المعوج العسيب فهو يميلُ ذنبه إلى شقّ، والعرب تتشاءم به إذا كانت إمالته إلى اليمين[٣].

(١) منهج القصّاد: ٣٨٠، الديوان: ٦٧.

(٢) منهج القصّاد: ٣٨٢، وينظر: الصحاح: ١٧٦٤/٥

(٣) ينظر: أساس البلاغة : ١/ ٦٥١ .

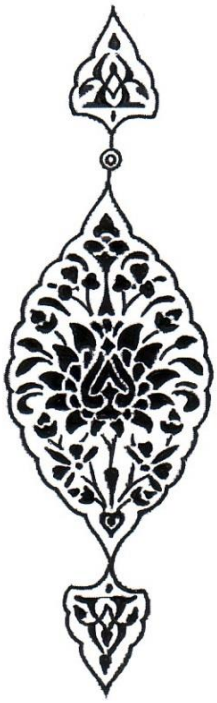

الخاتمة

وبعد أن شارفت الدراسة على الانتهاء، وطويت صفحاتها التي درست مستويات التحليل اللُّغوي للحليّ في شرحه قصيدة بانت سعاد خلُصت إلى ما يأتي من نتائج:

١. تطرّق الحلّيّ إلى دراسة المستويات اللغويّة في شرح قصيدة(بانت سعاد) مع التفاوت في مساحة كلّ مستوى منها، فكان للنّحو والصرف حضور واسع على خلاف المستويين الآخرين.

٢. شغل مستوى التحليل الصوتي مساحة ضئيلة بالمقارنة مع المستويات الأخرى، فوقف فيه على الإبدال والإعلال بين الحروف المتقاربة في المخرج، والحركات.

٣. يخلط الحلّيّ بين مصطلحَي الإبدال والإعلال، وقد يرجع ذلك إلى أنّ الإبدال نوع من التغيير، ولكنّه أشمل من(الإعلال) الذي يخصُّ أصوات العلّة فقط، وما يطرأ عليها من تغييرات، فالإبدال أعمّ منه؛ لإنَّه يشمل جميع حالات الإبدال بين الأصوات الصحيحة والمعتلة، أمّا الإعلال فهو فرع منه؛ لأنَّه يختصّ بجزءٍ من نطاق الإبدال، وقد يكون ذلك سبباً في خلط العلماء بين المصطلحَين، ومنهم الحلّيّ.

٤. اهتم الحلّيّ في مستوى التحليل الصرفي بالمباحث الصرفية، وتوظيفها في شرحه، و ذِكر مسائل الخلاف فيها، ولم يقتصر على رأيٍ، وإنّما يعمد إلى ذكر آراء مختلفة.

٥. وقف الحلّيّ على مسائل الخلاف في مجيء المصدر على زنة(مفعول) وبيّن آراء النحاة فيه من دون الترجيح.

٦. عُني الحلّيّ بظاهرة النّيابة بين المصادر والمشتقات، وبين المشتقات نفسها، وهذه الظاهرة تؤكّد على مرونة اللغة العربية، وسعة أساليبها، وقد عبّر عنها بمصطلح (إقامة)، وتنوعت هذه النّيابة، وبتنوعها تتنوّع الدلالة.

٧. أكد الحلّيّ على أنّ صيغة(فَعْل) يمكن أن تؤدي دلالات أخرى يعين على أدائها السياق، وهذا مخالفاً لرأي الصرفيين في أنّها تخلو من دلالات معنويّة متعددة، و تدل على معنى الحدث المجرد.

٨. اعتنى الحلّيّ بالإعراب بشكلٍ عام والوجوه الإعرابية بوجهٍ خاصّ، فوظّف الإعراب للوصول إلى المعاني التي يقصدها الشاعر، فقد حدد المعاني من خلال بيان مواقع

المفردات والجمل، أمّا الوجوه الإعرابية المحتملة للمفردات أو الجمل فوازن بينها، ورجّح بعضها على بعض، بناءً على المعنى الراجح.

٩. عُني بالحروف ودلالاتها، وأشار إلى معانيها، ونيابة بعضها عن بعض.

١٠. إنَّ أغلب المسائل النحوية التي تعرّض لها الحلّيّ هي من مسائل الخلاف النّحوي، ولعلّ ذلك سببٌ في وقوفهِ عندها.

١١. ذكر الحلّيّ مصطلحات المدرستين البصرية، والكوفية، ولكن في ترجيحاته نحوية مال إلى آراء البصريين أكثر من الكوفيين.

١٢. اهتم كثيراً بِردّ الألفاظ إلى أصلها، ثمّ دراسة المعنى المعجميّ لها، وبطرقهِ المختلفة، ثمّ المعنى السياقي الذي ترد فيه هذه الألفاظ في معنى خاص، ثمّ دراسة مظاهر التطوّر الدلاليّ للألفاظ الواردة عند الشاعر.

١٣. إنّ مصدر الحلّيّ ومرجعه في شرح قصيدة(بانت سعاد)النّقل من الكتب، وتتصدرها المعجمات اللغويّة، وكتب النّحو والصرف والدواوين، ويعزو ما ينقله إلى مظانّه بكل أمانة ودقةٍ وصدق.

١٤. سعى الحلّيّ إلى إظهار قدراته اللغويّة أنّى وجد لذلك محلاً، ويعضّد هذا ما يتضح عنده من جوانب مختلفة قد أجاد فيها وتنوّع .

١٥. اتسم منهج الحلّيّ في كتابه(منهج القصّاد) بكثرة الشواهد في الشرح؛ لتكون أدلة تدعم ما يقول، وقد تنوعت هذه الشواهد بين القرآن الكريم، والحديث النّبوي الشريف، والشعر من جميع عصوره، والنّثر من أمثال العرب وأقوالها، بيد أنّ الشاهد الشعري هو المتفوق عدداً في الشرح.

١٦. كانت للحلّي لمحات نقديّة سريعة، أي يُطلق حُكماً نقدياً عامّا، مرّة تكون معللة، وأخرى غير معللة، واستعمل في تلك اللمحات مصطلحات متوسطة بين الشدّة و اللين، وتوزّعت أحكامة بين النّص(الشرح) والشعر أحياناً، وهذه المصطلحات على نحو: (هذا فاسدٌ، وهذا عيبَ، وهذا ليس بصحيح، وهذا بعيد ما ترى، وضعيف، وحسن).

١٧. اهتم في الأعمّ الأغلب بتعدد الروايات للبيت للواحد، وتعامل مع التعدد بمستويات مختلفة، فمرّة يعلّق ويبيّن الرواية الأشهر، ومرّة يذكر معنى الرواية فقط، وهو الغالب، من دون اختلاف التركيب، وأحياناً يبيّن وجوه الإعراب التي اختلفت باختلاف الرواية.

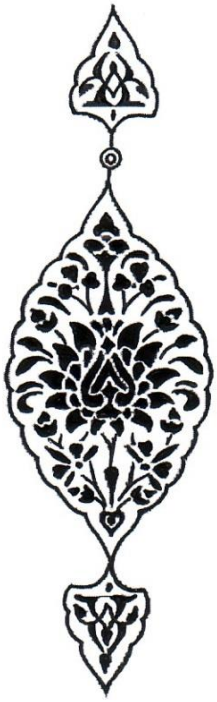

المصادر والمراجع

أولا: الكتب

ـ القرآن الكريم.

- أبحاث في أصوات العربية، د. حسام سعيد النعيمي، ط١ ،بغداد –١٩٩٨م.
- أبنية الصرف في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي(ت٢٠٠٨م)، ط١، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٦٥هـ .١٣٨٥م.
- الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي(٩١١هـ)، د.ط ،مطبعة حجازي، القاهرة، د.ت.
- الإحاطة في أخبار غرناطة: لذي الوزارتين لسان الدين بن الخطيب(ت٧٧٦هـ)، حقق نصه ووضع مقدمته وحواشيه: محمد عبد الله عنان، الخانجي، ط٢، القاهرة، ١٣٩٣هـ، ١٩٧٣م
- أدب الكاتب: أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري(ت٢٧٦هـ) حققه وعلق حواشيه ووضع فهارسه : محمد الدالي، مؤسسة الرسالة .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيَّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: د. رمضان عبد التوَّاب، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م.
- أساس البلاغة: أبي القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري(ت٥٣٨هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٨م.
- أسرار العربية: ابو البركات الأنباري(ت٥٧٧هـ) تح: فخر الدين قباوة ط١ – الجبل، بيروت.
- أسرار النحو: شمس الدين احمد بن سليمان المعروف بابن كمال باشا(ت٩٤٠هـ)، تح: احمد حسن حامد،ط١، دار الفكر،٢٠٠٢م.
- الأسس المنهجية للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن د. حسام احمد قاسم دار الآفاق الجديدة ، القاهرة ، ط ١، ٢٠٠٧ م.
- أسس علم اللغة: ماريوباي: ترجمة وتعليق: الدكتور أحمد مختار عمر(ت٢٠٠٣م)، ط٨، عالم كتب، ، ١٩٩٨م.

- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهيل(ت٣١٦هـ)، تح: عبد الحسين الفتلي، ط ٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٦ م.
- إعراب القران: جامع العلوم: أبو الحسن نور الدين جامع العلوم الباقولي (ت ٧٠٨هـ)،تح: ابراهيم الأنباري، د.ط، المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٦٣م.
- الإعراب عن قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري، تح: د. علي فودة نيل، د.ط ،عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض،١٩٧٩م.
- إعراب نهج البلاغة: الشيخ عبد القادر قطيش(٦٥٦هـ): تقديم: السيد هاشم صفي الدين، دار الولاء، بيروت ـ لبنان.
- الاقتراح في أصول النحو: العلامة الإمام جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ) ، ضبطه وعلق عليه عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية، ط٢، دار البيروتي، ٢٠٠٦م.
- أمالي ابن الشجري: هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي(ت٥٤٢) تح: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي.
- أمل الآمل: الحرُّ العامليّ(ت١١٠٤هـ)، تح: أحمد الحسينيّ، د. ط، مكتبة الأندلس، بغداد، د. ت.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريِّين والكوفيِّين: أبو البركات الأنباري(٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، بيروت، ٢٠٠٧م.
- أوضح المسالك إلى ألفية أبن مالك: تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف أبي أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، د.ط، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت/٨٠٢هـ)، تحقيق: د. طارق عبد عون الجنابي، ط١، عالم الكتب – بيروت، ١٩٨٧م.

- الإيضاح في علوم البلاغة (المعاني والبيان والبديع): الخطيب القزويني (جلال الدين محمد بن عبد الرحمن عمرو بن أحمد بن محمد (ت٧٣٩ ه) وضح حواشيه (ابراهيم شمس الدين)، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣م.
- بحار الأنوار: محمد باقر المجلسيّ(ت١١١١هـ)، ط٢، مؤسسة الوفاء، بيروت، ١٩٨٣م.
- البحث اللُّغوي عند العرب: د. أحمد مختار عمر(ت٢٠٠٣م)، ط٦، عالم الكتب ،بيروت ، ١٩٨٨م.
- البحر المحيط: أبو حيَّان الأندلسي(ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوَّض، وشارك في تحقيقه: د. زكريا عبد المجيد النوتي، د. أحمد النجولي الجمل، ط١، دار الكتب العلميَّة، بيروت،١٩٩٣م.
- بحوث لغوية: د. احمد مطلوب، ط١، دار الفكر،١٩٨٧م.
- بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمَّد بن أبي بكر المعروف بابن قيِّم الجوزيَّة(ت٧٥١هـ) تح: صالح اللَّحَّام، وخلدون خالد، ط١، دار ابن حزم، بيروت، ٢٠٠٥م.
- البرهان في علوم القرآن: جلال الدين محمد عبد الله الزركشي(ت٧٩٤هـ)، قدم له وعلق علية، مصطفى عبد القادر عطا، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨م.
- البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي علي بن محمد بن العباس(ت ٤٠٠هـ)، تح: الدكتورة وداد القاضي.
- البلاغة العربية: أسسها، وعلومها، وفنونها: عبد الرحمن حسن الميداني(ت١٤٢٥هـ)، ط١، دار القلم، دمشق، ١٩٩٦م.
- البَهجَةُ المَرضِيَّة على ألفية ابن مالك: جلال الدين السُّيوطي(ت٩١١هـ)، بتعليقة مصطفى الحسيني الدَّشتي، ط١٦، انتشارات اسماعيليان، قم، ١٩٦٥م.
- البيان في غريب إعراب القرآن: أبو البركات الأنباري، تح: د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصريَّة العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- البيان والتبين: أبو عثمان بن عمرو بن بحر الجاحظ(ت٢٥٥هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، د.ط، دار الجيل ـ بيروت، د.ت .

- تاج العروس من جواهر القاموس: للسيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تح: عبد الستار احمد فراج، مطبعة حكومة الكويت.
- التبيان في إعراب القرآن: أبو البقاء العُكبري(ت٦١٦هـ)، تح: علي محمد البجّاوي، عيسى البابي الحلبي، ١٩٧٦م.
- التبيان في شرح الديوان: أبو البقاء العكبري، تح: د. كمال طالب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧ م.
- التحديد في الإتقان والتجويد: أبو عمر عثمان الداني(١٠٥٣هـ)، تح: د. غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، ٢٠٠٠م
- تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب: جلال الدين السيوطي، تح: حسن الملخ، وسهى نعجة، د.ط ،عالم الكتب الحديث، الأردن، ٢٠٠٥م
- التحليل الدلالي إجراءاته ومناهجه: د. كريم زكي حسام الدين، د. ط، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٠م.
- التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة: د. محمود عكاشة، ط١، دار النشر للجامعات، ٢٠١١م.
- التحليل النحوي أصوله وأدلته: د. فخر الدين قباوة، ط١، دار نويار، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- التحليل النحوي عند ابن هشام الأنصاري: د. وائل الحربي،، ط١، دار الرضوان، عمّان، ٢٠١٦م.
- التراكيب الإسناديَّة: د.علي أبو المكارم(٢٠٠٥م)، ط١، مؤسسة المختار، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد: أبن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، تح: محمد كامل بركات، د.ط، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٩٦٨م.
- التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: د. الطيب البكوش، تقديم: صالح القرمادي، ط٢، ١٩٨٧.
- التطبيق الصرفي: د.عبده الراجحي(٢٠١٠م)، دار النهضة العربية – بيروت.
- التطبيق النحوي: د. عبده الراجحي، ط٢، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٩٩٨م.

- التطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم دراسة دلالية مقارنة: عودة خليل أبو عودة، ط١، مكتبة المنار، الأردن، ١٩٨٥م.
- التطور النحوي للغة العربية: (برجشتراسر)، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢٠٠٣م.
- تفسير البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي،(ت٧٤٥هـ)، تح : والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- التقديم والتأخير في القران الكريم: حميد أحمد عيسى العامري، ط١، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق، ١٩٩٦م.
- تهذيب اللغة: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور(ت٣٧٠هـ) تح: محمد عوض مرعب،ط١، دار إحياء التراث العربي ، بيروت، ٢٠٠١م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: د. عبد الرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي، القاهرة،٢٠٠١م.
- جامع البيان في تفسير آي القرآن(تفسير الطبري): محمد بن جرير بن يزيد الطبري، تح: عبد الله بن عبد المحسن، د.ط، دار هجر، د.ت.
- جامع الدروس العربية: الشيخ مصطفى الغلاييني، تح: علي سليمان شبارة، ط١، ١٤٣١هـ ٢٠١٠م.
- الجمل في النحو: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت١٧٠هـ) تح: فخر الدين قباوة، ط١، ٢٠٠٦.م.
- الجملة العربية والمعنى: د. فاضل صالح السامرائي، ط١، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠م.
- جموع التصحيح والتكسير في اللغة العربية: عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- الجنى الداني في حروف المعاني: الحسن بن قاسم المرادي(ت٧٤٩هـ)، تح: د. فخر الدين قباوه، د. محمد نديم فاضل، ط١، الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٢م.

- حاشية الخُضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمَّد الدمياطي الخُضري (ت ١٢٧٨هـ)، ضبط وتشكيل وتصحيح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، إشراف مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر – بيروت ١٩٩٥م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية .
- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: محمد بن علي الصبَّان (ت١٢٠٦هـ)، تح: طه عبد الرؤوف سعيد، د.ط، المكتبة التوفيقيَّة، مصر (د. ت).
- الحذف والتقدير في النحو العربي: د. علي أبو المكارم، ط١، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠٧م.
- حروف المعاني: أبو القاسم عبد الرحمن بن أسحاق الزجاجي(ت٣٣٧هـ)، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد، ط٢، مؤسسة الرسالة، دار الأمل، ١٩٨٦م.
- الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: لابن السيد البطليوسي(ت ٥٢١هـ) ،تح: سعيد عبد الكريم سعودي، د.ط، د.ت.
- حياة الحيوان الكبرى: كمال الدين محمد بن موسى الدميرى، تح: إبراهيم صالح، ط١، دار البشائر، دمشق، ٢٠٠٥م.
- خزانة الأدب ولب لباب العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي(١٠٩٣هـ، ١٦٨٢م)، تح: عبد السلام هارون، ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغة: د. عبد العظيم ابراهيم المطعنى، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة ،١٩٩٢ م.
- الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: محمد علي النجار وآخرون، ط٢، المكتبة العلميَّة، دار الكتب المصريَّة، القاهرة،٢٠٠٠م.
- الخلاصه النحوية: د– تمام حسان، ط٢، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٤م.
- الدر النضيد في شرح القصيدة، محمد بن سالم بن واصل الحمودي (ت٦٩٧ هـ) تح: د. محمد عامر احمد حسن، د.ط، جامعة المينا، د.ت.
- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد: د. غانم قدوري الحمد، دار عمّار، عمّان، ٢٠٠٣م.

- الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: محمد حسين آل ياسين، ط١، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، ١٩٨٠م.
- الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني: د. حسام سعيد النعيمي، دار الرشيد، ١٩٨٠م ..
- دراسات في الدلالة والمعجم: د. رجب عبد الجواد إبراهيم، د.ط، دار غريب، القاهرة، ٢٠٠١م.
- دراسات في علم أصوات العربية: داود عبده، ط١، دار جرير، عمان، ٢٠١٠م.
- دراسات في علم الصرف: د. عبد الله درويش، ط٣، مكتبة الطالب الجامعي، مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية، د.ت.
- درة الغواص اوهام الخواص: للعلامة أبو محمد القاسم بن الحريري(ت ٥١٦هـ)، ط١، مطبعة الجوانب قسطنطينية، د.ت.
- دروس في الالسنية العامة: فريدينان دي سوسير،.تعريب صالح القرمادي، ومحمد الشاوش ومحمد عجينة، الدار العربية للكتاب، طرابلس، ليبيا ، ١٩٨٥م.
- دلالات التقديم والتأخير في القران الكريم(دراسة تحليلية): د. منير محمود علي المسيرى تقديم: د. عبد العظيم المطعني د. علي جمعة، ط١، مكتبة وهبة، القاهرة ، ٢٠٠٥ م.
- دلالة الألفاظ: د. ابراهيم أنيس: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٦م.
- الدلالة الصرفية في الصحيفة العلوية: هدى عبد الغني نايف، ط١، دار الولاء، بيروت . لبنان،.٢٠١٩م.
- الدلالة في المعجم العربي: د. عمرو مدكور، ط١، دار البصائر، القاهرة، ٢٠٠١.
- دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني(٤٧١هـ)، وقف على تصحيح طبعه الشيخ محمد رشيد رضا، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٨ م.
- دور الكلمة في اللغة ستيفن أولمان، ترجمة كمال بشر، د.ط، مكتبة الشباب، القاهرة، ١٩٨٨م.

- ديوان ابنُ قَلاقِس: نصر الله بن عبد القوي اللخمي، تح: سهام الفريح، مراجعة وضبط وتقديم: خليل مطران.
- ديوان الأدب: أبو اسحاق بن ابراهيم الفارابي (٣٥٠هـ) تح: د. أحمد مختار عمر، مراجعة، د. ابراهيم أنيس.
- ديوان الحطيئة: رواية وشرح ابن السكيت، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٩٩٣م.
- ديوان الكميت: الكميت بن زيد الأسدي(ت ١٢٦هـ)، ط١،دار صادر، بيروت، ٢٠٠٠م.
- ديوان النّابغة الجعدي: جمعه وحقّقه وشرحه: د. واضح الصّمد، ط١، دار صادر، بيروت.
- ديوان النابغة: تح: عباس عبد الساتر، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٦م.
- ديوان جران العود: رواية أبي سعيد السكري، ط١، دار الكتب المصرية، ١٩٣١م.
- ديوان ذي الرمة: تح: الدكتور عبد القدوس أبو صالح، ط٢، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان، ١٩٨٢م.
- ديوان عدي بن زيد: تح: محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة والإرشاد العراقية، بغداد، ١٩٦٥م.
- ديوان كعب بن زهير: حققه وشرحه وقدم له: الأستاذ: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٧م.
- الذريعة إلى تصانيف الشيعة: العلامة الشيخ: أغا بزرك الطهراني، ط٣، دار الأضواء، بيروت، لبنان، ١٩٨٣م. .
- الرّسالة الفخرية في معرفة النيَّة: فخر المحققين محمد بن الحسن المطهر الحلّي، تح: عليّ عبد الرضا عوض، ط١، مكتبة دار الفرات، الحلة، ٢٠١٦م.
- رسائل اخوان الصفاء وخلاّن الوفاء: د.ط، دار صادر: بيروت، لبنان، ٢٠٠٤م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت٧٠٢هـ)، تح: أحمد محمد الخرَّاط، ط٣، دار القلم، دمشق، ٢٠٠٢م.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: العلامة شهاب الدين السيد محمود الالوسي البغدادي (ت١٢٧٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت .

- زمن الفعل في اللغة العربية قرائنه وجهاته: عبد الجبار توامة، ط١، ديوان المطبوعات الجامعيَّة – الجزائر، ١٩٩٤م.
- سر صناعة الإعراب: تأليف إمام العربية أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تح: د. حسن هنداوي.
- شذا العرف في فن الصرف: للشيخِ أحمد بن محمد بن أحمد الحملاوي(ت ١٣١٥هـ) قدم له وعلق عليه: د. محمد بن عبد المعطى، خرج شواهده ووضع فهارسه: أبو الأشبال أحمد بن سالم المصري، د.ط، دار الكيان، الرياض، د.ت.
- شرح ابن الأنباري على بانت سعاد: رينية باسيت، ١٩١٠م.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك : بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، مكتبة دار الكتب العلمية، بيروت،. ٢٠٠٠م.
- شرح أبن عقيل إلى ألفية أبن مالك: لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله ابن عقيل، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين عبد الحميد(ت١٣٩٢هـ)، ط٢، دار الغدير، مطبعة المعراج، ١٤٣٠م.
- شرح اختيارات المفضل: الخطيب التبريزي(ت٥٠٢هـ)، تح: د. فخر الدين قباوة، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٨٧م.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: المُسمَّى (منهج السَّالك إلى ألفية ابن مالك)، أبو الحسن نور الدين علي بن محمد (ت٩٠٠هـ)، حقَّقه: محمد محيي الدّين عبد الحميد، ط١، دار الكتاب العربي – بيروت، ١٩٥٥م.
- شرح التسهيل: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت٦٧٢هـ) تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر، ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد عبد الله الأزهري(٩٠٥هـ) تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٠ م.

- شرح الدماميني على مغني اللبيب: للإمام محمد بن أبي الدماميني (ت ٨٢٨ ﻫ) صححه وعلق علية (احمد عزو عناية)، ط١، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان،٢٠٠٧م.
- شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم (ت٦٨٦ﻫ)، وقد صار الاعتناء بتصحيحه وتنقيحه على نسخ معتبرة بمعرفة محمد بن سليم اللبابيدي، وهو يباع في المكتبة العثمانية بجوار الجامع الكبير العمري في مدينة ولاية بيروت(د. ت).
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ ﻫ) تح: عبد السلام محمد هارون، ط١، دار المعارف. القاهرة، ١٩١٣ م.
- شرح الكافية في النحو: محمد بن الحسن نجم الملة والدين المحقق الرضي الأستربادي، د.ط، المكتبة المرتضوية لإحياء الآثار الجعفرية، المؤسس الشيخ عبد الكريم التبريزي، د. ت.
- شرح المفصل: للشيخ العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش(ابن علي ابن يعيش النحوي (ت٧٤٣ﻫ)، إدارة الطباعة المنيرية، مصر.
- شرح المكودي: أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي، على الألفية في علمي الصرف والنحو :للإمام جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الحياني الاندلسي المالكي تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصرية صيدا بيروت، ٢٠٠٥م.
- شرح جمل الزجاجي. لأبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الاشبيلي،(ت٦٦٩ ﻫ) قدم له ووضع هوامش وفهارسه فوّاز الشعار. إشراف: د. أميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
- شرح ديوان كعب بن زهير: للإمام أبي سعيد بن الحسن بن الحسين بن عبيد الله السكري، ط٣، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة، ٢٠٠٢م.
- شرح شافية ابن الحاجب: للشيخ رضى الدين محمد بن الحسن الأستربادي النحوي (ت٦٨٦ﻫ)، مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، حققها وضبط غريبها، وشرح مبهمها، الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيى الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٩٨٢م.

- شرح قصيدة بانت سعاد: جمال الدين محمد بن هشام الأنصاري النحوي، تح: د. عبد الله عبد القادر الطويل، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.
- شرح قصيدة كعب بن زهير: للإمام أبي زكريا يحيى بن عليّ الخطيب التبريزي، تح: ف. كرنُكوُ، قدم لها: د. صلاح الدين المنجّد، ط١، دار الكتاب الجديد،١٩١٧م.
- شرح قواعد الإعراب: ابن هشام الأنصاري، تح: فخر الدين قباوة، ط١، دار طلاس، دمشق، ١٨٨٩م.
- شرح كتاب الحدود في النحو: الإمام عبد الله بن احمد الفاكهي النحوي المكي (ت٨٩٩ – ٩٧٢هـ) تح: الدكتور المتولي رمضان احمد الدميري، ط٢، مكتبة وهبة، ١٩٩٣م.
- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أحمد بن فارس بن زكريا(ت ٣٩٥هـ)، علّق عليه ووضع حواش: أحمد حسن، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الصحاح(تاج اللغة وصحاح العربية): تأليف إسماعيل بن حمّاد الجوهري(ت٣٩٣هـ) تح: أحمد عبد الغفور بن عطّار، ط٤، دار العلم للملايين، ١٩٩٠م.
- الصرف العربي احكام ومعاني: د. محمد فاضل السامرائي، ط١، دار ابن كثير، ٢٠١٢ م.
- الصرف وعلم الأصوات: د. ديزيزة سقال، ط١، دار الصداقة العربية، بيروت، ١٩٩٦م.
- صناعة المعجم الحديث: د. أحمد مختار عمر(٢٠٠٣م)، ط٢، دار الكتب، القاهرة، ٢٠٠٩م.
- الصيغ الصرفية في العربية في ضوء علم اللغة المعاصر: د. رمضان عبد التواب، ط١، كلية بستان المعرفة.
- ضرائر الشعر: ابن عصفور الإشبيلي، تح: السيَّد ابراهيم محمد، ط١، ١٩٨٠م، دار الأندلس،
- الضرورة الشعرية دراسة في الضرورة: أ. د. محمد حماسة عبد اللطيف، ط١، دار الشروق، ١٩٩٦م.

- الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: للإمام يحيى بن حمزة بن عليّ بن ابراهيم العلوي اليمني(ت٩٤٧هـ)، تح: عبد الحميد هنداوي، ط١، المكتبة العصرية، ٢٠٠١م.
- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي: طاهر سليمان حمودة، جامعة الإسكندرية الدار الجامعية، ١٩٩٨م.
- العربية الفصحى – دراسة في البناء اللغوي – تعريب وتحقيق وتقديم: د. عبد الصبور شاهين – هنري فليش، مكتبة الشباب، ٢٠٠٤م.
- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: تأليف: الأستاذ الدكتور: هادي نهر، تقديم: الأستاذ د. علي الحمد، ط١، دار الامل، الأردن، ٢٠٠٧م.
- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية، تأصيلية، نقدية: د. فايز الداية، ط٢، دار الفكر، دمشق، ١٩٩٩م.
- علم الدلالة في المعجم العربي: د. عبد القادر سلامي، ط١، دار ابن بطوطة،٢٠٠٧م.
- علم الدلالة: جون لاينز، ترجمة مجيد عبد الحليم الماشطة، حليم حسن فالح، كاظم حسين باقر، وهي ترجمة للفصلين التاسع والعاشر من كتابه "مقدمة في علم اللغة النظري"، مطبعة، جامعة البصرة، كلية الآداب، ١٩٨٠م.
- علم الدلالة: د. أحمد مختار عمر، ط٥، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٩٨م.
- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي: تأليف د. محمود السعران، د.ط، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، د.ت.
- العمدة في محاسن الشعر وأدبه ونقده: علي ابن رشيق القيرواني(ت٤٥٦هـ)، تحقيق وتعليق: محمد محيّ الدين عبد الحميد، ط٢، مطبعة السعادة، مصر، ١٩٥٠م.
- العين: ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي(ت١٧٠هـ)، تح: د. مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي.
- الفروق اللغوية: الإمام الأديب اللغوي أبي الهلال العسكري(٣٩٥هـ)، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة.

- فقه اللغة وخصائصها: د. أميل بديع يعقوب، ط١، دار العلم للملايين، بيروت –لبنان، ١٩٨٢م.
- فقه اللغة وسر العربية: عبد الملك بن محمد بن اسماعيل أبو منصور الثعالبي(ت٤٢٩هـ) قرأه وقدم عليه: خالد فهمي، تصدير: د. رمضان عبد التواب، ط١، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.
- فقه اللغة وعلم اللغة، نصوص ودراسات: محمود سليمان ياقوت، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية، ١٩٩١م.
- الفلك الدائر على المثل السائر: عز الدين عبد الحميد بن هبة الله ابن أبي الحديد (٥٨٦-٦٥٦هـ) قدم له، وحققه، وعلق عليه: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانه، ط٢، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٤م.
- في بناء الجملة العربية: د. محمد حماسة عبد اللطيف(ت٢٠١٥م)، ط١، دار القلم، الكويت، ١٩٨٢م.
- القاموس المحيط: الفيروز آبادي(العلامة مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزا آبادي الشيرازي (٨١٧ هـ) نسخه مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠ م.
- قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية: إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين،١٩٩٨م.
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث: د. عبد الصبور شاهين، مكتبة الخانجي، بالقاهرة.
- القراءات القرآنية في كتب معاني القرآن، قراءة في التوجيه الصوتي ، د. جواد كاظم عناد، ط١، مؤسسة الانتشار العربي، بيروت، لبنان، ٢٠١١م.
- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والمحدثين: د. محمود سليمان ياقوت، دار المعارف، ١٩٨٥م.
- الكافي في العروض والقوافي: للخطيب التبريزي تح: الحسّاني حسن عبد الله، ط٣، مكتبة الخانجي، مصر،١٩٩٤م.

- كتاب الرجال: تقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلّي(ت٧٠٧هـ)، حققه وقدم له: العلّامة الكبير السيّد محمد صادق آل بحر العلوم، مكتبة الشهيد السعيد كمال الدين الحكيم.
- كتاب العروض: أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، تح: أحمد فوزي الهيب، ط٢، دار القلم ،الكويت، ١٩٨٩م.
- الكتاب: سيبويه: أبو بشر عمرو ابن قنبر البصري(ت١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون، ط٢، ١٩٨٢م.
- الكشَّاف عن حقائق غوامض التنزيل وعُيون الأقاويل في وجُوه التأويل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد الزمخشري جار الله(ت٥٣٨هـ)، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، الشيخ علي محمّد معوّض، شارك في تحقيقه: د. فتحي عبد الرحمن، ط١، حجازي، مكتبة العبيكان – الرياض، ١٩٩٨م.
- كفاية المعاني في حروف المعاني: تأليف العلّامة الشَّيخ عبد الله الكردي البيتوشي، تح شفيع برهاني، ط١، دار أقرأ، بيروت، ٢٠٠٥م.
- الكلمة دراسة لغوية ومعجمية: د. حلمي خليل، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م.
- الكليات: أبو البقاء اللغوي(ت١٠٩٤هـ)، دراسات في فسلجة النحو والصرف والرسم د. مصطفى جواد.
- كنه المراد في بيان بانت سعاد: جلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ)، تح: د. مصطفى عليان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت . لبنان، ٢٠٠٥م.
- لسان العرب: للأمام العلاّمة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي(ت٧١١هـ،١٣١١م) المصري، دار صادر، بيروت، لبنان.
- اللسانيات النشأة والتطور: أحمد مؤمن، ديوان المطبوعات الجامعية – الجزائر.
- اللغة العربية معناها ومبناها: د.تمام حسان(٢٠١١هـ)، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.

- اللغة العربية، نظامها وأدبها وقضاياها المعاصرة، د. محمود سمارة أبو عجيمة، ط١، مطابع الدستورية التجارية، عمان . الأردن.
- اللغة: فندريس، تعريف: عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، مكتبة الانجلوا المصرية، ٢٠٠٣م.
- متن اللغة: للعلامة اللغوي الشيخ احمد رضا، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٥٩ م.
- المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: لضياء الدين بن الأثير، قدمة وعلق علية: الدكتور احمد الحوفي والدكتور بدوي طبانه، ط٢، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٤م
- المثلث: ابن السيد البطليوسي(ت٤٤٤هـ،٥٢١م) تحقيق ودراسة: د. صلاح مهدي الفرطوسي، دار الرشيد، العراق ، ١٩٨١م.
- مجمل اللغة: أبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا اللغوي (ت ٣٩٥ هـ) تح: زهير عبد المحسن سلطان طبع بمساعدة اللجنة الوطنية – مؤسسة الرسالة.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني النحوي، تح: علي النجدي ناصف و د. عبد الحليم النجار، و د. عبد الفتاح اسماعيل شلبي القاهرة ١٩٩٤ م.
- المحكم والمحيط الأعظم: أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيدة المرسي المعروف بابن سيدة(ت ٤٥٨هـ) تح: د. عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
- المحيط في أصوات العربية نحوها وصرفها: محمد الأنطاكي، ط٣، دار الشرق العربي، بيروت، د.ت.
- مختصر الصرف: الدكتور عبد الهادي الفضلي، دار العلم ، بيروت، لبنان.
- مدخل الى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي: مضان عبد التواب(ت٢٠٠١م)، ط ٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- مدخل إلى علم اللغة: د. محمود فهمي حجازي، د.ط، دار قباء، القاهرة، د.ت.
- المدخل في أصوات العربية: د. غانم قدوري الحمد، ط١، دار عمار، بيروت، ٢٠٠٤ م.

- المزهر في علوم اللغة وانواعها: العلامة عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) شرحه وضبطه وصححه وعنون موضوعات وعلق خواشيه. محمد احمد جاد المولى بك، علي محمد البجّاوي، محمد أبو الفضل ابراهيم، ط٦، المكتبة العصرية، بيروت، د.ت.
- مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب القيسي (ت٤٣٧هـ)، تح: د. حاتم صالح الضامن، ط١، دار البشائر، دمشق،٢٠٠٣م.
- المشوف المعلم في ترتيب الإصلاح علي حروف المعجم: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري(٥٣٨- ٦١٦هـ) مركز البحث العلمي وأحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، من التراث، الكتاب السابع والعشرون، ١٩٨٣م.
- مصابيح المغاني في حروف المعاني: تأليف محمد بن علي بن إبراهيم بن الخطيب المعروف بابن نور الدين (ت ٨٢٥هـ)، تح: د. عائض بن نافع بن ضيف الله العمري، ط١، دار المنار، مصر، ١٩٩٣م.
- المصدر في نهج البلاغة دراسة في البنية والدلالة: د وسام جمعة المالكي، ط١، دار الولاء، بيروت، لبنان .، ٢٠١٩م.
- مصدّق الفضل شرح قصيدة بانت سعاد: الشيخ شهاب الدين احمد بن شمس الدين، ط١ ، دائرة المعارف النظامية الكائنة بمحروسة حيدر اباد الدكن
- المصطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء في ضوء علم اللغة المعاصر: د. عبد القادر مرعي.
- المعاجم اللغوية في ضوء دراسات علم اللغة الحديث: د. محمد احمد أبو الفرج، ط١، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٦٦م.
- معارج التفكير ودقائق التدبر: عبد الرحمن حسن الميداني(ت ٢٠٠٣)، ط١، دار العلم، دمشق،١٤٢٠هـ.
- معاني الأبنية في العربية: د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار عمار، بيروت، ٢٠٠٧م.
- معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق إبراهيم بن السّرِي الزجَّاج (ت٣١١هـ)، تح: د. عبد الجليل عبدُه شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨م.

- معاني القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة الاخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تح : هدى محمود قراعة، مكتبة القاهرة.
- معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، ط٣، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣ م.
- معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، درب الاتراك.
- معجم الادوات النحوية في العربية: نبيل الزهيري، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٨م.
- معجم الاستشهادات: د. علي القاسمي، ط١، ناشرون، مكتبة لبنان، بيروت، ٢٠٠١.
- معجم الجموع في اللغة العربية: أدما طربيه، ط١، مكتبة لبنان ناشرون، ٢٠٠٣م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة: أحمد مختار عمر، ط١، عالم الكتب، ٢٠٠٨م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية: د – محمد سمير نجيب اللبدي، ط١، مؤسسه الرسالة، بيروت، د.ت.
- المعجم المفصل في اللسانيات: محمد التونجي، و د. راجي الأسمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ، ١٩٩٣م.
- المعجم المفصل في علم الصرف: أعداد الأستاذ راجي الاسمر، مراجعة: د، أميل يعقوب.
- المعجم الوسيط في علم العروض والقافية وفنون الشعر: اعداد: د. أميل يعقوب، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،١٩٩١ م.
- معجم مصطلحات المخطوط العربي : احمد شوقي بنبين ، مصطفى طوبي، ط١، الوراقة الوطنية، مراكش، ٢٠٠٣ م.
- معجم مقايس اللغة: أبي الحسن أحمد بن فارس بن زكريا، تح: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- المعجمية العربية في ضوء مناهج البحث اللساني والنظريات التربوية الحديثة: د. ابن حويلي الأخضر ميدني، دار هومة، الجزائر، ٢٠١٠م.

- المعنى وضلال المعنى: أنظمة الدلالة في العربية: د. محمد محمد يونس علي، ط٢، دار المدار الإسلامي، بيروت، ٢٠٠٧ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام، حقَّقه وعلَّق عليه: د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، ط١، دار الفكر – بيروت،٢٠٠٥م.
- مفتاح العلوم، السكّاكي (ت٦٢٦هـ)، حقَّقه وقدَّم له وفهرسه: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، دار الكتب العلميَّة – بيروت، ٢٠٠٠م.
- مفردات الفاظ القران: تأليف العلّامة الراغب الأصفهاني (ت٤٢٥هـ)، تح: صفوان عدنان داوودي.
- المُفصَّل في صنعة الإعراب: جار الله الزمخشري، تح: د. خالد اسماعيل حسَّان، راجعه: د. رمضان عبد التوَّاب، ط١، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٦م.
- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، المشهور. ب (شرح الشواهد الكبرى)، تأليف بدر الدين محمود بن احمد بن موسى العيني(ت.٨٥٥هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط١، دار محمود العلمية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٥م،
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد(ت/ ٢٨٦هـ،٨٩٩م)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، د.ط، القاهرة ،١٩٩٤م.
- المقرب: علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ)، تح: أحمد عبد الستار الجواري، عبد الله الجواري، ط١،١٩٧٢م.
- الممتع في التصريف: أبن عصفور الأشبيلي(٦٦٩هـ)، تح: فخر الدين قباوة، ط١، مكتبة لبنان ناشرون ، بيروت، لبنان، ١٩٩٦م.
- الممنوع من الصرف معجم ودراسة: أدما طربيَه، ط١، مكتبة ناشرون، لبنان، ٢٠٠١م.
- منجد الطالبيين في الإعلال والإبدال والتقاء الساكنين: أحمد إبراهيم عمارة، د.ط، د.ت.
- المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني لكتاب التصريف: أبو الفتح عثمان بن جني النحوي البصري، تح: أبراهيم مصطفى، عبد الله امين، ط١-١٩٥٤م.

- منهاج البلغاء وسراج الأدباء: حازم القرطاجني(ت٦٨٤هـ)، تح: محمد الحبيب ابن الخوخة، ط٣، الدار العربية للكتاب، تونس، ٢٠٠٨ م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية: رؤية جديدة في الصّرف العربي: د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٠م.
- منهج القصّاد في شرح بانت سعاد: جمال الدين احمد بن محمد بن الحداد البجلي الحلّيّ (حيا٧٤٧هـ)، تح: د. علي عباس الأعرجي، ط١، مراجعة وضبط مركز تراث الحلَّة قسم شؤون المعارف الإسلامية والإنسانية، مركز تراث الحلة، الحلّة، العراق، ٢٠١٩م.
- الموسوعة الرّجاليّة المُيسرة أو معجم رجال الوسائل: تأليف الشيخ علي أكبر الترابي، اشراف جعفر السبحاني، ط٢، مؤسسة الإمام الصادق (عليه السلام)، ٢٠٠٤م.
- موسيقى الشعر: د. إبراهيم أنيس،ط٢، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٥٢م.
- نتائج الفكر في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السهيلي (ت٥٨١هـ)، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ١٩٩٢م.
- النحو التعليمي والتطبيقي في القرآن الكريم: د. محمود سليمان ياقوت، د.ط، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ١٤٩٤م.
- النحو الوافي: عباس حسن(ت١٣٩٨هـ)، ط٣، دار المعارف بمصر.
- نزهة الطرف في علم الصرف: الإمام الأوحد صدر الأفاضل أبي الفضل احمد بن محمد الميداني صاحب(مجمع الأمثال)،(ت٥١٨هـ) ط١، الجوائب قسطنطينية، ١٢٩٩م.
- نظرية تشومسكي اللغوية: ترجمة: د. حلمي خليل، ط١، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٥م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي(ت/٩١١هـ)، تح: أحمد شمس الدين، ط١، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.
- وفيات الأعيان وأنباء ابناء الزمان: قاضي القضاة شمس الدين ابن خلكان(ت٦٨١هـ): تح: إحسان عباس، د.ط، دار الثقافة، بيروت، د.ت.

ثانياً: الرسائل والأطاريح

- الإعلال في ضوء علم اللغة المعاصر: محمود سالم عيسى خريسات، وآخرين، رساله ماجستير، كلية الآداب، جامعه اليرموك، الاردن، ١٩٩٨م.
- تراكيب الأسلوب الشرطي في نهج البلاغة دراسة نحوية: كريم حمزة حميدي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التربية، جامعة بابل،٢٠١١م.
- الظواهر الدلالية في كتاب عمدة الحفاظ في تفسير أشرف الألفاظ: للسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ)، أطروحة دكتوراه بكلية اللغة العربية، المنصورة، ١٩٩٢م.
- المصطلحات الصوتية في كتب التراث العربي في ضوء التفكير الصوتي الحديث، أبراهيم عبود ياسين السامرائي، رسالة قُدّمت لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الدراسات العليا، الجامعة الأردنية، ١٩٩٣م.

ثالثا: البحوث والمقالات

- إعراب تركيب (لا أبا لك) وأمثالها عند النحويين: د. كاظم داخل جبير، وسعاد شاكر شناوة، منشور في مجلة أوروك للأبحاث الإنسانية، العدد الثاني /آب ٢٠٠٩ .
- التعليل الصوتي لمظاهر الإعلال في كتاب المقتضب للمبرد قراءة في ضوء علم اللغة الحديث: د. عادل نذير الحساني، مجلة دراسات إسلامية معاصرة، العراق، العدد ٦، السنة الثالثة،٢٠١٢م.
- التقديم والتأخير في النحو العربي: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مقال في شبكة صوت العربية ٢/ يناير/ ٢٠١٢ م.
- دواعي الإبدال في اللغة العربية وأثره في تطور أصواتها واختلاف لهجاتها: فاطنة أبو الغوث، الجزائر، العدد ٦٦، ٢٠١١م.
- علم اللسان من البنيوية إلى الذهنية، د. مازن الوعر، وزارة الثقافة، سوريا، ١٩٨٠م.
- في الدلالة والتطور الدلالي: د. أحمد محمد قدور، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد٣٦، السنة الثالثة عشر ، ١٩٨٩م.

- القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي: د. تمام حسّان ، مجلة السان العربي، العدد١-١١، ١٩٧٤م.
- القياس والسماع في مصادر الأفعال الثلاثية عند القدامى: صبيح محمود الشاتي، المورد، المجلد السابع، بغداد، العراق، ١٩٧٨م.
- الماضي والمضارع أيهما مشتق من الآخر: داود عبده، مجلة اللسانيات العربية، المغرب، دار قرطبة، ١٩٨٨م.
- مدخل إلى علم الدلالة الألسني: د. موريس أبو ناضر، مجلة الفكر العربي المعاصر، مركز الإنماء القومي، بيروت، ١٩٨٢م.
- مستويات التحليل اللغوي عند ابن جني من خلال كتابة الخصائص اعداد: د. دوكوري ماسيري، جامعة المدينة العالمية، مجلة (مجمع) العدد ٦، ٢٠١٣م.
- منزلة الاستشهاد بالقرآن الكريم بين مصادر الاستشهاد النحوية، محمد عبد الله عطوات (مقال منشور في مجلة التراث العربي) دمشق، العددان ٩٩-١٠٠، السنة الخامسة والعشرون، رمضان، ١٤٢٦هـ، تشرين الأول ٢٠٠٥م.
- منهج التحليل اللغوي في النقد الأدبي: د. سمير شريف ستيتية، جامعة اليرموك، الأردن.
- منهج الوضع في المتلازمات في المنجد: د. محمد شندول، مجلة الدراسات المعجمية، المغرب، العدد الخامس، ٢٠٠٦م.

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education & Scientific Research
Al-Muthanna University
College of Education for Humanities
Arabic language Department

The Levels of Linguistic Analysis in Al-Hilli's book Sarah Manhaj Al-Qusad in Sharih Bant Suaad"

A thesis submitted by the student

Sarah Aneed Hassuni Aubeid

To

Council of College of Education for Humanities / Al-Muthanna University
it is part of the Requirement for Obtaining a Master's Degrees in Arabic Language and Literature

Supervised by

Prof. Dr. Ahmed Hussein A bd- al Sada

1443 A.H

2022 A.D

Abstract:

The present study includes " Sarah Manhaj Al-Qusad Fi Sharih Bant Suaad" of Al-Hilli which is a book that was presented to explain the most important poems that were said against the Messenger of God (PBUH) with praise and reverence. In addition to that they were issued by a poet who has a distinctive place in our Arab poetic heritage.

In his study of the poems, the commentator relied on his extensive linguistic culture. Al-Bajali Al-Hilli is a linguist, writer and critic . This cultural background enabled him to study the poems at its four linguistic levels 'phonological , morphological, grammatical and semantic levels', as well as other rhetorical, critical, and aesthetic issues that influenced the explanation and were among its complements.

The research is conducted in four chapters preceded by an introduction in which an introductory overview of the study and the explanation of the first chapter was mentioned , while the second one included the terms of analysis and its levels.

The first chapter is entitled: The level of phonemic analysis, in which it presented the phonemic substitution in the vowels in its two parts, long (vowels) and short 'harakat', as well as the alternation between long and short vowels . We studied in the second section of it the substitution between consonants .

The second chapter revolves around the level of morphological analysis, in which the topics related to morphology were presented in the explanation of Al-Bajali Al-Hilli divided into two sections: Subject nouns, object nouns, exaggerated forms, and suspicious adjectives,, in addition to alternating between forms.

As for the second section : it is written under the title of morphological structures in plural forms, in which the regular and irregular plural are studied .

As for the third chapter: it is entitle "the level of grammatical analysis" in which the topics related to grammatical analysis of Al-Bajali are presented . It is divided into three sections. .

The second section included " The Means of Syntactic Analysis". It is divided into three subsections: First, the impact of the lexical meaning and poetic rhyme on syntax. The second deals with the multiplicity of syntactic facets with its various causes. The third is presents "grammatical issues" which is divided into seven Issues. The third topic investigated the "Synthetic Phenomena"

Chapter Four is entitled "The level of semantic analysis" which is divided into two sections: the first is entitled "lexical significance and ways of definition according to Al-Bajali". the second section is dedicated to the contextual significance, and the third deals with the manifestations of semantic development in the words of Kaab bin Zuhair.

The researcher shed light on these levels and explained the descriptive and analytical approaches which are adopted in this study . the study has came with the following conclusions .

1. Al-Bajali sought to show his linguistic abilities whenever he found a place for that, and this is supported by what we found with him from different aspects, in which he excelled and diversified.
2. Al-Bajali took care of syntax in general and the syntactic aspects in particular.

3. He was concerned with the letters and their connotations, and referred to some of them on behalf of the other. This is what distinguished Al-Bajali Al-Hilli from other commentators.
4. Al-Bajli Al-Hali was not satisfied with the levels only; Rather, we find that he was interested in the rhetorical aspects as well as he used them in his presentation to explain the poem “Bant Souad” and excelled in it.